عصام الدین علی الجامی

T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1144

من العواری لدی العواری السحاب الکلی
احمد بن حسن کمال باشا

بسم الله وحسبی
من الکتب التی وقفها الفقیر
الی الله ربه ذی المواهب
محمد امد عبوین الصدور بالرغائب
سنة ١١٧٥ وکفی عبدم تقی

RAĞIP P.
Ka. N.
1303

١٤١٤
١٤٠٦

من لسانه سقط من الطباع
کلام جواد الناس نباع

يا هاديا لسالك مسالك محامدك ويا سامعا لجامع مسائل حامدك
دنا الصراط المستقيم هداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا صراط الذين
انعمت عليهم لتبديل كمالاتنا بضلالاتنا وصل على افضلهم صلوة
وافية لشكر انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلى آله المفضلين علينا
بكفاية اسباب السعادة لتحصيل كمالاتنا وصحبه المجملين الينا بمفصل
آثار النبوة ليحفظونا عن الخطأ في مقالاتنا وبعد فيقول العبد المفتقر
الى الله الغني عن العالمين ابرهيم بن محمد بن عرب شاه الاسفرائني عصمه
الله الدين هذه حواش كالشمس في يوم درر الزبرجد حواش مافيه الكفاية والدرس
لا يوجد عن مثله متحاش ولا يتوهم في خفته ذو تمام اوواش لا يرتاده ناظر
كابر غير مكابر بكثرة مافيه من الابتداع ولا يوده شاعة فاخر بالاطلاع
على خوافيه الا بحاسن الاختراع من لم يفارق ربقة التقليد
فليتقوه بماشاء فليس معه انتزاع ومن ليس له غاية التحديد بنظره
السديد فليتزه عنه فلا يزيد منه الا الوداع انفع بها اهل السعادة
بانفاع واروع اصحاب الشقاوة عن الانتفاع انت حسبنا
في الترقي الى بقاع العلم الذي هو غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف
بالجميل على الجميل الاختياري في النعام او غيره وما وقع على غير الاختياري
كحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري اما الاستقلال
الذات فيه واما باعتبار كونها مبادي لافعال اختيارية فهو ليس بحمد

للفوائد

بحمد حقيقة واستعمال الحمد فيه مجاز اولان المحمود عليه ليس بمحمود عليه
حقيقة بل جعل محمودا عليه بجواز او الحمود عليه حقيقة او اخر قوله وهو الاتصاف
لوليه في الصحاح الولي ضد العدو وكل من ولي امرا حد فهو وليه هذا
وكلا المعنيين ههنا محتمل اما على الاول فالمعنى ان كل حمد لحب كل حمد
وهو الله تعالى لانه يحب كل حمد راجع اليه واما غيره فلا يحب الا حمده
او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان كل حمد لمن ولي امر كل حمد من
خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد واسبابه في الحامدين قوله
الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل اي كل حمد متعلق بوليه
وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية قائمة به تعالى ومن الافاضل من
ترك جانب اللفظ لرعاية ما هو الاصلح نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا
في كلا معنييه بارتكاب تكلف اراده كل ما ينطلق عليه لفظ الحمد ليكون
اللفظ مفيد الثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى ودونه غيره فيرتقي الحمد درجة
الكمال ولكن ان يجعل الحمد المبني للفاعل بانه تعالى دون غيره بمعنى
انه قائم به تعالى دون غيره وتريد بالحمد بقرينة المقام حمده تعالى فيكون
المعنى الحامد به له تعالى مختصة به لا تتأتى من غيره تعالى فيكون حمد الله
تعالى باظهار العجز عن الحمد كما قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت
على نفسك ولا يخفى انه هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد ولهذا اختاره
نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى ما في جمع
الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي جنا شيرينه اشارة دقيقة
الى المأثور المشهور من ان الولاية افضل من النبوة قوله والصلوة
على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول
اخص منه وهو انسان اوحي اليه بكتاب وشريعة والاصل
في الاضافة العهد فيهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم

التي هذه الصفات منشأ ومبادي لها

ولا يحمل هذا الكلام على ان مطلق الولاية افضل من النبوة
اذ يلزم منه ان يكون الولي افضل من النبي وهو غير مراد
ان الولاية المندرجة تحت النبوة افضل من النبوة
لان الولاية مع الحق والنبوة مع الخلق

ذكر بعض المحققين من النحاة ان اصل وضع تعريف العهد
على اعتبار المعهد والا لم يسغ قولنا بين علوم زيد وغلام
زيد فلم يكن احدهما معرفة ذا لاخرة نكرة لكن كثيرا ما
يقال غلام زيد ومن غيرات ره الى معين كالمعرف باللام
وهو خلاف وضع الاضافة

وقد تكون للجنس والاستغراق ليكون المعنى والصلوة على كل نبي له
تعالى فوجه اختياره على الرسول انما يجب اللفظ فلرعاية السجع واما
بحسب المعنى فللدلالة على انه صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة
النبوة ويعلم منه استحقاقه بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى قوله
وعلى اله واصحابه المتادبين بادابه التزم اهل السنة ادخال على على
الال واعلى الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي واله ويقولون
في ذلك حديث فاقة الصحاح آل الرجل اهله وعياله واله ايضا اتباعه هذا
ولو حمل على الثاني يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم وللفقها اقوال
في تعيين ال الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الادب ادب النفس و
ادب الدرس ولا يخفى انه اله واصحابه متادبون بادب نفسه و
اداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة
الاستهلال لان المخوض في علم الادب قوله فهذه اي هذه
الامور الحاضرة في العقل لاستحضار المعاني التي سيذكرها في كتابه
على وجه الاجمال واورد اسم الاشارة لبيانها واسماء الاشارة
ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان وضعها للامور المبصرة الحاضرة
في مراى المخاطب لكن لابد فيه من نكتة وهي ههنا اما الاشارة الى اتقان
هذه المعاني حتى صارت لكمال جلائها كانها مبصرة عنده ويقدر على
الاشارة اليها واما الاشارة الى كمال فطانة الطالب الذي بلغ
مبلغا صارت المعاني معه كالمبصرات عنده واستحق ان يشار له
الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة في حث الطالب
على تحصيل المعاني قوله فوايد جمع فايدة وهو ما استفدت من علم
او مال وجاز فاوله المال بفيد اي ثبت له المال فلك ان تريد بالفوايد
الثوابت يعني هذه امور ثابتة بعيدة عن البطلان قوله وافية

تعلق الى ظاهر
لانه اشمل وعلى
الاول

وافية اي كثيرة تامة يقال وفى الشئ وفيا على فعول اي كثر وتم فقوله
بجعل متعلق بوافية على تضمين معنى التعلق ولكنه يجعل الوافية
من وفى بعهده اي لم يغدر فقوله بجعل متعلق بالوافية لكن الاول
ابلغ واتم معنى والفوائد اسم كتاب في المعاني والوافية اسم المتوسط
والمشارق كتاب في الحديث وفي درج اسماء الكتب بلا اشارة
تكلف جريدة تحسين الكلام البليغ قوله بجعل مشكلات الكافية
للعلامة المشتهرة في المشارق والمغارب ههنا ابحاث الاول انه قوله
للعلامة يستدعي بحسب المعنى انه يكون في تقدير الكائنة للعلامة صفة
للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون في تقدير كائنة للعلامة
حالا منها واكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية جانب المعنى
لانه اهم وان راعينا جانب اللفظ نجد انه الحال لابد ان يكون
عاملها معنى والكافية مضاف اليه للمشكلات
التي هي مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول والجواب
عنه انه يصح ابراز الحال مما اضيف اليه الفاعل او المفعول اذا صح
حذف المضاف والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع
ملة ابرهيم حنيفا فانه يصح اتبع ابرهيم حنيفا وما نحن فيه فهذا القبيل لانه
يصح ان يقول هذه فوائد وافية بحل الكافية الثاني الظاهر ان
يقول للعلامة المشتهرة فانه الاسناد الى ضمير المؤنث اللفظي
يوجب تانيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه اريد بالعلامة
مذكر وذلك الاختيار فيه رعاية التذكير والتانيث واذا كان اللفظ
مؤنثا والمعنى مذكرا او العكس الثالث ان في وصف ابن الحاجب
بالعلامة نظر الان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء لمن
جمع جميع اقسام العلوم كما هو حقه في العقلية والنقلية وليس ابن

ابن الحاجب الامام العلامة في العلوم النقلية ولذا خص من بين العلماء
قطب الملة والدين الشيرازي بالعلامة حيث سبق العلماء
كلهم في جميع اقسام العلوم ما من علم الا وهو فيه او حدى وما من
مقصد الا وهو فيه المعنى وكانه بنى اطلاق العلامة على عدم الاعتداد
بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار فخر بن او صافه الاشتهار اغناء
له عن الوصف بالفضائل تفصيلا لاشتهاره واعذارا لغيره اعراضه
عن الاطراء في المدحة الخامس انه جمع المشرق مع المغرب لانه لم يرد بهما
حقيقتهما حتى يحتاج تعددهما الذي يسند عليه صيغة الجمع بل اراد البلد
المشرقي والمغربي فيصح جمعهما بلا مرية قوله الشيخ ابن الحاجب في
القاموس الشيخ والشيخون من استبانت فيه السن فوق اربعين او
خمسين او من احدى وخمسين الى اخر عمره او الى الثمانين وقد يطلق
الشيخ على من لم يبلغ هذه السن تبجيل ومنه يقال شيخت الرجل على
ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا والمشهور ان
الشيخ ابن الحاجب قتل شابا قوله تغمده الله بغفرانه في الصحاح
تغمده الله برحمته غمره بها هذه الكلمة ماخوذة من غمدت السيف جعلته
في غلافه والغمد غلاف السيف ففي الجملة استعارة بتشبيه الشيخ بالسيف في
حدة الطبع وقطع المشكلات قوله واسكنه بحبوحة جنانه اي وسط
جنانه بكسر الجيم جمع الجنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل
قوله نظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك والسلك
الخيط والتقرير جعل الشئ في قراره والحمل على الاقرار والحمل على الثاني ابلغ
في مدح الكتاب والسمط السلك دام فيه الخرز او لا فهو سلك والتحرير
التقويم وفي اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا يقصر
الفوائد التي كاللآلي قوله للمولى العزيز العزة عند اهل الزكاء والفضل

ق
بالزكاء والفضل

والفضل فوصفه بالعزة في قوة وصفه بالزكاء والفضل قوله التلمذ
هو كالتأستف الخ وجمع الالفاظ المترادفة في الخطب مقتضى
لا وصفه عند البلغاء قوله وسمته بالفوائد الضيائية فان قلت قد تقرر
في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء
الدين ضيائية قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي في الجزء الثاني
انه كان مقصودا في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا فالنسبة
الى الجزء الاول المقصود في ضياء الدين الجزء الاول ليجعل الشخص ضياء
الدين والمقصود في ابن زبير زبيري البر تفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير
بخلاف عبد مناف فان المقصد اظهار كمالة في العبودية حتى خص من
بين عباد المضاف اليه باسم العبد كانه العبد فان قلت لم لم ينسب الى
اسمه مع ان النسبة اليه خالية عن تكلف الحذف قلت لان المنسوب
اليه اشتهر باللقب ولان في اللقب بامدحه ويجعله حقيقا بان يجعل
علة غائية للتأليف ولان فيه نسبة الى الضياء بحسب اصل المعنى فشيع
بانه بضيء القلوب وينزل عنها ظلمة الريوب قوله لانه اندر الجمع والتأليف
الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن المساواة
قوله كالعلة الغائية العلة الغائية ما تقدم في التصور وتاخر في الوجود
وضياء الدين يوسف متقدم في التصور لكن لم يتاخر في الوجود والعلة الغائية
تعقله الشارح ولو قال لان العلة الغائية للصحح والتصحح وكفى في النسبة
قوله وسائر مشتق من السور بمعنى بقية ما اكل ومعناه الباقي في الكتاب
ان العرب تسمي السائر بمعنى الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى
الجميع غير ثبت فقد استعمله الكشاف في غير المقام بمعنى الجميع نحو قول
بان من عاب عيب فالسائر ههنا بمعنى الجميع النفع للمدعو لانه يتكرر
الدعاء في حقه قوله من اصحاب التحصيل تقييد لبيد كي لانه ربما يكون من

ع قطع النظر عن نفيسته ؟

اصحاب الصنايع قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق جعل الاسباب موافقة
للمسببات وقيل لابد في تقييد التعريف بما يخص التوفيق بالخير اولا يستعمل
التوفيق في جميع اسباب الشر ولا يخفى انه الفاعل للتوفيق هو الله تعالى
وانه استقبح اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء لانه يدخل
الآلة فلا يحسن ضربي بزيد والضارب زيد وانما يقال ضربي فمرزيد
فالعربي وما توفيقي الا من الله والتوجيه على ما يستفاد من الكشاف
في تفسير سورة هود انه بتقدير مضاف حيث قال وما كنت في موفقا
الا بمعونته وتوفيقه قوله وهو حسبي ونعم الوكيل فيه بحث تجده في حواشي
المطول قوله بتخييل انه كتابه يعني بتخييل لفظه نفسه كتابه بهذا الترك
والتخييل ما يفيد في النفس قبضا او بسطا وبناء الشعر عليه وهذا التسمي الاستعارة
المركبة في القضايا بالتخييلية شعرية والتخييل كما يكون قوليا وهو المشهور فيما
بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان يفعل فعل يؤثر مشاهدته كما يؤثر
القول كالحزن فيه وهضم النفس ممن اتى بما يكاد انه يوقعه في الاعجاب
كتصنيف مثل هذا الكتاب في اهم المهمات ويعلم منه ترك كتابة الصلوة
ايضا قوله ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا اعلم ان اصل هذا
الوجه لترك الحمد للمحشي المدقق الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه
عليه اعتراض قوي فاقول شارح حفظه عن كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه
ما ظن انه لا يمكن اصلاحه قال الفاضل الهندي لم يبدء بالحمد مضمنا للترك
بتخييل انه كتابه بهذا فوجب انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون بدؤهم
ولا ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك
الاقتداء بالسلف وترك ما ورد به السنة لامثال هذه النكتة ويرد
على هذا الامثل انه يترك الصلوة والصوم ايضا للنفس بتخييل انه ليس من
عداد العقلاء المكلفين فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بجعل

موافقة م

على ترك كتابة الحمد وجعله جزء من الكتاب والمالم يمكن لترك العمل بالبتة
وجه لم يقل به واعرض عنه ويمكن ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنه
التسمية من اظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار
الذي هو المطلوب في هذا التاليف قوله وبداء بتعريف الكلمة والكلام
لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما وكان دأب المصنفين ان يذكروا اول
الشروع في المقصد من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف النحو
ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف
عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه ما ليس من مسائله
فيعرض عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من
تحصيل النحو ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتنفر عنه بما يعرضه من
مشقة التحصيل والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لابد منهما ليمكن الشروع
في المقصد واعرض عن الاخيرين لانه كتابه للصبي الذي لا يكون تحصيله الا
قسرا فلا ينفعه في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان
يتيسر له المعلم على حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم و
الغرض منه قوله فمتى لم يعرفا هو من التعريف او المعرفة وعلى التقديرين
مبني الباب على دعوى ان معرفتهما على وجه يستدعيهما معرفة الاحوال
يتوقف على تعريفهما فان تم والا فلا قوله وقدم الكلمة ليكون
افرادا بهذه وجوه اربعة للتقديم توقف المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف
تحقق معرفة المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق
الفرد وتوقف تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد وقدم قوله قيل هي
والكلام مشتقان من الكلم الاستشاق وكلمة الاخرى لتناسبهما
في اللفظ والمعنى والمشهور في المناسبة المعنوية انه يدخل معنى المشتق منه
في المشتق ويعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى

تحقق م

المشتق منه لازما لمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في
شرح الرسالة العضدية قوله وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح
بالضم فهو اسم للجرحة قوله التاثير معا بنهما في النفوس كالجرح انما كتفى بمطلق
التاثير في التنبيه بالجرح يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تاثيراتها
الحسنة والسيئة لكن قوله وقد عبر الخ يدل على انه اراد التاثير باحداث
الالم في تفسير البيضاوي في قوله تعالى فتلقى ادم من ربه كلمات اصل
الكلمة الكلم وهو التاثير المدرك باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلا
والجراحة قوله بعض الشعراء قال الشارح الكازروني قائله امير المومنين
علي بن ابي طالب رضي الله عنه ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض
بان يعبر عنه ببعض الشعراء قوله ما جرح اللسان الخ انما يكون بمعنى اللغة
والجارحة وهذه العبارة تحتملهما قوله والكلم بالكسر هذا تحقيق للفظ الكلمة
لا للفظ الكلم بادنى مناسبة له بهذا المقام لانه معرفة معنى التاء في الكلمة
انما هو تحقيق الكلم اذ به يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او
للفرق بين الجنس والوحدة قوله جنس لا جمع كتمر وتمرة الفرق بينه و
بين التمر بانه لم يطلق الا على المنث بخلاف التمر فانه يستعمل
حيث غرض المتكلم ذا التخصيص والتمرباق على وضعه قوله والكلم الطيب
يؤول بعض الكلم بما يعد منه بعيد في مقام الاستعمال جدا او التيسير
في باب اللغة انه يقال في مقام ايراد الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم
الطيب فيقيد البعض بالطيب ويكون ادخال البعض لغو الان الطيب
في الكلم بعض الكلم فكانه لهذا رجح القول الاول ويمكن رد شاهد الجنس في غير
حاجة الى التاويل سيما مثل هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير
والاصول والنحو بان لام التعريف يبطل معنى الجمع فلما بطل هنا معنى
الجمعية لم يؤنث لغة وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كان

كانت باقية لزم انه لا يصح الكلمة الطيبة الواحدة ما لم تصر جماعة
في الكلم قوله واللام فيها للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه
المخاطب فاما ان يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه
فهي لام الجنس فاما ان يقصد الى الجنس باعتبار لفظه كما في الانسان
حيوان ناطق فهي لام الحقيقة فرجع هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار
فرد ما فهي لام العهد الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار
كل فرد فهي لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر
الا الذين امنوا وعملوا الصالحات الاية واما ان يشار بها الى قسم من
مفهوم اللفظ معهود بينك وبين مخاطبك بسبق فهمه اليه عند سماع
اللفظ فهي لام العهد الخارجي نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى
فرعون الرسول ثم الجنس لا محالة تحته كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي
في لفظ الكلمة بين اللام والتاء التي للوحدة فاشار الى دفعه بقوله و
لا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او بين الجنس والوحدة ولا يخفى
ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله فرجع ضيق الخطن وانه وقع في
الى الان الحجم تغضفرة ذوي الفطن لانه المنافاة بين صنعة الكلم والتاء
لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى ان دفع المنافاة
بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي لا يخفى ان التحقيق ان التاء
ليست لوحدة جنس شار اليه اللام بل لجعل افراد هذا الجنس مرتبطة
بالوحدة في كونها افرادا له حتى لا يصح جعل كلمتين معا فرد هذا المفهوم
وهذا لا ينافي الكثرة التي يسند اليها الجنس قوله ويمكن حملها على العهد
الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة اشار بها يرد الاشكال
الى ضعفه اما اولا فلان كون اللام الداخل في المعرفات لغير الجنس خروج
عن جادة التعريف واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من

بمنع المنافاة ص

ن

من وجهين

مفهوم مدخولها والكلمة الجارية على السنة النحاة ليس شيء منها مفهوم
الكلمة بل عين مفهومها وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير
الكلمة النحوية بعض منه تكلف لا يركب لا بعد تكلف تامل قوله
اللفظ في اللغة الرمي يقال لكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها
انما صرح بقوله اي رميتها وفعلان يتوهم انه للقصد رميتها الفم فلا يصير
شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت فمن اين علم انه لم يقصد
الرمي في الفم قلت لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الفم بل
واذا اخرجت من التمر قبل انه مدخل في الفم فانه قلت قد جاء في اللغة اللفظ
بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بما يتلفظ به اشد فلم لم يعتبروه اصلا
للمعنى الاصطلاحي قلت لانه لا بد ان يتعدى بالباء قال في القاموس
لفظ به اي نطق فالمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ ... لان اللفظ
بدونه الصلح صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي اذ لا بعد
فيه نظرا لانه يكفي لنقل المتعلق فصيح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ
والاول وان كان اقرب شبها لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لان خصوص
اللفظ ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او
كثيرا فالاولى ان يجعل العرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال
المعنى النحوي اعم من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما
ولم يعهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو
اعم وانما العادة هي العكس فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الى
قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر
جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل نقل العام الى الخاص لان
مناسبة العام الى الخاص شديدة من المناسبة المعتبرة حين النقل
ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ تدارك ما ارتكب

ما ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الان قلت فرق بين
جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به فان الاول
نقل للمصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل للمصدر المطلق
الى قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول اتم كما لا يخفى ويقدح هناك
وجه آخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من قبيل
نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقلا لاسم المفعول
الخاص الى المتعلق الخاص قوله مهملا كان او موضوعا الى هنا ذكر في كلام
النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل ما لم يوضع وهو مقابل
الموضوع لا المستعمل فكانهم قصدوا بالمستعمل ما امكن استعماله
وبالمهمل ما لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل
المستعمل بالفعل قوله واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ
به الان حقيقة او حكما فالمتلفظ به اضرب ايضا لفظ حقيقي فالصوت
فالمتلفظ به الحقيقي قوله ولم يوضع له لفظ فليس في اضرب الا الفاعل المعقول
من غير ان يكون فاعل ملفوظ واكتفى بفعله من غير لفظ عن اعتبار لفظ فاقيم
مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا كجعل جزء الكلام
المعقول فهو ليس من مقولة معينة بل ان يكون واجبا وتارة ممكنا
جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت
فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه
فانه مما خفي على غيري حتى قال بعض الفضلاء ولا ادري ما اراد بقوله هو
فليت شعري ما بلغه قوله والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب القاف
الدال على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة العلوق
قوله لانه لم يقصد الوحدة لا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصدها
في الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصدها فيها لصدقها بدون الشاء على الكلمة الواحدة

بخلاف الكلم لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المصنف ما وضع
لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه
جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ ببعض منها مرتبين حينما من الاحيان
فعبد الله عنده ليس كلمة لامكان التلفظ بعبد مرتبين باعتبار المعنى الاضافي
قوله والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل التأنيث
والتثنية والتجمع وانما اريد به مفرد الصفة صرح به في الكشاف في تفسير قوله
تعالى حتى تكون حرضا او تكون من الهالكين وانما قال غير لازمة الكفاية
بادنى ما يكفي قوله مع كون اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا اخصر مما
تستتبعه اللفظة ذهب ليكون المفرد محتملا احتمالين فتذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن قوله الوضع تخصيص شئ الاولى
تعيين شئ لشئ لتظهر تعلق المعنى بقوله وضع واللائحة انه ان اريد
تخصيص شئ لشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضوع يخرج وضع اللفظ
المرادف وان اريد جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك
قوله بحيث متى اطلق كما في الالفاظ او احس كما في الدوال الاربع والمراد
باحس البصر لتحسين مقابلته مع اطلق لاعلم يقال احست الشئ اذا ابصرته
او علمته على ما في الصحاح والاولى متى سمع ليزيد حسن مقابلته
مع احس اذ السماع والاحساس فعل المستفيد بخلاف الاطلاق
فانه فعل المفيد الا ان اراد انه ينصرف الاطلاق الى معناه
العرفي وليس في السماع عرف فاعرفه قوله بل اذا اطلق مع
ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة قوله واجيب بان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف باحس وكذا الحال في الوجه
الثاني قوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال لم يعتبر المجيب الاول
ايضا قيدا زائدا بل اكتفى بالتبادر من الاطلاق كما اكتفيت

اذ الاحساس بمعنى الابصار مع الاطلاق او بمعنى
احدها عند الاخر تمت

وهو ان يكون الاطلاق بمعنى استعمال اهل
اللسان في تلك في محاوراتهم

به ويرد على الوجهين تعيين المجاز للمعنى المجازي لانه متى اطلق اطلاقا
صحيحا او اطلقه ارباب اللسان اي اللغة في محاوراتهم يفهم منه المعنى
المجازي لانه شايع فمع ان الاطلاقين لا يكونان بدون القرينة مع ان
تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي هو المعنى الاخص
للوضع وانه كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم وهو تعيين اللفظ للمعنى
مطلقا سواء كان بنفسه او معتبرا مع قرينة والصواب ان يقال
المراد بفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا
وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا والدلالة على معنى في نفسه عبارة
عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا يكون
اصلا والنازل اخر تجده ان آويت الى شرح الرسالة الوضعية وكنت
من الرجال اعرضنا عنه في هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال ومن الله
المنح وعليه الكلاء وعنه نسل معرفة حقيقة الحال وصدق المقال قوله
المعنى بقصد بشئ اي اصطلاحا وقد يكتفى فيه بصحة القصد قوله فهو اما مفعل
اسم مكان من عبر المقصد اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يبنى من مفعوله
فليس ما يقصد باللفظ مندرجا تحت المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب
عنه ان بين المفعول والظرف مناسبة ما فيقبل اسم احدهما الآخر
فتظهر بهذا الاوجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان
فاحفظه قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو
اخص منه لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء قصد بشئ او لا
والمصطلح هو المقصود بالشئ فنقل المعنى اليه بنقل الاسم العام الى الخاص
ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعله بمعنى المفعول
كما سمعت من اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى مما لا يدعو اليه معنى قوله
او خفف معنى انه مفعول خفف بحذف احدى الياءين وتبديل الكسرة بالفتحة

الوضع اصطلاحا مشترك بين جعلين احدهما جعل الشئ
بازاء المعنى وعلى هذا فالمجاز موضوع لمعناه المجازي
وثانيهما تعيين الشئ للدلالة على معنى بنفسه وعلى هذا
لا وضع للمجاز فان تعيينه للدلالة بقرينة عصام

لا نسلم بمعنى على
الاطلاق بهم

ق

باسقاط لفظ ضم
اذ الدال المقصود
لا الضم تمت

التى اى اخف وقلب الياء الاخرى الفا وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها
لفظا مع انه لا يوجد له نظير فى كلام العرب قوله ولما كان المعنى ماخوذا
فى الوضع فانه قلت كما ان المعنى ماخوذ فى الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه
وهو الشئ الاول فلا بد فى تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى الجنس
اللفظ فلا وجه لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى
بيان التجريد لانه لما يعرفه كل ناظر فاضل او قاصر بل قصد اليه ليتوصل
به الى امر بديع تفرد به بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا فى المخرج
لا بيانا للواقع والتجريد عن الشئ الاول لا مدخل فيه فان قلت اى فائدة
فى تجريد الوضع عن المعنى واستعماله فى جزء معناه مجازا او ذكر المعنى مع انه
لا يناسب مقام التعريف ومنصب الاختصار قلنا دعا اليه الاحتياج الى
تقييد المعرف بالافراد والا انه بهذا القيد كون المعرف قيد للمعنى قوله فخرج المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع الدال ان دل لعلاقة لازمة للنفس الدال فالدلالة
عقلية كدلالة لفظ ديز على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا بملاحظة
حال اللفظ فى نفسه والا فانه كانت العلاقة كون الطبيعة مقتضية لاحدا
الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر فان نفس اللفظ
وتحقق حاله لا يقتضى ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة فانها مقتضية لاحدا
اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كانت الدلالة لاجماع طائفة على
كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان قلت لم لم يذكر الالفاظ الدالة
بالعقل ايضا قلت لانه الدالة بالعقل ليست الا المهملات والدال الا بالطبع
والدوال بالوضع والثالثة لا تخرج بقيد الوضع بقى انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ
الدالة بالطبع لانها داخلة فى المهملات الا انه يقال صرح بها مزيدا لاهتمام
ببيان خروجها لان فيها مزيد التباس بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله فخرجت
المهملات المهملة لا الكلمة بقرينة قوله وبقيت حروف الهجاء لانها حروف الهجاء

اى استعمال الالفاظ المجازية وذكر المعنى

ث

ث

الهجاء ابقاء مهملات والهجاء تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف
يقطع اللفظ بها اى حروف ركب منها اللفظ بقى انه اذا جرد الوضع
عن المعرف لا يخرج به مثل جسق وديز لانه عين الملفوظ به قوله وخرجت بقوله
المعرف اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف
الهجاء وضع لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة فحروف
الهجاء الى غير ذلك فلا تخرج بقوله المعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء
بهذا القيد الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعرف بتقييد
حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فلم يحكم الا باخراج قوله
لمعنى بعض حروف الهجاء لا يقال حروف الهجاء فرجت انها حروف الهجاء
لم توضع لمعرف فينبغى ان تخرج فى التعريف كما لا بعضها انا نقول لم تكن
لا يخرج الموضوع منها بقوله المعنى كما لا يخرج الدوال الاربع بالعقل فى الالفاظ
الموضوعة لمعنى فرجت انها دوال بالعقل بقيد وضع بل خرج وخرج جميع تلك الامور
باعتبار قيد الجنسية فى التعريف قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء
بعض اخر الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض اخر ليتضح فساد التعريف
لعدم صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى اعلم انه لو قال المصنف
وضع لمعرف لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة مستفرغ
فانه قلت بعد تعريف المعنى بما يقصد بشئ كيف يصح هذا السؤال قلت
ما تقرر عند السائل مقدمة واحدة وهى ان المعرف لا يكون لفظا لكثرة استعمال
اللفظ فى مقابلة المعنى حتى كاد ان فى تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص
كلمة ما فى التعريف سنة مؤكدة قوله فان المعرف يتعلق به القصد فيه
انه ان اراد انه مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان
لان المعنى ما يقصد بشئ وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق
به القصد على المعرف صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ كون المعنى

اى لفظ وضع لمعنى من حيث انه وضع لمعنى الى المعنى المعتبر فيه
الوضع لمعنى لا غير لانه قيد بحيثية معتبرة فى التعريف

السند

المعنى

اعم الا يرى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم فيه كونه اعم فيه من الانسان
كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال اراد الاول واللام في القضية للعهد
الخارجي فيؤول الى القضية بشيء نعم لو قال ما يقصد بشيء الكان اوضح واخصر
قوله وهو اعم فان يكون لفظا او غيره لا يخفى انه مذه القضية بالطبيعية
والطبيعية لا تنتج كما يجيء في الشكل الاول الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى
الشكل الاول نفي كلية الانتاج اذ المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية و
الانتاج في هذا المقام بين كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان انسان
كلي قوله بعض الكلمات المفردة لا فائدة في الوصف قوله فكيف يكون
موضوعا المفرد لم يقل المعنى مفرد دلالة توهم ان الاشتباه باعتبار قيد اللفظ
ويتضح انه باعتبار قيد المفرد ولا يخفى انه هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون
المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه قوله قلنا هذه الالفاظ
وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة الحاصل انها معان مفردة والفاظ
مركبة فتقول ادرج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى
الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان انما من حيث انه معنى مركبا فافهم
الفائدة الموعودة قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس هناك
اي ما في بين الالفاظ المستعملة في مقام الحكم على اللفظ وقيل في مقام
نقض تعريف الكلمة قوله ولا يخفى عليك انه هذا الحكم منقوض لا يذهب
على احد انه الجواب عن الاشكالين بالمنع اي لانم وجود مادة النقض
التعريف في لغة العرب في شيء ام الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة
الدعوى مبالغة في ورود ه فمقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة
وانما اللازم اثبات المقدمة الممنوعة بامثال الضمائر الراجعة الا انه
يقال المراد بهذا الحكم الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع
لمفهوم كلي وكر سند المنع انه يكون ههنا لفظ موضوع للفظ فان

طق

ع

فيجوز النقض في مثل هذا السند وانما يمنع النقض في المنع مسامحة

العضد الطبيعية هي التي حكم فيها على نفس موضوعه كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع يجيء قيد الوضع

فان قلت كيف يسند المنع احتمال ان يكون موضوعا لمفهوم كلي
ولا يجب الجزم به فلو حمل الحكم الكلي على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت
ظاهر الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال فجري على الظاهر واورد
النقض عليه فلو صرف عن الظاهر بصير ما ذكره للنقض مثبتا للمقدمة
الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة فلا ينفع نفعا
معتدا به والمراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ
مفرد او مركب نحو الذي قلت فيما اذا قلت زيد او زيد قايم و
اسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس منهم الاشارة
به الى لفظ مفردا ومركب فمنهذا القبيل لان وضع اسم الاشارة
للمبصرات فباستعماله المجازي في كلمة او مركب لا يحقق مادة النقض
قوله فان الوضع فيها وان كان عاما وانما قال وان كان عاما اشارة
الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه اولى بهذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي
والسور والكتب قوله فليس هناك مفهوم كلي اي في مقام وضع امثال
الضمائر وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص والاخفى انه
لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله هو الموضوع له في الحقيقة قيد الموضو
بقوله في الحقيقة لانه هناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون
ضمير الغايب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره
موضوعا له مجازا او المراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم قوله
وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى لا يقال الاولى الاقتصار على مفرد
لما مر قوله ومعناه مما يدل عليه لفظه على هذا يقتضي انه لا يكون الالفاظ
صفة للمدلول للدوال الاربع والظاهر انه كذلك اذ لم يوئس بل لم يسمع
وصف الدوال الاربع ولا معانيها بالافراد والتركيب بل الافراد
والتركيب مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الذ

ع له

وجه الاولوية كون المعنى ماخوذا في مفهوم المفرد

بالطبع او العقل بشئ منهما فاطلاق التعريف مبنى على الاهمال وشئ
عن الاختلال والتعريف الصحيح بالابدال جزء لفظة الموضوع على جزئه
قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد
بناء على انه اذا علق فعل او ما يشبهه بصفة يستفاد منه على
هو حقيقة التركيب انه ما تعلق به ذلك المعلق كائنا متصفا بمفهوم الصفة
قبل تعلق هذا المعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب
من التجوز وانما سمي الافادة الحقيقية ايهاما لضعف المفاد لضعف
الدلالة فانه كما استفاض بالمعنى الثاني جاء بالمعنى الاول وقيل
كنى به عن ضعف الدلالة نظرا لارادة التجوز بحسب المقام والاجود
عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب
ان يكون الوضع للمتصف بالمقصود به بشئ مع ان المقصود به بعد
الوضع بل بعد الاستعمال فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد تعريف
جعل المفرد صفة للمعرب بوجه ما ياتي له انه يقطعه عن المعنى ويجعله صفة
للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه سيما اذا ثبت ما قال الشيخ الرضي
ان الافراد صفة المعرب عند النحاة وانما هو صفة اللفظ عند المتقدمين
ولا مدخل لتوجه ما يتوجه على تعليق الوضع بالمعنى في ذلك الغرض قوله
كحاربت في مثل قتل قتيلا في قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا
فله سلبه قوله ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة وبعليه
لان المتكلم بليغ لا يظن به ان يخلو اختياره وهذه الخصوصية عن نكتة
قوله والاخر مفردا لا يخفى لطف هذا البيان قوله وكان الثلثة فيه
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيجوز باستعمال المثنى في تقدم
الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد
من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل الفعل فلما كان

ويمكن الجواب من طرف الشارح بان اضافة اللفظ الى
ضميره للعهد مع تقديم التعريف لان المعهود لفظ
موضوع لزوما في العصمة

الزيادة كزيادة العدد في ان من والمال فتدبر

كان لوصف الوضع بمعمول متعد واختار فيه صيغة الفعل والاصل في الصفة
الافراد فاختار فيها لا معمول له متعد والافراد وانما قدم الصفة الاولى
لانه لو قدمت الثانية لاوهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه
جعله صفة للمعنى ولانه اراد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى
وان يكون صفة للفظ لينذهب بفسك ان الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن
ولانه لو قدم لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من
غير عكس ومن قال تقديم الوضع ايضا للتنبيه على تقدمه فقد وقع في
مقام الشرذمة بما لا يقنع به الا عديم القدرة قوله او غير معرب ولم يتقدم
عليه مع انه نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور وهو هذا القدر كاف
لصحة الحالية لا دخل للمعية الذاتية في الحالية ولا يتفاوت بها الحال كما
يوهمه قوله وهذا القدر كاف لصحة الحالية قوله مثل الرجل فيل وكذا رجل
لانه التنوين كاللام كلمة فرجل كلمتان هذا عدتا كلمة واحدة لشدة الامتزاج
وهذه قرينة بالجرية لان الاعراب جر على رجل قبل التنوين فلا وجه
لجعلهما كلمة واحدة قوله واعرب باعراب واحد الاولى ان يجعل قوله
واحد مضافا اليه لاعراب لا صفة له وانه يعود اليه ما يقابله من قوله
مع انه معرب باعرابين فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب
لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال انه يستفاد من العبارة انه حق قائله
مثلا ان يعرب باعرابين لانه للامتزاج اعرب باعراب واحد وليس
كذلك اولا، الثاني مبني الاصل ويجاب بانه اجرا باعراب واحد
كيف بكيفية واحدة مع انه كونهما كلمتين يستدعي كونهما مكيفين بكيفيتين
قيل انه ما ذكره انما يظهر في قائمة وبصري وحمراء دون الرجل
والمثنى والمجموع بالواو والنون فانه المعرب في الاول ليس الا الجزء الاخير
وفي الاخيرين الجزء الاول فانه علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة

باعراب م

وفيه نظر لان المثنى والجمع اعربا بجعل الحرف الاخير الصالح لان يجعل
اعرابا فيصح فيهما انهما المجموع اعرب باعراب لفظ واحد واما الرجل وانه
صح ان يجعل المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه الحق بسيبويه وفائدة الاشتراك
شدة الامتزاج فلم يرضوا الخرم فاعدة شدة الامتزاج وليس هذا
اول كسر وقع في الزجاج حتى يكون في ذائقة الناظرين فيه الاجاج قوله
ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض في القاموس عرفه علما وعرف
بذنبه اقر به قوله فمثل عبد الله خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة
وجه ذلك بانه اللفظة ما لا يصح انه يتكلم به مرتين باعتبار ما ويصح
ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافي وفيه ان ما ذكره العلامة
الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح المختصر الاصول ان عبد الله
اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة كذلك ونحن نظن انه اخراج عبد الله
من تعريف المفصل فربما بلا مرية كيف وقد قال في المفصل بعد تعريف الكلمة
بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف ثم قال
واما صناف الاسم العلم وهو ما علق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه
وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول فالمفرد نحو زيد وعمر والمركب
اما جملة واما غير جملة اسما جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك
ومضاف نحو عبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج حينئذ من
تعريف الكلمة بعلبك علما مع انه بناء سابق يدخل في تعريف الكلمة لكونه
معربا باعراب واحد على انه غرض النحوي ليس بيانه حال اخر الكلمة مطلقا
بل على وجه يميز به ما هو حالها باعتبار الحال عما هو حالها باعتبار الاصل
وعلى وجه يميز به ما هو حالها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حالها
باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة
لتبين انه الاعراب فيها ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون

ومضاف م

وكون بصري خارجا عنه ليتبين انما اعرابه على ضرب واحد في المحقق
واجرائه مجرى الكلمة قوله ولو لم يخرجه تركه لكان انسب ولكنا نقول
الاولى بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما قوله كون الشيء بحيث يفهم منه
شيء اخر فانه كان منشأ تلك الكيفية جعل الشيء الاول بازاء الشيء الثاني
فالدلالة وضعية وانه كان كون الشيء الاول مقتضى الطبع عند عروض
الشيء الثاني له فطبيعية والا فعقلية قوله فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى
ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف
بحيث يتناول حروف الجاء العارية عن الدلالة لا يصح انه ذكر الوضع يغني
عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله
وضع لمعنى ولا يخفى انه هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف
قوله ومثل لفظ دير المسموع فورا، الجدار اختار لفظا مهملا للتمثيل
وقيده بالسماع فورا والجدار ليتحقق فهم اللافظ بسماع دير
ودلالة اللفظ لذلك الدال اول العقل فيظهر للدلالة العقلية كما
الظهور بخلاف ما لو كانت للفظ معتبر فيلوح للفظ ولا لان فلا يظهر
ما قصد بالتمثيل كل ظهور ولو كانت اللافظ مرئيا لم يظهر انه فهم المعنى
للمشاهدة اولدلالة اللفظ قوله فبعد ذكر الدلالة اكتفى فيه نظر لانه
يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة ما يستلزم الوضع فيستغنى به عن ذكر
الوضع كما في تعريف المفصل فانه بتقييد المعرب بالمفرد يستلزم الوضع
لانه لا فراد وفرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله كما في المفصل فيه بطلان
لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف قوله اي بقسمة اشارة الى
ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها
فانا بينهم قيود اليها يحتمل اقساما لها كما حقق انه لا حكم في القسيم وان
من تتمة التعريف ويظهر لك ضم القيود بلاحظة تفصيل الاقسام فان

وضع لمعنى بقوله م

براد عليه انه وجب سلوك الوجه الاول والخروج عن التوقف
على وجوب البيان المذكور وعلى اختيار
حصولها فالتوقف على البيان
وكل منهما فاسد بالثاني
فافهم منه

فيه ان الظاهر ان قوله الشيء الخ تفصيل
من عدم دلالة اللفظ لا استغنائه
تفصيل الحاصل منه

ومن المعلوم ان المعتبر في الحد وهو المطابقة فلا وجه
لذا ان الاغلبية اصل ذكانية بناء على زعمه ارادة الرد
على صاحب المفصل ايضا حيث ذكر الوضع بعد
ذكر الدلالة وتقييد المعرب بالمفرد فلا

ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة
الثلثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس بتقسيم
الشئ الاخص قيود واليه وتحصل بعد القيود ومفهومات هي بالنسبة
الى هذا الشئ اسمى اقساما وليسمى هذا الشئ بالنسبة اليها منقسما وليسمى كل
قسم بالنسبة الى قسم اخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم فيما
يذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلهذا قال منحصرة فيها والحصر المقصود به ان
حكم بنفس مفهوم المقسم فر غير ضميمة التفات الى ما هو خارج عنه فهو
عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكف
فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه بتنبيه او
برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيق بان يسمى حصرا قطعيا والحصر المراد
هنا قيل عقلي ونحن على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية في هذا
المقام ثم قول المص لانها متعلق بما يفهم من الجملة من معنى الاختصاص
ويغتفر هذا القدر للظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظ
في نظم الكلام وبه يشعر سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدره
عامل الظروف هكذا اختصت لانها الخ قوله اي الكلمة لما كانت
لما ظرف بمعنى اذ ويلزم بعدها الماضي لفظا او معنى وجوابه انه كذلك
او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم القتال
اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كانت ما ضيا مع الفاء وقد يكون مضارعا
هذا كلام الرضي فقوله فهي اي الجملة اسمية مع الفاء جواب لما بلا اشكال
ولا يدخل الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله فهي الا ان يقال الجواب
محذوف اي اعتبر الدلالة وقوله فهي تفريع وفيه بعد لا يخفى قوله
اما فهي صفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف المضاف فاسم ان
اي لان حال الهامع ان فيه تقليل الحذف ولهذا احسن لانه يجوز الاضمار

صرف قوله الثاني الحرف واخويه عن الظاهر المتبادر لكن فيه انه الظاهر
اسقاط كلمة من المستدعية للتقدير متعلق مع ان في تقدير مجرد وصفتها
على ان تكون من مبتدأ خبره انه تدل غنى عنه ومنهم فقال ادرج كلمة من
لانه حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات لا تحصر الكلمة
وسمى لان حصر بعض الصفة ايضا فيهما باطل لان كل صفة من الصفات
التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان معنى حصر التقسيم
ليس الا انه ليس للمقسم خارجا عما ذكر في التقسيم وليس المعنى على انه
ليس له اعراض وراء ما ذكر في التقسيم الا يرى ان معنى قولنا الانسان
اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخلو عنهما لانه لا يكون
غيرهما المظهور انه له صفات لا تحصر وهناك تقدير اخ اخف
اي ذات انه تدل ثم تاويل اخف وهو جعل انه تدل بمعنى الدلالة ركبها
لكونها مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكره
التنبيه على قصور بيانه غيره وهناك تحقيق ذكره السيد المحقق
وهو انه لا حاجة الى التقدير للفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل
المؤول به بدخول كلمة ان وان لانه من رجع الى المعنى يعرف ان الاول
لا يرتبط بالذات فهو غير تقدير اوتاويل والثاني يرتبط به فهو غير حاجة
الى شئ منهما قوله حيث يفعان عمدة في الكلام الاولى حيث لا يدل
على معنى في نفسه بخلافهما قوله في المفهم عنها لا في التحقق حتى يكون المصادر
مثلا افعالا قوله الماضي والحال والاستقبال الحال ما انت فيه في زمان
التكلم بالدال على الزمان والماضي ما تقدم عليه والاستقبال ما تاخر عنه
قوله ما خوذ في المسمى هذا ما جرى عليه البصريون والاخفش في الوسم سمة الكوفيين
وشواهد كل من الفريقين في الكتب المبسوطة ولا يخفى انه المتبادر من كلامهم
هذا ان الفريقين اخذوا الاسم لهذا القسم فهو المسمى والوسم والظاهر انهم

نقلوه من معناه اللغوى الى المعنى المصطلح فانه فى اللغة بمعنى اللفظ الدال
على الشئ كما فى قوله تعالى وعلم ادم الاسماء وفى القاموس اسم
الشئ بالضم والكسر وسمة وسماة مثلثين علامة فاللفظ الموضوع
على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف فى ماخذ الاسم اللغوى
لم يكن بعيدا تامل قوله لتضمنه الفعل ولكنه تقول الشاة الفعل
فى انه له مصدر اكما للفعل قوله وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر الاولى
لانه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها الخ الاولى
ترك لكنه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل لها فيما هو بصدده فانه علم بكل واحد
حد بعض المؤلف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون فى المعرف
قد مشترك بين يحقق بجزء والمميز الا انه اراد بتحقيق المعرف الكل قوله
ايضا قوله وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع يعنى عند
الادباء بعض الحد ذلك كما صرح به المصنف فى مختصر الاصول فلا يرد منع
انه ما علم حد لجواز ان يكون المميز او المشترك خارجا عن حقيقة ذوات الاقسام
ولا يحتاج الى الدفع بانه حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية بجميع
ما اعتبره المصطلح فى مفهومها وجميع ما ذكر ههنا داخل فى مفهوم هذه
الاقسام فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها قوله وسيد ارسله صلى الله
بها بكثرة الخير وحقيقة سيجئ فى بحث التمييز والمراد ههنا سيد الرسل
شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل فى التعليم جانب الذكى ولا الغبى و
لا المتوسط بينهما والمقصد بيان فائدة قوله وقد علم الخ قوله
الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا الا يظهر داع الى ترك بيان
المعنى اللغوى للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوى للكلام بالبيان
ولا يجوز ان الكلمة اعم بمعناها الاصطلاحى من الكلام لشمول الكلام
الكثير دون الكلمة وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحى للكلام بخصوصه

فنبه انه فى طريقة الشارح تنبيها على ان
اسم الاشارة فى كلام المصنف موضوع
موضع الضمير واعيا لنا نظر فيه الى الطب
النكتة فتدبر فافهم سلمه

الكلام

تخصيص كل من اللفظين بما خصا به اصطلاحا ليس بجيد والتمييز منهما
فى الاسم وغير المعانى اللغوية للكلام ما يكون كمتفيا به فى اداء المراد
على ما فى القاموس ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه فالاولى
ان يجعل النقل عنه اليه قوله فالمتضمن اسم فاعل اى انما عرف المتضمن
بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون اسم فاعل لتخصيص الصوغ
الخطية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغى ان يرى ولا يقرأ
فاحفظه ولا تغفل عنه فى نظائره وعدة من هذا وامثاله مع
عشاره قوله فلا يلزم اتحادهما اى اتحاد المتضمن والمتضمن فى المتضمن
كل الكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما فى الكلام الثانى
فقد ضيق على نفسه المرجب ولو جعل الهيئة جزء للكلام كان
المتضمن الكلام للكلمتين معنى واضح غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه
لم يلتفت اليه لاحتياجه الى التصحيح كون الهيئة التى ليست بلفظ
جزء للفظ ومن قال ان المتضمن مجموع الكلمتين والاسناد سواء
اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الاخر او ضم كلمة الى اخرى
فقد سهى لانه شئ منهما ليس جزء للكلام بل مدلول له او صفة
لاجزائه تامل قوله اى تضمنا حاصلا بسبب اسناده اى بسبب
الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعتبار الجمع الكلمتين وتضمن
اللفظ لهما فلو قيل ما تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب
قوله خرجت المهملات اى الصرفة لكن بقولنا زيد قايم جنس فالمجموع
يصدق عليه الحد وفيه انه فليكن كلاما مشتملا على حشو وان
ابيت فاجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع بقرينة ان بحث
النحو عن الالفاظ الموضوعة قوله وبينها اسناد يفيد المخاطب
الاولى بينهما قيدا كما قوله دخل فى التعريف مثل زيد ابوه قايم و

مثل يسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله فانه الاخبار فيهما مع انهما
مركبات في كون الخبر في زيد قايم ابوه مركبا نظرا لان الخبر عندهم قايم
وفاعله خارج عن الخبر ولا يذهب عليك انه الامثلة المذكورة داخلة
في تعريف الكلام مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين
حقيقة او حكما قوله فانه في حكم هذا اللفظ ولذلك اعرب باعراب
الاسم وجعل مسندا اليه وصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين كم
فانه المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي والحكمي ومعنى كونه الاسناد
اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم الحقيقي والحكمي ولا يذهب عليك
ان ادخال مثل وبز مقلوب زيد في التعريف انما يحتاج الى التعميم الكلمتين
لحمله قوله بالاسناد على ما حمله عليه حتى لو كان المعرف متضمن كلمتين
مع الاسناد لم يخرج لانه يتضمن كلمتين هو مقلوب زيد مع الاسناد
نعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل حسبك قوله اعلم ان كلام المصنف
في ان ضربت زيدا قايما بمجموعه كلام انما قال ظاهر لجواز ان يريد به
ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد
من الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب
كتحقق افراد منه في ضربت [illegible] قوم رجلا ضرب [illegible] وهو
قايم على تعريف المفصل ايضا ولا يذهب عليك ان خبر المبتدا في
قولنا زيد ضربت عمرا في داره مجموع ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا
على ان خبر المبتدا هنا جملة فالكلام الذي هو مراد ف الجملة عند صاحب
المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وهكذا في الحال والصفة اذا
كانتا جملتين ينبغي ان يجعل عدول المصنف عدولا عن عبارة
تعريفه لا عدولا عن مذهبه قوله على الجعل الخبرية الاولى على الجعل الواقعة
في غير قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الاثنانية عنده لا تقع

لا تقع خبرا او الواقعة خبرا في مثل زيد اضربه في داره بل زيد مقول
في حقه اضربه وبعده يتجه ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا تقتصر على
الجملة الخبرية كما يوهمه البيان بل مادة الافتراق اضربه في زيد اضربه
سواء كان خبرا او متعلق الخبر وقوله اخبارا او اوصافا يزاد عليه
او احوالا او جملا قسمية او شرطا فان الحكم في الجزاء عند المصنف والا
لم يصح قوله ولا يتاتى ذلك الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا قوله
وفي بعض الحواشي اعتذر بكلامه مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا
لان مسئلة الابر تكتب في غير موضع فاحتمل انه بلغه من كلام المصنف ما دل على
ان المذهب عنده هذا ونحن نقول حمايدل على ان الكلام عنده كالجملة
ويكذب ما في الحواشي انه قال المصنف في بحث حرفي الاستفهام و
النفي انه لما صدر الكلام لانه يقتضي كون قام ابوه في زيد اقام ابوه
كلاما عنده والا لا يصح قوله ولما صدر الكلام قوله ولا يتاتى
ذلك اي الكلام هذا التفسير هو المناسب للمقام وحمله على المتضمن
او الاسناد بعيد عن المراد قوله الا في ضمن اسمين اي لا يتحقق هذا
العام الا في ضمن هذين الخاصين فلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف
والاظهر الانسب بفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى من لكن ينبغي ان يعلم
انه لا يتاتى من كل اسمين لانه لا يتاتى من اسم الفعل والمضاف اسم فعل واسم اي
اسم كان لانه لا يتاتى من فعل واسم فعل نعم يتاتى من اسم وفعل اي فعل
كان على ما ذهب اليه المصنف من جعل اسماء الافعال الناقصة افعالا
لها لكن التحقيق انه لا يتاتى من فعل واسم اي فعل كان قوله
لان التركيب الثنائي العقلي فيه انه حصر التركيب الثنائي في ستة
وابطال ما عدا الاثنين يوجب حصر الكلام الثنائي في اثنين
والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل

اما الاحوال فنحو جاءني زيد وهو راكب واما القسم فنحو اقسم بالله
ان زيدا لقايم واما الشرط فنحو ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود

بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون المسند اليه والمسند والمسند اليه
لا يكون الا اسما والمسند لا يكون الا اسما او فعلا قوله وتحو يا زيد بتقدير
ادعو زيدا فلم يكن مركبا من الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد ولذا صح
المصنف بالحصر في تقسيم الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لما تعريف الكلام
برسد الاقسام سندة في بادي الراى بخلاف تعريف الكلمة قوله
على معنى كائن في نفسه جعل في نفسه صفة معنى لا متعلقا بدل اى دال
بنفسه ولا حاجة الى ضميره اى دل كائنا في نفسه اى معتبرا في حد ذاته
لئلا يفصل بين معنى وصفته اعنى غير مقترن بما لبس صفته لانه وان
جاز لكن كونه الفاصلة صفة اغلب ومن الفهم اوفق قوله اى
بنفس ما دل النفس الاسم والا لتوقف معرفة المعرف على معرفة
المعرف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول الا يخفى
انه كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ الكلمة وتانيث
مفهوم الكلمة ليس لتانيث كتانيث معنى حتى يدل لو انث الضمير الراجع
اليه بكون ذلك التانيث لرعاية لفظ الكلمة فتذكير الضمير الراجع الى
دل ليس بمجرد داعي اللفظ بل الداعي اللفظ والمعنى قوله ولذلك قبل
الحرف اى لجعل اداة الظرف بمعنى اعتبار مدخولها لا بمعنى افادة
الدال اياه كما هو الشايع في نسبة المعرف الى السببي يقال هذا المعنى في
هذا اللفظ يعني يستفاد منه قبل الحرف ما دل على معنى في غيره
فلا يتجه ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى
لكون المعنى في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان فيه في نفسه
في تعريف ما يقابل الحرف لغو نعم التركيب الغير في ما دل على معنى لا
في نفسه كما يقال الدار لا في نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها
كذا الا ان النحاة اجمعوا على وضع ما يوافق لا في نفسه في المعنى

في المعنى موضعه وصار عرفا بينهم فلا التباس في معناه ولا وضعه
في التعريف به قوله ومحصوله ما ذكره بعض المحققين يعني السيد الشريف
قدس سره كما اراد الشارح التنبيه على انه هذا التحقيق ليس هو السيد
قدس سره كما هو المشهور بل اخذه في كلام المصنف وليس كما ظنه لان
الناظر في كلام الايضاح يعرف انه المصنف بعيد عن هذا التحقيق وان
كان عبارة الجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا
التحقيق كيف وقد ذكر انه الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة
والحروف انه الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق
ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة
لغرض اخر غير كونه دالا بها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا خفاء
في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشيء
متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل
هذا الكلام بل المصنف ايضا ليس حقيق ان يقال في حقه ما قال السيد المحقق
في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام
يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى
قوله كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره
لو قيل كما انه في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته
وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى
الحرف وما يقابله وتنويرا تاما للاستعمال في في الحدود التي
فانه قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى ان
دلالة على انه وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود
في نفسه انه موجود غير باعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا
السواد في زيد وقولنا الدار لا في نفسها من واد واحد فمن قال

في في ص

يظهر من هذا ان التشبيه وجه اخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما
شابه الغير الحرفي التابع لامر العرض التابع للجوهر صح انه ينسب الى
ذلك الغير بقي كما ينسب العرض الى محله بقي والمعنى المستقل لما
شابه الجوهر صح انه يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره
كما يقال ان الجوهر قايم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره فلم يتدبر فتدبر
قوله كذلك في الذهن بمعقول الاولى معلوم ولا يذهب عليك
التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القايم بذاته لا يصير قائما
بغيره والقايم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك
تبعا فربما يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس
قوله يصلح لانه يكون محكوما عليه وبه الاول يصلح لانه يكون مسندا اليه
ومسندا اليكون وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ولا يخفى انه
كما لا يصلح الملحوظ تبعا لانه يكون طرفا للحكم لا يصلح انه يكون ظرفا
للنسبة الناقصة بل لا يصلح انه يكون ظرفا للنسبة اضافية كانت
او تعلقية فالاولى ان يوسع الدايرة بحيث يستفاد منها اختصاص
الموصوفية وكون الشئ صفة وكون الشئ مضافا او مضافا اليه
وكون الشئ مفعولا وملحقا به بما سوى الحرف ثم يقول يستفاد من
كلام اهل التحقيق المتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم كون
الحرف محكوما عليه ومحكوما به يكون معناه غير معقول الا تبعا وآلة
لملاحظة غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشئ منهما وانه الغير الذي
يذكر الملحوظ بتبعيته ويجعل آلة لملاحظة لا بد ان يذكر ويضم معه حتى
يفهم الملحوظ تبعا من لفظه وكلا الامرين باطلان فان كل رجل
مفهوم ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها
مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظة

او تعلقية

كلا في م

لملاحظة معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون
محكوما عليه اذا لم يكن آلة لملاحظ ما حكم عليه ووسيلة الى احضاره
وانما يتوقف فهم من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق بمجرد
ذكره فان قلت اذا كان كل موضوع للمعنى هو آلة لملاحظة غيره اذا
فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات لكن يصح
تعقل تعلق النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصل
المفهوم المركب الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة
الافراد وان قلت فلا يتم ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان
يكون ظرفا للنسبة قلت لا يصلح ان يكون ظرفا للنسبة مقصودة
بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فما
لا يصلح ان يكون مدلولا ملحوظا قصدا لا يصلح انه يصير ظرفا لنسبة تا
وانما اجملنا الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه قوله
فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا
فرق بين مفهوم الابتداء ومفهوم من الابتداء لملاحظة الاول قصدا والثاني
تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل فخرجت هو حالا
فجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء
كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء فحيث اضيف
الى السير والبصرة وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس افراد حقيقة
قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه
اجمالا وتبعا فهو غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء
فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يصح ان يكون
مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كانه يقول كل ابتداء وقوله لا حاجة
يغني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه وفي حمله على نفي الحاجة

عن المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله من دلالة على كذا بقوله
لكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى المعنى لعدم سبق
الاشارة الى ان الظاهر في نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى
الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاول فيه
قال ابن مالك في التسهيل اذا دار ضمير بين الاقرب والابعد فهو للاقرب
قوله ولما كانت الفعل والاعلى معنى ولفظ باعتبار معناه المتضمن
دلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة ولانه جزء ما وضع له المتضمن
ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى المتضمن هو جزء المعنى الموضوع له فقد
حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي على خلاف المتبادر
اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين
في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يحمل اللفظ في التعريفات على خلاف
المتبادر الا لصارف لانه هناك صارف وهو ان المعنى المذكور في تقسيم
الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل والاقتران
بالزمان اتمام معنى الفعل اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا
يقال اقترن زيد ببيده ولولا ان المراد بالمعنى ما هو اعم من المطابقي للاحتاج
التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بهذا القيد الدلالة على معنى في نفسه
لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه بناء على ما زعموا انه الفعل موضوع
للحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين فما لم يذكر الفاعل المعين
لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل
لامتناع فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث
على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر وارد عليه انه بعد توقف
الدلالة المطابقية على التضمنية لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف
وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية

قيتها

ب

التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على
الضمنية لانه معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحادث
معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضمنية بواسطة عدم
استقلال ما هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي بقي انه لا شك
في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى
المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة
فهذا مما تحيرت فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد بذلنا في حله جهدا بليغا
وعونه في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كمال
الصفو لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوع المياه الصافية
في هذا المقام صرفنا اليه الاكباد والعطاشى وان كنا في طعن الحاسد
بعدم سعة ساحة هذا الكتاب له نخشى فنقول بالله التوفيق لا خفاء في
ان اللفظ الدال الا يدل على المعنى الا لتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ و
دلالته عليه متأخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد
مثلا تذكر وضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اذ
لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع
اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لانه المفروض انه تلك الدلالة
متأخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر آخر يجب من اللفظ وهو التفات
النفس اليه فيجب انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ به فنقول
لما سمع العالم بوضع ضرب على الوجه العام لفظة تذكر وضعه بهذا
الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا
من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى المعنى فيجب هو مراد
مالم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالضمنية فاذا حضر عنده بالضمنية التفت
النفس اليه من اللفظ فيجب انه مراد من مشاهدة الحدث والزمان في ضمن

هذا الالتفات سوء الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق في سماع
ضرب بدون فهم معناه المطابقي وفي هذا تبين سقوط ما اشتهر
من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي بن سينا انه الارادة شرط الدلالة
واعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس حكمه عجيب فوقوعه في مثله كما
زعم كل من بلغه الى الان فان الدلالة التفات في اللفظ الى المعنى
من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى في اللفظ لم يتوجه السامع
في اللفظ الى معنى فلم يتحقق دلالة لا على الارادة ولا على الجزء منه ولا على
لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس ما
سمي تحقيقا فان الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقا بان يمدح بادنى
وليظن فكره عميقا فحان انه تنبهك على ان القرينة ليس بشرط دلالة
المشترك بخصوصها بل المفرد اليضا قد يحتاج الى القرينة احيانا المشترك
اذا صار جزء اللفظ اخر مثل في لفظ عبد ولفظ الله في عبد الله يحتاجان
في دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه
العلمي واسلك انه لا تسأم في افاضة برد التحقيق تعلقك بما عودت
نفسك لقبوله في غير التوشيق وتصغي الى تتمة ما اوآني اليه في موافقة رفيق
التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان
كما اجمعوا عليه ليس الا ان الفعل لا يكون بدون الفاعل فانهم صححوا
ذلك الا انهم جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من
الفاعل ولا اضطرار لمن شرح الله صدره ورزقه نصرة فقول
لك مالهم بني ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة
انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على منصف
انه لا يناسب جعل هيئة زيد قايم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا
وفي امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة

والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا انه دلالة المفرد لا يكون بتفصيلية
ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية في مفردين وانما التزم مع
الفعل ذكر الفاعل لانه الفعل لو ادى معنى الحدث على وجه يكون مستقلا
لانه نسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء اما لا يكون احضاره على هذا
الوجه لغوا اولا المراد بعدم الاقتران انه يكون حين الوضع الاول
لم يكتف بقوله حين الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال
واخراج الافعال المسلوخة عن الزمان الا ان ينكر الوضع للمعنى الزماني
في اسماء الافعال والغير الزماني في الافعال المسلوخة عن الزمان والانكار
مكابرة للتحقق مادة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة ولشهادة
صريح التعريف لهما بالوضع وانما نفع التقييد بالوضع الاول باعتبار
ان مثل زيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن حين
الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع
الفعلي واسماء الافعال ودال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن
في الوضع الاول لان الوضع الاول لها نفس الحدث فهذا المعنى المستقل
موجود في الوضع الاول غير مقترن والافعال المسلوخة ودال على معنى
مستقل مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها
في الوضع الفعلي موضوعة لهذا الحدث في الزمان هذا ولا يخفى انه اسمية
اسماء الافعال اعتبرت باعتبار وضعه الحالي للمعنى وعدم اقترانه
باعتبار الوضع الاصلي وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللايق انه
يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبرا
لاعتبار شيء وفي اسماء الافعال مثل وذلك وضعه الاول وهو
الوضع الظرفي لغوا في اعتبار اسميتها والا لم يكن كلمة ومعتبرا فيها
لان عدم الاقتران انما يتحقق به وضعه الثاني معتبر لانه باعتبار

يكون كلمة والغرض انه باعتباره لا يكون غير مقترن بقوله على وزن قوقاة
كتب في الحاشية الدجاجة تقوقي اي تصيح قوقاة وقيقاة على وزن
فعلل فعللة وفعلا لا قوله او عن المصادر التي اكم يعني او عن معاني
المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر التي
هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ
انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى اخر لا عن معنى لفظ اخر فكون
تلك المصادر في الاصل اصواتا غير كون تلك الاسماء اصواتا
تامل قوله او عن الظروف يعني او عن معنى الظروف والجار والمجرور
قوله فانه على تقدير استة اكد اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه
ثلثة انها كونها مجازا في الاستقبال وانها كونها مجازا في الحال
قوله فانه يدل على زمانين يحتمل ان الازمنة الثلثة فيدل على واحد
معين ايضا في ضمنها قد عرفت انه اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة
فلا يدل الا على زمان واحد قوله لما فرغ من بيانه حد الاسم اراد ان
يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد معرفة الاسم في الجملة
وامتيازه عن اخويه لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم لغاية عمومه
وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل
به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب ولكنه يقول هذه بيان
احكام مشتركة بين مسمى الاسم قدم على التقسيم وذكر الجر على
سبيل التقريب للشركة مع ما ذكر من الاختصاص قوله فقال
وفي خواصه منبها اي منبها في اول الامر ولذا قدم على المبتدا وليس
التقديم للحصر والا للغا وبما ذكرنا لم يتجه ان التنبيه على البعضية
لا يستدعي ذكر في لهوله في شاهدة ما ذكرتم بل لا بد فيه ذكر في لصحيح
ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور الخمسة في غير اذ كتاب يجوز

على واحد

يجوز ان يعلم ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة الربط مناخرة
عن ملاحظة العطف والالم يفد كلمة في الان كل واحد في الامور
الخمسة المذكورة بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور خصوصا وان
كان تقدم ملاحظة الربط اشيع لانه افاده ان كل واحد من الخمسة
بعض من الخواص من غير توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من
ان يخفى فالعاقل يحمل العبارة على ما يفيده العبارة لا يرضى قوله
خاصة الشئ ما يختص به ولا يوجد في غيره فسر الاختصاص بنفي الوجود
في الغير على ان النفي راجع الى القيد كما هو الاعرف عند ارباب الادب
واعرف في استعمال ابلغاء العرب فيكون معناه انه يوجد فيه ولا يوجد
في غيره ممن قال قوله لا يوجد في غيره لغير لبعض معنى الاختصاص
فلم يتدبر او تدبر ولم يتذكر والمراد بالخاصة ههنا الامر المختص محمولا كان
اولا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول على الشئ اوجب في كلام المصنف
تكلفات لا تخفى وغسفات لا تخفى قوله وخول اللام اي لام التعريف
شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم بحيث ينصرف اليه من غير حاجة
الى التعريف وجعل اللام منها عوضا عن المضاف اليه يخرجها عن
عدا وقرائنها ولوم يات عن ادنى تكلف لان تلك بلام التعريف
وعلى صورته فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص بالاسم اذ لا يدخل
على اسم الفاعل واسم المفعول كما تعرفه في بحث الاسم الموصول والالف
واللام الزائدة والالف في اللام التي هي جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل
المتبادر من اللام جميع هذه اللامات لم يبعد قوله ولو قال في خول
حرف التعريف لكان سالما عن الميم في مثل قوله عليه الصلوة والسلام
ليس من امبر امصيام في امسفر في جواب سائل من حمير
حين قال ان من امبر امصيام في امسفر قوله لكنه لم يتعرض له لعدم

قوله بل يحمل العبارة على ما يفيده لا يرضى بحمل العبارة على ما يفيده

ليس من امبر امصيام في امسفر

شهرته ولم يختص الاسم المذكور بها بالنقض الا لشهرتها بل نقول لو كان
حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام ويكون تعلوها بلا
علائق وقد لا يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا لليم وحرف
النداء كلها او بعضها فقابل وانما نقض لعدم النقض لبعض اقسام
اداة التعريف دون سائر الخواص لانه في تخصيص النقض باللام
ايهام عدم اختصاص الباقي في اقسام اداة التعريف كما ان في
تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب الدلالة على عدم اختصاص ما في
اقسامه قوله وفي اختياره اللام على الالف واللام ويستفاد
منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام له ويكون
انما يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المعرف رجاء وابتداء
بخلاف الهمزة والى فواحق يجعله علامة يعرف بها الاسم قوله اشارة
الى انه المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في هذه المسئلة
وانه كما ذهب الخليل الى كعباسة صح به المحقق الشريف قدس سره في حواشيه
للكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من
علماء النحو ولم يخلف احد مثله قوله لتعذر الابتداء بالساكن فان قلت
ما فائدة وضع اللفظ كما او ساكن الاول حتى يحتاج الى زيادة
همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في اثناء التركيب بحذف
الهمزة مع سهولة الاعدام ونظر مذهب سيبويه بان التعريف يقتضي
التنكير وليلة حرف ساكن فيناسب ان يكون وليلة الفه حرفا ساكنا
قلت بل الانسب ان يكون وليلة متصفا بنقيض ما اتصف به وليل
نقيضه قوله واما الخليل فذهب الى انها ال وكان همزته في الاصل مقطوعة
جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة استعمالها قوله والمبرد
الى انها الهمزة المفتوحة وبان حذفها مع كونها علامة لان اللام

الخمسة م

كلها او بعضها ان حروف التعريف شامل لكل حرف النداء اذا كان المراد من حروف التعريف ذاته وبعضها اذا كان المراد منه حرف التعريف من حيث هو وصف اليكن هذا وجه التامل سلمه

او الالف

قوله ساكن كافي اداة التعريف فيما نحن فيه او الساكن الاول كافي اسم واخواته منه

اللام اللازمة لها تذكرها قوله لانه للتعيين معرف مستقل بالمفهومية
يدل عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي وهو ضعيف جدا
لمناقضته بمثل عندي الاسد الرامي لانه للتعيين مع دلالة عليه اللفظ
التزاما وبمثل الحسن والصعب فانه لا ينكر منصف انه للتعيين بالذات
المعتبرة في مفهوم الحسن ولا شرب للصفة والنسبة المعتبرة في
مفهوم اللفظ فيعرف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير
يتعاقبان على اللفظ وكذلك علامتاهما فلما لم يكن في الفعل علامة
تنكير لم يدخل عليه اللام قوله كالموصول فانه حقق في موضعه ان الذكر
في الاصل الذي يزيد عليه اداة التعريف قوله ومنها دخول الجر الجر
كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى الدخول كاللام
الا ان فهم الحركة والنون الساكنة منهما اسبق فلما اختاره الشارح
اليق قوله وفي المجرور به نقدير الاولى او نقدير قوله واما الاضافة
اللفظية فهي فرع المعنوية فهذا اولى مما يقال انه لا اضافة اللفظية
لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل صلة حرف
لا يكونان شيئا منهما لانه يدعو الى انه تبين وجه اختصاص الفاعل
والمفعولية بالاسم قوله والمراد به كون الشيء مسندا اليه انما فسر
الاسناد اليه بالاسناد الى الشيء بارجاع ضمير الى ما هو لكمال
ظهوره كما مذكور ولم يفسره بالاسناد الى الاسم انما قيل انه لو
اريد ذلك للغا الحكم بالاختصاص وانما نقول انه لا يصح انه يجعل
كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم لان معرفته بعد معرفة
الاسم قوله اختصاص لوازمها التعريف والتخفيف والتخصيصة
في عدم جواز التعريف في مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر لعدم التخفيف
في غير مسئلة الحسن الوجه لا يجري فيه بالخفاء لانه يحذف التنوين او نون

التثنية والجمع وشئ منها لا يوجد في الفعل واما تخفيف الحسن الوجه وانما
امكن في الفعل لكنه لم يضف باعتباره طرد الباب ولك ان تقول
الكلام في الاضافة بتقدير حرف الجر ومن يقول الحدث الذي
في مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه
لا تجامع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة
اللفظية فرع المعنوية قوله انما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا
مع انه قوله والجر علم الاضافة يدعو الى تفسيره على طبق نظيره
بكون الشئ مضافا اليه ويحوج الى اعتبار قيد بتقدير حرف الجر
قوله لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه اختلف في ان المضاف
اليه في المثال المذكور او الجملة مع الاتفاق في ان المضاف اليه هو
الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد يقال هذا الى آخره
الامرين هو الفعل او الجملة قيل ينبغي ان يكون هذا القول مبنيا
لانه الموافق لاختصاص الجر بالاسم ولتعريف المضاف اليه
فيما بعد قلنا كانه الشارح البعض لا ينازع في ترجيح هذا التاويل وانما
اشار بكلمة قد الى ضعف ما يبنى على هذه الدعوى فحمل قول المص
على المعنى الشامل لكون الشئ مضافا ومضافا اليه فانه بعيد جدا
ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلتزم استيفاء الخواص فيحمل على ما هو
اظهر اختصاصا فيريد بقوله لانه الفعل والجملة قد يقع مضافا
اليه انه قد يقع كذلك بحسب الظاهر لانه يكفي في ترجيح ما اختاره
في تفسير عبارته قوله فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تخص الاسم
المراد بالاضافة هنا ليس كون الشئ مضافا او كون الشئ مضافا اليه
بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا ان شيئا منه
طرفيها لا يكون الا اسما قوله معرب قال المص في الايضاح هو في الاعراب

الفعل م

الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الالف وهو محل اظهار المعنى وازالة
الفساد والالتباس وانما اعربت الكلمة اذا جعلت الاعراب فيها
والوجه ظاهر لانه الاعراب العرفي باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان
القياس معرب بكسر الراء اذ كلامه وكانه يريد بالاعراب العرفي
ما هو مذاب المفصل اي اختلاف آخر المعرب لاما هو مذاهبه وهو
ما اختلف آخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق منه شئ وبهذا
ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون اسم مكان
لا صفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يات بما فيه لان الاسم المعرب
مختلف الآخر لاختلاف او لان يجعل الفاعل مكانا لحدث
ولا يسمى باسم المكان كما لا يخفى قوله فالمعرب هو قسم فالاسم يحتمل
ان يكون المعرب والمبنى قيدين للقسم لانفس القسم لانهما يشملان الاسم
والفعل والحرف وكذلك يكون بيانا لحكم مشترك الا انه يلزم تخصيص
تعريف الاعراب والعامل باعراب الاسم وعامله ويحتمل ان يكون تاسيسا
للقسم لو كان البيان على مذهب البصري لانه لم يثبت في الفعل المعرب
معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفي وعلى اي تقدير يلزم تخصيص
تقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله اي الاسم الذي ارتفع بهذا الاعتبار
ورود مبني الاصل على التعريف لانه لم يشبه مبني الاصل مشابهة
موجبة للبناء والا لكان مبنيا بالمشابهة لا بالاصالة ولو لا اعتبار
هذا القيد ايضا لخرج بقيد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه عامله ولا
يخفى انه اعتبار قيد الاسم وانه لم يعد لكن اعتبار هذا القيد في كمال البعد
ولا يهدي اليه قرينة قوله ركب مع الغير يدعو اليه ظهور كون المعرب
اسما فما قيل حمل المركب على ذا المعنى بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد
فيلزم صدق التعريف على بعلبك ضعيف قوله لم يشبه اي لم يناسب

لانه اذا قيل مثلا ما احسن زيدا ولم يعرب
لم يعلم انه متعجب او نافٍ او مستفهم ولم يميز
المعنى البتة بعضها عن بعض واما اذا ابدا
بنصب زيد يعلم انه متعجب عن حسنه واذا
رفع يعلم انه نافٍ الاحسان عنه واذا
جر بعد رفع احسن يعلم انه مستفهم فتميز المعاني
بعضها عن بعض

فسر المشابهة التي هي المشاركة في الكيف بالمناسبة التي هي اعم
اذ تفارق المشابهة في الاضافة الى المبني للشابه خلافا لتعريف
المعرب المناسب الغير المشابه نحو يومئذ قوله مناسبة مؤثرة
في منع الاعراب ضبطها جماعة المفصل بتضمن معنى مبني الاصل و
مشابهته اي الاحتياج الى الضميمة كما في المبهمات ووقوعه موقعه
كاسماء الافعال ومشابهة الواقعة موقعه كخمار وقطام وحضار
ووقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم او اضافته اليه نحو يومئذ
فالمناسبة المؤثرة انما يتعين بعد ضبط المبنيات فاستحق
المبنيات بهذا الاعتبار التقديم على المعربات فلهذا قدمها جماعة
اللباب قوله فالاضافة بيانية ليس الاصل في البناء اعم من وجه
من المبني بل اخص مطلقا واضافة الاعم الى الاخص لامية انما البيانية
اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من له اضافة معنوية الى اذ الفرق
فالوجه في الاضافة البيانية انه لا تخص الاصل مع الاصل في البناء بل
يطلق فيشمل المعرب لانه الاسم هو الاصل لكن في الاعراب ويكون
بيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء وللتوجيه الكلام الشارح
مجال لمن له في فهم المعنى استقلال قوله وهو الماضي قال المحقق الشريف
في حواشي المتوسط جعل بعضهم الجملة من حيث هي جملة قسما رابعا وقوله
والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا يسمي ما هو باللام
امرا بل مضارعا مجزوما والامر ما اصطلاحه ما هو بغير اللام قوله فاعتبر
العلامة مجردا والصلاحية لم يقل اعتبر العلامة مجردا والصلاحية للاعراب
لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المصنف والعلامة لان المصنف لم يعتبر
الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق
بالفعل عند المصنف واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وبعبارة

وبعبارة اوضح المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من
الفعل وعند المصنف الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا لم
تعرب الكلمة وهي معربة لم يوجد على طريقة المصنف معرب اصطلاحي
لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر وكانه اريد بسلب الاعراب
سبب الذات لان ذات الاعراب مناخرة عن المعرب او اريد
سلب الاعراب بحسب الظاهر الا انه لا ينفع الشارح فيما هو بصدده
والاول تدقيق فلسفي لا يناسب النحاة قوله لان الغرض من تدوين
علم النحو ان يعرف باحوال اواخر الكلم اعلم ان الغرض من النحو
لا يقتصر عليه كما دل عليه الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات
التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب
تقديم المتضمن لمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام كما يعلم
بعلم النحو فالاولى ان يقول في جملة الغرض من علم النحو قوله فان العارف
باحكامها كذلك مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف
المتعلم للمعرب اختلاف الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع
لا يعلم المعرب بهذا التعريف لانه يكون عبثا فتعين انه يكون
معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن وتعلمه في هذا الفن موقوف
على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف معرفة المعرب
على معرفته وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم المعرب
بهذا التعريف على نفسه وهذا هو المخل بمعاب التعريف المسمى بالدور
وهو الذي صرح المصنف بانه عدل عنه للشهور لا جله الا ان الشارح طوى
ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور قبل اوانها
والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصد في معرفة المعرب الى ان في
التعريف فسادا بل في المقصود منه لان المقصد منه تحصيل كلية تجعل

كبرى الصغرى سهلة الحصول لاستلزام نتيجة وخ ملزوم الصغرى عين
النتيجة مثلا اذا قيل هذا معرب وكل معرب مما يختلف اخره به
ينتج انه هذا يختلف اخره به وقولنا هذا يختلف اخره به عين هذا
معرب فقد صرف الكلام الى الخوام يقصد به فى المقام واخره غير الواضح
والانتظام فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت
بالاجمال والتفصيل واجاب بما لا يهندر به الى وجه الصواب مع حسن
وان كان احق بمعرفة مقاصد الشارح الجليل لكونه من المتمرنين على
ملازمة مجلسه الجميل الا انه افاد بهذا التطويل حسن وحينه
سيد ولد ادم مفيض نعمة البيان على العرب والعجم نضر الله
امرأ سمع مقالتى فوعاها فاداها كما سمعها فرب حامل فقه الى
من هو افقه منه هذا وقد افادنى استادى ومن اوجد
(احفظها)
انه جدى واعتمادى حسام الملة والدين داود الخوافى استاذ
ائمة زمانه بالبيان البهى افاض الله عليه شآبيب غفرانه الوافى
انه يمنع قول المصانف ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام مع
المتتبع العارف اختلاف اواخر الكلم فى غير ان يكون مميزا بين
مرفوعها ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب فى الفن هذا الوجه
لا ليعرف فى النحو الحكم بل ليعرف منه بمعرفة المرفوع والمنصوب
والمجرور الى غير ذلك من الاحكام الحاصلة للاعراب فى التراكيب
اسئل الله الحق هداية الطريق انه قريب مجيب قوله فالمقصود
فى معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف اخره انما قال مثلا
لان هذا الحكم فى جملة احكامه كما اشار اليه فيما بعد قوله وحكمه اى
فى جملة احكامه واشاره الى ان المراد بالحكم الاثر المترتب
على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس لا للاستغراق

لا يقال الصغرى مجملة والنتيجة مفصلة فلا يلزم من عدم النتيجة
عدم الصغرى لانا نقول الاجمال والتفصيل من التوقف
فان الحكم نفس مفهوم الاختلاف متوقف وهى
واحدة فى صورتى الاجمال والتفصيل وهذا ظاهر
لا ستره عليه
عبد الغفور

قوله نضر الله امرأ خبر مبتدا محذوف تقديره الكلام
وهى اى وصية سيد ولد ادم نضر الله امرأ
وهام الحديث ورب حامل فقه الى من هو دونه

لا للاستغراق فيقول الى انه بعض حكمه وكانه اراد بهذا التنبيه
تقديم مقدمة لما سيورده بعد فهو دفع الاعتراض بانه يخرج
من الحكم المذكور حكم معرب ركب مع عامل ابتداء وتفسير الحكم بالاثر
فى هذا المقام مما الى به اقوام بعد اقوام وانه لم اعثر على ما اخذه
فى اثناء الكلام ولا بعد انه يراد بحكمه ما يحكم به عليه فيكون قوله اشارة
الى انه مما ينبغى ان يحكم به فى الفن على المعرب ولا ينبغى ان يعترف به
قوله باختلاف العوامل فانه قلت الفاعل لا يجمع على فواعل
اسما قلت فليكن جمع عاملة لان العامل قد لا يكون غير كلمة وقيل
العامل صار اسما فى عرف النحاة قوله اى بسبب اختلاف العوامل الد
عليه انما قيد العوامل بالداخلة عليه لانه مع الا يخلو عن اختلاف العوامل
فروقا ما ولا يختلف اخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه وهذا اولى مما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف اخر
المستفهم بكيفية من اعراب العوامل الداخلة على المستفهم عنه نحو
من زيد ومن زيدا ومن زيدا اذا قيل جاءنى زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدا والخبر
لان الدخول اما اللحوق بالاخر والاول وذا لا يتصور فى الامور المعنوية
كما مر قوله وانما خصص اختلافها بكونه فى العمل لما يتضح اى ولكون
اللفظ محمولا على ما لا يقصد فى عرفهم الا هو قوله او على المصدرية اى
يختلف اختلاف لفظ واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه
الاول بانه يجب ان يتعلق حينئذ اختلاف العوامل لان يتعلقه باختلاف
العوامل بوجب كونه قاصر العدم حصر العامل فى الملفوظ والمقدر على انهما
سيأتيان قوله فان صلة فتى وفتا وفتى ذكر الباء للاشارة الى الفرق
بينه وبين فتى لاتحادهما خطا قوله والاختلاف اللفظى والتقديرى

اعم فان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض الا ترى
لا انتقاض وانه لا يجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف
العوامل في العمل ان يطلب كل منهما اثرا مباينا لاثر الاخر في الآخر
فقولنا رايت والباء ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف
وعاملاه مختلفان في المنصرف وله لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت
احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فان مثنى
كانا او مجموعا قوله قولنا معطوف على قولنا فنحو في تقدير لئلا ينتقض
بمثل قولنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله مثنى او مجموعا
متعلق بالمثل لا بهذا المعطوف فلا يتوجه انه لا يصح الا ان يكون مثنى او
مجموعا ومما يقصر منه العجب قبل المراد مدلولا بائن الصورتين فاذا
ظهر شموله للمثنى والمجموع فحذا انبنك ولكن فاذا كرين بوله فان طلب
لا يتحقق الا اختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل سواء ازيد بالعوامل
الجماعة او ما فوق الواحد بوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الى
اذا ركب كائنا مع عامله ومتحققا معه فقوله مع ليس بخبر فالمركب ... ومن جعله ظرفا للمركب م
اور وعليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا اذا كان لفظيا فيجوز ان
يكون العامل ابتداء ويتحقق اختلاف العوامل لسبق عاملين معنويين
فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب واني العوامل واجاب عنه بانه لا يتحقق
بعاملين معنويين مع عامل لفظي اختلاف العوامل اذ لا اختلاف في العمل
بين عاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول انا لم نرد بالعوامل
ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح ليس فيه اختلاف
الاخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الاخر والثالث ان
العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوي ليس
سوى الفعل والعامل المعنوي الذي هو معنى الفعل اقسام متعددة باعتبار

ان قلت التركيب مع العامل لا يكون الا لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل سببا لما التركيب الذي تحققه معه عاملان معنويان فيتحقق الاختلاف في اخر المعرب وفي العوامل اجيب بانا اردنا باختلاف العوامل كما مر اختلافها في العمل وذلك لا يوجد فيما فرض لان عمل العامل المعنوي ليس الا الرفع عند المصنف

تركيب مع م

ناصبة للظرف والمفعول معه فصلنا في الفرد وشرحه الرابع انه
لا اتجاه للسؤال لانه لم يقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه عليه
شيء لا يقال اذا سبق على التركيب مع العامل عاملا معنويان
لم يكن التركيب للاسم المعدود مع العامل لانا نقول التركيب للاسم
المعدود لكن لا ابتداء بل بانيا ومع ذلك تركيب الاسم المعدود مع
العامل ابتداء اذ لم يسبق عليه تركيب الاسم المعدود مع العامل
وان سبق عليه تركيبه لا مع العامل ولو لم يكن التركيب بانيا للاسم المعدود
لم يكن تقييد التركيب بابتداء معتبرا فاعرفه وله غاية الامر انه هذا الحكم
لا يكون من خواصه الشاملة فيه انه اذا كان المعنى ان هذا حكم بعض المعرب
لم ينفع المتعلم في بيانه هذا الحكم فانه اذا ورد عليه معرب لا يعرف
انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا فقيل فليكن المراد اختلاف الاخر
باختلاف العوامل وقتا ما وهذا الحكم كلي لا ينبغي ان يرد بانه يحتمل ان
يكون معربا لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما لانه لاحتمال التصرف
لا يفي لنقض الاحكام الادبية وقيل المراد استعداد الاختلاف
ورجح جواب الشارح عليهما بانه وفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف
بالفعل من غير تقييد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الظاهر بيان
الحكم الكلي لينتفع به المتعلم وله وحين يراد بها الموصولة الحركة او الحرف
لا يرد العامل المقتضي فانه قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها
موصولة بل موصوفة فينبغي ان يقول وحين يراد بها الموصوفة حركة
او حرف قلت كلمة ما كلما وقف يحتمل الامرين فنبه على الامر الاول
اولا وعلى الثاني ثانيا حيث قال وحين يراد بها الموصولة الحركة
او الحرف فعرف الحركة بما على مقتضى ما الموصولة وانما قدم الاشارة
الى الموصوفة لانه انسب في امتزاج المتن والشرح ثم انه كتب الشارح

هكذا م

والحرف م

في حاشية الكتاب بكلمة بنحل بها اذا كان العامل حرفا واحدا كالباء
الجارة فالاولى ان يستدل اخراجها الى البسيطة القريبة المفهومة من الباء
الجارة دون البقاء ما الموصولة على عمومها ولا يخفى انه المفهوم في قوله لا يرد
العامل المقتضى انه لا يرد عامل ولا مقتض على السلب الكلي والذي يقتضيه
المحاشية انه المراد انه لا يرد كل عامل وشيء من المقتضى ولا يذهب على احد
انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال الاولى اشارة الى صحة التوجيه الاول
ايضا لانه لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج باراده البسيطة القريبة المفهومة
من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع البسيطة المفهومة القريبة
ولا يرتكب مزيد تكلف ولا يذهب عليك انه قوله ولو ابقيت بدل
على ترجيح تخصيص كلمة ما الاشارة كلمة لو على امتناع الابقاء فاذا رجح
اعتبار البسيطة القريبة كان الاولى ان يقال فاذا ابقيت للدلالة
اذا على التحقق فتامل ولك ان تقول يكفي ان يراد بكلمة ما حرف اخر
او حركة فلا يرد ما اورده من امثال الباء الجارة ولو اريد بحرف حرف
المباني وسوق الكلام ورجحين مقارنته بالحركة لم يتجه عامل على حرف واحد
وكما لا بد في اخراج العامل واخراج المقتضى لا بد في اخراج مجموع العامل و
المقتضى وفي اخراج مجموع العامل والمقتضى والاعراف ان البسيطة وهو
التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف اخر المعرب وكل من تلك الثلثة
يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع في تقييد البسيطة بالقرب لان
تقدم المجموع على الاختلاف ليس حيثما يدخل بينه وبين الاختلاف
تقدم اخر بخلاف تقدم العامل والمقتضى ومن قال ليس للمجموع بسيطة
الا بسيطة اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة لم يات واضحة فقد
اختص كلمة ما بمزية اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو سبب
القرب الحقيقي لاختلاف الاخر قبل ترجح بل تعين في الاعتبار فاعتبروا

لان اللام للجنس فتدبر

او المجموع

بكلمة ما لان ما اجزاء المركب ليس لها بسيطة قريبة لانها اجزاء المركب

ان قيل ينتقض التعريف بالعلة التامة للاختلاف فانها سبب قريب قلنا ليس للعلة التامة بسيطة اجزائها واجزاؤها مركبة فهي قريب والبعيد ثم لو ثبت سببية قرب سبب الاعراب للصح النقض به

عبده الغفور

فاعتبروا يا اولي الابصار قوله خرج حركة نحو غلامي اراد بنحو غلامي ما في
وظائره ومن قال اراد به جر الجوار في قوله تعالى فامسحوا برؤسكم وارجلكم
بجر ارجلكم فلم يتجه تدقيق نظره الا الى خلاف اجمع عليه فيكون جر
الجوار والجر الزائد في الاعراب هذا ولو قال الشارح خرج نحو حركة غلامي
لكان ارجح في النحو لشموله يا ما قبل ياء المتكلم نحو مسلمي في جاءني مسلمي
وقوله لانه معرب على اخبار المصاحف انه الى ما ذهب اليه بعض النحاة
انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب انه ما في اخر المعرب اغنى عن
حيثما انه معرب لتم التعريف ولا يحتاج عليه سيء قال قوله ان نبه على فائدة
وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على تركه او اراد التنبيه على فائدة وضعه
في الاسماء دون الافعال والحروف قوله ليدل على المعاني جمع معنى وهو
ما يقصد بشيء وحمله على القائم بالشيء المقابل للعين ليبعد عن الفهم و
لا يقود اليه فائدة وكذا فيما يأتي في تعريف العامل قال في شرحه
على هذا الكتاب والاوجه ان اللام وما بعدها علة وضع الاعراب
اراد انه متعلق بوضع الاعراب المفهوم من نحوي الكلام والا لم ينطبق
الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تعلقه باختلاف انه اختلاف
الاخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يستدعي اختلاف الاخر
بل وضع الاعراب مطلقا قوله ليدل الاختلاف وما به الاختلاف
اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة
ما به الاختلاف على ما استقصله والا فالموضوع للمعاني عند المحققين ما به
الاختلاف على اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب
هو الاختلاف وخالفهم المصاحف لانه تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى
لانه امر متحقق واضح بخلاف الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه
لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف هذا فقول الاولى بالوضع للمعاني

قوله خرج حركة نحو غلامي وانما تحول آخره من الاعراب الى الكسرة وكذا خرج جر الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم بكسر اللام

عبده

ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب المستعمل في مقابلة البناء
الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف قوله على صيغة اسم الفاعل
فيكون المعنى على اخذ كل فرد المعرب واما المعنوية على صيغة اسم
المفعول فيدل على انه كل معرب ياخذ ذلك المعنى فكل منهما يدل على
تبدل المعاني في المعرب وعدم استقرارها فيه الا ان اعتبار المعرب
اخذ المعنى اقرب فما اعتبار العكس فلذا قال الفاضل العندي انه على
صيغة اسم المفعول والشارح لما استحسن ترك ما هو المشهور الدائر على
السنة النحاة المجردة عن قرينة مذا الاعتبار حكم بانه على صيغة اسم الفاعل
ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني لا يفيد تبدلها في المعرب
فلهذا اعرض عنه الشارح لانه المخالف لما هو الواضح قوله وانما
جعل الاعراب في اخر المعرب اي الاعراب بالحركة الذي هو الاصل او
الاعراب مطلقا في اخر المعرب حقيقة او حكما فانه الواقع بعد اكثر
حروف الكلمة فانه الواقع بعد الكل لان الاكثر في حكم الكل وكون الحركة
بعد الكلمة يظهر باشباعها قوله لان نفس الاسم بل على المسمى والاعراب
على صفة فعلى هذا الفاعلية ونظايرها صفات المدلولات الالفاظ
لا الالفاظ وذهب الشيخ الرضي الى انها صفات الالفاظ فقال
في تاخير الاعراب انه الدال على الوصف بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر
في قوله والصفة متاخرة ان وجه التاخير تاخر المدلول والاوجه ان تاخر
الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف على تعقل الموصوف
والاقرب انه يقال جعل الاعراب في اخر الاسم لان كلا من حروف
الكلمة مفيد لهيئة الكلمة ولا يرضى بتغيرها ما امكن ليتأتى دلالة الكلمة
على معناها بخلاف الحرف الاخر فانه لا مدخل له في الهيئة ولهذا قيل
تعلم على صيغة الامر على هيئة ماضيه قوله اي انواع اعراب الاسم

قوله

تنبيه على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقديم
العطف على الربط قوله ولا يطلق على الحركات البنائية ولا غيرها من
حركات غير الاخر فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها
من غير الاعرابية ايضا قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة
من كل وجه قوله كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشبها بها
كما في اسم ان قوله علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير
اضافة اليه انما حذف اعتمادا على فهم المقصود في المقابلة بالفاعلية و
المفعولية لان كون الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا
ولم يقل كون الشيء مضافا اليه حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه
بالاضافة اللفظية وقولنا بجسبك زيد لانه كل ذلك مما ادخله المصنف
المضاف اليه حيث قال المجرورات باشتمل على علم المضاف اليه وهو
كل اسم نسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اذ لا بد في تعميم
النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة او صورة بخلاف الفاعل فانه صح
بتميزه عن باقي المرفوعات وكذا المفعول قوله لم يخرج الالحاق الباء
المصدرية الاولى لم يصح الباء المصدرية قوله وانما اختص الرفع بالفاعل
والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل بين وجه الاختصاص
فيما هو اصل في الاعراب لكونه معمولا ما واصل في العمل قوله فاعطى الثقيل
للقليل الظاهر الثقيل لكونه مفعولا ما نيابة ودخول اللام التقوية في المعمول
المتاخر عن الفعل لكونه منهم في جعل التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار
تأويل المعنى فاعطى الثقيل مجعولا للقليل ولا يخفى انه حينئذ الجعل مع الاعطاء
لغوا فالحق تضمين معنى العروض لان الاعطاء للقليل انه يجعل عارضا
فالمآل انما اعطى عارضا للقليل ولكنه يجعل للقليل تغليبا والمفعول الثاني
محذوف اي اعطى الثقيل اعطى المرفوعات لاجل هذا القليل فالمقيس عليه

الحاق

للتكثير قال قوله واللام يجوز للمضاف اليه علامة غير الجر جعل اعطاء الجر
المضاف اليه اضطرارا ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الاباء
الى قولنا ورث بزيد في يوم الجمعة لتاديه لكن كثرة دون كثرة المفاعيل
فاعطى المتوسط في الكثرة المتوسط في الثقل قوله العامل احتاج الى بيان
لاحتياج معرفة المعرب الى اعتبار العامل في مفهومه على ما مر والذكرة في حكم
المعرب وتاخيره عن بيان الاعراب لان تعريفه متوقف على معرفة
المغير المقتضي للاعراب ومن قال اخر غير الاعراب لكونه سببا بعيدا
بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد خرج فهو سواء الطريق وطلب
المستغني من الفج العميق قوله ما به يقوم اي به يحصل مرو غيره فنبه على ان سببيته
للقوم ليس كسببية الاعراب للاختلاف فان الاعراب سبب تخير تام
بخلاف العامل لان القول مقتض للاسناد وما يقوم به المعنى المقتضي
والمركب منهما والعامل لما ان القول لا يفهم في العرف فمرقولنا ما به يحصل جزء
الماء الا النار ودون بفصل الماء ولا مجاورة النار الماء تامل قوله المعنى
المقتضي اي معنى اكثر بدليل ان اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة و
المغير المقتضي لا يوجد في الفعل عند البصريين فلذا قبل المراد عامل الاسم
والقوم بالباء في بحسبك زيد كون الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد
غفل من قال لم يبال الخروج لقلته قوله وفي مررت بزيد الباء عامل اما في
غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر المقدر وعند بعض المضاف
النائب عن حرف الجر قوله فالمغير ما فرغ منه بانه الاعراب والعامل و
المغير المقتضي اراد بتفصيل اقتضاء المعنى المقتضي فانه تارة يقتضي
الحركات الثلث وتارة ما سوى الفتحة وتارة ما سوى الكسرة وتارة
يقتضي الحروف الثلث وتارة ما سوى الواو وتارة ما سوى الياء وتارة
ما سوى الالف فهذه اقسام ستة قوله اي الاسم الذي لم يكن مثنى

مثنى ولا مجموعا اعني ما يفرد ويستمع له مغيران اخران كلا منهما
في محله ولا ينتقض القاعدة بالاسماء الستة ولواحق المثنى والمجموع
لخروجها بقيد المتصرف لكونها واسطة بين المتصرف وغير المتصرف
لان المنقسم اليهما اسم فرسا نة يقبل التنوين ومنع منه لعدم
الانصراف اولم يمنع للانصراف والمعرب بالحروف بمعزل عن التنوين
ولا بغير متصرف اجري عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام
او ضرورة الشعر او التناسب بل ينتقض به قاعدة غير المتصرف
ولا يبالى به ايضا لانه يعلم فيما بعد على طريقة الاستثناء او البيان
بطريقة الاستثناء فهو قاعدة غير المتصرف اولى فراد خاله في قاعدة
المفرد المتصرف لاشتماله على التنبيه على انه ذه الامور خرجت
عما هو الاصل فيها لداع قوله اي الذي لم يكن بناء الواحد قيد لا
ينتقض بسنين وبنين ونظايرهما لان لا يلزم من دخولها في المكسر
توهم انها اعربت بالحركات الثلث لخروجها عن القاعدة بالمتصرف
قوله احدها انه الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون بالدال
على صفة الشيء كالصفة للدال عليه ولانها اخف الدوال فاراد
من قال انها البعض الحروف فالاغراض عليه بانه كونها البعض
امر وهمي ولو سلم فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات لا في الاعراب
ليس بشيء قوله والفتحة تضايف في الحاشية هذا التركيب فيقبل
العطف على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم مجرور والجار
المهم هذا كلامه قوله والمصدرية فيكون التقدير يرفع رفعا والجملة
حال والعامل في الظرف والحال معنى الفعل المستنبط من الظرف المستقر
هذا اوفق بالعبارة مما ذكر في الحاشية على معنى انه اعرب بهذان
القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين واعربا بالضمة اعراب رفع

ولان ذكرها بعد هذا الحكم كالاستثناء من هذا الحكم ٥

المراد بالشيء مسمى الاسم لذات ابتداء ٥

وعلى هذا القياس نصبا وجرا هذا كلامه قوله مثل جاءني رجل الاحسن
الالطف انه يمثل بجاءني طلبة والطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث
السالم قدمه لانه اوضح او معرفة غير المنصرف تحتاج الى تطويل ولان
كون النصب تابعا للجر كثير بخلاف العكس ولان اعرابه لازم بخلاف
غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولغير ما ذكر ما له وينبغي
ان يضم اليه الالات جمع ذات مع غير لفظه كما ضم اولو الى جمع المذكر السا
كتب فراكاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع هذا كلامه بريد
دفع توهم انه صفة المؤنث كما يتبادر فيكون السلامة صفة المفرد
يعني انه الاصطلاح جرى على وصف الجمع بالسلامة وانه كان السلامة
حال مفرده قوله وهو ما يكون بالالف والتاء فدخل فيه بسجلات
مع ان مفرده مذكر وخرج عنه ثبون مع ان مفرده مؤنث قوله
واحترز به عن المكسر فانه قد علم وعن جمع المذكر السالم فانه سيعلم و
لقائل انه يقول الاحتراز ليس لانه علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه
في هذا الحكم على انه لم يعلم المكسر مطلقا بل المنصرف قوله فاعراب هذه
الاسماء الستة نبه على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء بل على
مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يلغو الحكم عليها
بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا وحينئذ
انا اخوك كما يحضر باللفظ به يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ
الحاضر باللفظ مجرد عن خصوصية حصلت له في هذا اللفظ ولا حاجة
في هذا الحكم الى ما قيل ان اللفظ علم لنفسه ويراد بالعلم الصفة المشتهرة
بها وهذه الالفاظ اشتهرت فيما بين النحاة بوصف الاسماء الستة
لانه فرق تعريف كون اللفظ موضوعا لنفسه وانما لم يذكرها بقطوفة
عن الاضافة لفوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على مسألة وثانيها

وثانيها الاجتناب عن ذكر ذو غير مضاف لانه خلاف استعماله
عند العرب وثالثها رعاية المتعلم الاعراب فهم بالواو والالف والياء
لانه لا يهتدي بنفسه لوجهه قوله لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما
كانت اشارته الى تجريد هذه الاسماء بنفسها في الحكم بقوله فاعراب
هذه الاسماء الستة اوهمت انها جردت عن خصوصية التكبير والافراد
ايضا استدرك بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد
والتكبير محفوظة في مقام الحكم قوله ومضافة نقل المتن على خلاف
ترتيب ما اتفقت عليه النسخ اما عن فلة ذات الترتيب لكمال
الاستغناء بتحقيق القيود واما لان نسخة كانت في نظره هكذا
والناسخ في غاية البعد ومن قال نبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم
والتاخير لانها حال عن ضمير الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي
او غير عبارة المتن الى ما هو انسب ولغير المصنف ان يغير عبارته الى ما
هو انسب فقد نبه بذلك على انه ينبغي بدقة النظر الى ما لا يخطر بقلب
البشر قوله وانما اختاروا اسماء ستة لان اعراب الكل لا يخفى ان هذا
الوجه في غاية الضعف والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف
في الفرع والملحق به ستة المثنى وكلا واثنان والجمع والوعشرون
مجعلوا في مقابلة كل فرع اصلا قوله وانما اختاروا هذه الاسماء
الستة لشابهتها المثنى في كون معانيها مثنية في بعد الاولى
في كونها مثنية في بعد واحد ويكون معانيها مستلزمة للتعدد لان
المثنى هو اللفظ دون المعنى هذا تمام ذلك فيما سوى الفم والهن فظهر
واما فيهما فخفي والاوجه انه يقال لشابهتها المثنى والجمع والمضاف
اليه والتنوين واللام قوله ولوجود حرف صالح للاعراب في اولها
حين الاعراب دون رجال فانه لا اعراب فشابه الاعراب في الطرفين والتغير

في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم
فان تمام الاسم بنون التثنية والجمع ص

وهذه الحروف هي في الاربعة الاول للام الكلمة وفي الاخيرين عينها بعضهم
عند الشيخ الرضي وهو ظاهر كلام الشارح وبدل من العين واللام عند
المص لان الاعراب لا يكون في اصل الكلمة والمكان يتقابل يتقفا
لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظاهر انه جعل كلام الانباء عن التبعيد
ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة ودون
غيرها بالحروف والا يستقيم لان الابن والولد واللام والغريب الى
غير ذلك بمنزلة غاية التبعيد فالاولى وجود بدون اعادة اللام قوله
وكذا كلمتا التاء بدل من الالف والالف للتانيث لان علامة التانيث
لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره
ولا يجوز ان يكون مستعدا غير مثنية الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو
والحاق التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف
كلا انه في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول قوله فاذا اضيف الى
المظهر يجب بهذا المظهر ان يكون معربا قوله فلذلك فيكون اعرابه
بالحروف بكونه مضافا الى المضمر لا يخفى انه مستدرك لا طائل تحته قوله
ومعناها مغير التثنية لانه تكرار الوحدة مرة قوله وهو الجمع بالواو والنون
سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا سالما او مغيرا وفيه نظر لان المصنف
ذكر في بحث الجمع في شرح قولي وانه كان اسما فمذكر علم بعقل باشتراط
التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير التعبير بجمع المذكر للغافل عن
التغيير والمتوهم انه اسم وليس معنى التركيب الاضافي مرادا في المضاف
لم يجعل الاصطلاح اعم في مفهوم المركب ولو حوفظ على مفهوم لفظ جمع
المذكر السالم يكون او خالها في اخوات عشرين بان يراد بها ما على صورة
الجمع المذكر وليس به قوله وعشرون واخواتها المراد بالاخت المثل على
ما اشار اليه بقوله ونظائرها السبع وبه فسر التزيل حيث فسر كلا دخلت

والاله ؟

وعلى تسعة صح

كذا اراد ان هذه الالفاظ كل منها مجموع المعنى
فيحسن هذا التعبير لاشعاره به علائي

بلبك ؟

دخلت امة لعنت اختها فاستعارة الاخت للمثل استعارة
غريبة غير مصنوعة للنحاة قوله والاصح اطلاق عشرين على مثنين فلم
يصح على عشرين وكانه لم يلتفت اليه لانه يخص عشرين وهو يصدد
تعليل الحكم المشترك ولا يذهب ان ما ذكره لا يفيد ان مثنين فما فوقهما
ليست جموعا في الاصل غلبت على تلك العشرات تغليب العام على الخاص
وما يفيده هو ان يقال الاعداد المثنى في الاحاد حاصلة فتكرار الاحاد
لا فتكرار مراتب الاعداد وهذه الالفاظ كاولي في انها لا واحد لها
من لفظها قوله واطلاق مثنين على تسعة ومثنين هكذا اتوا به فيفهم هذه
الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال مجموع هذه الالفاظ لكان في غاية
قوله وانما جعل اعراب المثنى مع الحاقه اكمل الاولى ترك مع الحاقه
لان بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق لانه الباعث
قوله لانها فرع للواحد بلا كلفة وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع
فتامل قوله وفي اخرها حرف صالح للاعراب فانقلت الصلاحية ممنوعة
لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس فيه تغير العلامة بل
فيه تبدل علامة بعلامة فانه بعدما كانت الالف علامة التثنية جعل العلامة
اما الالف والياء فتبدل الالف بالياء تبدل علامة بعلامة لا تغير
العلامة قوله وكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة
اليها لتوقف الجمع على التثنية والشروط الثلثة انه كان اسما واكثر ان
كان صفة قوله وحملوا النصب على الجر لانه السنة في اكمل قوله اشار الى
تقسيمها فيما سبق في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا
لقد اورج في هذا البيان فوائد الاول من قوله التقدير بيان لاقسام
التقسيم السابق لا التقسيم الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين
وكانه بنى ذلك البعض ما ذكره على انه قوله لفظا او تقديرا التفصيل

لاختلاف العمل لاختلاف الآخر والثاني ان قوله التقدير وعدمه
معرفان بتعريف العهد والثالث انه هذا الكلام متصل بما قبله كما
اتصال قوله ولما كانت التقديرى اقل اشار الى وجه تقديم التقديرى
مع انه اللفظى لكونه الاصل حق التقديم ولا بعد انه يقال التقديرى
لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان قوله التقديرى اى تقدير الاعراب
الانسب بقسيره بالاعراب المقدر ليسلايم قوله واللفظى فيما عداه قوله
فيما اى في الاسم المعرب الذى تقدر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح جعل ما
موصولة لمرجح التبادر والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف
في قوله تقدر اى تقدر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة
ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من طال عليه طريق الترجيح واطال ومع
ذلك فانه هذا الوجه الظاهر الصحيح وليس لك ان تجعل ما عبارة عن
حرف اخراى في حرف اخر تقدر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب
بالحرف المقدر قوله في اخره الاولى اخره قوله كعصا نبه بذكر عصا على ان
الالف المقدرة كالمذكورة وراعى في لك في المستقل ايضا فان قلت
الاعراب في عصا قبل الاعلال مستقل بحاى قاض وبعد الاعلال
متعذر في قاض كعصا فلم فرق بينهما قلت قيل موجب تقدير الاعراب
في قاض الاستقال فانه الاستقال فيه اوى الى الحذف وموجبه في
عصا التعذر فان استقال الواو المتحركة اوى الى القلب بالالف
ولك ان تجعل عصا ملحقا بجبلى وقاض بالقاضى والفضل للمتقدم
فليعتصم به للمعتصم قوله وكما في الاسم المعرب بالحركة لم يقل في الاسم
المعرب بالحركة ليدخل فيه مثل مسلماتى ومساجدى وعبادر قبل الاولى
انه يقيد الحركة بالملفظية ليخرج عنه عصاى فان تقدر الاعراب فيه قبل
الاضافة وفيه ان اصل عصاى عصوى فالمنقلب بالالف ما تقدر

تقدر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تقدر الاعراب بالاضافة
ولا يكون تقدر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنوح نحو قاض
مضافا الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه نعم ينبغى ان يفسر قاض بما سوى
المضاف الى ياء المتكلم لانه الاعراب في الناقص المضاف الى ياء المتكلم
متعذر لان المحذوف فاخره حركة الكسرة التى اقتضته الياء لا حركة
الاعراب حتى يكون تقديرا بالاستقال لك ان تجعل قوله مطلقا
باعتبار كونه قيد العلامى اعنى التعميم ايضا اى سواء كان مقصورا او منقوصا
او صحيحا قوله امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد فيه حركة اخرى او
لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها بمقتضى
الباء المقدم على العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل والا لزم ان يكون
العامل لتحصيل الحاصل واما علامة التثنية فاحد الامرين ومعنى التثنية
لتحصيل احدهما لا على التعيين والعامل لتحصيل خصوص احدهما قوله
بعد كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين مناط فائدة تعميم مطلقا
هو غلامى واجعل متعلقا بهما ولهذا جعله البعض مخصوصا بغلامى وكان
الشارح لم يجعل وكره لدفع توهم الاختصاص المخصوص بغلامى بل جعله
لداعى حسن مقابلة بينه وبين قوله كقاض رفعا وجرا ومسلمى رفعا
فان تقييد المقابل يدعو الى تعميم المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد بهما
مطلقا ما كانه الفه محذوفا وما كان الفه ملفوظا وبغلامى مطلقا ما
كانه ياؤه مذكورا وما كان ياؤه محذوفا نحو يا غلام وما كان ياؤه مبدلا
بالالف نحو يا غلاما فقوله في وجه تقدير الاعراب في نحو غلامى انه
لما استقل اخر الاسم بالكسرة تعذر الاعراب قاصر والوانى انه
لما استقل بالكسرة او الفتحة ليتناول نحو يا غلاما ويا ابت ويا
ويا ابتا ويا امتا قوله كالف الاسم الذى في اخره ياء مكسورة ما قبلها

بخلاف الباء الذى قبلها ساكن كقلبى وقوله ونحو مسلمى عطف على قوله
كقاض وهو مرفوع لا على قاض فيكون مجرورا ووجه النفى ظاهر او يكون
ذكر النحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان الاخصر ان يحذف نحو ويعطف
مسلمى على قاض قوله يعنى تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون فى الاعراب
بالحركة وقد يكون فى الاعراب بالحروف يعنى ان غرض المصنف تكثير الامثلة
ببيان ان التقدير فى هذا القسم قد يكون فى الاعراب بالحركة وقد يكون فى
الاعراب بالحرف للاستغناء الاقسام المستثقل فليراجع يعنى
بعض اقسام هذا المستثقل لم يذكره وغفل عنه ومن افاضل تلامذة
الشارح من خفى عليه مقتضى هذا الكلام فتصدى لبيان نكته ترك
المصنف بعض اقسام المستثقل فسلك طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك
بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب والضالين فانك لا تهدى من
احببت ولكن الله يهدى من يشاء الى صراط مستقيم نعم ينبغى على
الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب من لم يجوز الحكاية فى التثنية
والجمع واما على لغة من يجوز فيقال فى جواب هل عندك تمرتان عندى
تمرتانى فالقسم الاول ايضا فى الحركة والحرف ونحن نقول يعنى تقدير
الاعراب للاستثقال قد يكون فى حالين وقد يكون فى حال واحد
بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا فى الاحوال الثلث ولما كان المستثقل
عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض الاحوال دون المتعذر وكان
مقصوده هو ذكر الامثلة ببيان الفرق لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب
المستثقل تقديريا فى الاحوال الثلث نحو جاءنى اخو القوم ورأيت
اخا القوم ومررت باخى القوم وجاءنى مسلمو القوم ورأيت
مسلمى القوم ومررت بمسلمى القوم واما جاءنى مسلما القوم رفعا فقط
فى حكمى مسلمى قوله وقد يكون الاعراب بالحرف تقديريا فى

يكون

فى الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب
مدة ولاقى ساكنا نحو والمقيمى الصلوة بجر الصلوة ونصبها فخرج
نحو مصطفو القوم والمثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مدة اصلا
قوله اى فيما عدا ما ذكر مما تقدر فيه الاعراب او استثقل يعنى
ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر فخرج المتعذر والمستثقل لما عدا ما ذكر
الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير المذكورة على بيان اللفظى فما
اورده بعض افاضل تلامذة الشارح على بيانه اللفظى فى الامثلة
وتكلف فى دفع بعض الامثلة بما لا يسمن ولا يغنى فرجوع واضطر
الى الاعتراف بورود بعض الامثلة مما يقضى منه العجب و
لا يمنع عنه رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر مشعر بانه يحتاج فى افراد
ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اى المتعذر والمستثقل الى تاويل
المتعدد بما ذكر بل يجب كما صرحوا به وهذا طريق شائع فى رجوع
ضمير المفرد الى المتعدد ولكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل لان المتعدد
اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه فى الحقيقة راجع
الى احد الامور لا الى المجموع قوله لما ذكر فى تقسيم المعرب المنصرف
وغير المنصرف يعنى تعريف غير المنصرف لاحتياج تقسيم المعرب
الذى سبق اليه قلم ولاحتياج بعض احكام يذكر بعد الى معرفته
ايضا واما المنصرف فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق فى تقسيم المعرب
فالاهتمام بتعريف غير المنصرف اكثر فلذا آثره بالتعريف وترك
المنصرف بالمغايسة ومما يحوج اليه التقسيم السابق للمعرب بيان
المونث والمذكر وبيان المثنى والمجموع فينبغى ان يذكره المصنف متصلا بغير
المنصرف قبل الشروع فى المرفوعات فلا وجه لتفصل الكثير بينهما

غير المنصرف

وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على المزوجات تحت المعرفة
والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتها المصلحة غير المنصرف ومباحث المبتدأ
والخبر ومباحث الحال والنعت ففي تاخيرهما اخلال ببيان هذه
المباحث قوله وكانه غير المنصرف اقل رد عليه انه في المعرفة بالعكس
يستحق بيان الاقل ان يوثر على بيانه الاكثر وترك الاكثر بالبقية
لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان واما المعرفة بالتعريف فلا يتفاوت
فيه الاقل والاكثر حتى يقال اكتفى بتعريف ما هو الاقل الا ان يقال
لما كان الاقل في بعض البيان يستحق ان يوثر على الاكثر اوثر في البيان
بالتعريف ايضا تنزيلا للبيان بالتعريف منزلة البيان بالعدد
والاوجه ان يقال اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف
عدمي يعرف بالمغايرة الى الوجودي قوله واكتفى بتعريفه لانه يعرف
بمعرفته ولم يقل والمنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي
لاشعار عنوان غير المنصرف بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان
المقدر ى واعلم ان المعرب لا ينحصر عند القوم في المنصرف
وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات الثلث
والتنوين وغير المنصرف ما يسلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه
الزمخشري في المفصل فالمعرب بالضمة والكسرة والمعرب بالحروف
واسطة فح لا يصح ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لانه لا يمكن معرفة
المنصرف ح بالقياس اليه واما عند المصنف ان كان المنصرف
غير المنصرف عنده فشان المعرب بالحركة اولا فائدة في وصف
المعرب بالحروف بالانصراف وعدمه فيتمكن معرفة المنصرف
بالمغايرة اليه لانحصار المعرب بمقتضى تعريفه فيهما كما اذا كان
مطلق المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل قوله غير المنصرف ما خوذ

والعدمي منه

المنصرف

ما خوذ من الصرف فانه يتاثر بالصرف عن حاله الاصلي بالتركيب الغير
فيتاثر غير المنصرف حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه
ينصرف بالتنوين والكسر ودون غير المنصرف في قبول هذا الصرف
بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة فح الكسر والتنوين
او زيادة التمكن قوله اي اسم معرب اختار غير كلمة ما بالنكرة
وهو احد احتماليه لانه اقرب باتضاح الشرح بالمتن ولم يشر
الى الاحتمال الآخر لوضوح امره واشتهاره وقد تقدم مثله غير
مرة وانما ينبه له بعض افاضل تلامذة الشارح الاتي في هذا المقام
واطنب بما لا يزيد الا الاسام فاعرضنا عنه بالمرة كما هو دا
الكرام قوله من علل تسع ولا يجوز ان يكون المقدر تسع علل
لانه لم يوجد هنا شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى على الكا
فمن جوز انه يكون المقدر في تسع علل ثم استغل ببيانه فكانه
ترجيح تقدير الموصوف فلم يرتكب الا بعينه قوله والعلل التسع
مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتفصيل عن شرح قول المص وانواعه
رفع ونصب وجر الى هذا المقام كتب في حاشية هذا المقام
اولا موانع الصرف تسع كلما اجتمعت او ثنتان منها فما فوق
تصويب هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي
والتصويب النزول ولم يذكر الابيات كلها لمستغنى عنه التعريف
لاشتمال بيانه غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول
على معايب الاول انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فخرج
منه ما فيه واحدة تقوم مقام العلتين والثاني انه يدل على انه
باجتماع سببين يجب عدم الانصراف مطلقا مع انه يجوز
صرف منتهى ما لها انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة الف

لما خير

المص

التانيث والعلمية مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه لسبب
للتانيث بالف قوله وذلك المجموع عدل لقد بلغ تنكير الاسباب
في هذين البيتين نهاية الحسن اذ السبب عدل لم لا كل عدل
وسوعدل لا يكون علة البناء وكذا السبب وصف مآ وهو الوصف
الاصلي وهكذا كان المناسب تنكير النون ايضا الا انه لم يساعده
النظم فما احسن ما قال بعض الشارحين ان الالف واللام فيه
زائدة قوله والعدول في عطف ماتين الكلمتين على التراخي في الزمان
ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة مما قبله اذ في
ولا يجوز ان يجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العلتين
لهذه النكتة الجليلة قوله ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة لم
يزاحما لا يقصد به الزيادة قبل شيء في عرف ارباب التاليف
اذ لا يقصد به الا التقديم في الذكر ففهمه في عباراتهم بعيد جدا
قوله وهذا القول تقريب ماثبت في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة
ولنا وجه رابع وهو الاعتذار عن مسامحات وقعت للناظم في هذه
الابيات لعدم مساعدة النظم بانه المقصد تقريب غير المنصرف
والعلل من التحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم وقد عرفت
بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ابهام العلل كما
بينّ في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح و
مما ذكرك فان السبب مجموع الالف والنون لا مجرد الالف
ولنا وجه خامس ذكرناه في شرح الفرائد قوله او القول بان كل واحد
من الامور التسعة علة قول تقريبي قبل الاولى مانع اذ ليس في كلام
الناظم ذكر العلة فلت الموانع جمع مانعة والتانيث لانها تعد
العلل موانع الصرف قوله وقال بعضهم انها امتناعية لا جدوى لمعرفة

لمعرفة القولين الاخيرين فلذا لم يتبنهما ونحن اقتفينا اثره قوله
فرجحيث استعماله على علتين انما فيه ذلك لانه غير المنصرف لا في
هذه الحيثية احكاما راجع فمن حيث انه معرب حكمه ما جر وفي حيث انه فاعل
حكمه الرفع الى غير ذلك وفي حيث انه روعي فيه الشبه والنيابة دخل
تحت حكم الضرورة اور وعي فيه الاصل كما في مسلمات علما الكسر و
التنوين لكن الاظهر الاخصر انه يقول اي حكم غير المنصرف في حيث انه
غير منصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما يكاد يسلم عن القائل الحيثية
قوله ان الكسر فيه والتنوين ذكر الكسر مع انه علم بقاء اثاره
الى آخره تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين تعريف بامر
يجب ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف ففيه الدور رفع جهتين على ما
فصل في تعريف المعرب ولو اقتصر على ذكر التنوين لم يمكن الاشارة
الى اقتضاء تعريف غير المنصرف الا في جهة او للتنبيه على انه منع الكسر
في غير المنصرف بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان
حكم غير المنصرف في حيث انه غير منصرف منع التنوين والكسر منع
بالتبعية كما قال كثيرون ومنهم من قال اراد بالجمع بين الحكمين لانه
اقرب ضبطا قوله فشبه الفعل مشابهة الفعل من مراتب
اعلاها توجب البناء وادناها عدم الانصراف واوسطها العمل و
لا يسع المقام بتفصيله لانك تقول قايم ثم تقول قائمة المعروض للبناء
القايم المطلق لا القايم المجرد عن التاء وهو المذكر وكذا المعروض
للالف واللام الرجل المطلق لا المجرد عن اللام وهو النكرة فالغيرية
في التانيث والتعريف وجهية والغرضية المعتبرة في منع الصرف
بعض من الوصفية والحقيقة قوله اذ الاصل في كل كلام انه لا يخالطه
لسانه اخر وخلاف الاصل بمنزلة الموقوف على الشيء لانه كما ان

التنوين وصو

الاسم صو

تحقق الفرع بتبعية تحقق الاصل تحقق خلاف الاصل تبع لتحقق
الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يلتفت الى خلاف الاصل فلا
حاجة الى جعل شاهد الفرعية الموقوف على الموقوف عليه المرجوح
على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله بمنزلة الموقوف
وليس للفرعية معنى يشمل المرجوحية قوله لان اصل كل نوع انه
لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي
فيه احدى الزوائد الاربع في حكم الوزن المختص فلا يتجه ان الباء
قاصرة قوله اى لا يمتنع الجواز بمعنى سلب الوجوب والامتناع
وبعبر سلب الوجوب وبمعنى سلب الامتناع والصرف قد يجب
في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف انكسار الوزن فلذا فسره
بقوله لا يمتنع قوله وباد خال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما
فيه انه غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يخرجا من
التاثير بالضرورة او اعتبار التناسب فلا حاجة الى صرف الصرف
عن ظاهره قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي اى الظاهر من الصرف
معناه الاصطلاحي والظاهر فيه غير صرفه رجوعه الى غير المنصرف
بحكم قوله وحكمه والحاجة تندفع بترك الظاهر الاول فلا حاجة لترك
الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة لان الضرورة ترد الاشياء
الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها ولذا لم يخرج عدم صرف المنصرف
لها عند الجمهور فخر البصريين كلام يخرج جعل الهمزة المقصورة ممدودة
لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة منهم
البصريين منع صرف العلم للضرورة قوله فكقوله صبت في الكاسية
هذا البيت مما قالته فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه
وسلم واوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا

غواليا وفي حاشيتها جمع غالية بوي خوش انتهى مرثية
بالتخفيف بمرده ستايش كردن التربة خاك المدى غايت
والمعنى الذي اوائي شيء وقع على من شم تربة احمد في انه لا يشم
مدى الزمان واستدراده انواع الغالية والاستفهام للانكار
والمعنى لم يقع عليه شمي لانه استغنى بشمه عن شم الغوالي والمعنى
ماذا اوجب على من شم تربة احمد انه لا يشم اكرم الاستفهام للتعجب
من عظم الموجب وسوء حال الاستغناء عن شم الغوالي قوله ان
ذكره بالفتح والكسر للتعليل قوله لانه رعاية التناسب بين الكلمات
امر مهم عندهم ولذا صار السجع من اجل محسنات الكلام واختير هنا في
الشيء ومرائي مع ان اللغة امرائي ومنه في التنزيل بدئ الخلق
ثم يعيده واللغة المشهورة بيدأ روي ان بعض البلغاء قال
لكاتبه اكتب ياحار فان الركب قد حاروا اى بضم الراء في حار
فقال الكاتب يا سيدي الافصح كسر الراء فلم يلتفت اليه لاهتمامه
بامر التناسب وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار بانه
قد يصل الى حد الضرورة ومنه وجوب صرف اعلام الاوزان
التي قصد بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب يضارب
مضاربة فاعل يفاعل مفاعلة فيصرف مفاعلة لامحالة للتناسب
مضاربة وجعل من هذا القبيل كل لفظ منصرف اريد به نفسه فانه يعامل
به معاملة اذا اريد به معناه مع انه قد يكون غير منصرف كالعلمية
وسبب آخر فيتوهم قول المص واما فوارة فانه ممنصرف مع انه غير
منصرف لكونه علما للقصة ومؤنثا ويعبر عن هذا التناسب
بالمشاكلة قوله حيث صرف سلاسلا للتناسب المنصرف الذي معه
وقرئ قواريرا للتناسب فواصل الآي فقوله بليغة يقصد به اتمام التعليل

فيما بعد ص

قوله سلا سلا واغلا اغلا مثال للمجموع اي اراد ان ذكرا غلاما ليس
زائدا الا بالقصد تمثيل للمجموع والاظهر ان المقدر كصرف سلا سلا
في هذا التركيب قوله وما يقوم مقامهما قيل هذا تتمة بيانه التعريف
فينبغي انه يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيانه الاسباب كلها تمام تتمة
التعريف فهذه جملة معترضة ولا مشاحة في وقوعها اينما وقعت
والفائدة الاهتمام ببيانها انها لا تصلح للتعريف قدمت الى هنا
قوله فانه تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين هذا التكرر عند المصنف
ولكونه نهاية جمع الكثير عند بعض ولانه لا نظير له في الاحاد عند بعض
واتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتب في الحاشية فالكالب
جمع الكلب وهو جمع كلب واسار جمع اسورة وهي جمع سوار وانعم
جمع النعام وهي جمع نعم انثى وقد يلحق التاء باسار واكثر ما يقع
النعم على الابل وجمع الجمع اما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة
على ما في الصراح قوله فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا
ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح
الى ما اجيب عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب
بمعنى كونه الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول بمعنى كونه مضروبا
والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول وتجه
عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدري حاصل بالحاق الباء المصدري
الى المفعول كما يقال مضروبيته بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري
الحاصل بالحاق تلك الباء في غاية السعة يسع فيها ما لا يسع في
الفاظ المصادر وانما ان المصادر وضعت لمعنيين ما هو صفة الفاعل
وما هو صفة المفعول فلا بد له فرق ليس بل يكاد يرده ما ذكره المصنف
فرق تعريف الفاعل على جهة قيامه به حيث اخرج به عدم تعريف الفاعل

الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على انه ضرب زيد
يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان للمصدر معنيان
لكان ضرب زيد دالا على قيام المبنى للمفعول منه بزيد كما انه ضرب
زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبنى للفاعل منه فلا يكون
خارجا بقوله على طريقة قبله به فالمصدر لم يوضع الا لمقام بالفاعل
والفعل المجهول انما يدل على وقوع مصدره الذي تضمنه ما اسند اليه
جزء مدلول الفعل المجهول وهو جزء معنى الفعل المعروف والفارق بينهما
اعتبار قيامه الذي يدل عليه هيئة الفعل المعروف واعتبار وقوعه
الذي يدل عليه هيئة الفعل المجهول اذا تمهد هذا فنقول لو كان
العدل بمعنى الاخراج فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا الدفع لكن العدل
في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال
اليه وجاء بمعنى البعد يقال عدل الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس
ولا داعي الى كون العدل النحوي بمعنى البعد دون الميل الا اشتقاق
المعدول من تسمية الاسم معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول اليه
فالاظهر ان العدل بمعنى الميل عن الشيء الى الشيء والعادل مادة الاسم
حيث ما التغير الهيئة الاولى الى الثانية فسمي الاصل معدولا عنه والاسم
الاسم معدولا بمعنى المعدول اليه لان المادة عدلت الى هيئة
والله ورد نظر ابن الحاجب صائبا ولا يخدشه وبين المقصود حاجبا
قوله وهو خروج الاسم اخرج خروج الفعل اذ ليس عدلا
قوله اي عن صورته فسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق
على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي
والمراد بالصورة اعم من الصورة او ما في حكمها فكونها لازمة للكلمة كالصورة
فانها احد الامور اللازمة لافعل التفضيل فكان اللام منه بمنزلة الصورة

للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي صار علما بالغلبة فيكون
سحر علما لسحر بعينه معدولا عن السحر ولا حاجة لادخال خروج التغيير
في تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استزام كلمة اخرى
معدولا مما توهم من ان ما غيرت اليه التعريف ينتقض بيوم الجمعة في
صمت يوم الجمعة فانه خرج عما هو حقه من استزام كلمة اخرى
وهي في بخلاف تعريف المضاف فانه لا مدخل لفي في الصوغ حكما كما لا يخفى
للفرق بينهما وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالوصف
الزائد بخلاف اللام ففيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما
ليس حقه فانه تقدير فيه ايضا ما هو حقه قوله التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغة الاصلية بهذا
المعنى في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة تقتضي ان يكون
عمر على صيغة عامر الا ان يقال لما اقتضت ضرورة منع الصرف الى
ان يحكم بانه معدول حكم بانه مسمى باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم الفاعل
من العمارة خرج من صيغة التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى
عمر قوله ولا يخفى ان صيغة المصدر اعم فيه ان صيغة الاسم ان كان
بمعنى صوته تعرض بحروف الاصول هيئة الضرب هيئة الضارب
وانه كانه ما يعرض المادة في وضعه لمعناه فهيئة ثلثة ثلثة ليست هيئة
ثلث لانها ما وضع له ثلثة ثلثة بل لفظ العدد وما وضع له ثلاث الموصوف
به فالوجه ان يقال خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد
الصيغة بالاصلية لانه صيغ المصادر السماعية ليست من مقتضيات
اصل وقاعدة والمشتقات من المصادر القياسية بما خرجت به
المغيرات القياسية قوله فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف
كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة الاوائل مثل عدة والمحذوفة

والمحذوفة الاواسط كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال خرج عنه كل ما غير
بابدال حرف اصلي الى حرف اخر كالمقام والايلاء فانه المادة ليست
باقية فيها فلم يبق في المغيرات القياسية الا المدغمات فهي الخارجة
باعتبار قيد المغايرة لا غير هكذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فما قيل في
بيان قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن
المقام قوله المقصود هنا تميز العدل عن سائر العلل قد اقتضى
هذا الجواب وهو ليس بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود
من تفصيل العلل وتبيينها تميز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل
على هذا الوجه لا يحصل هذا المقصود قوله اعلم انا نعلم قطعا ان قد دل
كلامه على انه ما اشتهر في كتب النحو انه خروج عن محقق مخالف
للعلم القطعي بل هو امر يحكم به بالتكلف لاضطرار اليه لمنع الصرف
وانما المحقق ثبوت اصل له ما خرج عنه فلا فانه قلت اذا كان ثبوت
الاصل له محققا والاصل انما يكون اصلا بخروج الفرع عنه يكون الخروج
ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضي القياس ان يكون الاسم
عليه لا ما كان عليه وبعد بالخروج انه كان عليه فخرج وبهذا امر لا يحكم به الا
الاضطرار فخرج بقول اشتهر بمبني على انهم اراد وا بالخروج محققا الخروج
عما هو القياس لا الخروج عما ثبت عن المادة ومبني ما حكم به الشارح
الخروج عما ثبت للمادة وبنى عليه على اعتبروا المغيرات الشاذة على
تعريف العدل وبنى عليه على ذكره انه يخفى معرفة غير المنصرف بتعريفه
بالمتتبع لانه لا يعرف غير المنصرف بالعدل الم يعلم انه منع منه الكسر
والتنوين فيلزم الدور الا انه لم يلتفت اليه لانه ذلك لازم في العدل
التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل وبدفع الف وبانه قليل
يمكن تعداده لمتعلم النحو قوله لانهم تنبهوا للعدل فجاء عدا عمر فانه

الاسكلة مجعلوه غير منصرف للعدل المتنبه لذات السبب في سائر
الاسباب سوى الجمع المتقدم الذي لا يتوقف على معرفة منع الصرف
فانه التانيث والوصف والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف منها دونه
منع الصرف واما العلمية فلا تعرف في شئ منها الا بعد معرفة
منع الصرف واما العدل التحقيقي فانه كان هو الخروج عما هو
القياس فيمكن ان يعرف بدونه معرفة منع الصرف كما في سائر
الاسباب وانه كان هو الخروج عما هو كالمادة فلا يعرف الا بمنع الصرف
فهذا تم قوله مجعلوه غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه و
بين جميع الاسباب فلا يختص كونه الحكم بعلتية العدل الا ضرورة بالتعليل
فمدار الفرق بينه وبين سائر الاسباب على انه الحكم بوجوده للضرورة
دونه الحكم بوجود السائر قوله اي خروجا كائنا عما اصل محقق
بعد تحقيقا بمعنى محققا صفة لخروج مقدر بحال متعلقة وهو الاصل
وهذا بعيد عن العبارة سيما في قوله او تقديرا الان حمله على الوصف
بحال المتعلق مع انه يصح ان يكون وصفا لخروج بحال نفسه بعيد
عن الفهم جدا قوله جاءني القوم ثلثة ثلثة حال عن القوم مؤول بلفظ
واحد اي مفصلا بهذا التفصيل فلما كان عن الحال كان اللفظ
اجري اعرابه عليهما قوله وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى
الى رباع ومربع لا وجه لقوله الى رباع ومربع والظاهر ورباع ومربع
الا ان يجعل الى بمعنى مع قوله والصواب مجيئها الصواب مجيء عشار
ومعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضي يستعمل على وزن
فعال من خمسة الى عشرة بناء على النسبة نحو الخماسي قوله والسبب في منع
الصرف اي قصد بهذا الكلام دفع اشكال عرض في اعتبار الوصف
ثم جعلها في الاصل اعدادا الان لا عداد ليست اوصافا اصلية و

اصلية واشارة الى ترجيح بعض ما قيل في منع صرفها فانه مما قيل ان
منع صرفها لتكرار العدل حيث عدل عن الصيغة وعن التكرار اذ الاصل
الى الوصفية وهو ليس بوجه فان اعتبار العدل مما اضطراري
فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لانه الوصفية العارضة التي
كانت في ثلثة ثلثة وجه عروضية الاوصاف في الاعداد انها وضعت
للوحدات ثم استعمل مجازا فيما له الوحدات ومنع كون ثلثة ثلثة
موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى الوصفي
ليس بشئ لانه يوجب عدم انصراف اربعا اربعا قوله لانه معناه
الاصلي اشد تاخرا فانه قلت ما يهتدي اليه الا ان اصله اشد تاخرا
او اقل تاخرا بل بالعكس اذ الثاني انه لا يستعمل الا في غير ما هو في جنس المذكور
اولا فلا يقال جاءني زيد واخرى حمارا آخر بل جمل آخر قلت وليهم
على ما قالوا مجيء الاستعمال في الاشد تاخرا يقال جاءني زيد في آخر ما
الناس اي جماعات هم اشد تاخرا على ان صيغة التفضيل موضوعة
للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالتفضل واقل تاخرا ليس فيه تفضيل
في التاخر بل تنقيص فيه قوله علم انه معدول فيه احد هذا لا يكفي في ثبوت
والتجاوز فيه فضول الكلام لا يتجاوز عنه وسيد الرضي حيث اختاره
قوله وانما ذهبا الى التقدير الاضافة اي لم يذهبا اليه حفظا
لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة او ذهبا اليه لاحتاجا الى
تغييرها والحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة راجعها
العدل ولا يخفى ان الوجه ضعيف لانه قاعدتهم في تقدير الاضافة في
الكلام لا في فرضها في الاصل حتى بينهما بون بعيد والوجه ان جاءني الرجل
والرجل الاخر وجاءني رجل ورجل اخر لو فرض التفضيل لم يكن المفضل عليه
الا ما ذكرا اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكرا اولا بالاضافة فروعي

المناسبة بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين
فتذكر مرفوع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم فخذ ما اتيتك و
كن من الشاكرين قوله او اضافة اخرى كما مر المضاف اليه ولا بد من
كونه المضاف فيها تابعا للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدي
وقوله بين ذراعي وجبهة الاسد وانما لم يستوف الشارح بيانه
ولا بيان شيء مما اخوه لان الكل منها محلا ولا يتوقف المقصد ههنا على
بيانه قوله فاصلها اما جمع او جماعي او جمعاوات لا يخفى ان الصواب
في جمع التكسير الذي هو جمع ليس جمعاوات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها
قوله وعلى ذكر ما لا يراد الجموع الشاذة بل شيء من المغيرات الغير القياسية
وانما خص بهذا الذكر لانها هما اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينهما
وبين المعدول لما حيث حكم في احديهما بالشذوذ وفي الاخر بالعدل والاخير
انه علم سابقا انه لا يراد الجموع الشاذة فذكره ههنا مكررا نعم في قوله كيف
ولو اعتبر اكر فائدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى الاحتياج الى اعادة
ذكر انه لا يراد الجموع الشاذة لوطنه لذكره واقوى ما يروج ما ذكره ولم
يحضره انه لولا ما ذكره لوجب كونه اجمع واخرا ايضا معدولين مع انه
انكر المصنف اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم
منه مخالفتها الشذوذ فلا يثبت الشذوذ في اقوس لاعتبار كونه جمع قوس
لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدله عن اقواس لعدم تصور الشذوذ
في العدل قوله كعمر اسم جنس كصرد وقرف لا عدل فيه الا جمع واتباعه و
اخر وما هو مبالغة فاعل اخف بالنداء كفسق مبالغة فاسق كما ان
فساق مبالغة فاسقة واما فعل علما فانه لم يثبت فاعل من جوهره او جاء
اسم جنس فلا عدل فيه الا عمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء لمعنى السيد و
ان ثبت فاعل من جوهره ولم يجئ اسم جنس بل لم يوجد الا علما فقضيه العدل

العدل كقثم فانه وجد قائم ولم يوجد قثم الا علما الا ترى انه مع اجتماع
الشرطين فيه ليس بعدل بهذا المحض ما ذكره الشيخ الرضي وبيرد ما ذكره في قثم
ما في القاموس قثم كزفر اسم ابن عباس بن عبد المطلب صحابي والكثير
العطاء معدول عن قائم والجموع للكثير والعيال كالقثوم والجموع للشر ضد
واسم للضبع ولا تنافي بين تحقق فاعل وما ذهب اليه الشارح من
انه لا دليل على ثبوت الاصل في هذا القسم كما توهم لانه ثبوت الاصل
لا يكون بدون ثبوت الاصالة ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر
بخلاف ثلة مثلثة بالنسبة الى ثلث قوله فانهم اعتبروا العدل بالضمير
الضمير لبني تميم ولك ان تجعله للنحاة فانه قلت العدل موجب للبناء
فاعتباره في قطام يوجب البناء والالم يكن موجبا قلت المعتبر طارئ
لا يوجب البناء بل المعتبر اصالة قوله نحو حضار في الحواشي الهندية اسم كوكب
وفي القاموس جبل بين اليمامة والبصرة والبجان والحمر من الابل وطمار
المكان المرتفع وفي بعض النسخ وبوار في القاموس ارض بين اليمن
قوله فانها مبنية وليس فيها الا سببان فيه انه لو اريد انه ليس فيه
شيء الا سببان فهو ظاهر المنع وان اريد انه ليس فيه موجب بناء الا
سببان ففيه انهما ليسا موجبي بناء وفيها وزن فعال وهو موجب البناء
فالصواب وليس فيها الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب البناء
قوله فاعتبر العدل لتحصيل سبب البناء وهو العدل الوزني لا المجموع
قوله ولهذا يقال في كرباب قطام هنا ليس في محله هذا اذا فسر العدل
التقديري بما كان لضرورة منع الصرف تحقيقا اما لو كان تقديريا
جريا على ما هو الغالب وهو الاتي ليكون بيانه العدل في المعربات
فاصرافه كرباب قطام في محله وقطام اسم امراة علما في الصحاح قوله
الوصف وهو كون الاسم لم يعرف المعرف في هذا الباب الا العدل الاتي غيره

ذكر قوله الواقع بين هذه الاقوال
قوله نحو حضار وبعده فانها مبنية و
بعده فاعتبر فيها العدل

واما قطام وحذام ورقاش كلها فلغة اهل الحجاز بناؤها
على الكسر ولغة بني تميم اعرابها اعراب ما لا ينصرف
للتعريف والتانيث والعدل عن فاعلة الرحيان

اما معرف في هذا الكتاب في محله واما مستغن عن البيان لشهرته فيما
بين المحصلين او عرف العدل احد وله عن تعريف السلف بخلاف الاسباب
الباقية حيث لم يعدل منها والشارح فسر فيه الاسباب الباقية فلم يعثر
المصنف في محله وله وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض
صفاتها لم يعين بتقييد الابهام بانه يكون في الغاية كما اعتبر في غيره لانه في
تعريف غيره وهو دال على ذات مبهمة غاية الابهام باعتبار معنى معين
ولم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان والمكان والالة عن التعريف بخلاف
تعريفه فانها تخرج بقوله مع بعض صفاتها فانها بهذه الامور وان دلت
على الذات وبعض الصفة لكنها تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو
قيد به لكان اخرج لكون اسود ولحية غير صفة حال لا تقول لم يقيد الابهام بالعموم
اطراد وغاية الابهام في جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف
ومعناه رجل له صغر والفياض فيه وصف ومعناه الماء الكثير لان
الفيض الذي اخذ هو منه معناه كثرة الماء لانا نقول جميل معناه رجل
صغير لارجل له صغر فهو دال على ذات مبهمة وبعض صفاتها وآخر دال على
ذات معين البتة ومعنى الفياض شيء ما له كثرة الماء لانه بمعنى المشتق
شيء ما له المبداء واما استبعاد فرقال كون معنى الفياض شيء ما له
كثرة الماء بعيد فليس بشيء فانه لو كان المأخوذ في مفهوم الفياض الماء
لكان المعنى ما له الفيض فيكون المعنى ما له كثرة الماء والاستبعاد بحاله فقد
عرفت انه مع طلبة طلبة الحقير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بهذا
الوصف بالتصغير عن العلمية فلا يبقى له ما قيل ان منع صرف طلبة
للسامحة وعدم الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر
لا على المسامحة فتدبر وله لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي
الحمرة والذكورة ايضا وله مررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب

موضحاه

الصواب متصفة وله شرط اي شرط الوصف فينبغي ان يقيد البقية
بانه لا يكون في العلم عند سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش
وله في الاصل الذي هو الوضع كتب في الحاشية وانما كان الوضع اصلا
لتفرع الدلالات المعتبرة عليه هذا اي تفرع الدلالات الثلث المعتبرة
في باب الافادة والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة
فرعا صح نسبة الدلالة اليه بعني لتنزيل استعمال الاصل على الفرع منزلة
استعمال الظرف على المظروف ولا يخفى ان الظاهر انهم جعلوا الوضع
اصلا بالنسبة الى الاستعمال لانه فرع الوضع فجعلوا الثابت في الوضع
ثابتا في الاصل والثابت بسبب الاستعمال عارضا وله اختصاصه بعضه
افراده فرجع انه فرده للذات الفرد بحيث لا يشمل اللفظ بالوصف
صرح به الرضي وكما انه لا يضر النقل في الوصفية الى الاسمية لا يضر النقل
منها ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع على مثاله لم يصح به في
التقريع والكفى باندراج حكمه في الاصل ولك ان تقول صح المعنى في
التقريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية على الوصفية سواء كان
تلك الغلبة بالغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بان الشارح البغه
قاصر اجاب اراد بالاختصاص بعض الافراد اعم من الاختصاص بالغلبة
او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال اجاب قال كما
ان سوداء وله فلذلك الفاء للتقريع عليه اشترط الوصف
بكونه في الاصل للامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال
الفاء تدل على ترتب العلم واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم فلا يغني
احدهما عن الاخرى فقد اتى بالعجاب كيف والفاء في الشارح لترتب
النتيجة في الواقع على الاصل لا لترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم
لان المعلوم العلية واللام لترتب الصرف وله المذكورة فما اشترط

بالغلبة ه

الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشار الى انه ذلك اشارة الى المتعدد
وانما افراده بتاويل المتعدد بالمذكور وانما جعله اشارة الى المتعدد
لانه اراد ورد صرف اربع الى اشتراط الاصالة ورد امتناع اسود
الى عدم المضرة ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع الامور الثلثة
معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب ولقد اعجب
من رزق هذا التحقيق ثم قال نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزء او بعض
عن انه جعل المنسوب الى الكل الكل لاكل واحد ثم تقول فيما اركبته الشارح
تكلف والاظهر انه قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة و
توضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله وذلك اشارة الى اشتراط الاصالة
ولذا الى بذلك وشرط مجرد الاصالة علة لكل واحد في الثلثة قوله
صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة هذا مما اتكل
على علماء الفن ونحوهم الى الان حتى قال الرضي لم يظهر لي الان وجه
قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع
مدخول لجواز انه يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم
قبول التاء وطولوا الكلام في الاعتذار عن عدم الاعداد بقبول التاء
بما لا طائل تحته فاعرضنا عن الاطالة الى الطول قلنا لا حاجة في
عدم اعتبار الوصف العرضي الى قاطع انما الحاجة الى القاطع في اعتباره
واما وجه قطعهم بعدم اعتباره في اربع وكون الصرف لذلك لعدم
شرط وزن الفعل كما يؤكده تقديم الظرف على عامله ان المعتبر في وزن
الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع ولذلك امتنع اسود ومع قولهم
للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء بعد عروض الوصفية لان
اصل الوضع العدد ى قوله وامتنع في الصرف لعدم مضرة الغلبة
اسود والعجب ممن قال قوله وامتنع اسود اى صرف اسود او امتنع

امتنع اسود في الصرف ولم يحضره ان الشارح افاد الثانية قوله
الاول للحية السوداء هو الحية العظيمة السوداء على ما في الصراح قوله
وضعف منع افعى اه فان قلت لو اوجب تقدير الوصفية فهو غير تحقيق
ضعف منع الصرف لاوجب تقدير العدل ايضا فهو غير تحقيق ضعف
منع الصرف في عمر فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت تقدير السبب بعد
تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعف منع الصرف
لتقديره لم يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر قوله استقاقه من الخال
التخيل مصدر له قوله ذوي خيلان هو جمع خال وهو المعروف قوله التانيث اللفظي
الحاصل بالتاء قيده باللفظي لمقابل المعنوي ولا يقابل بالتاء لاشتراكهما
بينهما وانا اظن ان مراد المصنف التانيث الذي يعرف بالتاء والمعنوي
لم يعرف بالتاء بل بامارات تدل على اعتبار العرب تانيثه فاعرفه فانه
دقيق وبالاستقصاء حقيق يقال للرداء تنقلب هاؤه فتاء انثت ليت
للتانيث ولو سمي به مذكر لا يمتنع وانه سمي به مؤنث فحاله كحال عرفات
فقال الزمخشري عرفات ينصرف ولذا يجري عليه الكسر والتنوين لان
هذه التاء ليست للتانيث ويمنع في تقدير التاء التانيث اذ لم يعهد
في كلامهم اجتماع علامتي التانيث وقال غيره يمتنع من الصرف و
لا يمنع في غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة قوله ليصير التانيث
لازما فيها كانه فيه التاء للتانيث واما التاء التي هي جزء الكلمة فيجاب
اشترط فيها العلمية فانتهائي منع الصرف فرع تانيث فجعلت
على وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان
اشار الى التصرف فيها في التعريف قوله كما اشار اليه بقوله وشرط تمام
تاثيره الى اشار الى ما ذكر في الامرين وهو ان العلمية في المعنوي شرط الجواز
واحد الامور هو شرط الوجوب قوله وشرط تمام تاثيره اى مع العلمية احد

الامور الثلثة فعبارة المصنف ولا يبعد انه يجعل الضمير للمعنوى وجعد
فيه شرط العلمية قوله او تحركا لحرف الاوسط جعل الاوسط عبارة
عن اوسط الثلثة المذكورة فى قوله زيادة على الثلثة وحينئذ لزم ان يكون
التحرك شرط الوجوب فى الثلاثى وعلى هذا القياس يكون الحجة شرط
الوجوب فى الساكن الاوسط منه والاحسن ان تحركا الاوسط عبارة
عن تحرك اوسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا فاذا سمى بابراهيم فى لغة
ابراهيم مؤنثا يجتمع فيه الشرائط الثلثة للوجوب قوله ليخرج الكلمة بثقل
احد الامور الثلثة اى لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من كل سبب اولا يعقل
ثقل فى الوصف العلمية ولا فى العدل او تمنى الخفة كما يرشد اليه المثلثة
ولم اعثر على هذا الكلام فى غير كلام الفاضل الهندى فى هذا المقام وانما تكمل
احد الامور الثلثة شرط لختم تاء العلمية لان العلمية تجتمع مع اسباب
مع كل منها شرط فى التاء مخالف لشرط مع الآخر فالمناسب انه يضاف
الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية لو تجردت عن هذا الشرط بخلاف
السبب ومنهم من قال جعله شرطا للتاء التى لا تلحق لانه الكلام فيه وليس
بشئ لانه ينبغى ان يجعله شرطا للعلمية فى نفسها وقد يقال العلمية
سبب قوى لا يحتاج الى تقوية ولهذا يمنع وحدها فى ضرورة الشعر
عند الكوفيين ولا يخفى عليك انه الاوجه ما قدمناه لك قوله وسقر
علما للطبقة فى طبقات النار فى القاموس سقر معرفة اسم لجهنم قوله
وماه وجور علمان لبلدتين اشار بقوله لبلدتين الى وجه تانيث العلمين
فانها اسماء الاماكن وقد يلتزم تانيثها بتاويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها
بتاويل المكان وقد يخير فيها فى اعتبار ما شاء المتكلم والمرجع
السماع وما لم يسمعوا فيه شيأ فى كلام العرب جوزوا الوجهين
وكذا اسماء القبائل فى تاويلها بالقبيلة والحى اقول ما لم يسمع فيه

قال الزوزنى فى شرح قصيدة لبيد حين ذكر بيته
وبلدة حلت بقيد وجاورت اهل الحجاز فانهبك فراهما
وقيد بلدة معروفة لم يصرفها لاستجماعها التانيث
والتعريف وصرفها سائغ ايضا لانها مصوغة
على اخف اوزان الاسماء فعادلت الخفة احدى
السببين فصارت كانها ليس فيها الا سبب واحد
والسبب الواحد لا يمنع الصرف وكذا كل حكم كل
اسم كان على ثلثة احرف ساكن الاوسط مستجمعا
للتانيث والتعريف كهند ودعد وانك النحوى
لم تنفع بفضل ميزها وعدّ ولم تعتد وعدّ فى العلب
سهى فقوله انك النحوى يشير الى هذا الكلام شائع
بينهم والعجب ان مثل هذا الفاضل المدقق يقع منه بالظفر

فيه شئ فينبغى انه يصرف لا غير لان الاسم الصرف وله ممتنع صرفها
لم يقل ممتنع غير الصرف كما قال فى قول المصنف وامتنع اسوداى غير
الصرف كشف لوجوه توجيه هذا التركيب ورعاية المناسبة بينه
وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار بقوله صرفها الى انه يحتاج تذكير العائد
الى هذا المؤنث الى التاويل ولم يشر الى وجه التاويل لظهوره وهو
انه عومل معها معاملة اللفظ والاسم قوله فانه سمى به مذكرا فشرط فى
سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة قيل فى تتمة شروط ثلثة انه لا يكون
فى الاصل مذكرا كاربد بمعنى سحاب اسم امراة فاذا سمى به مذكرا انصرف
وانه لا يكون ثلاثيا بتاء بل فرجال اذا سمى به مذكرا انصرف لان تانيث الجمع
لتاويله بالجماعة وانه لا يكون مذكره غالبا نظرا الى المعنى الجنسى فان تساوى
مذكره وتانيثه استوى الصرف ومنعه وان غلب تانيثه رجح منع
الصرف وانه وجب تانيثه وجب علما اولا اقول اوان شرطه فى هذين
الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا ينفع الشرطان الاخران على انا
نقول اذا كان المؤنث المعنوى فى الاصل مذكرا لا يسمى به العرب المذكر
ثانيا بل المذكر الذى كان فى الاصل وكذا المنقول عن المؤنث بالتاويل
منقول عن المذكر اذ العرب لا يسمى به بالتاويل واما ما استوى فيه
الطرفان فمن حيث انه سمى بالمؤنث غير منصرف وفى حين انه سمى بالمذكر
منصرف فجواز الوجهين فيه لاجتماع الحيثيتين لان تسمية اللفظ
بالمؤنث المعنوى لا يبقى فى منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تانيثه
واما ما غلب فيه التذكير فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس
التسمية فيه بالمؤنث فالمصنف لم يفته بيان شرطه قوله لان الحرف
الرابع فصل وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف وبالجملة الحرف الاخير
فى الزائد على الثلثة سببا ومسد الناء لانه موضع الثانى فى كلامهم

فوق الثلثة فلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة القوم و
لا تقصير لهم في البيان والتقصير في المعترض فان بيانهم مبني على حروف
مير انهم التصغير فانها هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة لا يزيد
فسموا ما يقابل الالف الثاني في المصغر حرفا رابعا لانه حكم حكمها
الراء فيه قايم مقام حرف التانيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس
لذلك لان تصغيره جميع وفي مصباح علما لمونث وان كانه التانيث
الحاء وهو حرف خامس الا انهم جعلوها حرفا رابعا لانه في مقابلة
رابع حروف الميزان فان تصغيره على فعيل فتقول مصيبح فالياء ان
بمنزلة الزايد لانها ليست في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتدوا بها
وجعلوا حاء مصيبح حرفا رابعا قوله المعرفة التعريف اي كانه المعرفة
في باب منع الصرف اسما للتعريف بكما هو الظاهر وكانه مشتركا بين
الموصوف والصفة فالامر ظاهر فان كانه اسما للموصوف فالتغيير عن
السبب بالمعرفة لضرورة الشعر وهنا لا يوافق الاجمال التفصيل قوله
ان يكون علمية لم يقل شرطها العلمية لانه صار هذا التركيب في هذا الباب
شايعا في معنى اشتراط علمية ما فيه السبب والمراد هنا اشتراط كون
التعريف نفسه علميا او علمية فافهم وجعلها بمعنى المنسوبة الى العلم
يرجحه موافقته بحا في بيان العجمة قوله بان يكون حاصلة في ضمنه الاول في ضمن
قوله كما جعل البعض اي جار الله ليستغني عن الاشتراط قوله لان
فرعية التعريف للتنكير اظهر الم يكون على عدة اكثر الاسباب بان يكون
السبب علما يخص بالشرط وليس قوله وما فيه علمية موثرة لجعل العلمية
سببا وانما وصف بالتاثير لاتحادها بالسبب ممن قال جرى في ذلك
على اصطلاح البعض او على تجوز لم يات بشيء يعتد به قوله كون اللفظ
مما وضعه غير العرب لاغير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل اللغة

يعني لا وجه لانانه بالفتح فانه حصوله فيه ليس كحصول الجزء في
الكل بل هو قائم به حاصل فيه حصول الصفة في الموصوف
وليس بشيء لانه حصول شيء في ضمن اخر لا يستدعي جزئيته
بل كل ما يحصل او يقوم بتوسط شيء اخر يصح ان يكون في ضمنه
ولا يخفى ان ما نحن فيه من هذا القبيل علائي

اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد قوله كانه في العجم اسم جنس بمعنى
الجيد قوله لما ينصرف فيها اي في الكلمة العجمية مثل نصر فانهم في كلامهم
يمنع عن الاضافة واللام وما يعاقبهما اي التنوين فلا يدخله الكسر الضمة
وانه لا يمتنع عن قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف
وحذفه تخفيفا نحو جرجاني في كركان وجبرئيل وجبرال وجبرين في جبرا
قوله لانه امر معنوي الضمير للعجمة وسبب تذكيره امر معنوي وضمير لانها
للعجمة ايضا قوله فانه قلت قد اعتبرت العجمة هذا وانه يندفع بما ذكره
لكنه يرد انكم لم تعتبروا العلمية في الصرف في ماه وجوار العجمة بشرط
التانيث ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث على العجمة قوله قلنا اعتبارها
فيما سبق انما هو لتقوية سببين اي لتقوية احد سببين وهو التانيث
او العلمية مستغنية عن التقوية ويدل على هذا قوله ولا يلزم من اعتبارها
لتقوية سبب اخر دونه ان يقول لتقوية سببين قوله وابراهيم ممتنع
صرفها لوجود الشرط الثاني وكذا ابراهام وابرهم في لغات ابراهيم
ممتنع لوجود الشرطين فيه قوله وشتر وهو حصن بدبار بكر في الغاموس
قلعة باران بين برزعة وكنجة وآبا ماكانه فلبس اعتبار العجمة فيه قطعيا
لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يلتفت سيبويه واكثر النحاة بتحرك
الاوسط ولم يروا بدا من الزيادة على الثلثة لان المتكلما بالنوح عليه السلام
منصرف ولم يجوزوا الامرين في متحرك الاوسط ايضا استندلا
بمجموع ملكه وشتر لاحتمال شتر منع الصرف بالتانيث قوله وانما
خص التقريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده ولا يخفى
ان منع صرف نحو شتر ايضا خلافية فغرضه ذكر شتر ايضا التنبيه على ما هو
الحق عنده فالتخصيص ليس لمجرد التنبيه على انصراف نوح بل للتنبيه
على امتناع نحو شتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم الصرافة الخ

ولا يجوز عكسه لان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل فالاولى لان
غرضه التنبيه على ما اجمع عليه النحاة وسها فيه بعض وما كلامه فيشعر
بانه المسئلة خلافية وهو رجح مذهبا والوجه في تقديم انصرافه انه تنبيه
على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او ان الانصراف
لاصالته يستحق التقديم قوله اعلم انه اسماء الانبياء ممنوعة من
الصرف الا ستة فقلما يخلو عن هذه الفايدة كتاب يعتد به حتى كاد
ان يكون مجمعا عليه عندهم وعليه شاهد اصدق شيء وعزيز فلا يجب
ان يعتني فيه العجب قوله وقيل الا هود وكنوح اختير نوح عليه السلام في التمثيل
لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا قوله لان سيبويه قرنه معه فقال
محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط فقرن هودا بنوح دون شعيب
فعلم انه جعله في عداد نوح دون شعيب وقوله ويؤيده يحتمل ان يكون من
تتمة ما قيل وان يكون من كلام الشارح والولد جاء كفرس وقيل مفردا
وجمعا والاولى والعرب اسمعيل واولاده وقوله وذلك يحتمل الاشارة
الى اسمعيل والى اولاده قوله الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك بين الاسم
وصفته والمراد ههنا الصفة قوله شرطه اي شرط قيامه مقام سببين
الاظهر شرط ثانيه وما ذكره بعيد عن الفهم قوله وهي الصيغة التي كان
اولها لم يقل وهي ما اشار اليه بالمثالين مع انه الاحصر لان المثالين
على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه بظاهره جعافر وجماهير فاوضح
ما هو المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحاري لاكمالات ايضا على ما هو الظهور
انه المراد فهم الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرفان بان
يكونا اولها مكسورا تحقيقا او تقديرا وكانه لم يتجاسر فهم دخول نحو
صحاري في التعريف لانه لا يلزم فهم دخوله الا منع صرفه وهو غير منصرف
لامحالة لالف الثانيث قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فارية

فاريه بالمنتهى لانتهاء وبالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اقصى العدد
قوله كما يجمع ايا من الاولى كما جمع فافهم قوله بغير تاء وغيرها بغير لا
يقال كنت بغير مال اي بلا مال فلا يرد انه يلزم ان يكون صيغة
منتهى الجموع مع حرف غير الهاء وهو خبر اخوات شرطه لانصبه للصيغة
لانه متعلق بنكرة وتقدير المعرفة تكلف لا يرد وج عند الناقدين الا
لضرورة قوله او المراد بها في لطافة وعلى التوجيهين المراد السلب
المطلق اي لا يكون معها تاء اوتاء اصلا ان المراد انه لا يكون معها
حال الوقف ولا ان يكون معه تاء حال الوصل كما قيل فانه لو
لم يقيد لا يعم القيد السلبي ويكون قاصرا وقد نبه على كلتي عبارتي تاء
الثانيث وهما الهاء والتاء بقوله الثانيث بالتاء وقوله بغير تاء
قوله فلا يرد نحو فواره جمع فارهة لانه فاعلة كما قيل لانه فاعل صفة
لا يجمع على فواعل قال في الحاشية الفاره الحاذق ويقال للبغل والحمار
فاره بين الفروهة ويقال للفرس جواد هذا كلامه واللائق
بجعله جمع فارهة ما في القاموس انه الفارهة الجارية المليحة او الدابة
او الشديدة الاكل قوله وانما اشترط كونها بغير تاء وههنا كلمة جليلة
يجب التنبيه عليها وهو انه قال المصنف بغير تاء وفي وزن الفعل غير
قابل للتاء وفرقا بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لانه يعمل منصرف
مع خلوه عن التاء للمجي بعلة وجوارب في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل
غير منصرف مع مجيء جوارية قوله ولا حاجة الى اخراج مدائني فيه لغة
لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع بكونه بغير تاء النسبة ايضا ليخرج مدائني
ولمن اجاب بان المراد بالتاء حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد
كخوارزمي وروم وتمر وتمرة فاشار بقوله ولا حاجة الى انه لا شبهة
شيء ولا الجواب وليس بذاك والله اعلم بالصواب فان قرائنه و

مدائنى جميعها خرجا فهيئة منتهى الجموع لعدم صدق تعريفها عليهما و
المقصد بالشرط اخراج فرازين و مدائن فيهما عن الحكم فانه اذا ثبت لما
دخل عليه باء النسبة او تاء التانيث حكم يجرى على حرف النسبة و
التانيث لشدة الامتزاج و صيرورتهما كلمة واحدة كما علم بقاء
و مدائن جمع فى الحال و فى الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان مدائنى غير منصرف
لانه الاعراب الذى يظهر فى ياء النسبة اعراب مدائن قوله و اما فرازنة
الى كلمة التفصيل مع عدم العدول لفظا لان مساجد و مصابيح عدلا لان
معنى كانه قال اما مساجد و مصابيح فغير منصرف و اما فرازنة فمنصرف
و لو جعل قوله بغير ياء ايضا مقصودا بالتمثيل فى قوله كمساجد لكان هذا المعنى
اشد قبولا و قيل ان اما للاستيناف و يكفى لكونه استينافا عدم سبق
الاجمال و لا يتوقف على عدم سبق كلام نقله الفاضل الهندى عن بعضهم
الشروح و نبه بقوله و امثاله على وجه تذكير منصرف و لو قال و اما مثل
فرازنة لكان التنبيه واضحا و لتذكيره وجه اخر مر فى بحث التانيث لا حاجة
لك الى التذكير قال الفاضل الهندى بناء على انه كل لفظ اذا اريد به نفسه
فهو علم له و تنوينها لمشاكلة مسماه و نبه بذلك على قاعدة استعمال
اللفظ اذا اريد به لفظه و هو انه فى حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان
المقصد احضاره فيحفظ حكمه مستعملا فى معناه لئلا يكون فى احضاره
اختلال و منهم من عكس و قال لك انه لا تنون فرازنة فلا يحتاج الى هذا
التوجيه و لو لم يكن القائل عبد الغفور لكان امره مشكلا نسأل الله غفرانه
لنا و لاخواننا المسلمين قوله و حضاجر علما حال فى المبتدا صح بمجيئه
ابن مالك و الاخبار عليه لفظا و معنى و فى عبارة الشرح اشعار به
و اما نصبه بتقدير اعنى فمذموم لاستدعائه المدح او الذم او الترحم و
المقام برئ عنها و جعله حالا فى ضمير غير منصرف يستدعى تغيير الغير و

الغير و جعله بمعنى لا لانه معمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف
و تقييد عدم انصرافه مع اطلاقه و انه لا باس بالتقييد تشريك منزلة
نعم البعد صعب لو لم يكف اسلم بعضه قوله هذا جواب عن سؤال مقدر
شائع هذا الياء فى الشروح حتى انه صار مجمعا عليه و انما يحسن تقدير
السؤال لو كان شيئا مما سبق و ليس كذلك فالاولى انه للرد على
من قال بخلاف ذلك فى القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة لا ينصرف
لانه لواحد على بنية الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن لا يكون غير منصرف
الا للجمعية و يلوح فيه سر الاسباب و لذا جعل هذا اللفظ غير منصرف
للجمعية الاصلية و لم يعتد بالتانيث و العلمية و قوله يطلق على الواحد و
الكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير و الواحد تنافيا و ليس كذلك فان
اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل و مراده
ان المنافى للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع انه الاطلاق على الكثير
ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير قوله لان الجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية
نبه على ما يتوجه على المتن فان منع الصرف للجمعية الاصلية لكونه
منقولا عن الجمع و فرق بينهما و على ما يوجه به فان قوله لانه منقول
عن الجمع تعليل لمحذوف و التقدير غير منصرف للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع و العلمية و ان كانت منافية للجمعية كالمنافاة للوصفية
لكنه لا مانع من اعتبارها فى حال العلمية لان المتنع اعتبار المتضادين فى حكم
واحد لا اعتبار ضد مع وجود الضد قوله لان الضبع هى التى الضبعان
فى الحاشية الضبع هى الانثى و الضبعان هو المذكر و الجمع ضبعان
كسرحان و سراحين قوله فلنا علميته غير مؤثرة و الا لكان بعد
التكبير منصرفا و لو عند بعض كما حرم علما اذا نكر اعلم انه الشارح
ارتكب مؤنة حيث منع ما سوى الجمعية و عنه غنى اذ مع الجمعية و التانيث

بالالف لانا ثير لسبب آخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستقل
والجمعية والتانيث غير مستقلين وغير مستقلين وانه قيل يغلب المستقل
وانه كثر قوله والتانيث غير مسلم هذا المنع حق لانه الضبع يشمل
الذكر والانثى على ما صرح به في الصراح ويدل عليه كلام القاموس
وكانه خصها بالانثى وهم ذلك فهم كلام اهل اللغة هي مؤنثة
ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت فخضاجر مؤنثة لتانيث
الضبع قلت تانيث احد المرادفين لا يستلزم تانيث الاخر
واعلم ان الغرض من منع التانيث تحقيق حال التانيث في خضاجر
والا فوجود التانيث لا يضر بعد ان العلمية لا توثر او تكثير الجواب
وهذا اوفق بسوق الخطاب بقوله لانه علم لجنس الضبع قال في الحاشية
فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم شامل لجنس الضبع لا لخبر
هو الضبع انتهى فقد عرف الاستغناء عنه بقوله لئلا يتوهم ان لانه
لا شرطا له حتى يشترط به بقوله جواب سوال مقدر تقديره انه يقال
قد نقصت عن الاشكال في القاموس فهي تخلص من خيزاوة تكتفي
بهذا كلامه وقد اشار بهذا النقرير الى وجه تقديم خضاجر على سراويل
وفيه نظر وله وجهان فان اما انه اقوى ودفعه اوضح بقوله
وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف اي عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير
قوله في دوار الاستعمال حتى يحتاج في تقدير وهو مذهب الاكثر بعيد جدا
لا يفهم وصحته يتوقف على ثبوت اختلاف اللغة فيه وهو دعوى اشتهر
ففيه قوله حمل على هوازن لانه الدخيل والدخيل الى الجنس يميل بقوله
فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية ودفع لما في بعض الشروح انه ينبغي
اسباب منع الصرف على تسعة ويكون منها الحمل على الموازنة ويمكن
تقول فيما ذكره في الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف الجمعية

وكونه اقوى لانه غير منصرف
لا محالة ودفعه اوضح لانه
جمع في الاصل فهو غير
مكلف
سه

الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم انه يكون في الرجوع
سبب منع الصرف وهو الجمعية تكون على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق
شرط تاثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى الجموع
فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا كون
الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الاتيان بجعل شرط
العجمة صيغة منتهى الجموع او العلمية في العجمة مع تحرك الاوسط او زيادة
على الثلثة ويجعل منع صرف سراويل للعجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط قائما
مقام السببين قوله فكانه سمى كل قطعة قوله سراويل سروالة دل كلام
القاموس على انه جاء سروالة وسروال وسروبل حيث قال سراويل اعجمي او
جمع سروالة او سروال او سروبل كسربر من ولم يجئ فعوبل غير في كلامهم
هذا وقال الشاعر عليه في اللوم سروالة فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا
بل ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كخضاجر وما يقال ان نقل الجمع الى الواحد
لم يكن في كلامهم الا في الاشخاص كما بن بردة حضاجر فانه موضوع
للجنس نعم لو قيل لم يجئ صيغة الجمع بعد النقل اسم جنس لم يتجه هذا
وما يقال انه السروالة لم تجر بمعنى قطعة قوله الازار بمعنى القطعة مطلقا
فلذا لم يجعل السراويل جمع سروالة بتحقيقا يرد انه لا يتوقف نقل سراويل
الى الازار على كونه جمعا لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكانه وجه الاحتياج
الى تقدير الجمع انه لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فتقدر
انه كان في الاصل جمع سروالة الا انه لما قد رجمعيته قد ربغير وغير وضع
مناسب لاختصاصه بالازار وان امكن تقديره كونه جمعا للمفرد المحقوق
فان قيل لم قدر فيه الجمع ولم يجعل مع كونه عربيا محمولا على موازنه قلت
لانه العربي لا يقبل المتابعة للعربي بسبب المفرد الذي هو الاصل فانه
ابعد من قبول المتابعة للجمع الذي هو فرعه بخلاف الاعجمي الذي هو دخيل

غريب يمني فهو يقربه ويجعله مبتدأ بعده قوله واذا صرف لو قال وان صرف
كان تركيبه مزجيا فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وان تصبهم سيئة
واقعا على اعلى درجات البلاغة لكنه راعى حال المخاطب الذى هو المتعلم
النحو واقتصر على اصل المعنى قوله فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع
دفع لما قيل انه نفى جنس الاشكال لا يتم لانه يتجه انه وجد مفرد على وزن
الجموع التى على وزنه مصابيح مما هو على صيغة الجمع فلا يصح كون الجمع على
هذا الوزن مانعا من الصرف كما انه لا يصح منع فوازنه لكونها على وزن
كراهية او اشارة الا انه على تقدير الصرف لا ينتفى جنس الاشكال فى
المقام لا يخلو عن اشكال وبالجملة دفع هذا الاشكال ايضا عرف منه ودفع الاشكال
الاول بان يقال لم يوجد المصابيح موازن مفرد عربى او هو جمع سراويلة
تقديرا قوله ونحو جوار كل جمع منقوص او فسر نحو جوار بكل غير منصرف
منقوص ليشمل قاض اسم امراة واعبيل مصغرا على لكان اعم فائدة قوله
اى فى حالتى الرفع والجر يعنى رفعا وجرا ظرف وهو متعلق بمعنى النحو ولما
لم يقيد المشبه به بكونه فى حالتى الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلحه
الشارح بتاويل قوله كقاض بانه المراد منه انه حكمه حكم قاض بحسب الصورة
الخ والاظهر ان مراده به ان مراد المصنف انه مثله بحسب الصورة لا فى كل وجه
حتى يكون حاكما بالصرف قوله لانه الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على
منع الصرف الذى هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال فى
جوار نظرا الى الفعل بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرضه فى التركيب
فالاولى انه الاعلال الذى سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف
الذى سببه شبه معنوى قوله فاصل جوار الى قوله بناء على انه الاصل فى
الاسم الصرف فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن
الاعلال بناء على ما ذكره فان الاعلال مقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها

ل

ستنى

تمامها قوله وفى لغة بعض العرب وهى لغة قبيحة وعليه بيت الفرزدق
ولو ان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال
الفرزدق لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لانه يحتمل انه اختار ها للهجو
التعريض بالعامة من اهل اللغة القبيحة الخارجة عن الفصاحة ومنهم من قال
يحتمل ان يكون الباء للتكلم والالف للاشباع وفيه فرد الهجو وفيه انه
لا وجه لحذف لام الكلمة ولك ان تقول الالف عوض عن ياء المتكلم
كما فى يا غلاما قوله المركب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة فرعية
حرفية جزء سواء كانتا اسمين او اسما وفعلا نحو جئت نصر ويرد عليه
ان التعريف غير جامع لخروج غلام زيد وخمسة عشر وضرب زيد وابحب
بان المراد تركيب فى الاسم وذلك لا يتحقق الا بان يجعل المركب علما او
اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة بالقوة القريبة من الفعل
فانه بعد التركيب يصلح ان يكون كلمة واحدة لمجرد جعله علما او اسم جنس
ويقول التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم والصعق تركيب
امتزاجيا لانه حرفية الحرف لا يمتنع فيه عدم الانصراف بعد التركيب
وكذا المركب الامتزاجى من مصرى او بصرى فتقول جاءنى مصرى او بصرى
فالوجه ان يقيد مفهوم التركيب بقوله فى غير حرفية جزء ويجعل النجم وبصرى
خارجين بشرط عدم كونه اسنادا بانه كالتركيب التوصيفى فى معز
الاسناد فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصرى رجل منسوب الى
البصرة ولو حمل التركيب على مغزى يجئ فى باب البنيات وهو ضم كلمة
على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشرط العدمى فلذا لم يحمل عليه
ولا يخفى ان الاولى جعل التركيب المعتبر فى منع الصرف هذا المعنى
والاستغناء عما عتبار الشروط العدمية قوله فلا يرد النجم وبصرى
ولا ضاربة فانه مركب من الضارب والتاء قوله شرط العلمية لما مر

الى كلمة ح

لا يخفى انه لا وجه لاشتراط العلمية فى التركيب الامتزاجى لان
ياء زيد وبصرى ليست للنسبة لكونها عند الله سداما من
اسماء الله تعالى وان كيفية تسمية الله بها لا يعلمها الا هو
سبحانه وتعالى

ركب فقد بالتشديد يجئ بمعنى الصغر والتعريف له
اسم صنم وكانوا يعبدونه الصنم والتعريف له
اب نقب البيت بالقدس كما فى
القاموس منه

اللام بمعنى الى الاستعلى
يعرف بما فى تامل
منه

ة الزوال ومن قال والتحقيق السببي فمنع بعده غير مفهوم تنبيه عليه انه لا
فرق بين التاء بمعنى والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم في ذا
الاشتراط فجعل اشتراط العلمية في التركيب لهذا دون اخواته تحكم
على انه لو سمي بعلبك مؤنث لزم انه لا يكون السبب الثاني فيه العلمية
مع انه السبب الثاني فيه فالصحيح انه يكون التاء بدله لان الاعلام المنقولة
على الاسناد في قبيل المبنيات قبل اي عند جماعة منهم المصنف وفي قبيل
المعربات المحكية عند جمع فقيل فلا يبعد انه يجعل غير منصرف وانه لم يظهر
اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر
منع الصرف والاصل في الاسم الصرف اعلم ان ما ذكره يخالف ما
نقل الرضي عن المصنف في بحث المركبات انه الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني
بدله كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال انه يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر
علما كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر فيما بعد انه خمسة عشر علما
في قبيل المبنيات بل المركب الذي تضمن الثاني منه حرف العطف ولم تضمن
خمسة عشر علما قلت الكلام فيما بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في
الاصل او في الحال بغير بنية تجعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل بقي
انه لم يذكر فيما بعد انه سيبويه وتقطويه في قبيل المبنيات بل ما ذكره
وهو كون المركب الذي لم يتضمن الثاني منه حرفا معربا باعتبار الجزء
الثاني مثل بعلبك يقتضي انه يكون مثلها معربا ولا يبعد انه يقال
قولنا في تعريف المركب من كلمتين يخرج سيبويه لتركيبه من كلمة وصوت
اذ الصوت ليس بكلمة وقولنا في غير جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر
لان حرف العطف جزء له بحسب المآل فتامل قوله من غير ان يقصد بهما
نسبة لانه في الحال لا في الاصل بخلاف عبد الله علما فانه قصد بنسبة
بين جزئيه في الاصل قوله الالف والنون المعدودان من اسباب

اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف
النون وسائر الاسباب فلماذا خصصه بالوصف بها قلت الشرط
للالف والنون الخاص المطلقتها بخلاف نظائرهما فاحتاج هنا
الى التنبيه على الخصوصية المستفادة من لام العهد ودون سائر
المواضع اولما كانه الذكر هنا مخالفا لما ذكر في مقام عد الاسباب
لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود سابقا هذا
ومخالفة صورة البيان السابق لهذا البيان لضيق البيان في ذلك
المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدودان واحد من الاسباب
قوله لشبههما من بين لانهما من الحروف الزوائد وهي حروف
هويت السمان اولانهما من الحروف الزوائد في الكلمة ولا يكونان اصليين
والثاني ارجح قوله والراجح هو القول الثاني لانه اشتراط انتفاء فعلانة
على القول الاول غير ظاهر وانه قيل انه يتحقق في غيرهما من غير شائبة اصالة
اذ لو دخل التاء لكانا اصليين لتاء الزائدة عليهما لانه لو ضعف
الفرعية بزيادة شيء عليه لضعف بزيادة في التثنية قوله يعني به يقابل
الصفة يعني ما يقابل الفعل والحرف واما من قال ان الاسم المقابل
للكتبة والمقابل للمهملات والمقابل للظرف اللازم الظرفية اي بما
لا يعنيه اذ لا يذهب السامع في هذا المقام الى غير المقابل للفعل والحرف
حتى يحتاج الشارح الى تقييده قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فيتاتي
الافراد عند اضافة الشرط اليه واما عند استناد الكون والوجود اليهما
فالمناسب تثنيتهما لانهما كائنان هذا من فوائد فهو استنادي وجدي
وبه طلع اثر جدي وظهر ازهار جدي مولانا حسام الملة والدين داود
الكوراني افاض الله على روحه الى ان جاب غفرانه الوافي قوله او شرط
ذلك الاسم في امتناعه من الصرف هذا البعد عن الفهم لانه صار في المعنى

الاول كما تعلم في هذا البحث وان كان بلا يمه ان السبب لا خرف هذا الاسم
لا يتحقق بدون العلمية بوله او كانا في صفة فيلزمان
فم عطف شرطية على شرطية ليستغني عن حذف ان فتجعله من عطف
شرط وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كانه بعد ان
حذف شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف
واحد من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد ولا كلام
في جوازه ولم يجعله من قبيل العطف على عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه
واما العطف بكلمة او والشايع في نظايره العطف بكلمة الواو فلتنبيه
على التنافي بين الشرطين فتامل ص بوله بغير اتساع وخول التابت عليه
انتفاء فعلانة يفيد بظاهره عدم دخول التابت عليه فيلزم عدم الصرف
عرباته والصرف عرباته فتقييده باتساع وخول التابت تفسير للاعم
بالاخص بقرينة قوله وقبل وجود وفعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة
في مؤنثه لا في لفظ كلمة فيه الالف والنون بوله ولهذا انصرف عرباته
الالف والنون في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء
لا يكون الا مع فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الا
الثلثة بوله لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لانظرا
الى الاستعمال ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه
نظر الى الاختصاص الاستعمالي بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة بالنظر
الى الوضع فحاله مبهم فانتفاء فعلانة فيه مبهم بل جانب الوجود راجح
لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب والحاق المشكوك
بالاكثر انسب بوله في رحمن فانه منصرف وغير منصرف الاول
في انه غير منصرف والا فالاختلاف فرانه منصرف وغير منصرف فلا محصل له
لانه الحق فانا حدهما وغاية الكلام ان المعنى اختلف في وضع انه

احد الشرطين في مقابلة والاخر بمعنى بانه وقف
عليه وبالعين الاخير وقع في عباراتنا
المصحيف قال فشرطه العلمية
سهـ

او على التنافي بين الشرطين صح

ن

وانا

انه منصرف او غير منصرف اي في وضع هذا التردد فانه قلت كيف استبنه
حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام فهي علما اللغة والنحو والبيان
حتى ينوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احد هم عن المنقول ولم يكشف
عنه المعول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل عن العرب
الا معرفا باللام او مضافا او منادى وله دون سكران اعترض عليه
بانه عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل يجوز مع الاتفاق
ايضا والجواب انه عدم الاختلاف في سكران لاختلاف في الشرط على
الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص لاحتمل انه ينتفي على وجه
يلزم الاختلاف في سكران فافهم بوله وهو كون الاسم على وزن يعد
في اوزان الفعل كانه اراد تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج الى تخصيصه بما
الشرط للبلوغ وذكر الشرط وذلك لانه المتبادر في الاضافة الى الفعل
مالم زيادة نسبة الى الفعل فلوم يصر فيه في الظاهر تنافى ذكر الشرط لكن
لا يخفى ان قوله يعد فيه اوزان الفعل قاصر في هذا التعميم لانه عد الوزن المشترك
من اوزان الفعل ليتميز بمزيد اختصاص له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم
على وزن ثبت للفعل وفي تفسير وزن الفعل بكون الاسم على وزن اليه
نظر لان الوزن ليس مصدرا بل كيفية تحدث في حروف الفعل والاصرف وزنه
ولا داعي الى الحمل على هذا المعنى فانه قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل
سببا وبيان شرط تاثيره وكانه الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص
فلا يحتاج الى شرط تاثير مع انه لا يظهر الغرعية الا فيما له زيادة نسبة
الى الفعل فان الاصل في كل نوع انه لا يوجد فيه وزن له مزيد نسبة الى
النوع الاخر فلنا اراد رعاية المناسبة بين الاسباب فيكون كل منها
مؤثرا بشرط وكان الاصل في كل نوع انه لا يوجد فيه ما له مزيد نسبة الى النوع
الاخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع الاخر لان التمايز

ارجعا التنافي بين العلمية والاتفاق وضعف قول او جعا التنافي
او على التنافي بين قولنا فاعل اسم وبين قولنا فاعل فتدبر

بين انواع اللفظ مطلوب جدا التميز المعاني غاية تميز واما جعل شرطه
بعض شرط تحقيقه لا شرط تاثيره كما وهم بعض مما يجب سمع العقل قوله
بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا في الفعل وفهم ذلك من الاختصاص
باعتبار انه المتبادر الاختصاص في اللغة العربية لانه الكلام فيها والمنقول في
الفعل مستعار في الاسم واستعارة الشيء لواحد لا يمنع اختصاص
المستعار به على انه لك ان تجعل كثم قيد الاختصاص فتستفيد منه المراد
بالاختصاص في هذا المقام قوله من التميز وهو بمعنى المرور جادا او مجازا
او التقليص على ما في القاموس والمناسب لعلم الفرس ان يكون منقولا
من معنى المرور جادا او الفرس فرس الحجاج وكانه لم يعينها تحاشيا عن ذكر
الحجاج والاظهر ان التمثيل بالعلم والا فيحتمل ان يكون المقصد بالتمثيل معروفا
او مجهولا كضرب ويؤيد كونه علما تقدمه على ضرب مع كونه ثلاثيا مجردا
لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وشمر لحق اسمه فهو اولى بالتقدم
قوله وكذلك بذرلما في القاموس به بركلمة ومعناه الفعلي على ما فيه
اسرف او جرب قوله وعسر لوضع في القاموس شئ مأسدة وجعل معناه
الفعلي جعله ذا كبوة قوله وخضم لرجل في القاموس كضرب الاكل بجميع الفم او
باقصى الاضراس وملأ الفم بالماكول وخاص الشيء الرطب كالقثاء وخضم
كبقم الجمع الكثير في الناس وبلد وماء ورجل او اسم للعنبر بن عمرو بن تميم وقد
غلب على القبيلة لكثرة الكلهم انتهى قوله وشلم علم الموضع بالشام
في القاموس سلم كبقم وكتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة والمعرفة
بالعبرانية اذ رشليم قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف
بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة محققة بالعدم وهو
الوغل لغة في الوغل ودئل بمعنى الاست ودئل علما للقبيلة مع انه اوكر
بانه فيه دال بعد مثناة مشبعا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل

بم

قيل في شمس شمس بالضم ودئل اسم دويبة وقيل منقول من دئل بمعنى
اسرع وانه كان نقل الفعل الى معنى اسم الجنس قليلا كما في قيل وقال
قوله ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة هذا لا يصلح وجها للتقييد
بالبناء للمفعول وانما يوجه به شرط الاختصاص بالفعل او الزيادة
وذلك البعض يونس فان الوزن المشترك عنده سبب مطلقا
وعيسى بن عمر النحوي فانه ذهب الى ان الوزن المشترك يؤثر بشرط
نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص فخص هذا القسم
بغير المختص مع انه يصح ان يكون او مانعة الخلو لان المختص مما في اوله
زيادة كزيادة تا لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فليس جعل او
مانعة الخلو اظهر كما قيل قوله اي اول اقدم الفعل فجعل الزيادة في اول
الوزن مجاز عقلي قيل بل لرعاية ظاهر الضمير او اول اذا كان فجعل حقيقة
النسبة محفوظة وصرف الضمير عن الظاهر قوله اي زيادة حرف
رعاية لظاهر الزيادة او حرف زائد رعاية لما هو اقرب لظرفية
الاول قوله من حروف اتين اما في الحال او في الاصل كما في هرق اما
مغير الارق ولو تصرف في الوزن بما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزيادة
لم يضر قوله اي حال كون الوزن فيه نشر على ترتيب اللف والحال المضاف
اليه لانه يمكن حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذا صح
قولنا في اوله زيادة صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل مثله ابر مبرم حبلا
قوله قياسا بالاعتبار الذي امتنع فيما صرف الى قيل كانه اراد عدم
القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود وكحل يقال يكفي بتقييد
عدم القبول بكونه قياسا او الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء
خلاف القياس فاذا ورد انما القياس الفرق بالصيغة كما في رجل وامرأة
وغيره وان صح به الرض في جمع الجمع الصحيح قوله لم يرد عليه اربع

اذ الزيادة ليست اول الوزن والا فجعله
بل هي في محله ح

الفعل ح

اذا سمى به لا يقبل التاء فلا حاجة لدفعه الى تقييد عدم القبول بقولنا
قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة ان الصرف اربع انما هو لعدم
اصالة الوصف قوله وخرج به ما امتنع احمر قبل وجود الشرط لا يستلزم
وجود المشروط علت وجود الشرط النحوى يستلزمه لانه امارة الثبوت
الحكم ويذكر ليعرف بعد معرفة ثبوت الحكم ومما يقضى منه العجب انه قيل جعل
هنا علة الحكم بامتناع احمر لا امتناعه ولا يخفى ان هذا الاشتراط سبب
للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا لتحقق الحكم كيف يصير
سببا للحكم قوله بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به المراد بالجماعة
ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا يتنكر المشترك بين الاثنين والمعنى
يؤول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى قام زيد مسمى بزيد فقوله واحد من
الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى تاويله بمفهوم صادق على واحد
من الجماعة كما ظن بعض الظن وقوله فانه اريد به المسمى اى هذا المفهوم في
ضمن فرد ما فاللام فيه للعهد الذهنى وكانه اوضح انه يقول مسمى بزيد
ومما يجب ان ينبه عليه في هذا المقام ولم ينبه له احد ان المراد بالتنكير
التنكير حكما او بالتاويل لا البصيرة نكرة حقيقة اذ النكرة الحقيقية ما وضع
لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا قوله او يجعل علما به في الوصف
المشتهر صاحبه به لو اول بوصف غير مشتهر صاحبه به يقدر به بالبصير
نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر في التاويل قوله لما بينهما
اى ظهر حين بان تعذر ظهوره في غيرها بانه بل في ضمن بيانه اسباب منع الصرف
وشرائطها ولذا اختارت بين على بين ولا يخفى عليك انه كلام المصنف
مغلق ولو قال وكل فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقى
بلا سبب او على سبب واحد لما تبين لم يكفه واضحا قوله استثنا
ما بقى في الاستثنا بالاول اى استثنا في حال الكلام لانه يقول قوله

قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا انه لا تجامع غيرها هي شرط
فيه فقوله الا العدل وزن الفعل مستثنى من هذا المفهوم الذى هو مال
الكلام ولو قال لا تجامع مؤثرة غيرها هي شرط فيه الا العدل وزن
الفعل لكان اخصر واوضح كانه لو قال الا ما هي شرط فيه والعدل وزن
الفعل وليس المراد انه المستثنى مستثنى بعد تقييد المستثنى منه بالاستثنا
الاول على طبق تقييد الكلام بالظرفين من جنس واحد فانه تقييد بالثانى
بعد التقييد بالاول كما توهم لانه المستثنى منه لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس
معنى الاستثنا على وجه يكون قيد المستثنى منه ويمكن ان يكون المستثنى
مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في معرض كل ما تجامع العلمية المؤثرة فهى
شرط فيه الا العدل وزن الفعل قوله فان العلمية تجامعهما مؤثرة قيل
اختلف النحاة في تاثير العلمية مع العدل فجعله سيبويه غير منصرف قبل العلمية
كثلاث وسكت فذهب اكثر النحاة الى انصرافه لان العدل مع الوصف
وقد زال العلمية وذهب جماعة الى اعتبار العدل الاصلى واختاره قوم
الشيخ الرضى واختار سيبويه منع صرف اخر وجمع واخوانه اعلاما والكوفيون
صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تاثير العلمية مع العدل
انما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف قوله اى لا بوجد
في الامر الدائر بين مجموع الامرين السببين وبين احدهما فقط الا
احدهما فقط لا بمجموعهما ولا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع ذلك جمع الا
مع قوله فقط لا بمجموعهما مما يعيبه الفصحاء كما بين في محله والاولى ان يستثنى
شئ منهما اى لا يكون مع العلمية شئ منهما الا احدهما المنفرد عن الاخر ولا
يلزم استثنا شئ من نفسه لانه المستثنى منه شئ منهما اعم من المنفرد
عن الاخر او المجموع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة والمنفرد
او انه المستثنى منه سبب لمنع الصرف لا يكون مع العلمية المؤثرة شرطا

فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما لصدق السبب عليهما لانه المجموع سبب
تام وكل واحد سبب ناقص قوله فاذا انكر غير المنصرف الخ الشرطية ممنوعة
انما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون لوصف
الاصلي معتبرا فليكن العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زوالها الان
يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يوجد
في الكلمة حيث نسخ اعتبار الصفة الاصلية ثم العينية بعد الزوال فهي اعلت
ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح انه يكون جوابا بالسؤال بتوجيه
على هذه الشرطية فانه يلزم البقاء بلا سبب اذا لم يكن في الكلمة صفة
اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية اما اذا كانت
فيجوز انه تعتبر بعد زوال العلمية فلا تبقى الكلمة على سبب واحد او بلا سبب فلا يجب
بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه والملازمة
ممنوعة عليه وقوله فاذا انكر بقي بلا سبب او على سبب واحد ظاهره انه
بقي بلا سبب في غير ما احد سببيه العدل وزن الفعل وفيه نظر لانه
يبقى على سبب واحد فتدبر انه علما اذا انكر كما سيصح به الشارح
قوله لم يبن فيه سبب فرجب هو سبب فيما هي شرطية فهذه الاسباب
الاربع المذكورة قيل وان كانت مجتمعة كما في اذربيجان قوله ان اصمت
بكسر ان بقطع الهمزة ووصلها على ما في القاموس قوله لجواز ورود
بكسر ان بناء على جواز ورود يصمت بالكسر ونحن نقول اصمت علم
للمفازة سميت بغلط اصمت بضمتين بمبالغة في شدة الخوف فيها
بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن لحفظ شاء الغلط من
غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا مدفع للنقض بما خرقاه
معدول كاخر ومع ذلك فيه العدل وزن الفعل الا ما ذكره بقوله وقد
قد عرفت فيما تقدم قوله وخالف سيبويه في القاموس سيبويه

التفاح وهو فارسي ومنه سيبويه اي رائحة التفاح لقب امام النحاة عمرو بن عثمان
الشيرازي قوله جعله اصلا اي مبنيا على جعل اخفش مفعولا وهو المرجح
لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في المتفقط يجب جعل المقدم فاعلا
فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا
وقيل ظهور كونه اعتبار المفعولا له يرجح كونه مفعولا قوله وانه كان غير
منحتم فان قلت لا يزيد البيع غير المنحتم لكنه قلت المراد
غير المنحتم بحسب الظاهر والبيع بعد غير مقتضى الظاهر لكنه وهو من
اسرار البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان المرجح
عنده قول سيبويه قلت دفع الشبهة عن سيبويه لا يدل الا على ضعف
الشبهة وكون الراجح عنده قول الاخفش هو الوضوح فرجحه لا يعرضه
شبهة في انصراف نحو احمر علما حال العامل هي الممانعة او المخالفة و
على الثاني ذو الحال نحو او ما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابرهيم حنيفا
قوله وكذا افعل التفضيل ولذا لا يعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر قوله
حتى صار افعل اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية قوله وانه كان معه من قبل في
بلا خلاف اشارة الى انه بعد تفسير نحو احمر بافسر يتجه عليه دخول الفعل من
فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف
فيه ظاهرا ولا يكون معه من اللفظ ما لا يكون مع احمر فكلمة من التفضيلية
حتى لا يتجه افعل من قوله وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه اظهر
ومن موجبات ان العلمية الاصلية يمنع من اعتبارها لانه لا وجه لاعتبارها
والعلمية تشاركهما في كونها في الاسم في الاصل وترجح عليهما بقرب العهد
والقوة قوله لزمه انه يعتبره في حال العلمية ايضا الاولى ان يقول كانه
منظنة ان يلزمه لئلا يكون نحو وقوله فاجاب متنافرين تامل وقد جعل
يلزمه في اللزوم ولك ان تجعله في الالزام قوله فان العلم بخصوص

اى موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح فى بيان التضاد
فان العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار صفة و
الوصفية كونها مستعملة فى ذات مبهمة فى غاية الابهام مع اعتبار
صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية ليستا
متضادتين فى هذا الحكم بل متوافقتين ولا مانع من اعتبار المتضادين
فيما يتوافقان فيه ومما يضحك منه العجب انه جعل البعض اظهار التدقيق
فى هذا المكان فى كمال التضييق فقال فى شرح قوله وهو منع صرف لفظ واحد
منعا شخصيا فلابد واعتبار المتضادين فى منع صرف لفظ واحد وهو واحد
اى بالنوع ولا فى منع صرف احمر فى حالتى الوصفية والعلمية لتعدد المنع
ولا يخفى على احد انه ليس فى شئ مما ذكره اعتبار المتضادين معا بل حين
اعتبار ضدهما يعتبر ضد الاخر قوله وجميع الابواب اى باب غير المنصرف
الا باب ما فيه علمية مؤنثة كما يوهمه كون الكلام فيه قوله اى بصورة الاجر
بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة الاعرابية التى شبهت
بالكسر الذى هو حركة بنائية قوله بيانه ذلك ان العلمية تزول باللام و
الاضافة اى بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما فى الحسن فانه افضل علما
مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان الخلاف فى انصراف
وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم يتعرض البه المصنف كما لم يتعرض
المرفوعات انما جمع ومر بيانه بالمفرد لان تعريف المرفوع
وتعريف الرفع يوهمان انه المرفوع ليس الا واحدا وهو الفاعل فازال
ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على التعدد والا فمنها فى المجرورات
لمجرد المشاكلة وفى المنصوبات مستعارة للكثرة ومنها فى موقعها
قوله لان موصوفة الاسم لم يدل على النفى والاثبات فيكون الموصوف
الاسم وكونه مذكرا ثم النفى والضمائم ذكرت معها صح الاثبات وقوله

الواسع ٩

المرفوعات

وقوله لانه موصوفة الاسم اما لانه الكلام فى الاسماء فالظاهر جعل الموصوف
الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفة الكلمات لم يصح قوله
هو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الرفع فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه
وجيه ينقدح منه ما يستعضر به اولوا الابصار الى وجه بديع فى اختيار
علم الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع وهو ان ما اشتمل على الرفع
اعم من الاسم المرفوع الذى هو الموقوف فى هذا المقام وله وجه بديع اخر
وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية فى تعريف المرفوع الذى نبه على انه انواع
اولا وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية فى تعيين الرفع ما يشمل
غيرها قوله كالصافنات المذكور فى الخبر كما فى الحاشية الصافنات
من الخيل الذى يقوم على ثلث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر
وهذا كلامه والسجل على وزن القمطر الضخم كالكتف للعظيم الجد و
الايام الخاليات مجازا لانه خلا المكان بمعنى مات او مضى على ما فى
القاموس وتخلية المكان بالموت والمضى ليس حال الايام بل حال ما فيها
قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات والدالة الجمع على واحده
والكلام يحتمل معنيين تعيين المرجع وتقدير المبتدا قوله لانه التعريف
انما يكون للماهية لا للافراد فينبغى ذكر المفرد والاشعار به فى مقام التعريف
وكان ان يقول السنة فيهما بين الاوبا بتغيير المفرد والمذكر الى افراده
قوله ان يكون موصوفا بها الكلام مبنى على عدم التفرقة بين الدال
والمدلول فانه الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل الاسم
موصوفا بالرفع وجعل شبه الحركات والحروف بالاوصاف
لاحتياجها فى وجودها الى الكلمات وتبعيتها لها فى التلفظ احتاج
النعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلى رد لما حققه الفاضل الهندى فى هذا المقام حيث قال

قوله الكلمة المرفوعة تشمل الفعل المضارع
المرفوع وهو لا يشتمل على علم
الفاعلية منه

الاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون هؤلاء في جاءني هؤلاء
مرفوعا اذ معنى المرفوع المحلى انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا
هذا كلامه فلم يرد بذلك ان المرفوع وما اشتمل محلى الرفع لا يشتملانه
بل اراد ان شمولهما له ليس الا بضرب من المسامحة الشايعة ولقد تعرض
الشارح بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا لطيفا بان ولبئك مبتدء
نقيض دعوك لان الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون مشتملا على
الرفع محلا كما انه باعتبار اضافته بالرفع اللفظى مشتمل على الرفع لفظا
ولا يخفى ان الفاضل ليس في معرض هذا التعرض لان الاتصاف بالرفع
المحلى يوجب البراءة عن الرفع حقيقة والاشتمال عليه حكما ومقصوده
التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولكن لا يقبل مقصود الشارح ايضا
هو التنبيه على كون الاسم موصوفا بالرفع المحلى وداخلا في المرفوع
وانه خلاف الرفع حقيقة وليس مقصوده التعرض بالفاضل فانه قلت
المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف او هو يجب ان يفرض فيه
محله المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب بالحركة كذلك
معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذي معربا بالحركة
محلا ومثل اللذان والذين معربا بالحرف محلا قوله وهو يجب بمثله
ليس تخصيص الرفع بما عدا الرفع المحلى مع البحث عن احوال الفاعل المبني
لتلك المشابهة من الاستبعاد بجواز ان يكون البحث عنه تقريبا
ومثله غير نادر في كتب العلوم قوله اي في المرفوع برجحه ورود التقسيم
ح على ما ورد عليه التعريف كما هو الشايع وتوافق الضميرين المتماثلين
المتماثلين في المرجع وانه يابى عنه قوله ومنها المبتدء والخبر قوله او مما
اشتمل برجحه توافق الضميرين المتماثلين في المرجع وكونه اوفق بقوله
ومنها المبتدء قوله لانه جزء الجملة الفعلية اي غالبا لما يشكل بزيد قام

المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف

الفاعل

بزيد قائم ابوه قوله التي هي اصل الجمل لان التركيب فيها اسند وانسب
احد الجزئين وهو الفعل بالاخر اكثر ولانها تشتمل الخبر والانشاء وضعا
بجوهرها من غير حاجة الى التوسل بخارج منها بخلاف الاسمية وفرعيتها
اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدونها يقوم مقامه وكانه لم يلتفت
اليه لانه ينقض نحو ما ضرب واكرم الا انا وقولهم بدا لك اي رأى
ومنها ان رفعه لا ينسخ بالنواسخ وكانه ترك لانه اورد عليه نحو كفى
بالله وانما اعتذر بانه نادر غير مطرد والباء زائدة لكن حديث عدم
الاطراد ضعيف لوجود كثير مطرد نحو ما جاءني من احد قوله ولان عامله
اقوى لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول موجبة لقوة
عمله وفي اثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتداء وينسخه
فان قلت كون عامل الفاعل اقوى من عامل المبتداء لا يوجب كونه
اصلا بالنسبة الى المرفوعات قلت المراد انه اقوى من عامل المبتداء
مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتداء والمبتداء وخبره اصل بالنسبة الى سايرة
المرفوعات فثبت اصالته بالنسبة الى سايرة المرفوعات ايضا قوله
وقيل اصل المرفوعات المبتداء لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو
التقدم اما باقي غالبا وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة
المبتداء بالنسبة الى الفاعل والمدعى انه المبتداء اصل المرفوعات قلت
اصالة المسند اليه بالنسبة الى المسند واصالة المبتداء بالنسبة الى
اسم ما ولا امران مختلفان ظاهران فاعتمد عليه في ثبوت المدعى قوله
فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه الا المشتق ليشمل نحو هو
الانشاء لعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو ليس بمشتق وانما يحكم
بانه المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر [illegible] في قوته اذ
مع الفعل فقد عضد في الحكم قوله اي اسم حقيقة او حكما يدخل فيه اسم

فان قلت لم يعمل بعموم كلمة ما يستغني عن التعميم قلت لانه مخصص كلمة ما
في التعريفات بما يستند عنه المقام سنة موكدة يرى تركها سيئة قوله
اسند اليه الفعل بالاصالة لابد اولا ان ينبه على ان المراد بالاسناد
مجرد ثبوت شئ لشئ سواء تعلق به ادراك وقوعه او ادراك عدم وقوعه
او طلب اولا فقرر ما قام سلب الوقوع لاسلب الاسناد وفي ان
قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل
النفي والشرط الى ما اشتهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد
ايجابا او سلبا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة
لا يخص باسناد الفعل بل اسناد شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى بحال
الشارح ان يذكر القيد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الى قوله او شبهه
فيتضح تعلق التقييد بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة لا معنى له احدا
ما يعرفه كل ناظر وهو ما يقابل التبعية الماخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه
الا الاوحدي المعنى ولا تجده الا معنى وقل لنفسك اذا
جاذبك الحق التبعي والتعقب والانانية دعني فان الملك لله عز وجل
يورثه من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين واما ان اسناد الفعل
بالاصالة ليس الا الى الفاعل وفي المعطوف والبدل انما هو بالاصالة العطف
على المسند اليه والابدال منه وبتبعية الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد
الاسناد بالاصالة يا تي معنى مزيد ويجب حمل العبارات التي في التعريفات على ما
هو المتبادر بقوله بقرينة ذكر التوابع بعد بالمزيد التوضيح فيما قدمته لهم
قال لا يخفى بعد ما عرفت في التعريف مما لا يليق ورابعا ان المراد باخراج
التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحروف والبدل لا لان اسناد
الى التابع الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان قوله
اي ما يشبهه فالعمل لم يقل في الاستغناء لملايخرج المصدر ولا في

ولا في الدلالة على الحدث لملا يخرج الظرف والاظهر انه اطلاق
شبه الفعل على هذه الامور قبل العمل لانهم يعتبرون عمل هذه الامور
بمشابهة الفعل فالاولى ان يعبر بالمشابهة فالدلالة على الحدث
والظرف بدل ايضا على الحصول والثبوت كانه يشارك صيغة الحاصل
في تلك ولذا اوجب حذف عامله قوله وقدم عليه عطف على اسند
وجعله حالا بتقدير قد فاعل غير الاستغناء قوله لانه مما اسند اليه الفعل
رد على المصنف ومن يحذو حذوه في جعل قوله وقدم لدفع توهم فاعليته زيد
في المثال المذكور بناء على توهم اسناد وضرب الى زيد والغفلة عن الضمير
المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحملهم الاسناد على الاسناد
بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على راي
البصريين انما يتميز عن تعريفه على راي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا
في المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم مزيد اهتمام بذكر هذا القيد
احتيج اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره
قوله والمراد تقدمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد
على الاسناد حقيقة او بحسب الظاهر واما من لم يجعل زيدا في زيد ضرب
مسند اليه ضرب فهو على غنى عن التكلف لاخراج كريم من بكرمك
نعم دفع التوهم لا يتم له والامر فيه هين واما ما اختاره الشارح لدفع
افضائه الى تكلفات عدة بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند
والذي يجب تقديم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين النوع
فيدور قوله اي اسنادا او افعا جعله مفعولا مطلقا فرده الى الاسناد
لعدم استقامته رده الى التقديم فلزم الفصل بين العامل والمعمول
بغير المعمول الاولى جعله حالا من ضمير قدم اي مستملما على طريقة قياسه
به قوله كصاحب المفصل ومعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قوله

والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه اذا لم يمنع مانع او
رجح الخلاف ترجيحا بالغا حد الوجوب او دونه لمباحث وجوب تقديم
الفاعل داخل تحت الاصل او الاصل بمعنى الاولى الصرف المنفك عن
الوجوب لمباحثة عديل للاصل وهذا الاصل مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني
والاخفش والاصل عندهما في كل من الفاعل والمفعول به ذلك لشدة
اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاي منهما بعد عن الفعل فقد عدل
عن مكانه ورتبته بجنب فعله فلذلك جاز عندهما كلا المثالين من الاضمار
قبل الذكر لان المرجع لكون حقه ان يكون متصلا بالفعل كالفاعل فيتقدم
احدهما وتاخر الاخر ضرورة فهو مقدم رتبة وان تاخر لفظا وبهذا اندفع
ان امتناع ضرب غلامه زيدا لا يصير وليلا على ان الاصل تقدم الفاعل
لانه الفاعل والمفعول به لو لم وبانه لا امتناع ايضا لعدم تقدم المرجع
رتبة لانك قد عرفت انه يتقدم رتبة لكنه يتوجه انه لا يصح قوله
فلذلك جاز لان الجواز لا يصير وليلا على انه الاصل في الفاعل قرب الفعل
لانه مع تاثر الفاعل والمفعول به في ذلك ايضا يجوز ضرب غلامه
زيدا قوله الفعل المسند اليه يعني اللام للعهد وانما قال الاصل ان
يلي الفعل ولم يقل انه يليه فيرجع الضمير الى احد الامرين ليكون اخصر واشمل
لابهام الاخصر وايهامه ان الاصل انه يلي الفعل الفاعل فتوهم
ان الداعي الى الولي هو الفعل والمقصود انه الفاعل ولدلالة الاقتضاء
على ذكر الفعل على ان الشبه اولى بهذا الحكم لان الفعل مع قوة عمله اذا
كان لا يرضى الفاعل بالفاصلة بينه وبين الفعل فبالطريق الاولى انه
لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل قوله اي يكون بعده حقيقة لا يخفى
ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف ايضا في قوله وقدم عليه
كانه لم يتنبه له فاهمله او حكما كما في الفاعل المستتر فان البعدية هناك ليست

قوله رجح على صيغة اسم المفعول
والخلاف هو عدم الاولى

الرجحان الذي يستدل به العلة على المعلول والاني ما يستدل
فيه المعلول على العلة ح

حكمية كوجوده او هو خلاف الاصل لما مر الاستدراك قوله لانه كالجزء
من الفعل عند شدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اي كونه كالجزء
عند العرب لتلك اسكان اللام فرضرب وليس اسكانه اللام وليلا
ثانيا كما توهم فقيل اي يدل دلالة ان كما ان السابق دل دلالة لم قلت
قلت اسكانه اللام لم يدل على كونه كالجزء مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا
قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن في ضربك فتامل قوله لتقدم مرجع
الضمير وهو زيد رتبة التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة من الفعل
لوجود سببه فنزل القريب من الفعل منزلته قوله وذلك غير جائز خلافا
للاخفش وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول او بالمفعول
به ضمير الفاعل بل لم يجز الفارسي عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وانما
استثنى ذلك منهما بل اتفاقيه وخالفني المزوم في المثال المذكور كما اومأنا
لك سابقا في قوله خلافا للاخفش وابن جني نظر ولك ان تقول الخلاف في تاخر
مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز قوله جزى ربه عني عدي جزاء
البيت دعا عليه واخبارا باجابة دعائه تفاؤلا ومعناه قتل قتلا اهدرا
لا ثوء له فان كلب غير الماشية وكلب غير الصيد هو الكلب العاوي
يعني ليس له الا العوي فيقتل فهو غير مبالاة بقتله ولا اشد عند العرب
في القتل هدرا فان طلب الوتر عندهم مما لا بد منه وهذا معنى بديع للبيت
يعني انه لا يتجاوزه كتب في الحاشية عوى الكلب العوي صاح انتهى قوله
وبانا لانم انه الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر جعل الضمير الى العدي هو
المعنى المجازي الذي لابكاء ويحتطاه البيع لانه الموافق للعرف في حوالة
الرجل المسئ الى ربه ولان الرب هو الملجاء للرجل فماذا انتقم للمظلوم
منه يكون اشد عليه قوله اي الامر الدال عليهما لا بالوضع ان اراد
لا بالوضع له يلزم انه يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قد وضع للمعنى

عواوم

المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وانما اراد ولا بالوضع له اولما يلزمه اذ
لزم انه لا يكون القرينة دالة على الشئ بالتضمن والالتزام اصلا وهو ظاهر
البطلان فالصواب انه يقال اى الامر الدال عليهما فيغير الاستعمال
فيهما قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه بالشبهة ودفعهما
اورده الفاضل الهندى وتبعه الشارح ولعمرى انه مما الشئ عجاب
اذ ليس الشبهة شيأ ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد
باللفظ او على تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى
الاعراب لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم نعلم ان الاعراب الساقط
ما هو وح لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه انما وجب تقديم
الفاعل في هذه الصورة بمعنى انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل
لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على
ان يكون عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول حينئذ بالفاعل لعدم جواز تقديم
الفاعل على الفعل صرح به الفاضل الهندى ويمكن انه يقال لم يتلفظ انما
القرينة كما انه تقدم موسى قرينة على انه الفاعل هو عيسى مثلا له او كان الفاعل
مضمرا متصلا بالفعل ليس الا واو بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون
الضمير مما لا يستقل في التلفظ فاذا كان الفاعل هكذا الا يصح تقديم المفعول
عليه فلا يطلب قوله متصلا صلة ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل
يوهم اختصاص الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في ضرب زيدا موسى
قوله اى يجب تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه
الصور لغوا فائدة في جزاء الشرط لانه الشرط يغير فحواه فاعتباره في
المعنى مما لا ينبغي وكانه الشارح لم ير دانه معتبر في نظم كلام المصنف وان كان
ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط السابقة
قوله اما في صورة كون الفاعل اسما وكونه كالجزء من الفعل وامتناع وقوع كلمة

كلمة بين اجزاء كلمة قوله مع جواز ان يكون عمرو مضروبا بشخص آخر قال
امتازت في زمانه بصبت الفضل عن اقرانه لعمده الله بغفرانه بذا ظاهر في
المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو
ما ضرب احدا الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون زيد مضروبا
له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا يكاد يوجد مثال صادق بل ما يخفى
كذبه اذا بقي الفاعل على عمومه لبداهة كذب حصر ضاربية كل احد في زيد
والكواذب الظاهرة الكذب مما لا يبالى به في تغليط القواعد الادبية لانه
مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يدخلونها تحت قصدهم فالمقصود الصحيح من
المثال المذكور ما ضرب احدا فرد الحقيقة المختصة التي تختص مقام الاخبار العام
بها وح يصح ان يكون زيد مضروبا بالغير واما دعوى ظهوره فيما اذا كان
الفاعل خاصا فذهول عجيب لا ينبغي ان يقع فيه اديب كيف وهو للصحيح
قطعا في مثل خلق الله على احسن الصور الا يوسف عليه السلام لانه يصح
فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف مع جواز ان يكون يوسف
مخلوقا لغيره والله فتحت بابا للنقض اتى فيه الامثلة متسلسلة بحيث
لا يكاد تنقطع السلسلة ورفع الاشتباه انما المراد بجواز كون المفعول
مفعولا للفاعل اجراء الجواز بالنظر الى الهيئة التركيبية فان هيئة القصر في المثال
المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير هذا المفعول لا تمنع كون المفعول مفعولا
لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي فيما يأتي في خصوص المادة فلا ينافي دعوى
الجواز قوله وانما قلنا بشرط لو تتطهيا يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل
اذا كان المفعول بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا مع الا ولا بدونها ويجوز
تقديم المفعول مع الا عند السكاكي وجماعة من النحويين فالظاهر في حل
عبارة المتن ان يكون على مذهب اكثر النحويين وكانه دعا الشارح الى
حمل عبارة المتن على مذهب السكاكي انه لم يعلل وجوب التقديم بانقلاب

المغرو لكنه تكلف في التعليل فتقول الواو انه يلزم الانقلاب في بعض
الصور وحمل الباقي عليه طردا للباب وله لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه قد يقبل
قصر الصفة مثل تماما مها فقيه عدول عن الاصل مع مانع عن العدول ولا يجوز
العدول بلا مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول وله ضميرا
متصلا بالفعل بقي فيه نحو زيد ضرب فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل مع
انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل وله وانما قدر الفعل
ورفع لما قال الشيخ الرضي ان زيدا في المثال المذكور المفروض مبتداء لانه فاعل
ليطابق السؤال فانه جملة اسمية ولان السؤال عن الفاعل لا عن الفعل والاهم
تقديم المسؤل عنه ولك ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما
يكون عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة لذلك لانه
المحذوف كما يمكن انه يكون فعلا يمكن انه يكون خبر المبتداء وله لانه تقدير
الخبر يوجب حذف الجملة فيه بحث وسوانه في حذف الخبر حفظ المناسبة
بين السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض
الاول فضلا ان يرجح عليه الا يرى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية
السلامة عن الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير وله يزيد مرفوع
والاصل على يزيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال
ونقل عن العارف الرومي قدس سره ان يزيد منادى بحذف حرف النداء
والجملة ندائية معترضة وذلك لانه المناسب للمقام انه يدعى انه الضال
والمختبط لما وقعا في شدة وفقه تبب تبت يا يزيد ناسب ان
يبكي عليهما لانك فرحاء ونعمة وله كلوا في جميع ملقمة الاظهر جميع ملقح
لانه الملقح هو الفحل وله ومما يتعلق بمخبط قال قدس سره في الحاشية وتلقمه
بيكيه المقدر مما يأباه سليقة الشعر لانه لا يتبين سبب الضراعة ناسب
ان يبين سبب الاختباط ايضا هذا وله في مثل وانما احد فرسي الشركين اللذين يتجارك

منع

ع

دو لك ص

استجارك اي فيما حذف وفسرنا بنفس المحذوف او بما يفهم منه معنى
نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا والتقدير لو ثبت انهم صبروا فحذف ثبت
وفسرنا بان الدالة على الثبوت التي خبرها فعل ماض ذلك فيما بعد لو
خاصة سواء كانه للشرط او للتمني وبهذا ظهر ان ما ذكره الشارح انه لو
ذكر الفعل لصار المفسر حشوا لا يتم وله وقد يجذفانه معالا اختصاص
لهذا الحذف بالفعل والفاعل بل يحذف اي كلام كانه اسميا او فعليا
قصيرا او طويلا مركبا مع الفعل والفاعل او مع الفعل وجميع متعلقاته
دون الفاعل وحده وانه يوهمه نعم قام في جواب اقام زيد فاعرفه وله
لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه نقض ذلك بمثل لو لا زيد لكانه كذا
فانه وجب فيه حذف الخبر مع عدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه
ويمكن دفعه بانه حذف الفعل لا يكون واجبا بدونه ما يؤدي مؤداه بخلاف
الخبر فانه يجب بالتزام الغير موضعه وله وانما قدر الجملة الفعلية قلت
لا بد وانه يقدر جملة اسمية ليتأكد فيصح جوابا للمنفي دون الاثبات لا يجوز وله ليكون
جوابا مطابقا للسؤال ولانه يجب تقليل الحذف كما لا يخفى وله بل العامل
اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدر
بنحو اعجبني ضرب وقتل زيدا فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب
البصري والكوفي اذ لا يضمر الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك انه اولى
مقام بالتنبيه على ان المراد بالفعل العامل قوله والاصل انه يلي الفعل
وله وقد يقع اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع و
نحن نقول ذكر الفعلين اقتصارا على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور
المقايسة فيما هو اقل وله معمول للفعل الاول اذ هو المستحق قبل الثاني
اي المستحق قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال تنازع لان الفعل الثاني
قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع وبعد وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه

تنازع

بين

الفعل الاول قبل وجوده فلا يرد ان استحقاق الاول قبل الثاني
لو منع التنازع لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق
الثاني لا يمنع وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما
فرق جلي يفقده فطن ذكي قوله ويصح انه يكون هو مع وقوعه في ذلك
الموضع معمولا للكل واحد منهما على البدل ولا ينتقض حد التنازع بحسبتي
وحسبتهما الزيدان منطلقا او منطلقين بناء على انه على اي تقدير
لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا لكل واحد منهما على
البدل لان افراده وتثنيته ممكنان لا يلزمانه حتى يمنع شيء منهما نحو وقوعه
معمولا لما ينافيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه معمولا لكل منهما مع وقوعه
في ذلك المحل من حيث انه واقع في ذلك المحل بعبر لا يمنع ذلك وقوعه
في هذا المحل وانما يمنعه تخالف المعمولين ولا يخفى انه وقوع مضيق التقدير
مع ظهور سعة التحقيق قوله واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما كقولنا
ضرب واكرم الا انا يد امنقوض بمثل اقائم ام قاعد انت فان قائما
قاعدا تنازعا فرانت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفيين
والبصريين بلا كلفة ولا يخفى عليك ان قائم مع استتار فاعله هنا
مبتدأ او ليس مبتدأ في الكلام حتى يكون خبره انه فهو صفة واقعة بعد حرف
الاستفهام رافعة لغير الظاهر وينتقض به حد المبتدأ ايضا فليكن هذا
على ذكر منك حتى لا تحتاج الى تنبيه مبتدأ في محله قوله لانه حرف لا يصح
اضماره ولانه انما ضمير المتكلم لا يصح اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت
اليه لقصده الى تحقيق التنازع فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر
والضمير لعدم التحقيق معنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه كذلك
القطع تكرار للمنازع فيه لكنه لم يقطعه العرب كذلك فمعنى قوله لان
طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع فيما تحقق في كلام العرب

فيه ان كلام الشارح في المنفصل بعد الا بقرينة المثال
لا في مطلق المنفصل ولو سلم فالمثال غير صحيح
لانه يجب ان يقال انا قائم هو او قاعد انت
لما ذكر الرضي في بحث الضمائر ان الصفة
والظرف اذا اعتمدا على همزة الاستفهام
او حرف النفي يجب الفصال الضمير المرفوع بهما
وهذا ظاهر انه لا ينتقض بضرب حد المبتدأ تامل
رضي

العرب الاضمار يجب بادر الراي وهو ممتنع لما عرفت فان قلت
هل يضر غيرها بقاء التنازع بينهما قلت لا بل يقطع التنازع بما هو طريق
الكسائي على ما اشار اليه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
انه لا يمكن على ما هو مذهبهم لان مذهبهم عدم امكان قطع التنازع والتخلص
عليك انه اكتفى ايضا بتجاوز عما جعل مذهبا له في هذا المثال من اضمار العامل
في الثاني عند اعمال الاول لانه يتعين حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول
او الثاني وما ينبغي ان ينبه عليه انه قطع التنازع في ما ضرب واكرمت
الا اياي عند الكل بالتكرار فتقول ما ضرب الا انا وما اكرمت الا اياي قوله
فقد يكون الفاء جزائية انما كانت الجملة جزاء او اعتراضية انما كانت
معترضة فالجزاء قوله فان اعملت الاول انما كان قوله ويختار بالواو وعلى ما
ذكر في اكثر النسخ وقوله فيختار انما كان بالفاء على ما في بعض النسخ والمفعول
ما لم يسم فاعله اما داخل في الفاعلية تخالطا على اصطلاح الغير او لا راد
الفاعلية حقيقة او حكما واما داخل في المفعولية وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية
انما يصح بظاهره لو كان المفعول الغير مشترك بين الفاعل الخمسة والمفعول
ما لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر فلا بد من تاويله بما يطلق عليه المفعولية
وبعد فيه نظر لانه يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين الستة والظاهر
انه جزء من الاسماء الستة الا ان يقال استعمال الفاعل في عبارتهم
للخمسة يشعر بانه بينهما فيكون بالكل اسم مشترك واسم مخصوص قوله
وليس من اضمار ما لم يسم الفاعل لانه المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة
كانه قال المنازع مثلا اما ان يكون قسم واحد كما يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما
واحدا فان المنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه
لهذا مع وضوحه من قوله بل هو اجتماع قسمين قال لانه الكلام في المنازع
في اسم واحد كما يدل عليه افراد الضمير واظهاره وتنكيره ايضا ولا يخفى انه بعد ان يخرج

حيث قال ويلزم البصريين في هذا المقام
متابعة الكسائي في مذهبه لانهم يوافقونه
ههنا في انه من باب الحذف لا اضمار فعلى هذا
لا وجه لقوله واما على مذهب غيرهما فلا يمكن
قطعه اه وجهه لقوله ومعنى قوله اه وضمه
بحث لان المصرح ذكره في الشرح ان المثال
المذكور محمول على الحذف للتخفيف وان
مذهب الكسائي مردود بما علم ان العرب
لا تحذف الفاعل فانه يدل على انه ليس
من التنازع فلا يمكن قطعهم المنازع بما هو
طريق الكسائي والا لزم اعترافهم بخفية
مذهبه والعمل به ولعل مراد الرضي الاعتراض
عليهم بانهم حذفوا الفاعل مع الالتباس لزم
ان يوافقوه فليكنه غير وارد لظهور الفرق
بين الحذف للتخفيف والحذف لقطع التنازع
تامل رضي

اي التنازع مقيد بالوحدة في كل قسمة وهو كون
في الفاعلية وكونه في المفعولية وقد يقال ان كلا
منهما اعم من الاخر فلا يكون ما تنازعا فيهما
قسما ثالثا خارجا عنهما بل داخلا فيهما فلا حاجة
الى التقييد بالوحدة
رضي

ع
وكذا قول الشارح وذلك لا يتصور الا اذا كان
الاسم لفظ المتنازع فيه واحدا تامل رضي

وهو ضرب واها ان زيدا عمرا والجواب انه
يعلم بالمقايسه

المثال المذكور غير محل النزاع لانه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في ضميرين
قوله بغير قد يكون تنازع الفعلين فيه على حالة مختلفين وعلى ذي الحال
والعامل فيه وهو معنى الفعل المستفاد من الضمير الراجع الى المصدر لا نفس
الضمير كما يتبادر منه لانه الضمير لا يعمل ولو رجع الى المصدر قوله فيختار البصريون
لم يقل فالمختار اعمال الثاني خلافا للكوفيين مع انه اخصر وبعبارته في السياق
اوفق للنزاع لا يعلم ان المختار عند الكوفيين الاول لاحتمال المساواة قوله
لقربه اي قربه مع مساواة العاملين في القوة ولا ينتقض بمثل زيد يضرب
ويكرم عمرا قوله وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر ينبغي ان يقول وحذف الفاعل والتكرار
قوله وبراءه لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا ولان الحاجة في مذهب
البصري قوله لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير وانما لم يكتفوا بالتفسير
مذكور المحض التفسير كما في نعم رجلا بل لغرض اخر كما فيما نحن فيه فان المفسر
لفاعل جملة ذكر لكونه متعلق النسبة في جملة اخرى بخلاف الاضمار قبل الذكر
في غير العمدة فانه لا يجوز الا بشرط ما هو محض التفسير ولم يفرق الكل بين الاضمار
قبل الذكر في العمدة وغيرها في اشتراط محض التفسير وقوله ولزوم التكرار
بالذكر اي بالاظهار اراد بالذكر ما يقابل الاضمار والاولى لفظا ومعنى ولزوم
التكرار بالاظهار بل الاولى ولامتناع التكرار بالاظهار في غير اضطرار
وامتناع الحذف اي امتناع حذف الفاعل في غير ما يسد مسده في غير المصدر
ونقض بما اكرم الا اما واسمع بهم وابصر واضرب وان واضربوا القوم اخر
يا هند واضربي القوم فينبغي ان يقيد الامتناع بغير ذلك حتى يتم الاستدلال
به قوله على وفق الظاهر فيما لم يستوف فيه المذكر والمؤنث نحو جرح و
قتل هند فانه لا يضمر على وفق الظاهر بل بضمير مفرد مذكر
اي اعمال الفعل الثاني اخرا لما مر خلاف الفراء ثم محله فصار ما يأتي معلقا
وهو متعلق باختيار اعمال الاول مطلقا عند الكوفيين واخبار اعمال

بن

اعمال الثاني عند البصريين فلو اتصل به لكان واضحا بانه يقول ويختار البصريون
اعمال الثاني والكوفيون الاول خلافا للفراء مع الفريقين فانه لا يجوز
اعمال الثاني فقط فيما اذا اقتضى الاول الفاعل بل يجب عنده اعمال
الاول قوله ورواية المتن غير مشهورة عنه يقال فسر عباءته المتن
على خلاف ما هو المشهور في تفسيره بانتزعه عن اقعته المشهور وهو ان المعنى
وجاز اعمال الثاني مع الاضمار في الفعل الاول والاستتار فيه خلافا للفراء
فانه لا يجوز اعمال الثاني مع الاضمار في الاول بل اما ان يقول بترك الاول
للثاني فيما اذا اقتضى الفاعل او ذكر الضمير الذي هو فاعل الاول بعد الفاعل
قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يتصل بقوله ويختار كما يتجه
على التفسير الاول قوله وغير الاضمار قبل الذكر في الفضلة قيل ورب رجلا
شاهدت فقد سبق انه الاضمار قبل الذكر بشرط محض التفسير لا يخص
العمدة نحو فضيهن سبع سموت نعم الاولى ان يقول وغير الاضمار قبل
الذكر في غير محض التفسير في الفضلة قوله لانه لا يجوز حذف ما هو فعولي باب
حبذا اعترض عليه بانه واقع كما في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون
بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم بتعين قراءة على صيغة الغيبة اي يخلهم هو خيرا لهم
قلت يمكن جعل هو في الاية ضمير وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب
قوله لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة لا يدان يقول والفصل
الكثير بين الفعل ومفعوله الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه فليؤخر غير
عن الظاهر ولا يجوز ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم في التقدير
انما المقصود الاحتراز عن التصريح واخفاء ما هو لازم التصريح قوله على الذي
الاستعمال المختار وكانه ازاد بالمذهب الاستعمال
قوله ولم يجزه جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كون المختار عدم
الحذف لا يحتاج الى البيان بسبب لانه الاصل قلت لا نسلم ان الاصل مختارا

من الفقه ٢

مطلقا بل اذا لم يدع داع الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا
والحقيقة مختارة مطلقا دون المجاز فلا بد لكونه مختارا مطلقا من امر
زائد على الاصالة وهو هنا ما ذكره قوله ويكون الغير مرجعا الخ فيجوز
الاضمار ولا يجذف مع امكان الاضمار كذا ذكر هذا الوجه في الهندي
وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار مطلقا
وان اراد انه لا يجوز فهم فالوجه هو الاول قوله الا ان يمنع اي اضمر
على المختار وحذف على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول
المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع مانع مستثنى
من الحذف والاضمار جميعا قوله ولا يخفى انه لا يتصور النزاع فيه بحث لانه
انما يتم امتناع النزاع لو كان الافراد والتثنية والتذكير والتانيث
لازما للمنطلق وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يصح انه يثنى فيصح تنازع
الفعلين المختلفين فمر الفعول المجرد والمثنى في منطلقا حال افراده بان
يطلب احدهما ان يكون منطلقا مفعوله فيصير مثنى فيخرج عن افراده ويطلب
الاخر ان يكون منطلقا مفعوله فيبقى افراده قوله ولما استدل الكوفيون
قيل لا يقال القائل انه يقول لا يجوز انه يكون من باب اعمال الاول والا لزم
حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف المفعول لانا نقول الحذف للضرورة
انكار الوزن هذا ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس الشبهة شيئا وبالجواب
اما الاول فلان اعمال الاول اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول او اظهر
او اظهر والبيت شاهد لنشهاده مع حذف مفعول الثاني اتم واما
الثاني فانه اذا جاز حمل البيت على غير النزاع لانكون الضرورة داعية
الى حذف المفعول على غير المختار قوله لاستلزامه عدم السعي الا في معيشة
وكفاية قليل من المال وثبوت طلبه الثاني لكل منهما امر منافاة الطلب
لعدم السعر فظاهر وامر منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي سببا للكفاية

لكفاية ويكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع المنافاة
بانه لو كان صدور السعي البليغ غير لازم لما تيسر لهم المعيشة كفاف قليل
من المال لانه اذا لم تيسر لهم المعيشة قليل من المال لا مال كثير لان حوائج
نفسي قليلة ولم اطلب القليل من المال المعيشي لانه كان يبلغ من الناس
من غير طلب لمصالحة الكل معي حيث قنعت باذى ما اعيش ولكن سعيي لتحصيل
المؤمل فكل شريف بنا زعن فيه ويظن اني في المعيشة فلم يكفني قليل من
المال ولم يحصل لي بلا طلب وسعي لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا الكلام
هو الظاهر ومن ما حمله عليه البصريون قوله اي طلب العز والمجد فيه انه
يلزم الفاصلة بين الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتها في غير صورة
النزاع فيكون مثل ما جاءني وضرب بني بكر وعمرو وهو فصل للاجنبي
الا ان يقال يجوز للضرورة قوله ولكنها فان قلت ما وجه الاستدراك
قلت لما ذكر في البيت السابق انه لو كان السعي في تحصيل المال الا في معيشة
كفاف قليل من المال ولم يطلب العز والمجد فربما توهم متوهم ان سعيه ليس
لمجد وانما هي معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله للمجد والمجد وهم الناس
من ذكرهم في توجيه هذا الاستدراك كلاما مطولا اراك لا ترضى بسماعه اذ انا
قوله انما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه فيه ان دأبه في هذا
الكتاب عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله
ومنها المبتدأ خلاف عادته فهو الذي يبتدئ على كثرة ومن ما ترك فيه الفصل
قوله اي مفعول فعل وشبه فعل الاظهر الاخصر مفعول عامل لم يسم
فاعله وبالجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول
الفعل المحذوف الفاعل نحو اضرب زيدا واضربا القوم واضربي القوم و
امثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ العام منه اصطلاحا قوله

القوم ص

حذف فاعله اي في عامة النحوي فلا يشكل بما نيب الربع البصل ولك ان تقول

المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن المفعولية
فيخرج ابنت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع بخلاف
ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة وقوله واقيم مؤكد
الضمير المستتر ليدل على امكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب في المعطوف عليه
وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب الصفي الفاعل نظرا لانه مقام
الفاعل ليس مقام اسناد الفعل او شبهه اليه طلقا بل مقام اسناد
الفعل المعروف فزيد في ضرب زيدا في مقام المفعول لا في مقام الفاعل فيدر
لكن هذا انما يتوجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي وقد عرفت ما به غنى
قوله الى فعل اي الى الماضي المجهول فهو تاويل لتعلم الوزن بالصيغة المشتهر هو
بها نظيره لكل في عون موسى اي لكل ظالم عادل كذا قيل وفيه ان الصيغة
المشتهر بها فعل هو الماضي المجهول فهو الثلاثي المجرد لا الماضي المجهول طلقا
فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل فيكون في معنى فعل ونحوه ولعدم تغير
كلام المتن لعدم شمول البيان بيان شرط زيد ضرب غلامه فزيد في
التكلف وقيل المراد بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل وفعل صيغة
المفعول ولما كان غاية في البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى فما اصلاح
بيانه المصير الامكان قوله ولا يقع الثاني فزباب علمت لم يرد به اقتفاء
القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعد الى مفعولين جاز اسناده اليه
فقول ان المتاخرين جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون مسندا ومسندا اليه
ينتقض هذا بزيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قام مقام الفاعل لكان مسندا اليه
باسناد تام لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه فرمثل هذا التركيب غير تام
على انه اذا جاز كون المفعول الاول نائبا مقام الفاعل مسندا اليه بسبب
تا بين فليجز كون المفعول الثاني مسندا ومسندا اليه بهما قوله ولا الثالث
فزباب علمت قلت لو اكتفى بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث الا الباب

لباب علمت قبل لم يقع الثاني فزباب علمت ايضا قوله والمفعول له الا
لام قيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لانه النصب فيه مشعر بالعلية قيل نصب
الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد في بيانه فارق ويمكن بيانه بان ذات
المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصدها بخلاف المفعول له فان
ذاته لا يقتضي العلية وانما يعلم عليته بالنصب كقصدها قوله اي كل من المفعول له
والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام في عطف الجملة الاسمية على الفعلية وقوله
والمفعول له في قبيل عطف المفرد انما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي
اعادة لام المفعول له والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد بيان الاسلوب
وجعل ذلك عمدة والاولى تغيير كذلك بالمفعول الثاني فزباب علمت ليكون
اشارة الى واحد بعيد قوله يتعين له نعين وجوب عند البصريين ونعين
اولوية عند الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل القراءة الشاذة لو لا نزل عليه
القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
وقراءة عاصم وكذلك ينجي المؤمنين وحمل النعين على الاولوية اشد مناسبة
بقوله فالجميع سواء وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول فزباب
اعطى اولى فزالثاني تنافي اذ قد يكون المفعول الاول فزالباب مجرورا
بحرف الجر كما في اذا اراد الله شيئا لانه باب اسند اليه شيء قوله لشدة شبهه
بالفاعل التحقيق انه يقال كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول
قائم مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع
على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من التنزيل فمتى
وجد المفعول به لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم جواز اجتماع النائب
والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر في نحو مشي الى المفعول الواسطة
فجعل مع غيره على السواء لعدم تحقق المقام وقصر النظر على الظاهر وان
يكون ذكر في قوله ضرب في الدار اغواء مبنيا على مسامحة الكلام او المعنى

آلي

مضروبه الدار لضرب غير المتنزل وله وفائدة وصف الضرب وكذا قائمة
الزمان المعين في التمثيل حيث قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان
المعين حيث قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق
والمكان المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لان
الفعل عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغي انه لا يجوز قيام مفعول به مبهم غير
الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول بواسطة
اذا كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان وله لان فيه معنى الفاعلية
قيل وينبغي ان يكون المفعول الاول من باب اعلمت اولى من الثاني لانه العالم
والثاني هو المعلوم وله وفي بعض النسخ منه الاوجه ان المراد ومن
الفاعل وفائدة التنبيه على انه من لحقات الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفا
وله للتلازم الواقع بينهما ولاستباكا حوالها حتى ان بيانه وجوب
تقديم المبتدا تكفل بيان وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد
في الخبر الى المبتدا، ووجوب تعريف المبتدا، حين تعريف الخبر يصح ان
يجعل من مسائل اي تماشت وله على ما هو الاصل فيها من القسم الاول
من المبتدا، لان القسم الثاني مما اعترف به للضرورة حيث لم يوجد
لاعرابه سوى الابتداء وقال نجاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر المرفوع
بعده وتكلفوا في اقائم الزيدان بان اصله اقائمان الزيدان فوضعوا
الظاهر موضع المضمر فقالوا اقايم الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا
عن التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف هربا عن جعل
المسند مبتدا، تبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني فاقتصر في
نحوه في بيان المبتدا، على القسم الاول لا يخفى ان الظاهر على ما هو الاصل
فيه فتامل وله اي اذ لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان التجريد مجرد
عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل وجه الامتنان التجريد تنزيل الامكان

على

كان له

امكانة الوجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر او صغر جسم البعوض
قلت نبه على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي فكانه
جرد الاسم عنه ومن فوائد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى
التجريد عن جنس العامل حتى يؤول الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب
الكلي ومنها ان المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدا، او الخبر حتى تفاد با
عن الانتقاض بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد
عن نواسخ المبتدا، والخبر مسند اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد
عن الفهم ينبغي عليه ان ما ذكره الشارح ايضا بعيد وله وكانه اراد
بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى المسلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم
فان التقييد بعيد ليس في الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اما
المجرد لفظا او معنى بان لا يكون للعامل تاثير في معناه وان اثر في لفظه
او يعتبر في التعريف قيد الجيئة اي الاسم المجرد عن العامل اللفظي
مسند اليه من حيث هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرد ليس مبتدا،
بل مضاف اليه حكما فتدبر وله وثانيهما مسمى المبتدا، اي ثانيهما فسمي ما يطلق عليه
المبتدا، لان المبتدا، مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس المبتدا،
مفهوم عام يندرج فيه هذان القسمان فلو قال هو المبتدا، بالمعنى الخ
لكان اظهر وافيد لان القول فليكن معنى المبتدا، المفهوم المردد بينهما
قلت هذا مما لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا بعد مما وضع
اللفظ والام لوجد مشترك اصلا فتامل او لمنع الخلو لان المبتدا، لا يخلو
عن ان يكون ما وضع له هذا او ذاك دون الجمع لان كليهما ما وضع لهما
المبتدا، فمن قال امتناع الاجتماع بين فمن قال ولمنع الخلو دون
الجمع ايضا لم يات بشئ فقد بعد وعما اخر زعمه بقوله مسند اليه
جميع الاسماء المعدودة واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه

الشارح رحمه لاحتمال خروجها بقيد التجريد عن العامل اللفظي فانه يتبادر
منه انه يكون له عامل ولا يكون لفظيا لكن حينئذ ينبغي ان يجعلها
في سلك ما احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية ولا يقتصر على
ذكره بقوله بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام الاخصر الشامل
لهما نحو لك بعد حرف النفي والاستفهام والاخصر منه الشامل لهما
وغيرهما وهل وكلمات الاستفهام نحو لك بعد النفي والاستفهام بمثال
الغير ما قال الشاعر ولغير ما قال غيرك سوف على زمن قد مضى بالهم
والحزن قوله كهل وما ومن نحو ما ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون
من وما مفعولين مقدمين وعن سيبويه جواز الابتداء بهما من غير استفهام
ونفي مع فتح والاخفش يرى ذلك حسنا وكانه المصلم يعترف به
قلنا او للرد على من جعل اسماء الافعال مبتدأت اتى بضمير الفصل الدال
على حصر المبتدأ في الخبر فانه قد يأتي لذلك كما صرح به شارح التلخيص
قدس سره وعليه قول الشاعر فخبر نحن عند الناس منكم فخبر مبتدأ و
نحن فاعله فيه نظر لانحصار كون فاعل اسم التفضيل اسما ظاهرا في
مسئلة الكحل فتعين كون نحن مبتدأ وكون منكم مفسر المحذوف
تقديره فخبر منكم نحن عند الناس فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح
ما ذكره لصح اخبر نحن فينتقض قاعدة جواز الامرين به لانه فرد جواز
الامرين وقد خرج من القاعدة لان خبر ليس مطابقا للمفرد فافهم
وبعد ير وانتقاض القاعدة بقولنا اخبر منكم عند الناس ما يوله رافعة
لظاهر او ما يجري مجراه لم يرض بجعل الظاهر بمعنى الملفوظ كما في بعض
الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصطلاحي بالكلية وحمله على
خلاف الظاهر من غير ضرورة لا يحسن فحمله على الظاهر المقابل للمضمر
وجعله اعم من الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة

رافعة لمضمر مستتر راجع الى الفاعل في صورة التنازع نحو ضارب
وكرم زيدا اذا اعمل مكرم وقد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف
اقائم ابوه زيد فان قائم خبر زيد مع صدق التعريف عليه واجيب
عنه بتقييد الصفة بانه لا يكون خبرا صالحا لان يكون مبتدأ وهو منع
بعده بشكل بما قائم زيد فان غيره صالح لان يكون مبتدأ وهو زيد فاجيب
ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام انه يكون اعتماده عليه في العمل
وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدأ في العمل وله فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام نحو على انه ضمير طابقت
ليس على ظاهره اذ لو كان لزم ان يجوز في الصفة الرافعة للظاهر
امران ولا يجوز ان الاوضح الاخصر فانه كان مفردا اتى المرفوع ولا داعي
الى ما اتى به المصنف وبشكل القاعدة بقوله تعالى ارأغب انت عن الهتي
فانه مطابق للمفرد ومتعين لكونه مبتدأ والا لزم الفصل بين ارأغب
ومعموله بأجنبي هو المبتدأ وبشكل ما قائم رجل فانه يصح كونه فاعلا دون
كونه مبتدأ لعدم ما يخصص به وبشكل ايضا بقولنا اطالع الشمس فانها
تطابق المفرد ومع تعينها لكونها مبتدأ اذ لو كانت خبر الوجب طابقة
الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدأ ينبغي انه لا يجوز قائم
زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس الفاعل كما في زيد قائم
واجيب بانه قام زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا بحيث يمتنع احتمال
كونه مبتدأ بالمرة لانه لاشتمل على خلاف الاصل بخلاف كونه مبتدأ
فيلتبس المقصود والتباس شديد الخلاف قائم زيد فانه الحالة يشتمل
على كون قائم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ يشتمل على تقديم
الخبر على خلاف الاصل فلا يتحقق المقصد بسبب كون خلاف ظهر كل الاحتمال
فيجوز الامران قول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم حتى يركب

الى التباس لا جلها فى اقائم زيد يجب تقديم قايم لتضمنه الاستفهام
وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه لا تقول
فالضرورة قائمة فى قائم زيد قلت لا ضرورة لجواز زيدا قائم بخلاف زيد
اقائم فتامل قوله اى الاسم المجرد اقول انما اريد بالاسم الاسم حقيقة يخرج
عنه بعض الفعل الماضى نحو ضرب وانما اريد اعم من الاسم حقيقة او حكما ادخل
فيه الخبر الجملة لانها فى تاويل الاسم فزيد يضرب فى تاويل زيد ضارب و
سيصرح بانه بتعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست بالتسليم قلنا
المراد هو الاعم وعند محققى النحاة الجملة على صرافها خبر فى غير تاويل بمفرد
فبناء كلام الشارح عليه نعم يحتمل انه المصنف ممن ذهب الى تاويل الجملة الواقعة
خبرا صح به فى ايضاح المفصل وبناء قوله فيما سبق ولا يتاتى الكلام الا
فى اسمين او فى اسم وفعل عليه وقيل الاولى تقدير المرفوع لانه ذاكر
اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى
المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم فى الترديد المذكور ولا يخفى ان
المرفوع فى احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف فيرفع فتعريفه به دور على ما
عرفت فى تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل قوله اى ما يوقع الاسناد
به يشعر كلامه بانه التركيب قبل اسناد المسند الذى لم يسم فاعله الى المصدر
على طريقة العقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك بل المسند مسند الى الجار
والمجرور والباء للسببية اى الاسم المسند بسببه لانه اللفظ يسبب اسناد
المعنى الا انه يتجه ان النحوى يصف الالفاظ بصفات المعانى فيقول اللفظ
مسند ومسند اليه كما سبق فى تعريف المبتداء فلا حاجة الى ذكر الباء السببية
قوله او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتداء الاقرب
اى نريد اسناد المسند الى الجار والمجرور ويجعل الضمير راجعا الى الجار والاولى جعل الباء
للملابسة اى الجار والمسند الملابس للجار والفعل ملابس للمفعول لاجل

المعمول

للعامل اللفظى ابدا الا بالجار وكتب فى الحاشية وكان النكتة فى تغيير العبارة
انه لا يشتبه بالمسند اليه المذكور فى تعريف المبتداء وح يظهر قوله فائدة
والا لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك انه الالتباس لا يندفع بالتعبير عن
معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه فى تعريف المبتداء فاعل المسند
وفى تعريف الخبر مستعان المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة ليست ذاك
قوله وعلى التقديرين يخرج بالقيد الثانى وضميره راجع الى المسند اليه فيه انه
يخرج الصفة التى هى خبر المبتداء لانها مسندة الى فاعلها لا محالة لا الى
المبتداء واجيب بانها لم تسند الى فاعلها لان الاسناد هى النسبة
التامة والنسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتداء وفيه ان جعل
الاسناد فى تعريف المبتداء بمعنى النسبة التامة بعد جعله فى تعريف
الفاعل بمعنى النسبة الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد
الى المبتداء اعم من الاسناد اليه والى ضميره او الى مستعلق ضميره ويتجه
انه يدخل فى تعريف الخبر نحو يضرب فى زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر
مجموع الصفة ومعمولاتها كالفعل الا انه اجرى اعراب الخبر على جزئه
الفاعل وهو الصفة قوله اى يجرد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند
الى شئ كما فى القسم الثانى من المبتداء او ليسند اليه شئ كما فى القسم الاول
من المبتداء وهذا الابتداء بعينه عامل فى الخبر لاقتضائه للمبتداء والخبر
على السواء كذا يستفاد من الرضى فلا يحمل عبارة الشارح على انه يجرد
الخبر للاسناد الى شئ عامل فيه ويسمى بالابتداء فانه وهم ولا يخفى ان
تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح يجرد المبتدا
عن العوامل اللفظية قوله لان المبتداء ذات والخبر حال هذا انما يتم كليا
لو لم يخرج جعل الشخص خبرا ويجب ان يؤول هذا زيد بهذا مسمى بزيد فتامل
انه حكم اكثرى فقبل هذا الدليل جار فى الفاعل فيلزم ان يكون صلة التقديم

مصدر ميمى بمعنى التحول من حال الى كذا اى تحول اليه
وخبر لا محذوف اى لا محالة موجود حسن صح

فلت نعم لانه ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقديمه على الفعل لذلك
الا انه منع مانع وهو ان المسند عامل ورتبة العامل التقديم وذكر الفاعل
لداعي الفعل والداعي مستقدم على ما دعا اليه قوله جاز فداره زيد واختلفوا
في صحة في داره قيام زيد جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدا بمنزلة
اتصاله بالمبتدا في حكمه وقد جاء في الكفاية ورجح الميت ومنعه آخرون قوله
وقد يكون المبتدا نكرة لا يخفى ان المنظوم هو ان يجمع بين قوله واصل المبتدا
التقديم وقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخره مبتدا
التقديم والتاخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدا، وكون جملة على تتمة
بحث التقديم ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدا، وافراد
الخبر او تنبه على اصالة التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدا
نكرة وتنبه على اصالة الافراد بقوله والخبر قد يكون جملة والتوقف بعض ما هو
في تتمة بحث التقديم على معرفة بحث التنكير فالخبر جملة والعذر شبيه بالعذر
اذ لا يندفع به لامكان الجمع بنا خبر اصل التقديم غير الاصلين الآخرين قوله
اذا اختصت بوجه ما يقال الاخصر الاوضح اذا اختصت بمثل ولعله اكتفى بما مر
انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارته فانها للتوجيه قوله اذ ما يخصص
بقبل اشتراكها فتقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فيلائم
ان مزية او خل السوق على او خل سوق في قلة الشركة غير ظاهرة وكما
انه يقبل الاشتراك بالتخصيص قد ينعدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب
ويكفر للوقوع مبتدا قوله وحيث وصف بالمؤمن تخصص الصفة قيل لا معنى
لعدم صحة انسان خير من فرس وصحة حيوان ناطق خير من فرس بل صحة
جسم نام خير من حجر قلت ما ذكر نحوي لالتزام العرب تخصيص النكرة
في مقام الابتداء ولا منافاة في الاسرار للذوق الابصار قوله ومثل في الدار
رجل في الدار امرأة وحاصل تخصص بوجه ما جواب هذا الاستفهام فانه

الخبر م

فانه يصح ان يقال رجل او يقال امرأة فانه تخصص بعلم المخاطب ثبوته
في الدار على وجه الاحتمال فكانه قال رجل احتمل عندك انه في الدار قوله
فكانه قال اي من الامرين المعلوم كونه احدهما في الدار اعترض عليه بان هذا
التخصيص عند المتكلم والنافع التخصيص عند المخاطب وهو مندفع بانه تخصيص
عند المخاطب ايضا بان الخبر رجل معلوم له انه في الدار وهو مستفهم عن
تعيينه فعلم انه ينبغي التعيين في الجواب واستفادة الكلام ما ينتفع به
واعترض ايضا بانه لو كان التخصص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان لا يكون
ارجل في الدار وهو مندفع بانه تخصص فيه كوكب عظيم النقص الساعة هو
الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة قوله فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة
فجعل ال الظاهر جعل ضميره الكل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه
قوله وفي الدار خبره ولكنه تراعى الظاهر وتريد بكونه مبتدا، كونه مبتدا
حقيقة او حكما فان المعطوف على المبتدا، مبتدا، حكما قوله فان النكرة فيه و
في خير النفي فاقت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت اي تخصصت
حكما لانها وان لم يحصل فيها تقليل الاشتراك ورفعه لكنها صارت
في حكم ما قل اشتراكه في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص بعض
الافراد وهو لم يتحقق هنا قوله وكذا الكلي نكرة في الاثبات قصد بها العموم
نحو تمرة خير من جرادة هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في تعيين فدية
الجرادة اذا قتله المحرم والمقصود انه يتصدق بما شاء، وعموم النكرة
مع الاثبات في المبتدا، كثير وفي الفاعل قليل نحو علم نفس ما قدمت
واخرت بخلاف ما في خير النفي فانه يستوي فيه المبتدا، والفاعل وغيرهما
قوله تشبيه به اذ المستعمل الخ اولانه كان في الاصل فاعلا قدم للتخصيص
قوله بالنباح المتعارف منه صحة اذ الهرير صوت الكلب دون نباحه
على ما في الصحاح قوله فقد يكون خيرا قيل لا نسبة الى الكلب اما بالنسبة الى

فشر وفيه نظر لانه يهتر اذا راى الجيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي
وبناحه اذا راى العدو لاضطرابه حيث يراه اجنبيا قوله فيفقد وصف
وقد يمتنع بجعل التنوين للتعظيم والاول اوفق بحال هذا العلم والثاني بالعلم
المعاني فلا تغفل فالمثال انما يكون بالمختص بما يختص به الفاعل اذا
استعمل في بناح معتادا واما اذا استعمل في بناح غير معتاد فالمثال
للمختص بالصفة قوله وهذا مثل فتصحيح الابتداء انما يحتاج اليه باعتبار
اصل التركيب واما باعتبار معنى التمثيل فالتركيب مفيد فلا حاجة الى
تخصيص المبتدا، قوله علم ان ما ذكر بعده موصوف بصحة استقراره
في الدار اورد عليه ان قائم رجل كذلك ويمكن ان يعتذر بان هذا شيء نحوي
لا يطرد باعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول لتخصيصه بتقديم الخبر الظرف
قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة واما اشارته الى الحكم بان النكرة
يجب ان تخصص حتى يقع مبتدا فلم يكن من قوله وقال بعض المحققين منهم
عدولا واما اشارة الى ما ذكر في تفسير سلام عليك والمقصود منه الاشارة
الى ما فيه من المناقشات التي ذكرها الفاضل السندي والاجابات التي نظمها
في هذا المقام فارجع اليه ان كان لك المرام قوله وقال بعض المحققين
منهم يقال لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين لان النحاة
لما رأوا ان المبتدا لا يفي قوته بالتمييز بين المفيد في الحكم على النكرة وغيره
ضبطوا المسئلة قطعا تخلصا عن الفائدة ليكون على بصيرة فانى الحكم على
النكرة قوله ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد ورد عليه
انه لا يصح حصر الكلام فيما هو فعل واسمين وفعل واسم قوله اراد انه يشير
الى ان خبر المبتدا، قد يقع جملة ايضا فخبر المبتدا، في الجمل التي لها محل من
الاعراب وحصر وا في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه
وجزاء شرط جازم وقع بعد الفاء او اذا والتابع لمفرد والتابع لجملة

الجملة لها محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت
في سبع المستانفة والمستأنفة ابتدائية كما سمي الجملة التي صدرها مبتدا والمعترضة
والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام
مفسرة للنجوى والجواب بها القسم والواقعة جوابا للشرط غير جازم
مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء ولا باذا الفجائية
والواقعة صلة اسم او حرف والتابعة لما لا محل لها من الاعراب
فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى يفصل لك الممارسة تفصيلا مغنيا
قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها نائبة عنها
والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولهذا استتر
فيه ضمير كان فاعلا للفعل ولك ان تقول لم يذكرها لانها سبق غير مرة
بل متصلا بهذه المسئلة قوله فلابد في الجملة وكذا في المشتق المؤول
وقال الكسائي لا بد للخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر
كان ضميرا حتى قالوا ما في كان زيدا خاك كان زيدا خاك هو ولا فرق
بين كان وخبر المبتدا، واجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان فهو
بمنزلة الفعل وقوله فلابد من عائد الظاهر فيه فلابد الا انه شبه بالمضاف
يتعلق من عايده به كما هو الظاهر الا انه عمل بعض اللغات فاسبه المضاف
وجعل من عائد خبر العبد من رعاية المعنى قوله كالام في نعم الرجل لا يخفى ان
نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر صلح لوضعه
موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسيما له قوله ووضع المظهر
موضع المضمر جائز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جائز في جملتين هذا في
سعة الكلام وفي الشعر جائز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول
وعند الاخفش مطلقا قوله او كونه الخبر لغير المبتدا، الاول عين
المبتدا، ليشمل قولنا الذي ابوه قائم زيد قائم وقول عمرو قاعد قوله وقد

بحذف العائد اذا كان ضميرا وما غير الضمير فيكون الخبر بين المبتدا والمعلق
الحذف ووضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا
لام العهد او مع الحذف لاينافي الذهن الا الى الضمير قوله لقيام قرينة
دال الكلام على انه الحذف شايع كلما قامت قرينة وليس كذلك بل خص
ذلك بالضمير المجرور بمن اذا كان في جملة اسمية يكون هو المبتدا منها جزء
من مبتدا او ما في غيرها فغير المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور
سماعي قوله نحو الكرك في الحاشية الكرد واز ده شتر دار مهذب
انتهى والتفصيل ان الكرا ثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع
اربعة امداد والمد الملء وقوله اى الكر منه الجار والمجرور المحذوف انما حذف
ضمير سنين فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوي والاولى انه يقدر
مؤخرا او انه قيل ذلك جايز في الحال الظرف في قوله السمن منوان منه
منه في هذا المثال صفة منوان قوله وما وقع ظرفا اى الخبر الذي وقع ظرف
زمان او مكان والظرف عندهم اسم لظرف الزمان والمكان وهم بناة محو
مطلقون نهما على الجار والمجرور هم بناة محو منطلقون على ما هو الصحيح
فالشارح جرى على النادر الاخير تعميما للفائدة وظرف الزمان
لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجددا فلا يقال زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال
ليلة الجمعة وفي العجايب اوقع بعض في هذا المقام حيث نقل الحكم معللا
وعلله بانه الاخبار عن الجثة بالزمان لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة
دون جثة بخلاف المكان ثم اعترض على نفسه بانه قولنا الزمان
الخريف مفيد لمن لا يعرف انه الزمان يحدث في الخريف ولا يخفى انه
الزمان الخريف في قبيل الهلال ليلة الجمعة فالاعتراض على ما نقل لا على
ما قالوا تامل قوله فالاكثر في النحاة وهم البصريون لو كان التقدير
بالجملة في البصريين لكان الانسب انه يقول وما وقع ظرفا مقدر بجملة

بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر انه التاويل بالجملة لا يخص قوما منهما بل هم
الاكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار الصحيح كونه خبرا عن الاكثر ولو جعل
المحذوف مضافا فهو المبتدا اى حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان اخف
قوله اى مؤول بجملة اول التقدير بالتاويل لان التقدير بزنة التاويل
والصرف عن الظاهر الصحيح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا بكونه مقدرا
مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة في مطارح الانظار ذكر والفيد بها
ان يغمض عنه الابصار ومحالا يبعد انه يقال انه التقدير بمعنى الاخفاء
يقال قدرت هذا بذاك اى الحقته به اى الظرف يلحق بالجملة ومجعول من
جملتها وما نقل عن الكسائي انه التقدير بمعنى التعيين يقال الفرض المقدر
في كتاب الله تعالى اى المعين فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم عين بجملة عند
الاكثر وبمفرد عند الاقل قوله بتقدير الفعل ذلك الفعل العام كالحصول
لكونه الاتم واحرى حصر عامة النحاة الظرف المستقر فيما كانه عامله عاما
وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون من الافعال الخاصة اذا انساق
الذهن اليه بحسب المقام وما نقله تعالى فما راه مستقرا عنده فالاستقرار
فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول العام قوله بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل
هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة
سواء قدر الفعل او اسم الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه وهما جملتان
قوله ان الظرف لا بد له من متعلق قيل التحق النحاة على ذلك وفيه
بحث لانه الظرف لا بد له من ظروف والمظروف في زيد في الدار هو زيد
ولا حاجة الى امر اضافي اعني الظرف يكون ظرفا لامر ما من امور زيد في قيامه
او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم البيان قوله
والاصل في الخبر الافراد قيل ليوافق الركنان اقول لانه اوسع بقولا
للربط قوله اى على غير وجب لانه صدر الكلام وهو معنى الغير الكلام كالاستفهام

وما حاصل ابوه هم

والتمني والترجي وغير ذلك قوله وذهب بعض النحاة الخ كانه لم يقل وذهب غيره
لئلا ينقض بما بعى سيبويه ممن قال بغير سيبويه فقد عض قوله
لكونه معرفة وكون خبرها نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع سيبويه
الاشتاع في المبتدا المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب منع كونه
من نكرة وكانه اشار الى هذا المنع حيث قال فانه معناه اذا ابوك
ام ذاك ولم يقل فانه معناه اي رجل ابوك لكن في قوله هذا اذهب سيبويه
خطا فاعرفه ومما اجاز سيبويه في الاخبار عن النكرة بالمعرفة الاخبار
عن افعل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مررت برجل افضل منه ابوه
قوله او كانا متساويين لو اكتفى به عن قوله او كانا معرفتين لكفى الا
انه هرب عن الحمل على التساوي في مرتبة التعريف فالمراد التساوي في
صحة الوقوع مبتدا وخبرا قوله او كان الخبر فعلا له اي صورة فخرج بقوله له قام
ابوه فزيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا
صورة كذا قيل وفيه انه زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا صورة فلا حاجة
لاخراجه الا قيد له ممكن او كانه اخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له
قوله اي تقديم المبتدا على الخبر في هذه الصور ليس الخ آه مقيد بقوله
في هذه الصور والا لكان القيد لغوا لاغناء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على
انه اشار الى ان الجزاء جزاء الشروط متعددة قوله او بالبدل عن الفا
واذا كانه مشى او مجموعا يدل وجوب التقديم في هذه الصور مختلف فيه
فلو حمل مذهب الكتاب على عدم الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام
قيل لا يتضمن الخبر فيه موجبات التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما
قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر المتضمن النفي فانه قلت فينبغي ان يجب
تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه يتضمن الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر
الكلام ما يغير مغزى الجملة وفي زيد لا قائم لا يتغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه

فاعرفه قوله لتصدره في جملته وجملته ما يغيره قوله او كان الخبر مقدما
احترز عن كون الخبر شبه خبره مقدما لكونه مبتدا نحو زيد قام فان زيدا انما
يصح كونه مبتدا اذا تاخر قام حتى لو تقدم قام يجب كونه فاعلا قوله المتعلق
الخبر التابع له لم يقل المصاحب الخبر ولم يفسره الشارح المتعلق الخبر
ليشمل مثل قرين كل رجل ضعيفة والاظهر الاوضح ان يقول اي المتعلق الخبر
الذي يمتنع تقديمه عليه وانما اراد بالتعلق مثل تعلق الخبر بالكل دون
تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر تعلق العامل بالمعمول ضمنا في المقدار
في مثل علي الله عبده متوكل مع انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد
تعلق الخبر بالكل دون العامل بالمعمول ليشمل مثل قرين كل رجل ضعيفة والفضل
للمتقدم قوله او كان الخبر خبرا عن انما المفتوحة الواقعة مع اسمها و
خبرها المؤول بالمفرد مبتدا لما كانه الخبر عن انما لا يصح ان يكون خبرا عن
المبتدا اراد الشارح التنبيه على انه في الكلام مسامحة والمراد انه خبر
عما يركب عنه ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره بعد التنبيه على المسامحة
ومن قال اصلح كلام المصنف اصلح الله شانه ونحن نقول كلام المصنف على ظاهره
اذ قولنا عندي خبر في التحقيق عن معنى ان لان عندي انك قائم في تاويل
عندي تحقق قيامك والتحقق معنى حرف التحقيق الذي هو ان قيل هذا
اذا لم يكن انما بعدا ما نحو اما انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا
لم يكن انما بينما يتعين موقعا للمبتدا نحو اما انك خارج فلولا انك خارج
وخرجت فاذا انك السبع حاضر والتخصيص بما بعد اما من ضيق العطن
قوله اي تقديم الخبر على المبتدا في جميع هذه الصور فان قلت انه كان
المعنى على ما ذكره لكانه الشرط ما خوذا في الجزاء قلت لم يرد بيانه المعنى
بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء في الشرط وهو كل واحد في هذه الصور فالاولى
في كل في هذه الصور قوله وقد يبعد الخبر في غير بعد الخبر عنه قيده به لصحيح

لقيل قد فانه تعد والخبر مع تعد والخبر عنه كثير وسنه زيد قايم وعمر وقاعد
ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد تتعدد الخبر في كلام واحد لانه يضير
كثيرا كما في زيد ابوه قايم فانه تعد والخبر في هذا الكلام الواحد ومن قال بالتقييد
او التحقيق رد واللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي فهو غير صادق هنا لانه حقيقة قوله
فانها في الحقيقة خبر واحد لانه المقصد اثبات الكيفية المتوسطة فان قلت
يلزم خلو الكلام مثلا عن الضمير فيكون الخبر المستتر خالبا عن الضمير على انه يكفيه وجوب
هذا نه خلوا نه خاص فانه قلت اعتبر في كل منهما ضمير المستتر المجموع كما هو حكم
على كل اعراب المستتر المجموع قوله وفي هذه الصور ترك العطف اولى لانها
يتم اذا لم يتعدد المبتدا نحو هما عالم وجاهل فانه يرجح العطف واجب لانه يجمع
المتعدد والا في هذه الصورة بالعطف او لانه يجعل خبرا ويجب ان يكون هذا الخبر
جامدا لفظا او تقديرا للزم خلو الخبر المستتر عن ضمير المبتدا فهما عالم وجاهل
في تقدير هما رجل عالم ورجل جاهل قوله ولا يبعد ان يقال مراد المصنف بتعدد
الخبر ما يكون بتغيير عاطف هذا هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد والفاصل قوله
وهو سببية الاول للثاني او الحكم به هذا ما ذهب اليه جمهور النحاة واما على
تحقيق الشيخ الرضي انه معناه لزوم الثاني للاول فلا حاجة الى التكلف
في ادراج وبالجملة فمن الله فر الفائدة قوله فلا يرد عليه اي على هذا
الاصل هذا المثال اي خروجه فلا يكون الاصل جامعا ولا يدفع منه بالحكم
بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود وعدمه قالوا ان كون النعمة معلوم السببية
لكونه فراسه ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض لكان سببيا الى الظهور
تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال غفلة عن سهو الرجل
العقال على قاعدة الاغفال قوله فيشبه المبتدا الشرط لكن قصد السببية
لازم للشرط اولا فائدة له سوا بخلاف المبتدا فانه يصح فيه قصدها
وعدمه لبقاء الفائدة بدونه قصدها فلذا افترقا بصحة الدخول على الخبر دون

ولزوم قرن الجزاء ومن لم ينبه لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء ههنا كون
المبتدا بخلافه معنى الشرط غير بين قوله الاسم الموصول بفعل ما ضيا
كان بافيا على معناه او غيره على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا
في المعنى والاول ههنا قليل في الشرط لا يكون ظرفا البتة قبل لا يخصر هذا فيما
ذكره لان المبتدا الذي دخل عليه اما والمبتدا الذي يكون احد الاسماء المتضمنة
بمعنى الشرط ايضا كذلك وذلك ما يقتضي منه العجب فان مدخول اما والاسماء
المتضمنة كالشرط في الفاء ليست بمصحة لدخولها والنقض بالاسم الموصول
باسم الفاعل او المفعول لانه الموصول بفعل معنى قوله او النكرة الموصوفة بهما
اي باحدهما فالاولى به با فراد الضمير قوله ان الوف الذي تقرون منه فانه
ملاقيكم نوقش بان الفاء ههنا زائدة او المبتدا المتضمن لمعنى الشرط يجب
ان يفيد العموم كلمات الشروط وردا بان الشيخ الرضي صرح بان ذلك
لا يجب فيه ويجاب بان معنى الشرط ههنا منتفية او لا سببية للفرار بالنسبة
الى الملاقاة ودفعه بانه سبب بالحكم بالملاقاة قوله كل غلام رجل ما تبني الخ
فيا تبني صفة رجل فانه قلت كل رجل ما تبني ايضا مثل المضاف الا الموصوف
لانه الموصوف انما يكون بهما اضيف اليه لا الكل على ما الجزء على المتبوع لكلامهم
قلت المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لا فرد والموصوف
موصوف معنى قوله والشرط والجزاء فيقبل الاخبار اي الجملة الشرطية لا
كونها الاخبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا او فيه انه يشكل الاستفهام
غير الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس جدا انه يكون
مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه
لم يقع تنازع الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة ويدفع الحاجة
بانه يقال جل تحقق انه كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويجاب عليه ايضا
ان وجه المنع في البيت ولعل لو كانا كونهما فرعين الخبرية لوجب ان لا يمنع

باب كان وعلت فالظاهر انه يقال انه نواسخ الابتداء اذا دخل عليه
سقط اعتبار صدارة الشرط الذى تضمنه المبتدا فضعف معنى الشرط
لانتفاء لازمه الذى هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء فى خبر المبتدا لضعف
مقتضيه وح كان القياس عدم الدخول على خبر انه ايضا الا انه لعدم تاثيره
فى المعنى كالعدم وعدم منع ان المفتوحة لالحاقها بالمكسورة قوله فان قيل
باب كان هى التسهيل ان المنع فوجب التتبع والاستعمال
انما فى ليت ولعل وكذا الاختلاف على هذا الوجه انما وقع فى ان المكسورة
واما المنع او الاختلاف فى غيرها من باب القياس فانظر وجه التخصيص وقع
منا المصنف هذا المقام قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيانه الاختلاف
الواقع فيها بتعريفه بيانه المانع بالاتفاق متطفل ببيانه الاختلاف
ولا وجه له فالوجه انه دعا الى بيان خبر الحروف المشبهة ههنا انه سيقول
وامره كامر خبر المبتدا فلوم يبين حاله ههنا لوقع الحكم المذكور فيما بعد
المتعلم فى الغلط قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ان كان
اصيلا فى الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد فى تقدير اهل الحمد هو احتمال كون المخصوص
خبر المبتدا المحذوف مما لا يعتد به بل تعين كونه مبتدا ما قبله خبره قلت
يكون المعطوف فيه مواقع وجوب حذف الخبر فى غير التزام غيره فى موضعه
فينتقض به بيانه وجوب حذف الخبر وبيان المصاحتمال كون المخصوص
خبر المحذوف شيئ غير لا اعتداد به بل العذر فى عدم ذكر احتمال هذا الموضع
ان الاول فى كتبهم من مبينات بحث النعت والثانى من مبينات بحث افعال
المدح والذم قوله اى المبتدا المحذوف جعله مثالا للمبتدا المحذوف
والظاهر جعله مثالا لحذف المبتدا وعلى الاول فى الكلام حذف مضاف
اى كمبتدا قول المتن وعلى الثانى حذف مضافين كحذف مبتدا
قول المتن فكانه لتقليل الحذف ترك الظاهر فقوله مثل المبتدا المحذوف

المحذوف فى قول المتن هما بانه للغير لا للتقدير حتى يطلب وجه صحته
قوله المبصر للهلال القمر الى ثمان ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن
فى القاموس الهلال غرة القمر او لليلتين والى ثمان والى السبع
والبيضين ثم آخر الشهر وعشرين وسبع وعشرين وفى غير ذلك قمر
واشار الى الاول بالمتن لكنا لم نجد فى كتب اللغة المتن بمعنى المبصر
للهلال بل هو الصبر الرافع صوته حين يتوكد وفى القاموس متهل الصبى
رفع صوته بالبكاء وكذلك متكلم رفع صوته او خفض هذا ما استعثر للمبصر
للهلال الرافع صوته وفى بعض الحواشى قيل الاستهلال ياء تؤدى ان
بانك كردن وكلاهما مستقيم اذ فكانه اشار الى قول الشارح اشارة
الى استعمال اللفظ المشترك فى معنييه قوله لانه مقصود المتن فيه
منع لاحتمال ان يكون مقصوده نفس شئ بالشائع والحكم به على الهلال
فالاولى ان يقال القياس فى باب حذف الخبر لانه العرب حين تقصد بالوجود
لا تصرح الا بالمبتدا قوله جريا على عادة المتن غالبا العادة
ما تتكرر خلافه وندر فقوله غالبا لتعين انه العادة من اى قسم ووجه
العادة انه الحكم مما ينكر لان اسناد الرأى فى بين المتوجهين الى الرؤية
مع كثرتهم فى مقام الانكار وقوله لئلا يتوهم نصب الهلال وجهه ان
الغالب فى ما هو اخر الكلام الوقف عليه وقيل مبنيا فرد بالذكر الموقوف
قوله فانه تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب الغير الصحيحة
فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف لكان خبر غائب السبع اى
كان خروجى السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف
الى المبتدا اى خرجت فوقت خروجى وجود السبع والمذهب
الصحيح انه التقدير فوقت خروجى السبع واقف فاذا ظرف للخبر
المحذوف والذى يدل على صحة هذا المذهب عندنا انه العرب اذا صرح

بالمحذوف يقول فاذا السبع واقف وانما قلنا على بعض المذاهب لعدم
الصحة لانه على بعضها مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فاجأت
المقدر والتقدير خرجت فاجأت وقف السبع واقف ويحتمل ان
يجعل ظرف مكان في هذا التقدير ثم كلمة الفاء اما للعطف واما فاء
الجزاء والشرط محذوف قوله فيها التزم يقال التزمت الشيء فالتزمه
اي قبل ملازمته وقوله فيها التزم اي في تركيب يقال عليه الاظهر في
خبر لئلا يخلو الجملة عن العائد الى الكلمة ما ولا يجوز انه لا معنى لظرفية الخبر المحذوف
الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف اي في موضعه قوله فالتزموه
من قبيل البر الكر بدرهم ولك ان تجعل ما مصدرية والمصدر حينيا فيكون
المعنى وجوبا في وقت التزام غيره في موضعه قوله وذلك في اربعة ابواب
لم يلتفت الكل الى حذف الخبر في زيد في الدار اي حصل او حاصل لانه تقدير الخبر
لا لفظي لا يساعده المعنى والمعنى حاكم بانه الخبر في الدار ليس الا قوله
الاول المبتدأ الذي بعد لولا الاولى انه يقول المبتدأ الذي بعد لولا واجبه
عام ليستغني عن قوله هذا اذا كان الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها
على ان تعيين النحاة الضابطة الاولى قاصر لابد فيه من تقييده قوله اي لولا
وجد زيد وزيف بانه حذف الفعل لا يكون واجبا فيه غير مفسر ولا فاعل
يجب تكريره في غير الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله وقال الفراء
لولا هي الرافعة ولا يخفى انه لابد في القول بحذف مسند الكلام فحينئذ ان كان
خبرا يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل لفظي دون الخبر قوله وثانيها كل مبتدأ
كان مصدرا صورة الاولى كان مصدرا او مؤولا به فان المتبادر من المصدر
صورة انه لا يكون مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل من خل
فيه نحو ضرب زيد عمرا قائما وقد اشترط الرضي الاضافة الى احدهما
او كليهما نحو تضاربنا قائمين قوله وبعده حال يجب في هذه الحال الواو

الواو اذا كانت جملة اسمية قوله واكثر شربي السويق ملتوتا وخطب
بالكون الامير قائما قال الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية
بان يقول اخطب بالكون الامير قايم لانه اول الكلام كانه مجاز او المجاز
ليس المجاز فجعل احد مجازا فانه خلت فلا يكون التركيب في موقع وجوب
حذف الخبر خلاف القاعدة قلنا اذا رفع قايم لم يمكن التركيب في الفاء
لانتفاء الحال ولا يجوز انه ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد بما اذا
كانه اوله مجازا كما افاده بتعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على اطراد الباب
وجواز الشيخ وغيره جعل المصدر في اخطب بالكون الامير حينيا اي اخطب
اوقات كونه قائما او بافعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه
بلا واسطة او بواسطة قوله ضربي زيدا حال اذا كانه قائما لتقديره اذا
كان يحصل للحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز انه يكون عاملا فيه كما
سيعرف ولا يجوز انه يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو غير المصدر
وفاعل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال و
صاحبه واللا يجوز عندهم وبهذا عرف انه من جوز الاختلاف له
انه يخالف في تقدير اذا كانه ويكفي بتقدير حاصل قوله فحذف متعلقات
الظروف الاولى متعلق الظرف قوله ثم حذف اذا مع الشرط العامل
في الحال اذا هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات
كثيرة فحذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان
وفي العدول عن ظاهر معنى كانه الناقصة الى معنى تامة وفي قيام الحال
مقام الظرف هكذا اكتب في الحاشية ولا يخفى عليك انه الواجب
مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذا مع الجملة المضاف هو اليها
اكثري انه يجيء في غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كانه تامة
انهم لم يجدوا بدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا لينظم وجه لزوم

عدة

نكارته ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة لكان
خبرا جايز التعريف غير حامل للزوم الواو اذ لا يدخل الواو في خبر كان
الا لشبهها بالحال ولا يلزم فيما ذكره من التوجيه الخالي عن التكلف ان
المحذوف يتفاوت لانه للملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى
المفعول بمعنى اخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يهمد التعبير عنهما بالملابسة
قوله ثم يقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو قال بحذف العامل
وذي الحال مرة واحدة كما في راشدا مهديا لكان اسلم واخصر من التكلف
قوله وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال يقال وجهان الخير
المعرف اذا استعمل بلا قرينة تخصيص يعم جميع ما يقع عليه وفاقا للمرجح
بلا جرح وهذا يؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافة
ذي المعرفة حتى تتعرف قوله اي ضربي زيدا اضربه قايما ولا عيب فيه الا انهم
لم يجوزوا حذف المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع
بقاء معموله وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه قوله لكونه
بمعنى الفعل يؤيده عدم صحة توكيده المعنوي وتوصيفه يقال وجه استفادة
الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر قوله وثالثها كل مبتدا اشتمل خبره على معنى
المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكون مع الواو
بمعنى مع خبرا فالرفع عنده مستفاد من الواو الداخلة وهو تكلف قوله
وذلك مثل كل رجل وضيعة كتب في الكاشية الضيعة في اللغة العقار
التي هي الارض ذات النخل والمتاع وههنا كناية عن مصحفها اعني الصيعة انتهى
وكانهم شبهوا صيعة الرجل بالارض المغلة التي لا تنتفي وفي مثل هذا التركيب
سؤال مشهور وهو ان خبر ضيعة لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل وغير
انه كانه كل رجل نائب عن اسما كثيرة ضميره يعود بكل اعتبارا الى رجل
في كل رجل فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا قوله اي كل رجل

رجل مقرون مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون من قبيل
النايب عن الخبر مناط اعنه فيصح الحكم بنيابته قوله واقيم المعطوف في موضعه
لان المعطوف على المبتدا وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر ويصح
ان ينوب عن الخبر ويستغل مكانه ومن استغل عليه قال هو معطوف على
ضمير هو فاعل الخبر اي كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد مع المؤكد
وهو جايز ومعنى كلاهما كل مبتدا عطف عليه بالواو وبمعنى مع انه عطف
عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه بما ذكرنا قوله يكون منقسما
بمعنى متعينا لذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر في سماعه انه ذكر للاقسام
ليكون قرينة على حذف الخبر الذي هو مستمى قوله والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام اكثر في القاموس العمر بالضم والفتح البقاء وبالفتح الدين قيل وسنة
لعمري قوله اي من المرفوعات خبرا له واخواتها نبه على انه ذكر خبر ان
ليس لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدا
حذف خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة
اليه والاخوات بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا لغويا بل هو استعمال
لغوي قال الله تعالى كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المصنف خبر ان
ولم يقل ومنها خبر انه قصد الى البيان على وجه يشمل المذهب الاصح والمذهب
الكوفي وكذا في باقي الاقسام قوله احد هذه الحروف زاد لفظ الاحد
لانه مرفوع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد في مثل هذا التصرف في
المحدود اي خبر واحد فانه واخواتها والاوضح الاخصر الانفع ان يقال
خبر الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله قوله عليهما اي على
المسند والشيء الآخر ولا يخفى عليك انه المفهوم من العبارة ودخول هذه
الحروف على المسند لا على المسند والشيء الآخر وانه كانه هو صحيح في الواقع
ولا حاجة الى الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر قوله والمراد

بدخول هذه الحروف كانه معرف للدخول المتبادر في عرف الفن
الدخول الا بدات اثر لفظي لانه نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر مع
ذلك مضر لانه يدخل في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة
الملغاة عن العمل فانها اوردت على المسند والمسند اليه لا بد ان اثر
معنوي هو التاكيد بالنسبة المتعلقة بهما مع انه خبر المبتداء لا خبر ان
الا انه يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا او محلا وبقوله معنى
ما يشملهما قوله فان يقوم انا فحيث اسناده الى ابوه ليس مما يدخل
عليه ان هذا المعرف اصلا فلا وجه لتقييده بالجنسية قوله فلا يحتاج الى ان يجاب
عنه يعني ان الجواب السابق لغير عن هذا الجواب الذي يحتاج فيه الى تكلف
بعيد لانه المتبادر في المسند المطلق لا المسند الى اسماء هذه الحروف
وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من اللفظ متعارف
بين القوم كما اشرنا اليه قوله ويلزم منه عطف على قوله يجاب فيكون
المعنى فلا حاجة الى انه يلزم منه ولا خفاء في جهته فالاولى ان يقول على
انه يلزم ويمكن رفع الاستدراك بانه يجعل المراد المسند بعد دخول
هذه الحروف الى اسمائها فحينئذ انه يلزم الاستدراك يلزم خروج قائم
في ان زيدا قايم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل لا الى الاسم ان
ولوقف معرفة خبر ان على اسمه المنتظر انتظارا طويلا قوله فيحتاج الى
تاويل الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما و
يمكن انه يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر الجملة تبين بقوله وامره كامر
خبر المبتداء كان الخبر الجملة للمبتداء بين بعد ذكر تعريف يختص بالخبر
المفرد قوله مثل قائم في ان زيدا قائم انبه بالمثال على ان المراد بخبر ان
واخواتها خبر واحد منها وانه المراد بدخول هذه الحروف ودخول احد هذه
الحروف قوله والمراد ان امره كامره لا خفاء ان المراد من عبارة المص

المص توضيح خبر ان يجب ان يعرف ان اي خبر صحيح واي خبر فاسد
وما ذكره الشارح تكلف على انه بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتداء بان
امره كامره في افادته وفي افساده الخبر المتقدم لصدر الكلام لزم ان يكون
خبر ان ايضا كذلك في الفساد انما طرا من فوت بعض الاستثناء و
ينبغي ان يقول الا في تضمنه استفهاما او في وقوعه جملة انشائية نحو
ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيدا اضربه وهما لم يذكره عدم دخول
الفاء على خبره مع تضمن اسم معنى الشرط لكنه لم يف لسبق ذكره قوله
ان من اما مبتدا على ما ذهب غير سيبويه من ان من في مثل ابوك
خير منه وهو لا يرد على المص مع اختيار مذهب سيبويه قوله الا في تقديمه
اي في تقديم خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتداء الجواز
والوجوب وبهذا تبين فساد ما قيل من ان حق البيان الا في التقديم
فانه التقديم قد مشترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه
يجب ان يكون مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فيه انه يلزم ان يكون حكم
حكم خبر المبتداء في التقديم اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر
الظرف لانه تضمن ما له صدر الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا في
الدار فانه لام الابتداء له صدر الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام
في غير باب ان قوله وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لانه
ان صح وقوع النكرة مبتدا صح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز
فليس حكمه الا جواز التقديم فقول المص الا اذا كان ظرفا قاصر قوله خبر لا
الكائنة لنفي الجنس قد عرف باللام سبيلا الى رعاية جانب المعنى
لانه المبني على التركيب التوصيفي والمشهور في امثاله تقدير النكرة
احترازا عن حذف الموصول مع بعض الصلة فانه لا يجوز عند البصريين
فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل كائنة حالا من كلمة لا بناء ولها

بالمفعول لمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها اى خبر ثبت لكلية لا
وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب اللفظ فانها الحاكمة
لاولى الالباب قوله اى لنفى صفة اولا رجل قايم مثلا لنفى القيام عن الرجل
لانفى الرجل نفسه فانه لا رجل بتقدير لا رجل موجود ولنفى نفس الرجل
لانفى صفته والوجود وانه كانه صفة لكن اذا نفى عن الشئ يقال نفى
الشئ ولا يقال نفى صفة الشئ او نفى الشئ ليس الا نفى وجوده فنفى
الصفة صار بمعنى نفى غير الوجود فلا كما يكون النفر صفة الجنس يكون نفى
الجنس فلو حمل قولهم لا نفى الجنس على معنى نفى صفة الجنس لم يتم
التسمية فيما هو لنفى الوجود ولو حمل على نفى الجنس لم يتم فيما هو لنفى
صفة الجنس فلا بد فى التسمية من ملاحظة حال البعض الافراد وح يصح
حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه قوله والمراد بدخولها ما
عرفت فى خبر ان من الدخول لا يراد اثر لفظا او معنى ففى قوله فلا رد
نظر كما عرفت لظهور ايراد اثر معنوى فى ضرب قوله وجعل فى الا
صفة قال المصنف المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح فحقه
ان يستغنى عن الايضاح وكما ان فى الدار يحتمل ان يكون صفة لرجل يحتمل
ذلك فى لا غلام رجل فلذلك عدل عن جزئى المثال قوله لا يجوز ارتفاع
صفة هكذا قال المصنف واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة قرا والشارح
لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعنى ان رفع صفة المعرب المنصوب خلاف
الظاهر فالاحتمال الظاهر فى لا غلام رجل ظريف الخبرية دون الوصفية
وهذا يكفى لوضوح المثال حسنه قوله لا يتقيد بالظرف يعنى ان غير سماجة
يريد بوجوه الحال وفيه نظر لانه الظرفية لو لم تقبل التقييد لم يصح صار
زيد ظريفا فالاولى انه لا يتجاوز عن المثال ويقال الاحسن تقييد الظرفية
بغير الدار لانها لا تقبل هذا القيد ولا يخفى ان نفى جميع غلام الرجل يبين

ع

بين هاتين الصفتين غير مقبول والمعهود فى مثله نفى الحصول فى الدار
عن الغلام الموصوف بالظرفية قوله ويكون مثالا للنوعى خبرها ويكون
مثالا للخبر المتعدد وفائدة احوج الى الايضاح فلو ترك ببيانه نوعى الخبر كان
اشمل قوله ويحذف خبر لا مع ذكره حذفا كثيرا فقد يكون موصوفا كثيرا مصدر
الفعل المشتق فى مثله لتقدير الزمان وهو الملايم لقوله وقد يتميم لا
يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفى عليه يقال لانه النفى يقتضى منفيا ولما
لم يكن قرينة خصوص يصرف الى العام وقيل لانه النفى يقتضى رفع
الوجود ورد بان النفى رفع الوجود الشامل للوجود فى نفسه والوجود
لغيره فلا يدل على الوجود فى نفسه وهو ليس بشئ لان المتبادر من
النفى نفى الوجود فى نفسه كان المتبادر من الوجود الوجود فى نفسه
فينصرف عند الاطلاق الى نفى الوجود فى نفسه قوله اى لا الا تجعل
الا الله جعل الزمخشرى كلمة التوحيد جملة مستانفة تامة مستغنية عن
تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما ذكره انه اصل التركيب الا له
فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند هو الا له وهذا مما يتغير
فى تعقله الاذكياء ويتعجبون من كلامه هذا وانا اوضحه لك بكلام وجيز
وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما وقيل انما اله الله لكان كلاما تاما من غير
تقدير وانما هو النفى وكلمة الا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لدلالة لفظى
هو انه لا يطلب خبرا ولا يحتاج اليه المعنى قوله نفى الاهل والمال فلا يحتاج
الى تقدير خبر زائفة المصباح لانه لا يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون على هذه
الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذى بمعنى الفعل اللازم لا يتعب
ما بعده ولم يقف الشارح الا مزيفة لا يجوز انه يكون نافية للنفى
كناية بامتناب او هو ويكون فاعل الفعل الضمير المستتر المميز المنصوب بعدها
قوله وعلى التقديرين يكون ما ترى خبرا فى مثل لا رجل قائم على الصفة

ج

اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع قايم فلا يكون لانكار النحاة
اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يحصل قايم خبر الا ان الحق
ليس وفاقا للعرب والانكار انما يثبت لو اتفقوا في مثل لا غلام رجل
قائم بنصب قايم ولهذا قال الاندلسي ولا ادري فرارا من هذا النقل والحق انه
يجب اثباته اتفاقا اذا لم يقم قرينة واما اذا اقامت فعند بني تميم يجب
الحذف وعند الحجازيين يجوز فتقول في معنى كلام التتن وبحذف كثيرا انه
بحذف كثيرا القيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة لظهور انه
لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا آنفا لا يصرح به لهذا كما في قوله ويجوز
حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد يحذف فاعلا
يعبر الفعل والفاعل ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدا رعاية
مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وح معنى قوله وبنو تميم لا يلتزمونه
عند قيام قرينة ولو قال وانما عند بني تميم لكان اخصر قوله وبما عرف
من معنى الدخول قد عرفت ما يمنع عن القبول قوله اى عمل ليس من المفهوم
من اضافة الاسم الى ما ولا لاقتضاء المضاف عملها لاعمل ليس
قلت الحكم بالشذوذ على عملها لا على عمل ليس حتى يتوهم كثرة عمل آخر
وانما قال الشارح اى عمل ليس تعيينا لما هو الواقع ومن قال العمل مستفاد
من التشبيه بليس فقد بعد وكذا تجويزه رجوع الضمير الى التشبيه لانه
واقع من غير شذوذ وانما الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ في
نفيه ودخوله على المبتدا والخبر قوله شاذ قيل حمل على الشذوذ في الاستعمال
والشذوذ بمعنى الخروج عن القياس احتمال قوله فيقتصر على مورد السماع
وهو النكرة ومن قال هو الشرط فيه نحو قوله فمن كنت في الحاشية
الصدود والاعراض البراح الزوال الضمير في غيرها للحرب اى فمن كنت
غير زائل الحرب فلا زوال لي عنها قوله ولا يجوز ان يكون النفي الجنس راجعا على

رد على الشارح الرضي حيث قال ان النفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع
بعد لا فان التكرار انما يجب في الفصل بينها وبين معمولها بقي احتمال
ان يكون لا براح فرقا بين الاشتغال بفعل الشاغل نفسه عدم المفارقة
كما يجعل الرجل عين العدل فرجل عدل واحتمال ان لا يكون عاملا لجواز
ان يكون متعلق الظرف مرفوعا فلا استشهاد في البيت على عمل لا
قوله اعلم ان المراد بالسند هذا التعرض المبني على الغفلة كما ذكره
في تعريف الفاعل قوله علامة كونه الاسم مفعولا فحينئذ علامة
كونه الاسم مفعولا فلا يبطل طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف
المنصوبات بمررت بمسلمات ومسلمين ومسلمين بل مررت بزيد
وقوله فهي اى علامة كونه الاسم مفعولا مع قيد الجبتية فلا حاجة الى
تقييد الامور الاربعة بالجبتية قوله لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه
لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل فرد لكنه وهو ما قرن بفعل
لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل ويتعلق به بتعلقا مخصوصا والا نخص
بنقض بمفعول لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف الا
ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا اصطلاحا
قوله بخلاف المفاعيل وفيه نظر لانتقاضه بضربته تاديبا وكرمت
كراهتي وفعل الضرب والتاديب والمت زيدا في ضربه فانه يصح اطلاق
المفعول على هذه الامور الا انه يقال الا يصح اطلاق المفعول على
الاربع مطلقا بالنسبة الى بعض افرادها ويندفع فهذا وجه اخر
لوصف المفعول المطلق فيما نحن فيه فاحفظه فانه قلت يصح اطلاق
المفعول على الضرب مشكلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانه
يقال فعلت الضرب وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق
قلت المفعول في اللغة ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول

المطلق كذلك حتى فعلت فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان
القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم التسلسل فمدفوعه وانما يصح على اصله
فانه قلنا اذا صح اطلاق المفعول به صح اطلاق المفعول لانه صحة اطلاق
المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت المفعول به مقيد في الظاهر
وتغيير في التحقيق فانه المفعول فيه ضمير يقيد به الصيغة والمفعول به خال
عنه مقيد بالاسناد اليه فتقيد به معين لمعنى المفعول لا مقيد وليس
صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق هذا المقيد وله فلا يرد عليه مثل
مات موتا وكذا اضرب زيد ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام
بفاعل مغاير الفعل المذكور اي بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا
التفسير الى جعل الفاعل اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب
زيد ضربا بما ظن البعض بعض الظن ج له وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في
وجه زيادة الاسم واصح لما مر تية فيه انما الشان في تخصيص المفعول المطلق
بزيادة الاسم في تعريفه دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل انه زيد لئلا يرد
ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فانه ضرب الثاني ما فعله فاعل بفعل مذكور
ويتجه عليه امران احدهما ما قيل ان ضرب الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم
لا يجرون صفات المعاني المتضمنة على الالفاظ وانما يجرون صفات
المعاني المطابقة وثانيهما ما تقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب
فالوجه ان يقال زيادة الاسم ههنا وتركه في اخواته تفنن في البيان و
الشارح جعل الاسم محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه
قوله او اسما عطف على قوله مذكورا اولا يعني انه الفعل المذكور يشمل الملفوظ
المقدر والاسم لانه المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشايع قوله
وخرج بالاسناد ونحوه مما ذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
وكذا خرج ويل لك وانواع الضرب وقعا والف ضرب وقف الكر

لكن لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك ضربي بضرب شديد وضربي انواعا
او الف وتحقيق الكلام ان مفاد اسم ما فعله فاعل فعل مذكورا انه اسم ما
يدل على ما فعله فاعل فعل بحسب التركيب مثلا ضربا في ضرب ضربا
يدل على انه الضرب فعل المتكلم فعلى هذا اسم ما فعله فاعل اخرج جميع المصادر
ولا حاجة لاخراجها الى قيد فعل مذكورا نما هو لاخراج مثل ضارب زيد
وكذا اضرب ضرب شديد ولا الى قوله بمعناه لاخراج ناديا في ضرب ناديا
وانما هو لاخراج فاعل ومضارب زيد على سبيل التنازع فانه ضارب
اسم ما فعله فاعل القاتل بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فاعل
وبهذا يندفع غير التعريف ورود كرمت كراهتي لان بحسب
التركيب انه فعله فاعل قوله صفة ثابتة لا يبعد ان يكون مشتقا بمذكور قوله
بل المراد ان معنى الفعل يشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فعلى الشارح عمم
انه الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل عين
معنى المفعول المطلق ولا يكون مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء اذا
كان مصدرا والمراد باشتمال العامل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله
على مفهوم لفظه بل ما قصد به فهم الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا
فان ضربت يشتمل على ما قصد به عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب
المقصود منه عين الانواع ثم خروج ناديا انما يتم لو كان اديب غير
الضرب اما اذا كان في التحقيق عينه فلا يخرج بفعلك بالتحقيق الذي تعتمد
قوله لتاكيد انه لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي لتاكيد
العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا او بعضه اذا كان غيره نحو
ضربت ضربا ونظيره نفخة واحدة ويلزم مما ذكره ان يكون مثل ضربت
ضربا في الزمان الماضي مفعولا مطلقا لتاكيد قوله والنوع انه دل على
بعض انواعه يريد الدلالة على بعض انواعه فقط او في ضمن الدلالة على جميع

انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب بوله والعدد دال
على عدد وهو اى عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى للنوع عن
المثنى للمفرد والشخصي بوله لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد
والا لكان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل بوله وقد يكون المفعول المطلق
بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلية قد للفيدة للتقليل لانه وان علم مما عرف
انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم انه ما هو بغير لفظه قليل او هو عطف
على لا يثنى ولا يجمع اى الاول قد يكون بغير لفظه فهو لدفع توهم انه كون للتاكيد
يجب ان يكون بلفظه لانه التاكيد للمعنوى بالفاظ محفوظة واللفظى لا يكون
بغير لفظه ولا يبعد ان يقال اراد التصريح بانه ليس تابع سيبويه بوله
نحو قعدت جلوسا هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو كان القعود مخصوصا
بما بعد الاضطجاع والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح المصابيح النبوية
ولا يخفى انه مثال للغاية تجب الباب ايضا بوله وسيبويه يقدر له
عاملا فيما عد امثل خبرية انواعا والظاهر مع سيبويه فمثل اتجب اية
نباتا دونه مثل قعدت جلوسا بوله خبر مقدم هو فيما قبل انواعا من الضرب
وخبر اسم يقتضيل مخفف اخير ولا يغير في التثنية والجمع والتانيث وفي القاموس
يقال فلانة خير الرجال وفلانة خيرة النساء بوله والجمع وقطع الالف
الا في اكرم في الرض كلمة او بدال او هو الموافق للغة وهو دعاء عليه بالذل
وقبح الحال بوله وذا اى معنى وجوب الحذف سماعا لا يخفى انه لو كان بمعنى وجوب
الحذف سماعا اذا كان القياس ايضا واجب الحذف سماعا لانه لم يوجد
في كلام العرب استعمال الافعال العاملة فيه بل معنى وجوب الحذف سماعا
انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة له يعرف بها بوله
فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب لانه اعتراض لانه كل مصدر اضيف
الى الفاعل والمفعول به بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا ولم يقصد بها

بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر او غيرها
فحذف عاملها قياسي او ليس بواجب ولا يذهب عليك ان الاولى
لعبارة المصنف هو الجواب الاول بوله مثبتا اريد اثباته لا حاجة الى الحمل المثبت
على ما اريد اثباته بوله بعد نفي داخل النظاهر انه قد لنفي صفة لانه الصفة
الواحدة لا يصح ان تكون نائبة عن موصوفين وقيل صفة النفي فالمقدر صفة معنى
نفي وما ذكره الشارح اظهر اولا وجه للفصل بين الصفة والموصوف
والحق انه صفة لقوله نفر او معنى نفي بتاويله بواحد شيء نفي او معنى نفي والصفة
في الحقيقة صفة واحد منهما ولو قال بعد نفي داخل على اسم لا يكون خبرا
عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفر المقيد لكان اوضح فافهم بوله
داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اى داخل على اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر
خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبرية والمراد بالدخول الدخول هنا او معنى يشكل
بكان زيدا الاسير اى بمعنى الا يسير سيرا فانه النفي وان لم يدخل على زيد
لفظا لكنه دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد كما في ما زيدا الا سيرا وخرج
بقولنا لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا سير بالرفع وقيل المعنى
لا يصح ان يكون خبرا بلا تاويل او مبالغة وفيه نظر لانه يصدق على ما كان
عملى ما زيد الا سير مع انه ليس محذوف الفعل مع بوله لانه لو كان خبرا عنه
لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا مطلقا لانه مرفوع ورد بانه
المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل قلت لا يكون مفعولا
مطلقا لانه معمول للعامل المعنوى والمفعول المطلق لا يكون كذلك وفيه
نظر والاولى ان يمثل بما لك الا سير شديدا فانه حذف فعله لا يجب
بل يصح ما لك الا انت سير اشديدا بوله او وقع مكررا الوقال
او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه احترز عن نحو ما زيد الا سير
لا خروج بوله اى في موضع الخبر عما اسم لا يصلح ونحو عنه خبرا عنه لا يخفى انه

لا يفي العبارة بتقدير ذا وكانه جعل الهاء ضمير وقع راجعا الى المفعول
مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه ما ذكر ضمنا لكنه بعيد ايضا
والاخصر الاوضح هو ان يقال او وقع مثنيا بالا او معنا بها او مكررا بعد
مبتدا لا يكون خبرا عنه قوله وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في
الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه فيه انه يقتضي ان يجمع بين قاعدتي ما وقع
مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قوله تنبيها على ان الاسم
الواقع موقع الخبر اما على ان يكون للتاكيد والنوع ولم يلتفت الشارح
الى هذا الوجه لانه يوهم الحصر فيهما او على انه قد يكون بحيث يجب تقدير
عامله بعد الاكمال في المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير المطلق عن السير
المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح فيه تقدير العامل
قبل الا اي ما انت تسير الا سير البريد قوله البريد يعرب ودم بريده واصله
اسم بمعنى استرباح او علامته قطع الذنب ثم صار اسما لمعنى بيك
قوله ومنها ما وقع تفصيلا قيل القرينة على حذف العامل مضمون الجملة
فانه ينتقل منه الى اثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه الى اثاره
لم يحتج الى ذكرها مع ان الحاجة ماسة الى القرينة في حذف عامل المفعول المطلق
بعينه لانه متعين ان يكون بعناه قوله والمراد بمضمون الجملة مصدرها
المضاف الى الفاعل اي فيما اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند الى
الفاعل او المفعول فيما اذا كان مناط الفائدة النسبة الى المفعول
وح نقول او المصدر المقيد بالحال فيما اذا كان مناط الفائدة الحال
نحو اصبح مع زيد مسرورا فانما تنفعه او ينفعك فانما مضمون الجملة
هنا صحبة زيد في وقت السرور والاثارة فاحفظه فانه في المواهب
الدقيقة الجليلة قوله وباثره غرضه وغرض الشيء اثر فاعله بواسطة
سمي اثرا له وح لقول القطار انه يجعل مثل فشد والوثاق فانما مناسب

بعد واما فذا مفعولا له فيستغني عن تقدير العامل وا قتصر الشارح على
بيان مفهوم القيود واعرض عن بيان احتراز انه المبينة لغيره لان
ما قيل انه مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو له سفر بصيح صحة او غنيتم
اغنانا فانه مضمون المفرد وكلام لا محصل له لان صحة اثر مضمون الجملة لانه
اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل انه متقدمة تبيان للواقع لان
التفصيل لا يتقدم الاجمال مع وكذا ما قيل الحذف غير واجب في صورة تقديم
التفصيل لا وقوف له لعدم تشخيص فائدة متقدمة لم يتعرض له قوله
وتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة وكذا فسره الرضي ايضا وهو يقتضي ان لا يجب
الحذف فيمثل فشد والوثاق فاعلمنا بعد واما فذا او فقدا او تم فذا
ولو لم يذكر المحتملة لكان اولى قوله ومنها ما وقع للتشبيه صلاحيا اي لا شبه به
امر مر وعليه مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق
هنا يشبه به شيء لا يشبه به شيء اخر فالاولى ان يجعل للتشبيه بعد لانه
يشبه به شيء والمفعول المطلق الحقيقي في مثله لا محالة شبه او بعد للتشبيه
الذي فعل المتكلم وصفة اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها
كما في المثال المذكور في المتن او اداة التشبيه كما في مثال ذكرنا او مشبها
كما في له صوت صوتا مثل صوت حمار وفيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب
حذف الموصوف فيمثله ولا بد في تصحيح النقل قوله لزيد صوت صوت حسن
وعليه واخواته انه خارج في المفعول المطلق لافي القيود والاوجه ان يقال
القيود والمذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب ذهب سيبويه
الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل في الجملة السابقة فاراد المصنف
التصريح بوجوب حذف العامل فيه وانما يتاتى هذا بعد سيبويه بصوت
حسن بدل او وصف لصوت اند مع صفته بمنزلة شيء واحد فهو نظير الحال
الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل صوت تاكيدا لفظيا قوله واحترز به عن

صوت زيد صوت حمار الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار بصوت زيد
فاذا الصوت صوت حمار جوز نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان
او صفة بتقدير مثل او بتاويله بمنكر اذا كان منكرا واما اذا عرف فرفعه
لا يكون بالوصفية الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يتعرف بالاضافة
وانما لم يجز الجمهور ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح تاويله بان مع الفعل
وعمله لهذا التاويل وانما لم يخرجا ان مع الفعل مرجوا وهو في هذا المقام مقطوع
قوله صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر قوله لا تحتمل لها غيره الاوضح وقع مضمون
جملة لا يحتمل غيره وفي مقابله وقع مضمون جملة يحتمل غيره واما هذه العبارة
فغيره مرفوع على انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر قوله لها صفة
محتمل اي لا تحتمل ثبتا لها غيره وقيل غيره منصوب بمفعول الاحتمال المحتمل
مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله اي عرفت عرفا ما ينبغي ان يكون
خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا فيه وفيما بعده قوله وسمي هذا النوع
من المفعول له التسمية من متاخري النحاة في هذا العلم وتسميه فالاولى ان يكون
تسمى على صيغة المتكلم مع الغير ويكون ضمير المتكلم كناية عن المتاخرين قوله
ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره اخرج ما وقع مضمون مفرد سواء كان له
احتمال غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث
هو منصوب الخ يعني لانه مفعول من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر لتاكيد
نفسه من حيث محتمل الجملة فقد جعل المؤكد مفعول المصدر وجعل تسميته المصدر
بالتاكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب بالفن ان المؤكد لفظ المصدر
لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه ويقويه فالوجه ان يقال
المحتاج الى التاويل قولنا تاكيد النفس ووجهه انه يؤكد جملة كانها غيره
للدلالة على ما يتعين المصدر للدلالة عليه واما التاكيد لغيره فلا تكلف فيه
لانه موكد للفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما يتزله منزلة نفسه لانها

لا تساهم مشاركة في التعيين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه قوله ويحتمل
ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره هذا ما اختاره المصنف واورد عليه فوات حسن
التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان يكون فيه انه بعد ليس مما حسن
التقابل لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه لتكرر ويتقرر ومع ذلك
تاكيد له وقع غيره فحسن التقابل يكون معتبرا لو سمي الاول تاكيد النفس لغيره
قوله ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن المثنية فيه رد على
من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واستدلاله ان المراد به عم فان يكون
للتكثير او لغيره قوله مضافا الى الفاعل او المفعول مع هذا القيد
ينتقض بضربت زيدا ضربي الامير فانه مثنى مضاف الى الفاعل فلابد ان يقال
مضافا الى فاعل الفعل او مفعوله ومع ذلك ينتقض بضربي زيدا
ضربيه فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لبيان النوع وقد صرح بهذا القيد
الشيخ الرضي قوله وفي جعل المثال في تتمة التعريف لافادة هذا القيد
تكلف اذ السابق تمام التعريف بدونه المثال على ان التقييد بالمثال
يفيد بظاهره اشتراط كونه المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول
قوله ويجوز ان يكون مرتب بالمكان فانه قلت بل تعين للاستغناء
عما لحذف الذي لا يرتكب الا للاحتياج اليه قلت كانه اجرى اللفظ
على ما هو الاكثر استعمالا في القاموس لبيك اقام بالمكان ومنه لبيك اي
انا مقيم على طاعتك ايابا بعد ايابا او معناه قصدي وانجاحي
لك من قولهم داري تلب داره اي توجهها او معناه محبتي لك من قولهم
امراة لبة اي محبة لزوجها او معناه اخلاصي لك من قولك حبيب لباب
خالص قوله لحذف الفعل ليفرغ المخاطب عن سماع التلبية فيامر بسرعة
وقيل ليفرغ للمتكلم عن التكلم بسرعة فيفرغ لسماع المامور به والاول
انسب بمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى هذا القياس سعديك

اى جواز ان يكون غير محذوف الزوائد فانه لم يجز ثلاثى اسعد بمعناه
قوله المفعول به قال الله انما سمى به لانه اوقع الفعل به او تعلق به
يعنى ان الباء للسببية فتعلق بالفعل والصلة وتعلق بما ضمنه من
معنى التعلق ومن خفى عليه مراده زاد عليه وقيل انه سبب لوجود الفعل
لانه المحل سبب لوجود الحال قوله ولم يذكر اى الاسم اكتفاء بما سبق او
اكتفاء بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم اوتفاديا عن اطلاق فى التعريف
على سبيل المسامحة فان المفعول به فى قلت زيدا او قلت زيد قايم ليس اسم
ما وقع عليه فعل الفاعل بخلاف اطلاق الاسم فى تعريف المفعول المطلق او
تفننا فنبه فى تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البتة وفى تعريف
المفعول به على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه
المطابقى لا يقال قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا
كما اذا تضمن معنى استفهام او شرط لانا نقول المتضمن لمعنى الاستفهام
او الشرط دال على المعنى الاسمى مطابقة لانه الدلالة على معنى الشرط او
الاستفهام طارية ولذا عدا اسما ولم يعتد بدلالته على معنى غير مستقل
وقد صرحوا به ولو سلم فقد سلك فى التعريف جادة التغليب قوله والمراد
بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة حرف فانهم يقولون يعنى ارباب اللغة
يقولون لكن نجبه ذهب بزيد فانه يقال الا ذهاب به وقع على زيد ولا وقوع
فى المغرب ذهب بزيد واذهبت زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق
ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى
وبعد التغيير يتعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين ان زيدا فى ذهب بزيد
مفعول به دون زيد فى مررت بزيد وخرج الحال لان تعلق الفعل به واسطة
حرف جر فى المغرب فمعنى ضربت زيدا قائما ضربته فى حال القيام وخرج
المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق الفعل بهما بل فى التمييز يتعلق بما بين

بين به فى المستثنى بما اخرج منه فمن قال المراد التعلق اولا يخرج
الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على تمييز فيما بين الاحوال على انه يشكل
بالمفعول الثانى والثالث اذ ليس التعلق بهما اولا ومما يعجبك انه
استدل على بعض عمر وفاشتراك زيد وعمر وفاحتاج الى تقييد المتعلق بغلبة
نجد الفاعلية وغفل عما تقرر انه المعتبر فى جميع التعريفات بالخرج التوا
ولم يتذكر انه التقييد لا ينفع فى الانتقاض بضربت زيدا وعمر الغير تقييد
التعلق واجب لانه تعلق الفعل بالفاعل ليس وقوعا عليه بل وقوعا منه تأمل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لا حاجة الى هذا الاعتبار
لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع على الضرب او الضربة بل يقال وقع
الضرب او الضربة قوله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الاولى فعل اسند وكذا الاولى فى قوله فانه لم يعتبر اسناده لم يسند
قوله فخرج به مثل زيد فى ضرب زيد الاولى ان يقال فخرج زيد ودخل فى
فى اعطى زيدا درهما واخراج زيدا انما يتم لو لم يكن مفعولا به فى اصطلاحهم
وهو الارجح الاليق بالاعتبار مالم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم
بانه المفعول به وفيه يصح انه يكون مفعول مالم يسم فاعله لا يدل على تسمية مفعول
مالم يسم فاعله مفعولا به او مفعولا فيه كما لا يخفى فلا مانع عدم كونه مفعولا
خفى عليه المانع لدقته قوله فلا يرد عليه انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان
اخصر وله ورفع اخر وهو انه لو قال الفعل لشمل ورمنه الفعل الاصطلاحى
فيحمل عليه ويلزم فى اسناد الوقوع المسامحة وكذا فى الاكتفاء بالفعل
الاصطلاحى لخروج شبه الفعل قوله لقوة الفعل به على انه ذكر الفعل
ههنا ليس فى قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما فى ظاهره لكن ينبغى ان يعلم ان
اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله كوقوعه فى خبر ان وكونه الفعل مؤكدا
بالنون لانه التاكيد يوجب كونه الفعل اهم فيناسب التقديم الدال على كونه

المفعول الاهم وفيه نظر لجواز انه يكون التقديم للتخصيص للاهتمام قوله اي تخصيصه
مكة اي تريد بكمة قوله تخصيصها بالذكر ليس للحصر كما هو ظاهر على انه العدول لافادة
الحصر فانه قلت فما فايدة ذكره قلت ليضبط المذكور عند السامع ولا
يغلب بشبي الكن يجبان المذكور خمسة خامسها المندوب على طريقة
اللف فرعاية مذهبه يقتضي انه يجعل الابواب خمسة قوله لوجوب الحذف في
باب الاغراء كتب في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد
ونحو اياك زيد الفاسق الخبيث ونحو مررت برزيد المسكين ونحو اعزاء ونفسه
ومعناه الحث على الفرار من المرء وقصر اليد واللسان عند بعضهم الاول الواو
للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم انكر سيبويه
وجوب الحذف فيه واعترف به الزمخشري واما ما قال العلامة الثاني المحقق
التفتازاني ان التمثيل به لانه فرجب انه قران لا يصح فيه وجه اخر ممكن
لانه بهذا الاعتبار لا يعد ونحو الحذف الجايز واجبا قوله سهلا من البلاد ولا
حزنا في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه
او قلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته لا يتناول
نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان
بينك وبينه حائل وكانه خرج اكثر افراد المنادى من تعريفه مستبعدا
جدا صرف قوله اقباله عن ظاهره ولكن يجيء انه لا حاجة الى جعل الاقبال
اعم من الاقبال بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه اعم من كونه حقيقة او
حكما بل يمكن ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يصير الاقبال بالقلب
داخلا في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه نداؤه تعالى
لتنزيهه عن الاقبال لا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك التنزيل من امر
نزل باعتباره وجعل داعيا الى التنزيل وبيانه على علم اخر يقال في القول
تنزيله تعالى منزلة من له صلوح النداء ترك ادب فالاولى انه يقال الاراد بالا

بحث المنادى

الاراد بالاقبال الاجابة وفيه نظر لانه القران نزل على لسان العباد
فلا باس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرع ولا معنى للارادة الاجابة لانه لو
اريد بالاجابة القيام بالسؤل فهو لا يستفاد من تقدير اداة عموما انه
قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد التنبيه فهو لا يكون
مطلوبا منه تعالى قوله وفيه تكلم يمكن دفعه بان المندوب باب واسع كثير
الدوران على الستهم فاستبعد جعله مجازا غير محقق بالحقيقة بخلاف
عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب
المفصل وكانه منع للمنع من ذلك انهم لم يعدوا كلمة توابع حروف النداء
قوله بانه يكون الة الطلب لفظية الطلب المقتضى يتوقف على لفظية
الة والمطلوب فايهما قدر صار الطلب بتقديرها فالاحتمال الثالث من
اقسام هذا الاحتمال فتامل قوله او المنادى والحرف وفي جواز حذف حرف
النداء مع كونه نائبا وعدمه يمكن دفعها بانه النايب بحذف ذاك كالمناب
نائب كما في ضربي زيدا قائما والقرينة هنا نائبة ونحن على جعل التفصيل للمنادى
انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق
والمفعول به والمبتدا والخبر الى غير ذلك مثلا قوله وعند المبرد يحذف
النداء لسده مسد الفعل كانه المبرد زعم انه الفعل المقدر عوض عن العمل وورثه
ما التزم في موضعه فلا يرد انه المبرد لما قال كونه سادا مسد الفعل فلا محالة
جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا مخالفة بينهما قوله فعلى اذين
المذهبين لا يكون من هذا الباب اللهم ان في اللهم قوله فعند سيبويه
جزء الجملة اعني الفعل والفاعل مقدر انه هذا انما يتم على قول من قال المنكور
محذوف واما على ما حقق انه ليس بمحذوف ولا لفظ وفرق بينه وبين
المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل ههنا قوله وعند المبرد حرف
النداء قايم مقام احد جزئي الجملة لا يجوز انه الحرف لا يقوم مقام الفعل في

في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره وفهوانما يقوم مقامه في العمل فلا بد
ان يكون للعقد عنده جزء الجملة قوله وعند ابى على احد جزئيها اسم الفعل و
الاخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والمخاطب
باتفاق بعض النحويين ويعقب بانه صوت لا اسم فعل وان اسم الفعل لا يكون
على حرف واحد وهو حروف النداء الهمزة واورد عليه وعلى مذهب سيبويه
انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام بدونه المنادى مع انه لا يفيد بوجه
واجيب بانه قد يعرض الجملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وهذا
لا يتم مالم يعرض ما عرض هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام
بدون المنادى وانما لا يفيد حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق بحرف النداء
والحرف لا يفيد بدون متعلقه وعلى مذهب ابى على انه استعمل الجملة هنا لطلب
اقبال زيد فهى بخبرها بمنزلة فعل اقبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة
بالنظر الى ما هو المقصود بدون المنادى فاعرفه قوله وبنى اى يجب انه يبنى لان انه
يجوز ان يبنى لانه ظاهر الحال في السائل الجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى
ثم الحكم كما سيأتى قوله لقلتها الى آخره كل منها لا لقلة الثلثة للنادى
المجموع بالنصب اذ اقسام المنصوب ثلثة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح
ممن قال اقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح اثنا عشر مفرد ومعرفة ومستغاث
بخلاف المنصوب فانه ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرد ان
اقسام غير المنصوب ثلثة مفرد ومعرفة ومستغاث باللام ومستغاث لا
قوله والطلب للاختصار فربما ينصب المنصوب لا يخفى انه لو قال ويخفض بلام الاستغا
ويفتح بالعها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة وبنى على ما
يرفع به باسوا الكناية الاختصار فربما يرفع به فلا بد فربما رجح طلب
الاختصار فربما ينصب على طلب الاختصار في بيان البناء حتى يتم كلمة
تقديم ما عدا النصب عليه ويكون ترجيحه انه الاختصار فيه لكثرته اولى فتأمل

فهو لاختصار بنائها هو اقل منه والاوجه في كلمة التقديم انه يقال بيانه البناء
على ما يرفع به اهم لانه من خواص المنادى بخلاف النصب فانه لكونه مفعولا به
وبخلاف الخفض فانه بحرف الجر وبخلاف الفتح فانه للحاق الالف فقدم
المستغاث لاتصال المنادى بها بالبناء او التغيير فهو حاله الاصلى قوله يرفع به
المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع الى
المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المسند اليه بالمنادى
باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل ولك ان تجعل الضمير الى
ذات المنادى فيكون فهم قبل اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله او الفعل
مسند الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على بقصا فانه فرقوه ان الفعل
مسند الى ضمير المنادى كانه قيل وبنى على ما به الرفع وتجه عليه ان حالة الرفع
النون وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم قوله اى لا يكون
مضافا ولا شبيها بالمضاف المفرد فهذا الباب بمعزل عما يقابل المضاف وما يقابله
شبيه المضاف فدار على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر شبيه
المضاف فرد مقابله وقيل يضرف المفرد اليه لانه المفرد الكامل للمفرد
بمعنى ما ليس بمضاف قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام اخر اليه
هذا امر لا انضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كون الموصوف بجملة او ظرف
شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان يا جليلا لا تعجل شبه مضاف
دون لا جليل يعجل كما لا يخفى على المتتبع للاسرار الفن ولا الى محصل يوجب
كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف فهذا الباب دون الموصوف بالمفرد
وقد سها فيه الشارح واخل بكلام الشيخ الرضى فانه قال هو اسم يجيء امره بعد
فراغه فظن انه المعنى انه فراغه فراغه حيث المعنى وليس اذاك بل المعنى انه
فراغه في اعتبارانتهم اما لداع معنوى او اضطرار نحوى اما الاول فكان يكون
بعد يجعل له او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه اسما

لشيء اما علما نحو بازيد او عمرا او اجعل علما او اسم جنس نحو ثامنة وثمنين فان ثمنة وثمنين اسم لعقد مخصوص كاربعة واربعة عشر واما النهاني فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه لابد وانه يجعل فيه نداء الموصوف لانه وصف المنادى واللازم وصف المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا لزم وصف النفي الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا ما عرفان شبه المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف اسم يشبه المنادى الموصوف بالجملة او ظرف وفي باب لا الاولان فقط قوله لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية فقولهم المبني ما اشبه مبنى الاصل بمعنى المناسبة له بواسطة او بغير واسطة ويمكن ان يجعل علة البناء عروض الحاجة كما مر في الدلالة على المعنى المراد منه الى قرينة التخاطب كالضمير للمخاطب فمبنى لتلك المشابهة بالحرف وتلك الحاجة وان فقدت في العلم لم يعتبر فقدانه طرد الباب قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبره للازم بناء المضاف وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم يقع موقع كاف الخطاب قوله وبازيدان اشتهر فيما بينهم انه العلم اذا ثنى او جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف مختص بما سوى المنادى فلا يرد ان المثال الصحيح والصواب يا رجلان قوله اى لام يدخله وقال الاستغاثة بعد الاضافة لادنى ملابسة وليس من قبيل اضافة اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر قوله وهي لام التخصيص قيل بل لام التعليل اى اغثني للفك والادراك وفي يا لله اغثني المقتضي ذاتك وكرمك قوله نحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة ولا يكون لام الاستغاثة الا في مقام الاعانة او التعجب او التهديد قوله واجب اى عند الاعتراضين فما قيل او بانه قوله مثل ما عبد الله فيه تتمة القاعدة مبنى على الغفلة قوله كانه المهد واسم فاعل يستغيث بالمد وفيه

فيه انه يابى عن هذا التوجيه ان التكلم بهذا النداء في حضور المدعو منه والمتعجب وانه لا معنى للاستغاثة بشيء الحضر فيتقدم منه لانه لا يتصور الاغاثة منه فالوجه انه يقال يستغيث بالمد ويغير حاله ويترك ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المدعو ويخلصه عن ايلام القتل والضرب او يستغيث به لانه يجيء لقصد القتل بتغيير احواله وترك مساوي خصاله ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه فرط التعجب المفرط الذي فوق طاقته فيغير حاله ويرفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله لانتفاء ما يقتضي فتحها الا تخصر المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صونا قوله وللام فيه فتح ظاهر كلام المصنف الحالية فيجيء بالمقصد لانه يفيد تقييد الفتح بالالف بعد اللام لا القول الا اعتدادا ولهذا الاحتمال الظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام الغير لانه الالف يوجب فتح ما قبلها لا انا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها ياء لاقتضاء اللام الخفض فقوله فيبنى اثر بهما تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما في بالاحداه لانه جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب ولكنا نقول ليس التنافي لاختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احديهما بنائية والاخرى اعرابية قوله وينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا او تقديرا يخرج عنه الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله الخ ويا مثل ما ينفعنا وباغيرا بغير ثم مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل محلا مع انه داخل فيما سواهما وان اراد النصب ما سواهما لفظا او تقديرا او محلا فهو مشترك بين كل منادى والاخصر ما سواهما ويمكن ان يقال اراد وبقي على ما كان عليه من النصب ما سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان نعتا قبل دخول حرف النداء والا فمستغنى عنه على انه فيه انه يبقى على هذا التقدير مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى قوله مثل يا طالعا جبلا هذا المثال غير المثال النحوية

فانه لا معتمد لعمل طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف
يكون هو موصوفه منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون
هناك شبه مضاف وذكر من لا مثال له في جملة ما ذكر قوله وياحسنا
وجهه ظريفا في الحاشية انما قيدناه بقوله ظريفا ليكون نصا في كونه
نكرة لم يقصد به معين فانه لو قصد به لقال ياحسنا وجهه الظريف هذا
لكن وصف شبه المضاف بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون
موصوفا بالجملة او الظرف نحو يا جليسا لا نعجل قم وسافانه لا يجوز الفدوس
ويا نخلة من ذات عرق طويلة فانه لا يجوز الطويلة قوله وتوابع المنادى
يريد التوابع من كل وجه اعني التابع في الصورة والحقيقة فخرج يا ايها الرجل
لانه تابع صورة ومنادى حقيقة وسيجيء في كلام الشارح تمثيله عدم تقييد
التابع بما خرج فمن ذكر ههنا ما سيجيء في كلام الشارح فلم يتتبع كلامه او
تتبع قوله المبني على ما يرفع به ليدخل المنادى المعرب نابعة للفظة هذا الحكم
ويبنى دون غيره قوله لان توابع المنادى المعرب نابعة للفظة هذا الحكم
صحيح على اطلاقه فان يا عبد الله وعمر وعمرو فيه تابع للفظ عبد الله لانه
منصوب المحل بالتبعية لا غير واما بناؤه فليس بالتبعية ممن قال يريد بالتوابع
غير البدل والمعطوف الا في حكمه لا باعادة حكمه وكذا يا زيد وعمرو يجب فيه
جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله قوله لانه توابع المستغاث يعني ان الحكم على
توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني لانه حكم مخصوص بعض افراده عقلا
وانما خص فائدة القيد بالنظر الى تابع المستغاث دون تابع العلم الموصوف
بابن مضافا الى علم آخر نحو يا زيد بن عمرو والعاقل فانه لا يجوز في العاقل الا
النصب لانه لا يرشد الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد قوله
ولا شبه مضاف المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة لادراجه الا لتعميم
المفرد وانما احتاج البيدلا وراج المضاف بالاضافة اللفظية قوله ولما لم

يحكم الآتي اكتفى فيه بان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التقييد بل
فصح ان يقال توابع المنادى المبني المفردة سوى البدل والمعطوف الغير
الممتنع دخول لا عليه بل لو لم يقيد لكان بيانا لحكمها فيما بعد بمنزلة الاستثنا
كما هو عادته فالتفصيل لبعد التوابع اجمالا ونبه بذكر التأكيد والصفة
على انه لم يتتبع الاكثر في امتياز وصف المنادى ولم يتبع الاكثر في
جعل التأكيد اللفظي كالبدل قوله لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب الغالب
انه يقول عند الاكثرين ليلائم قوله وقد يجوز فانه يدل على انه المسئلة خلافية
لانه استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند المعم
ذلك قوله ولما لم يقيد التأكيد بالمعنوي واقوى منه انه لم يقل فيما بعد
والبدل والمعطوف والتأكيد الغير المذكورين حكمها حكم المستقل لكن يصرح
في شرح المفصل بتقييد التأكيد بالمعنوي يشعر بان ترك التقييد هنا مبني على
الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاكثر حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد
المعرفة لشبهه بالمضمر واول نصب العالم ورفعه فر يا زيد العالم بانه على
الاختصاص لضعف الداعي وعدم جريان التاويل في وصف المنادى المستغاث
الا ان يقال لما شابهه المستغاث بالمضمر اعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى
المفرد المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول لا عليه يعني المعرف باللام مبني
انه يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المصدر والمعطوف المعرف
مع انه اخصر واوضح قوله مرفوع على لفظه بدا من غوامض النحو ان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع والتابع باعراب سابقه من جهة واحدة والمقام
لا يحتمل تفصيله فتركناه لما هو اهله وقوله الظاهر او المقدر قاصر لانه
لا يشمل الحمل على محله نحو يا هؤلاء العاقلون فانه لهؤلاء محلين محل نصب
ومحل رفع قوله واقتصر على مثالها ولانه اول ما يوسوس ان يمثل فيه بالمعرف
باللام المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه مبني لتنزل حرف النداء

مع مشافهته له بقوله وهو استاد سيبويه وهو الذي قال اعراب الفاتحة
في شانه لم يتقدم مثله ولم يخلف مثله وقال المحقق الشريف في حاشية
الكشاف هو اعلى كعلم سيبويه بقوله ان كان ثم كحسن بعير علما فقوله والا
يعني ليس بعلم كذا حققه الشيخ الرضي مذهب المبرد ولكن المصنف في شرحه ذهب
الى ما ذكره الشارح وكان المصنف لما رأى ان المعقول انه اللام في بعض الاعلام
لازم كاللام في اسم الجنس فلا يبقى الفرق بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع
اللام عنه وجعل اسم الجنس على اسم الجنس وما في حكمه في الاعلام وح لابد من معرفة
معرف باللام يجوز نزع اللام عنه وهو علم كانه فر الاصل مصدرا او صفة او
اسم جنس يقصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب بكنه ليس كل اسم كذلك مما
جاز دخول اللام وزعمه فان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما وما لا يجوز
نزع اللام عنه معرف باللام فقصد بلامه التعريف وجعل لامه جزء العلم ودك
في علم موجنس في الاصل خص بفرد ومنه لخاصيته له اقتضت ذلك التخصيص
وسمي علما غالبا وتلك الغلبة اما بحقيقة كالصعق لخويلد سمي به لانه اصابته
الصاعقة واما بتقدير به اما بالعدم لتصور معنى جنس كالدبران او تصوره مع
عدم ثبوته كالاربعاء والخميس فانه يتصور له معنى جنسي هو الرابع لكن لم يثبت
لهذا اللفظ او يتصور ويثبت لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري قوله
والاضافة عطف على المفردة ونصب على ان رفع عطف امرين على معمولي عامل
واحد لان العامل في صفة المبتدا والخبر واحد هو الابتداء قوله حكمه اي حكم
كل واحد منهما او الضمير راجع اليهما بتاويلهما بما بقي من التوابع فعلم منه انه لو قال
وما بقي حكمه حكم المستقل لكان اخصر قوله والعلم الموصوف بابن فان قلت هذا
من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التوابع قلت من مسائل التابع
باعتبار انه التابع المضاف وجب اختيار بناء المنادى على الفتح قوله المبني
عن جواز ضمه لانه لم يعرف قبل البناء الا البناء على الضم او الفتح وفيه نظر لجواز انه

لجواز انه مبني لاختيار الفتح عن جواز الجر في يا زيد بن سعيد قوله مجرد عن النداء
او ملحوق بها يعني من غير تغيير اذ لا يجوز الفتح في يا هند بنت عمرو بلا تخلل واسطة
بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الذهن وربما هو الاعم قوله اي اذا اريد
نداؤه فيه انه اذا لم يخرج جعل المعرف باللام منادى فلا يرد احد من ايراد
اسم الاشارة فكما انه لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون
مراد النداء فقد يراد الاشارة فلا يسمن ولا يغني من جوع ولا يخفى عليك ان هذا
ايضا من مباحث التوابع لانه تبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم
الرفع فلا يتجه ان موقعه مابين احكام المنادى قوله قيل مثلا يعني الكلام على
سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل اذ لجواز ان يقال
يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا ايها العالمان لا غير ذلك ومن ثمة
فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيد بن يقال يا زيد ان تجذف
اللام لان النداء يغير عن جبر نقصان تعريف العلم حين تثنيته وجمعه
باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان لا للتعريف فلا يدخل
في المعرف باللام اذ قد اجاب ان جبر نقصان التعريف ليس الا بالتعريف
على انه المعرف باللام عندهم هو اللام ولهذا احتيج الى استثناء يا الله
من هذه القاعدة وقد السؤال انه بناء الكلام على التمثيل مر فعه وفيه ما فيه
وان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان
المعهودان لقيل يا ايها الزيدان فاعرفه فان مراتب الكلام ههنا
بلغت على المقام الذي لا ينبغي له الا الكرام قوله يا ايها الرجل توسط اي
الموصوفة المحذوف ما اضيف اليه بتعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش
الموصولة عند الاخفش بتقدير اي هو الرجل حذف صدر الصلة لان
المنادى طالب التخفيف والاول هو المرجح وانه كانت الموصولة اكثر لكونه
هذا واي في التوسط على نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم

والصعق ولان جعل المعرف باللام وصفا اقرب بافادة كونه مقصودا
بالنداء فمن رجح قول الاخفش بهذور الموصوفة احتجب عنه هذه الوجوه المكشوفة
قوله مع ها التنبيه ليخبر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء بقرب حرف
التنبيه الشاركة لحرف النداء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل يشعر بالتزام جمع
التنبيه في مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا
بالنداء اصلا وهذا اكتمل الامرين فلذا قدم ايها قوله والتزموا فيه رد على
الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى تكلف التزام
الرفع قوله ولهذا لم ينكر هناك ما يخرج صفة الاسم المبهم اي صفة الاسم
المبهم الذي جعل وسيلة الى النداء المعرف باللام اذ لا يجوز اخراج صفة
الاسم المبهم مطلقا هذه القاعدة السابقة اذ يجوز فهذا الرجل وجهان اذا
قصد هذا اسم الاشارة قوله منادى معرب الخ ولهذا لا ينصب تابع المنادى
المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى
المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين في معرب للوحدة اي تابع
معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما
يكون له اعراب واحد فان المعرب باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ
من التكلف مبلغا لا يبقى فيه الا من لا يتحاشى عن التعسف واما قيل
انه لكونه منادى حقيقة منصوب فيكون له اعرابان نفيه ان اعراب النصب
للمنادى لفظا لا للمنادى حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة
الى تتمة احكام للفظ الله قرب النداء قطع همزة واختصاص ميمه بكلمة يا
من بين حروف النداء كاختصاص نداء ايها بكلمة يا وايتها وذكره في معنى
اللبيب ونداؤه بلا توسط المبهم وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد
تناسبا بالمقام فمن ضيق العطن لا يليق بالكرام ولك ان تجعل معنى قوله
خاصة انك تقول يا الله خاصة من غير ان يقول ايها الله مثلا في حين

وهي الف الوصل التي تدخل على الاسم المعرف باللام استعمالا وابتداء لا يقدر عند
الحذف سواء كان حرف النداء عوضا عنها او لا ينادى اسم الله والاسم المستغاث وايها وايتها
الا بها
منه

في حين ومن خصائص هذا اللفظ انه يحذف منه حرف النداء ويعوض عنه الميم
المشددة في اخره فيجب الحذف وهو مختص بالدعاء قوله بانه اشد شذوذا
الظاهر اشد وكانهم توسلوا في التفضيل بصيغة اشد ولم يتنوا ام الشذوذ
الفعل يجعل الشذوذ بمنزلة العلم قوله وتميم الثاني تاكيد لفظي ولم ينون
لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتاويل القبيلة او لكونه علما واقعا في الشعر
يقتضي الشعر عدم صرفه فلم يصرف بسبب واحد او العلمية كما هو مذهب الكوفيين
هذا ما يمكن ان يقال واما قاله الشيخ الرضي فهو ان التاكيد اللفظي في الاغلب
تكرير للفظ الاول بلا تغيير وبلا تفاوت فكما حذف تنوين الاول للاضافة
كرر بلا تنوين فجاء الثاني بلا تنوين والتزم الحذف قوله وذلك مذهب سيبويه
المذهب لاستاذه وهو الخليل وهو تابع له فيه قوله والبصريون اجاز الفتح كان
النصب وكان المصاشار الى رده بحصر الاحتمال في الضم والنصب بتقديم الخبر
قوله لا ابا لكم قال الجوهري هو مدح اي انك بتجاع ما جد مستغن عن الاب
وقال الازهري انه شتم لا تتم فوقه والمعنى انك لست بابن رشيد فلت
لا نزاع لجواز ان يكون من الاضداد وفي القاموس لاب لك ولا اباك ولا اب
ولا اب لك كل ذلك دعاء في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر قوله مفتح الياء
هو الاصل كما هو المشهور والسكون اكثر قوله احتراز عن نحو يا فتاي ويا قاضي
واما يا مسلمي جمعا وتثنية فينبغي ان يجوز فيه اسقاط الياء للدلالة بالجمع و
التثنية على الاضافة وعدم الالتباس بالمفرد والمعرفة في المحذوف هذا واذا كان
الكفاء بالكسرة او ما في حكمها واما واذا كان الكفاء بالشهرة كما في الضم ومنها
القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي ان يجوز يا فتا واذا التزم
اضافته الى المتكلم ولا يذهب جليلكانه كالعوض عن الكفاء بالكسرة مخصوص بغير
يا فتاي كذا القلب بالالف وقوله للمغيرة بالحذف والقلب مغير عبارة الرضي
حيث قال لبدل الشهرة على الياء المغيرة او المحذوفة وهو الاولى لانه لا تسليم

وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة
ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط العلمية
دون غيرها من الاسباب لقوتها
رضي

وقد يضم قبل النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في
الاسم الثلاثي عليه الاضافة الى ياء المتكلم للعلم
بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم
رضي

المحذوف بخير اوله وقد جاء ساذا في غير يا بني فانه كثر فيه الفتح لثقل الياء
وله ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا
جعل الهاء متعلقا بكون فيكون الجملة عطفا على الخبر او على الجملة الآتية وعلى
التقديرين يفيد العبارة وجوب الهاء في الوقف والوجوب ليس الا مع
الالف واما الوقف على غلامي بسكون الياء فبالسكون اجود ويجوز حذف
الياء واسكان ما قبلها واذا وقفت على غلامي بالفتح يجوز الهاء والاسكان
فالاولى ان يكون وبالهاء عطفا على المحذوف اي بلا ياء وبالهاء وقفا فيكون
فيه خيران الجواز الا انه يجب ان يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب ليشمل يا غلاما
وله وقالوا يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة يستفاد منه عدم التقييد
بوجه بل يقتصر المستفاد على الوجوه الاربعة ويشمل الوقف بالهاء والاظهر
الاوضح انه يقال يا ابت ويا امت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون
المغير والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا ابت ويا امت خاصة وله
بابدال التاء بالياء الهاء صلة الابدال اذا ما يدخل على المتروك فهو التحتانية وما
فوقها الفوقانية وبالعكس كما سبق الى الاوهام وله وقد جاء الضم الخ
وفي لغة الضم جاء الهاء على ما في القاموس وطولت التاء لانها غير مختصة
للتانيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها
عوضا عن زائد بخلاف بنت فان تاءها عوض عن حرف اصلي وله او كسرة
لمناسبة الياء الياء لا يناسب الكسر الوارد عليها بل بناؤها وانما يناسب
الكسر قبلها فالاوجه ان يقال لما ابدل ما يختص التاء فاقتضت كسر ما قبلها
التانيث فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضى الياء وتحفظ بعد
حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان كان غير المستثنى
بما احدث فيه من الاعراب وله وبالالف عطف نجب للمعنى على يا ابت
فانه قد يقال ويا ابتا او عطف على فتحا اي كائنة مع الالف وقيل

فكل من اثنتها ساكنة في الوصل وقف عليها كذلك
مع كونه منادى منه عبد الله

اي على عدم الامتناع سواء كان واجبا او جائزا صاحب الدرر

وقيل عطف على محذوف اي بلا الف والفصل للتقدم وله فانهم يقولون
بنت ام لو كانا اعتبارا الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف لافادت
العبارة جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه انه يعتبر الاختصاص بالنظر
الى الجزئين ويجعل المؤنث واختلافه ذكر المذكر كما شاع وله مثل يا
غلامي فقالوا يا امي وقالوا يا ابتا، وقفا وله وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم الخ
وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا ابت يا غلامي وقفا وله الرخيم في
القاموس رخم الكلام كنصر وضرب وسهل فهو رخيم والجارية التي صارت سهلة
المنطق ففي رخيمة ورخيم ومنه الترخيم في الاسماء لانه تسهيل المنطق بها
وله اي واقع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقوعي ومقيد بسعة الكلام
ليحسن بمقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى
والاوضح ان الجواز فيه مطلق وفي غيره مقيد بالضرورة وله اي الضرورة
شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان
الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط
المفعول له على ما سيجيء وهو المشهور فيما بين الجمهور فقيل العامل في ضرورة
الترخيم والتقدير ورخم في غيره ضرورة ولكن ان يجعل اللام للوقت اي جاز
وقت ضرورة ولك ان تجعل الاضطرار صفة الترخيم في غير المنادى واقع
لاضطراره الى الوقوع وله اي المجرد التخفيف ويسمى حذفا على سبيل الاعتباط
وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القاموس وفي هذا المقام تركيب
النحاة ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم يثبته القاموس وجعله معنى الجد
واورد عليه نحو يد فانه حذف لا اعلال بدليل ضرورة ما قبله مع ان الاعراب
والمحذوف لعلة لا يكون نسيا وقيل حذف ليصير الاعراب ظاهرا الجواب
التخفيف وقيل حذف بعد التركيب والحذف فرد قبله وله او شرط الترخيم
اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني لم يلتفت الى ارجاعه الى الترخيم

لان ح

اي الترخيم ح

المنادى واستبشع ان يجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو
حذف الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال لكنه اراد بجعل الضمير الى قوله
ترخيم المنادى قوله امور اربعة قلت منها عدمية لان الثلثة العدمية رابع فتأمل
وهو انه لا يكون المنادى الذى مع التاء موقوفا فى غير مقام الحاق الف الاطلاق
فانك تقول فى ضياعة فى الوقف لا محالة يا ضياعه بالهاء الا فى مقام
الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضياعا فترخمه بحذف التاء و
تقف بالف الاطلاق قوله لانه ليس اخ اجزاء المنادى نظرا الى المعنى
لان المعنى فى يا غلام زيد الغلام المخصوص هو المنادى بدون زيد قوله
وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير قوله والزيادة
على الثلثة لم يلزم نقص الاسم ولا يجوز نقص الاسم عما اقل بنية المعرب
وانما جاز نقصانه ان لم يكن معربا او فى حكمه نحو ما ومن فقد غفل من قال لابد
من تقييد الاسم بالذى فى حكم المعرب قوله بلا علة موجبة كما فى عصا
اذ المحذوف لعلة موجبة فى حكم الثابت قوله واما اسما ملتبسا بتاء التانيث
واذا وقف على المرخم منه يوقف بالهاء فيقال فى يا طلح يا طلحه الا انه يكون
مقام الف الاطلاق نحو قفى قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقفك
الوداعا قوله ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم اراد ان يقول لما فرغ من بيان شرائط
مطلق الترخيم شرع فى بيان خصوصياته او يقول لما فرغ من بيان شرائط
الترخيم شرع فى بيان اقسامه قوله زيادتان قبل لابد انه يكون المعنى فحذف
نحو عصيص قوله فى حكم الواحدة فى امتناع زيدتا معا وانه كانا لمعنيين نحو
مسلمان ومسلمات عملين وبانان لان زيادتا انه زيادتا التثنية والجمع والتا
والنسبة والالحاق وزيادتا عمران هكذا قيل وفيه نظر لانه زيادتا قبل آخر
شاملة للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه بانها ليست معا
زيدتا معا لان اللام الزائدة موجودة فى كثير من الصيغ بدون التاء قوله

ق

ينبغ

قوله واحترز عن نحو ثمانية اكرمته به على وجه خذ فيها معا قوله او كانا فى
اخره حرف صحيح اصلى لتبادره الى الذهن فاعتباره اولى من قيد اعتبره
الرضى حيث قيده بغير التاء لاخراج نحو سعلاة السعلاة بكسرهما الغول
او ساحرة الجن كذا فى القاموس ولك ان تريد باخره اخره الحقيقى وتاء
التانيث فى اخره حكما وهو كلمة اخرى حقيقة قوله وهو اعم فانه يكون حقيقة
او حكما يمكن ان يفسر ما فى حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب فيلايم
جعلهم المعتل الذى يقبل الاعراب ملحقا بالصحيح قوله الحاق الف او
ياء او واو ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبى فانه ليس الواو والياء
فيهما حرف مد قوله حركة ما قبلهما فخرج بها احترز عن رجيل وسئود
فانهما لا تسعى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى
الذهن لغلبتها وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقا والف مختار لم تكن
مدة فى اصله وانما صار مدة بالاعلال قوله وانما لم يأخذ امد العبيد
ولك ان تأخذه فيهما وتجعل ثبون اكثر من اربعة احرف فى الاصل
قوله لانه نحو ثبون جمع ثبة وايا ك وانه تجعل نون جمع ابن لانه
لم يستعمل الا كمثود وفرزدق لم تحذف من نون الزيادتان لانهما
غير تاء التانيث فى الواحد فكانه ليس جمع المذكر السالم وكانه مثل مثود هذا
كلامه وينبغى ان يقيد القاعدة بما يخرجه فاعرفه قوله حذفا اى الحرفان
الاخيران فى كلا القسمين لا يوخذ فى الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو وضع
فتقييره ليس كما ينبغى ولو قال المصنف فانه كان ما قبل اخره مدة حذفا
لورد نحو سعلاة وسعيد ممن قال كرنك لكانه احصر واتم الا انه لم يشمل
لعدم اشتراك القسمين فى جهة حذف الحرفين فتدبر قوله بلت
قرأ البول النقد صغار الغنم على ما كتبه قرأ الحاشية قوله اى فيحذف حرف
واحد قد المضارع مع مضى حواتها الملاصقة لداعى كلمة القاء فانها

لا يجوز فرّ اجتراء الماضي بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف
حرف واحد واعلم انه قوله وانه كان مركبا حذف الاسم الاخير وقوله
والا فحرف واحد ينقض بيا ضاربة فانه ضاربة مركب ولا يحذف
منها الاخير بل الحرف الواحد ويه فحاصل المركب على المركب حقيقة
وحكما والضاربة مركبة حقيقة مفردة حكما قوله وهو في حكم الثابت مع
انه الحذف لا لعلة موجبة وما هو في حكم الثابت يكون لعلة موجبة بخلاف
ما ليس كذلك نحو يدوم ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم
فيه موجب حذف حرف اللين نحو اعلون وقاضون فيقال يا عدي الترخيم
يا اعلى ويا قاضي فيعود المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم
قبل اخره مدغم ساكن في الاصل قبله مدة نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها
ثبت فانه يفتح ايضا لكن عند سيبويه ويكسر البتة عند غيره ويقال التقاء
الساكنين واسم قبل اخره مدغم متحرك فالاصل قبله الف نحو راد
فانه يرد الى حركته واسم قبل اخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء
نحو يا مخمر فان النحاة يبقونه على سكونه والفراء يرده الى حركته قوله
فيقال الفاء فاء التنبيه ومن قال اي فصيحة خرج في الفصاحة قوله ويا
كروان الحاشية كروان طائر ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح
هو طائر يقال له الجاري وازنا شواز كويند كر نروى كر اين جماعت
كروانه بالكسر ايضا جماعة على غير القياس قوله كاولى اولولاة المنادى
في حكم المعرب لعروض بنائه كاعن بما يعمل به الاسم المعرب ولم يجعل
في حكم هو مع انه مبني قوله وقد استعملوا الاوجه لا يراد المندوب في
اثناء مباحث المنادى والفصل به بين مباحثه فالاولى انه يؤخر
عن بحث المنادى برمته قوله لكونها اشهر صيغها ولذا اطلق صيغة
النداء واريد بها خاصة لانصراف المطلق اليه ولم يقل وقد استعملوا

بانى المندوب مع انه اخصر واظهر لتنبيه على ان الصيغة للنداء غير
للمندوب قوله والمتفجع عليه وجودا او عدما المتبادر من المتفجع فمن يبكي
عليه لانه يبكي لاجل وجوده فالحمل على ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى
انه يقال جعل المصاب ويلاه وامصيبتاه واحسرتاه كناية عن الميت لانه
كانه هلاك المنادب ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب بوا امتنانا
به بعد ان يقول قوله بوا بالاختصاص يقتضيان معنى الامتياز وليس صلة للاختصاص
لان الباء التي صلة الاختصاص لا تدخل الا على المقصور عليه فيفيد رد على العلاتي
القفاز الى حيث قال العرب دخول الباء في الاختصاص على المقصور وجه
الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص عند العرب في صلته
وخوله على المقصور عليه قوله ليرد انه لا يقع نكرة ليس ورود ابا عنا
قويا على تاويل قوله وحكمه في الاعراب والبناء وحكم المنادى بما تولاه به يكون
قوله ولا يندب الا المعرف في حكم المستثنى من قوله وحكمه في الاعراب
والبناء حكم المنادى قوله وجاز لك زيادة الالف فيه رد على الاندلسي
حيث قال يجب مع يا للا يلتبس بالمنادى وفيه انه لا يدفع الالتباس المتحقق
وفي ذكرك للشعر بالنفع اشعار بوجه زيادته قوله فان خفت اللبس
خالف الشيخ الرضي المصنف بانه حركة اخره اعرابية كما في ضرب الرجل
فانه يقول فيه واضرب الرجلاه وانما قال المصنف فان خفت اللبس بالنفع
اشارة الى ان زيادة غير الالف منتفع عليه وهو الاصل والاظهر ان
الباء استغلب عن هذا الالف بعد حفظ حركة اخر المندوب لدفع الالتباس
وكذا الواو لانه معدول اليه وحق كلمة الفاء في عبارة المصانف ان يقع في مكانه
قوله واغلاكمية نبه بهذا المثال على جواز زيادة المصانف الالف المخاطب على خطاب
المنادى فانه لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد فرّ غير مثنية
او جمع او عطف ولا بعد انه يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى

وعدم جعله مناديا على ضرب من الدعوى والتنزيل كما في يا جبال لانه لو كان
منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلاك قوله لانه جمع التمام
المفصل لانه الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون التثنية او الجمع او الاضافة
قوله لاتحادهما بالذات اى والتما وقوله بخلاف المضاف والمضاف اليه
فانهما متغايران اى في الجملة والا فالمضاف والمضاف اليه في الاضافة الثنائية
متحدان قوله والحجحجة القدح وفي غريب الهروي المقام انه قال المصنف في ايضاح
المفصل الحجحجة الراس قوله الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس الاولى الا مقارنا
مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير اذا كان قوله ويعزى بالكاف كمرة سواء كان
مضافا او غيره وفيه رد على من قال المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله
لانه نداء له لم يكثر كثرة نداء العلم واما غير العلم فمن المعارف وانما لم يكثر
كثرة العلم فالحق بالعلم لم يذكر المزيد مناسبته بالعلم فلا يرد ان هذا
التعليل يقتضي اختصاص الحذف بالعلم قوله سواء كان مع بدل فيه حرف
النداء كلفظ الله فانه لا يحذف هذا رد لما اعترض به الرضي انه لم يتم
بما ذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان فيه لفظ الله ولا يخفى
ان الرد ضعيف لان المستفاد في بيان المصانة يجوز الحذف في الله
مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله فيما سبق وقوله
يا الله خاصة في جملة معانيه انه لا يقال بحذف حرف النداء فلم يحتج
الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله فبقي على هذا في المعا
التي حال في قوله العلم وما عطف عليه قوله نحو يوسف الاصح انه عبري وقيل
عربي والاصل يوسيف على وزن يوجل لانه غير كما غير الاعلام المنقولة
كما في شمس بن مالك بضم الميم والاصل شمس كضرب مجهولا قوله
وايها الرجل ينبغي ان يذكر اى الذي لم يوصف بذي اللام او الموصوف
فيما لا يجوز حذف حرف النداء عنه لئلا يختل البيان قوله قالته امراة

امراة امرئ القيس فلما اصبح اخذت منه الطلاق وهو مثل في شدة
طلب الشئ وقيل يستعمله المغموم قوله قالته تخص بها رشلا للخص على تخليص
النفس في الورطة الشديدة قوله واطرق الاطراق حيث ورد يمشي
افكندن وسر فرو كردن قوله حتى ايصا وبانه يلقى عليه ثوب فيصاد به
مثلا لمن تكبر وقد تواضع فهو اشرف منه قوله فانه اشرح لما بعده
الا يسجد والمفعول لا يهتد ونحو قبله ولا زائدة او بدل فيه اعمالهم
او متعلق بصدهم او بزين بتقدير لام التعليل قوله اى مفعول اضمر عامله
فسره بمطلق المفعول لانه بصدد بيانه بمفهوم ما اضمر عامله على سبيل
التفسير لا بصدد بيان ما هو مراده فهذا المقام وبعد معرفة عموم مفهوم
بخصه العامل بما هو المراد فهذا المقام وح التعريف للعام ولهذا جعل
جنس التعريف للاسم لا المفعول به بل اوخل كل تنصيصا على انه اعم من
المفعول وهذه فوائد لفظ الكل في التعريف قد تفرد به المقام و
قد تفرد به ولا يبعد ان يقال الاحكام المزكورة فيما بعد ايضا لم تخص
بالمفعول به بل ذكر على وجه العموم وهو مرجع الاجمال في بحث المفعول منه
قوله اى اضمر عامله بناء قدر الكلمة على منتصفا خاصا هو كلمة بناء وهو
اما مفعول مطلق للاضمار او المفعول له ولك ان تجعل على بمعنى مع ظرفا
لغوا له قوله الشريطة والشرط واحد والتاء اما للنقل او لكونها صفة
لمحذوف مؤنث ونظيره الحقيقة قوله احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر
الاولى احترازا عن صيرورة التفسير عين المفسر منتقض بمثل جاء رجل اعني زيدا
وبعد فيه نظر لانه العبث انما يلزم في زيدا ضربته وزيدا مررت به واما في زيدا
ضربت غلامه فلو قبل اعني زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا الوصل
لا بست زيدا جئت عليه فلابد في اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار
قصد اطراد الباب قوله مشتغل هو صفة لاحد الامرين المفهوم من

ثم كلمة او وجعله صفة لكل منهما على سبيل التنازع يوجب مثابته
المصنف خلاف مذهبه وهو اعمال الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله عنه
متعلق بالاستغال على تضمين معنى الفراغ او الاعراض ويمنع جعل الاشتغال
بمعنى الاعراض متعلق الجار والثاني به قوله او متعلق بمحذوف بانه يكون ممتنعا
اليه لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت عمرا غلامه او
معمولا للصفة معمولة او صلته نحو زيدا ضربت رجلا اباه او ضربت الذي
اباه او معمولا للصفة المعطوف على مفعوله او صلته وعلى هذا فقس
اي باسناده بالترادف قيل فيه مسامحة لان الترادف في المفردات
لا غير وفيه بحث لانه العامل مجرد الفعل او شبهه لا المركب وهو مفرد
قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام المتن لا المجرد
قوله بالمفعولية قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال
خرج نحو زيدا ضربته فيه انه فرغ جميع صور ما اضمر لانه ليس المانع عن العمل
مجرد الاشتغال بل شغل العامل المقدر اياه ايضا مانع الا ان يقال
لما مانع عن العمل صورة الا ذلك الاشتغال بخلاف زيدا ضربته فان
رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وبقيد النصب بالمفعولية خرج خبر كان
نحو زيدا كنت اياه لانه فرغ خبر كان بقوله كل اسم لانه كما ان المبتدأ
في هذا المقام فرقوله لنصبه النصب بالمفعولية كذلك المتبادر من كل اسم
المفعول ولك ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف لمطلق ما اضمر
عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله لنصبه
لاخراجه قوله والحسن في ترتيبهما وجهه الغير الخفي بمقتضى سوق
كلامه خلوص اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها وليه
وجه اخر وهو خلوص اشتغال المشتغل بالضمير عن الفصل بينها بما ليس منها
ولما فعل المصاحبة وجها حسنا لان الاول عدم الفصل بين الافعال المعمولة

المعروفة بالفعل المجهول اعني جئت عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه
ثم المسلط بمراوفه ثم المسلط بملازمه الا انه قدم في هذا القسم ما اعرف
فيه فتامل قوله ينصب زيدا جعل ضمير ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله على
شريطة التفسير لاقتضاء قوله اي ضربت ولك ان تجعل تفسير الناصب
ما اضمر عامله على شريطة التفسير بالتمثيل وفيه ما فيه ولمن قال انه منصوب
لما بعده ووجه الرد مستغن عن البيان قوله فانه الاصل فيه ضربت زيدا
ضربته اضمر ضربت لاول لوجود مفسره فيه انه الاصل فيه ضربت زيدا
ولما حذف ضربت ذكر المفسر اولا احتاج الى المفسر مع الذكر ولذا لا يجوز
ذكره قوله في مظان الاضمار فرجا شبه الكتاب اي في مواقع يظن
في بادي النظر انه فيها قبل الاضمار على شريطة التفسير وان لم يكن منه
في الواقع هذا او في القاموس مظنة الشيء موضع يظن فيه وجوده ومئنة
لا يلزم كذا اي جدير فيه انه يقال انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه الرفع
على ما اختير فيه النصب مع انه مناسبة الثاني بالباب اشد لانه جعل ما هو
البعد من الباب منه اهم وقيل لانه راجح بسلامته من الحذف قوله بالابتداء
يحتمل امرين الابتداء الذي هو العامل في المبتدأ والخبر وح لا يتعين
بذكره كونه مبتدأ والثاني مصدر المبتدأ الذي بمعنى كونه مبتدأ وفيه
رد لجعل رافعه فعلا مجهولا مقدرا لانه ارتكاب الحاجة اليه واستغنى
بجهة كون الرفع مختارا وهو الاستغناء عن تكلف تقدير العامل قوله
لانه تجرده عن العوامل اللفظية لا بدله من قيد اخر وهو الاسناد ويغني لذا عن
التعريف للابتداء وفيه انه تجرده يوجب رفعه بالابتداء فكيف يصح قوله
يصح الا ان يقال المراد صحة تجرده يصح فتدبر قوله اي قرينة مرجح خلاف
الرفع وهي مازا وعلى تصحيح النصب الذي لا محالة موجود لما حصل منه الترجيح
لانه في صورتها استوا الامرين ليس قرينة مرجح خلاف الرفع بالفعل

بل جازا وعلى الصحيح وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب بالفعل لاستغنى عن
قوله او عند وجودا قوى منها لانه في صورة وجودا قوى يتحقق عدم قرينة
ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار الرفع لم يحتج الى تقييد
القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد مقتضى الاختيار في الجملة لا يوجب
الاختيار في التركيب والا لاستغنى عن قوله او عند وجودا قوى منها بل
لم يكن له معنى لانه لا يمكن وجودا قوى من قرينة توجب اختيار الرفع على قرينة
الترجيح دون التصحيح اما ما ذكر انه قرينة التصحيح لامحالة موجودة واما لان
عدم قرينة صحة النصب لا تجامع مع اختيار الرفع لان الرفع حينئذ واجب
قوله لانه قرينتي الصحة اذ مستغنى باختيار لا بتغير قرينة خلاف الرفع
بقرينة ترجح خلاف الرفع كما يوهم قوله بسلامته عن الحذف فيما يعارضه
كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بانه السلامة عن الحذف ارجح لكن رجح
بكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى من قرينة خلاف
الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه بل يلزم انه لا يوجد
ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كما ما الاخصر الاوضح او عند
وجودا مع غير الطلب واذا للمفاجاة فانه الاقوى الذي يوجد مع
قرينة النصب ليس الا اما هذه واذا هذه مع غير الطلب لم يقل مع
الخبر لانه المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدا قوله فان الرفع يقتضي
وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز اه قيل اولا لانه يلزم كون الجملة الانشائية
اسمية وهو قيل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا بتاويل لا يكون
الجملة الاسمية انشائية قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة ووقوعها بعدها
وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله تما العطف
على جملة فعلية حقيقة او حكما كخومرت برجل ضارب عمرا وهند تقتلها
فانه اسم الفاعل شبهه بالفعل في حكمه واستغنى بسببه عن الجملة

في التركيب ما يقتضي ان ترجيح
قرينة خلاف الرفع

عن الجملة الفعلية الجملة التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو يضربه لكون فعل
التعجب لجموده وتجرده عن العروض لاحقا بالاسماء يقال في الظاهر
ان الجملة الثانية وهي المثال المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف
الخبرية على الانشائية وفيه انه عمرو يضربه استغنى عن انشاء التحسين
والتحسر ومما ظهر انه ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملة انشائية مقولا
القول نحو قال زيد عمرو فاضربه فانه ليس العطف في مقولي القول
باعتبار انشائية اكما في التحقق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في البناء
بل باعتبار انهما مقولان ولا تفاوت في المقولية بين الانشائية قوله
ولا يقدر محمولها لضعفها في العمل كانه اذا وانه لا يقدر وجوبا بانه يكفي
فيما هو بصدده نعم وجوب التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق بين لما
ولم انه يجوز حذف فعل لما دون لم كما سيأتي في محله فلا يصح انه لا يقدر
معمول لما اذ الكلام ان الظاهر ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتي بمعنى
يقابل الامتناع لا الوجوب قوله وانما قال حرف الاستفهام لو قال و
الاستفهام عطفا على حرف النفي لخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد
الاستفهام بل بعد فاذكره لا يضر بكثرة لاندراج الحرف وانما يضر بكثرة
المذكر بعد واختياره على مع الاستفهام فتامل واما وجه ذكر الحرف فهو
ان اسم الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز من زيدا ضربته
صح به الغرض قوله ليشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وانما استقبحه النحاة
لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد فرالاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل
ما يدل عليه كلام النحاة ان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام
فعل ولا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل وما اذا لم يذكر في الكلام فعل
فيدخل على الاسم نحو هل زيد قايم فتقول انما قال حرف الاستفهام دون
همزة الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب

فلا يحتاج في اختياره حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على
انه القول بقبح مثل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه
فمثل زيدا ضربته لا يجوز على بيانه غير المفتاح كما لا يجوز مثل زيد ضربته وعلى بيان
المفتاح لا يقبح مثل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول بجواز مثل زيد
ضربته بالحكم باستقباح مثل زيدا ضربته وفيما ذكره وما ذكرناه رد لما ذكره
الشيخ الرضي انه المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز مثل زيدا ضربته
لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى بالفصل بينه وبين
الفعل اذا وجد في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية خلافا للكوفيين في اختيار
الرفع بعده لانها اذا كيس قرينة النصب لوقوع الجملتين بعده على السواء
وخلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية فيجب النصب بعدها قوله وفي ما
قبل لام قد تبعا لعدم التكلف اولانا في التقدير دنا بانا في التفسير حيث قدر الموصول
مع بعض الصلة وحذف المضاف مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه والاول قليل
وحيث فسر كلمة ما المقدرة بموضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي
لا حاجة الى الاول ويصح انه هنا اذ ويختار النصب في وقت الامر لانه حذف
الزمان عن المصدر كثير ولا الثاني لانه يصح تفسيره باسم اي يختار النصب في
اسم قبل الخ قوله اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة الموقع
الى الفعل باعتبار انها مواقع له باختصاص الفعل لا انها مخصوصة به بدل عليه
اختيار النصب قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اي عند خوف لبسه حال
الرفع وانما قال عند خوف اللبس دون نفس اللبس لانه الرفع لا يستلزم اللبس
بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب اجح لانه فيه غنى عن
تكلف قرينة ومن قال ارجح الخوف لانه مع اللبس يجب رفع اللبس فيجب
النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار اذ لو لم ينصب لعلم كونه خبرا
بانه اخبر افيد في الصفة لانه لفيد فائدة تامة غير واتى عليه ليرجح كونه صفة رجحانا كونه

كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقنا لانه يفيد فائدة تامة على اذ كلما
يزاد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواقع
وجوب النصب واعلم انه خوف اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة
ويكون للمفسر متعلق بحيث جعله خبرا اذا رفع المنصوب ولا يخص خوف
اللبس في المنصوب المعرفة ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشمس
خلقناه بقدر بتبديل كل باللام الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل
كل شيء خلقناه ثم اعلم انه من مواضع اختيار النصب ما استحسنه
في القوة الى الفعل وارجوا سهل انه يكون فيضا منه وهو فيما اذا التبس المقصود
بالافادة بغيره فرضوا الرفع نحو زيدا ضربت غلامه فان المقصود بالافادة
انه زيد فاذا قيل زيد ضربت غلامه يكون ظاهرا في قصد افادة
ضرب غلامه وربما لا يلتفت النفس الى انه الا زائدة قوله فانه المقصود
الحكم على كل شيء بانه مخلوق لكن بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة
فات هذا المقصد وتبدل بمعنى غير مقصد ولا حاجة فرفي كون المفسر صفة الى
الاستدلال بانه يستدعي فسادا لان المدعى ان وقع قصد الاخبار
بالجملة التي بعد الاسم النصب والى اذا كانه مع الرفع يلتبس بالصفة لان
الصفة غير مقصود وسواء كانه التقييد الوصف معنى صحيحا اولا على ما ذكره
يلزم انه لا يكون النصب في الاية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقا
في ذلك فتدبر قوله اي عنده او في الدار ونحو ذلك فانه قلت فلا يصح
كونه مما يستوي فيه الامران لترجح الرفع باستغنائه عن تقدير تجويز
عنده قلت اذا كانه المقصد اكرام عمرو عنده فلا بد فيه من تقدير عنده على تقدير
الرفع ايضا قوله فلما هي معارضة القرب المعطوف عليه ولك انه تقول
فالنصب مرجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله فلما هذا باعتبار
المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب لعهد فيما بين ارباب العربية

اعتبار مثل هذا القيد ولا بد لاعتباره فيها من شاهد قوله والا بالتشديد
ليس الا عند غير الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل لما حرف التخصيص
فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب
ومما يجب النصب بعده عند بعض الا للعوض والمصدرية اما هنا او فيما يختار
النصب فاغتنمه ومما استخرجته من القوة الى الفعل من مواضع وجوب النصب
ان يكون ما اضمر عامله على شريطة مكررة صرفة نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع
لامتناع التكبير الصرف للابتداء قوله فالاخبار فيما ذكر مفقود بتحقق
المقام انه الملابس بلابس الفعل المفسر في القصد ويكون مقصودا به فلو
قصد بزيد ذهب به اذهب احد بزيدا ودل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فعدم
كون هذا المثال منه ليس لانه يستحيل ان يكون منه بل لانه ليس مما قصد به هذا
المعنى مثلا ازيد خلق فهذا الباب بتقدير اخلق الله زيدا لانه حذف
الفاعل فيه لتعينه فهو بمنزلة المذكور فجعل اتحاد الفاعل ضابطة مما لا يعول
عليه نعم كلما اتحد الفاعل يكون هذا كذلك لكن لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما
يقال ان زيدا ذهب به يصح ان يكون في تقدير اذهب الذهاب زيدا
بان يكون الناصب لزيد الاذهاب المسند الى المصدر مجازا لانه معلم بتقييده
ولو دل قرينة على قصد فليكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي
يسند اليه الفعل لا يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك بريد
ان الذهاب وان ينتصب باذهبت فيقال اذهبت زيدا ذهابا كما يقال
انبت الله نباتا لكن ليس له اختصاص وحز به مناسبة له بل اختصاصه
بذهب والفعل ليسند الا الى مصدره كذلك وفيما نقلناه عنه شاهد
على انه لا يجب اتحاد الفاعل اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال بهذا
المثال قوله واجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء يتبادر منه اطلاقه
في هذا المقام قد قيده المصنف ايضا في شرحه ووجهه انه احتمال تقدير اذهب

اذهب زيدا وجوح لاحتياجه الى الحذف المستغنى عنه بالابتداء وفيه ان
كون الاستفهام اولى بالفعل حجة على انه احتماله مرجوحا يكفي في ابطال
الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله على
يريد المصنف انه مرفوعها وقع بعده فعل هو صفة للمرفوع لا يحتمل ان يكون
من هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به
لانقلب التقييد الى الاخبار وبفوت المقصد فقوله كل شيء فعلوه في الزبر
كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب الى بيان
انه لو سلط الفعل المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون
مقصودا كما اتفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم الرضي
نعم لو بين كون الاية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لائقا
بالمقام لكن حمل عبارتهم على هذا المعنى بعيد عن وداب الكرام واعلم انه قوله
كل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به فانه يتوهم انه من باب الاضمار
ومما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف ليس المفسر بالصفة قوله
في الزبر اي في صحايف اعمالهم في القاموس الزبور كالصبور الكتاب
جمعه زبر كسر ر قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعل بل الكرام الكاتبون اوقعوا
فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك وفعالهم حمل الفعل على الكتابة بانه لو حمل
عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل
الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم اسباب كتابة الكرام
نعم ان هنا ما الفاخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب
في صحايف اعمالهم كل شيء بل مفعول لهم ولك ان تجعل قوله بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون بمنزلة
الفائدة اختصاص كتابة الكرام الكاتبين بافعالهم قوله وانما كان صفة
لشيء بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف قوله

لانه كل شئ كائن في صحايف اعمالهم مفعول لهم ان اراد نفيه لعدم موافقته
لما في الاية الاخرى فلا يصح نافيا لانه الافادة خبر فالاعادة وان اراد
انه ليس في افادته غرض لائق بخلاف افادة المعنى السابق فلا يتم
لانه فيه بيانه انه لا يكتب في صحايف اعمالهم كاذب بل صحايف
اعمالهم مطابقة لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر اى لا يترك قوله والظاهر ان
قوله تعالى اكونه ظرفا قوله تحت القاعدة ظاهر الامر انما هو بالنسبة الى
المبتدى الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها او عكسه
انه جعل الانشاء خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد اليه متحللا
في اخراج الاية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قوله
عن بعضهم هو عيسى بن عمر قوله الفاء فيه مرتبط اكد تقدير الخاص بعيد
عن الفهم والمتبادر تقدير كان وجعل الباء للسببية قوله ومثل هذا الفاء
لا يعمل ما في حيزه فيما قبله يريد بمثل هذا الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها
وليس هذا المقام بمقام يخرج فيه الفاء عن هو قعها والمعرفة موضع
الفاء ومقام اخراجه عنه مقام اخر قوله والاية جملتان اكراشار الى ان
قوله الزانية والزاني عطف على كل شئ فعلوه في الزبر وقوله وجملتان
بتقدير الاية جملتان عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وقوله
بتعليل لكون الاية مثل قوله تعالى كل شئ فعلوه في الزبر ويحتمل كلام المتن
خلاف ما اشار اليه بان يكون تحو مبتدا خبره قوله الفاء بمعنى الشرط
والعائد تعريف الفاء فانه في معنى فاؤه ممن قدر العايد فيه فقدر تكتب
ما لا حاجة اليه وجملتان عطف على الخبر ليكون النكتة في قطع الاية عما قبلها
انه فهذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان
دفع لما يجيء ان زيدا ضربته ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان يكون
ذكر احديهما مستغنى عنه على حذف الفعل في الاخرى ولك ان تريد بان الراد

ل

الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال الرفع
لا يصلح ان يكون من هذا الباب لاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال
قوله او للتفسير هذا اظهر قوله واختيار النصب باطل لاتفاق يعني
ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات احد الامرين المتقابلين
ولك ان تجعله دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب وعلى التقديرين
يجاء السوفسطي ويستدل على انه يقول الا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه
انه اشار الى جميع ما ذكر في الاية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة
فقال الاية ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والاية جملتان عند
سيبويه وان كانت من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا بعد
انه يجعل قوله والا فالمختار النصب بمعزل انه ليست التركيبة المتقدمة
من الباب والا فالمختار النصب فيهما اما الاول والثالث فظاهر واما في الرابع
فلان التباس الصفة قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات
وقت التحذير لا سيما في القسم الثاني الذي احتيج فيه الى مكرر المحذر منه
لعدم استقلاله على مخافة تسبق السامع لها الى الاحتراز عنه بمجرد سماعه
ولهذا لا يذكر المحذر قوله اى اسم عمل فيه نبه بذلك على المعمول تاويل
المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال ومن قبيل من
قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له فانت
في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير ذكرا وحذر فقد ارتكب الشارح
ما لا حاجة اليه قلت وعاد الى التقدير بتصحيح عطف وذكر لا يقال
لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير لانه لا يسند عنه بل يحصل التحذير بالذكر
ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت فرصة التحذير فقصد التحذير داع
الى التقدير وهم لم يتفطن لهذه الدقيقة اطال على نفسه المقال فقال
التحذير علة بتقدير اتق ونحوه فالاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا

بالعطف على المفعول له اى بتقدير اتق اما للتحذير عما بعده واما للذكر المحذر
مكررا وطول الكلام به قوله اى عما بعده وذلك المعمول يتعدد بتعدد ضميره بدل على
وجوب تقدير الفعل قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتقى
بل هو اوفق بمصلحة الضمير المنفصل فتامل قوله فانه قلت فعلى هذا لابد من ضمير
في المعطوف هذا مما لابد منه عايد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو تم وجوب
الضمير لما نفع ذكره في الجواب فالاولى ولابد منه عايد الصحيح ما ذكره مع تسليم
الوجوب وفي حمل الضمير على العايد بعد الضمير غرابة نافي الضمير قوله مثل
اياك والاسد نبه بكثرة تكرار مثال اياك على انه الاغلب في هذا القسم من التحذير
اذ الكاف ضمير الذي يكون ضميرا مخاطبا وقد يجيء مكلما نحو اياي والشر والظاهر
فيه تقدير اتق على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المصنف
بتقدير اتق يشعر بانه اختار مذهب غيره فان التقدير حينئذ على صيغة المخاطب
ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب
نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة
والمضمرات كلها قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح
لانه لا يقال اتق اتق وكذا تقدير اتق بتضمين معنى البعد لانه القرينة لا دل عليه
ممن قال بجواز اتق بتضمين معنى البعد فقد حذف ومال بحسن نقول اياك
والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد بالتغيير عن الاسد بنفسك وتفسيره
بالاسد واياك عن الاسد بتقدير اتق نفسك عن الاسد فغير عن الاسد
بنفسك للكمال قرره منك واعدل عن الاسد عنه قوله وانه تقدير بعد في النوع
الثاني غير مناسب لانه المغرى فيه انما الالتقاء عن الطريق انما يكون متبعيده
عن جزء منه بضرر رفيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير ابعد نفسك عن الطريق
نعم لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس عن ضرورات تقدير بعد الا
انه يقال يلزم حينئذ نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي فانه المعنى على

يقال ظاهر قول المصنف معمول لا بتقدير اتق تحذيرا مما بعده
فانه المحذر عنه لا المحذر ودفعه بان الضمير المحذر منه
ذكر لتحذير المخاطب على ما بعده متقدير
اتق لا لانه المحذر في ترك الاسد منه
حتى كانه على مفسده ولا دلالة في عبارة
المصنف على ان التحذير للمعمول بل لابد
الا على ان المحمول للتحذير منه

على بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد فيدان تقدير بعد نفسك يوجب كون
النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني وليس من افراد
النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان يراد بما بعده لفظا
او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال ان التحذير من النفس بالتوصية على بعيد عن
الرذائل التي تؤذيك ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح
لتقدير بعد الاستغناء عن النصب بتقدير حرف الجر والاستعمال على بيان
كيفية الحذر فافهم وليعض الناظرين في هذا المقام كلام عجيب لا افهام ويد
الاوهام وهو ان التقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا لابقاء بها
الشخص فيضر فالمحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة بالمال فانظر الى
المآل صح هذا المعنى قوله وتقول في مثل النوع الاول اياك من الاسد فتذكر
المحذوف وتحذف المعطوف لان المقام لا يسع المحذوف والمعطوف معا قوله
اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز في سعة الكلام ولما
علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف ثبت امتناع اياك الاسد
بامتناع تقدير من ولا يخفى قوله فانه قلت فليكن بتقدير العاطف وما ذكره
من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لانه السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت
المدعى بدون ضميمة امتناع تقدير الواو فيبقى ان امتناعه لم لا جاز تقدير
حرف الجر لا ينفع ما ادعى انه امتناعه وانه مستغن عن التعرض لبيانه
قوله شامل لاسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعرف لا ما في المفهوم
الاصطلاحي وهو ظاهر قوله فانه لا يخلو زمانا او مكانا عن ان يفعل فيهما فعل
فيه قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيها لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والا كثر
في هذا البحث فلا تغفل قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب لا يقال ما من يوم الجمعة
الا وفعل فيه طيب لانا نقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم
الجمعة لم يفعل فيه والا لكان للزمان زمان ولك انه نقول اذا ذكر طيب الزمان

فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدونه وذكر المطلق
فيوم الجمعة ما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف المفعول فيه
يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينصب المفعول فيه من المذكور ضمنا
قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو اريد بقوله ما فعل
فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو اريد معناه
الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة فرشهدت يوم الجمعة لو
اخذ موصوفا يكون ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد
نسب اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة في شهدت
يوم الجمعة انه نسب اليه فعل مذكور بكلمة في فرقولنا شهدت في يوم الجمعة
ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل فيه فعل
مذكور فحيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة فرشهدت يوم الجمعة اسم ما
فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لا يقال يستفاد في كلام الشارح
حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه اكرامه انه جعل الحيثية متعلقة بقوله مذكور
فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه لم يذكر فيه اكرامه لانا نقول فلا يكون
هذه الحيثية مما شاع اعتباره في التعريفات ويكون بعيدا غاية الاعتبار
ولا يكون فيه قيد مذكور مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح
لانه متعلق الحيثية والمعلل بها وا ما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه اكرامه انه
ليس ذكره في هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل فيه حيثما نه كذلك ولا بد
لصدق التعريف مع قيد الحيثية على الشيء انه يكون ذكره لاجل انه فعل فيه فعل
فتامل قوله ولا يخفى انه على تقدير قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد
قوله مذكور فاغناؤه عن المذكور اغناء المتقدم عن المتاخر وبهذا اندفع ما للعلامة
الا انه يقال لم يجب بل نبه على امكانه الاختصار قوله مبهما كان او محدودا
المبهم في الزمان ما لم يعتبر حد ونهاية كالحين والحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم

كاليوم والليل والشهر والسنة قوله فظروف المكان ان كان المكان جعل
الضمير راجعا الى ظروف المكان تاويله بالمكان لانه عين المكان والمكان
اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله انه كان المكان مبهما الى وجه
التذكير وطريق التاويل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان خلا الجملة عن ضمير المبتدا
ولا يحتاج الى ان يقال المراد رجع الضمير الى المضاف اليه المبتدا بالاضافة البيانية
كانه رجع الى المبتدا والاظهر انه الضمير راجع الى ظروف المكان تاويله بالقسم
لانه قسم من الظروف قوله وفسر المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره
بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول كخوبت ومسجد وجانب فيه وقيل غير جار
لخروج كخلف عنه ورد بانه الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعريف
بالاضافة صرح به الفاضل الهندي في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به
الزمان المبهم ويرد عليه جانب وما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في
وكذا الميل والفرسخ فانها يقبلان مع انهما معينان بهذا التفسير قوله
لابهامها اراد الابهام اللغوي لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي قوله
ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لانه حكمهما ولك ان تجعل الضمير راجعا الى
عند ولدري وشبههما بجعلهما بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعل الضمير
راجعا الى المبهم وعند ولدي وشبههما تاويلهما بالمحمول والمحمول عليه وعلى
التقديرين وجه حمل الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدي وتجعل
لابهامهما بيانا لوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما لاجل ابهامهما فلم يذكر
وجه الحمل مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لابهامهما كما هو الظاهر والظاهر
رجوعه الى عند ولدي وشبههما ويحتمل الرجوع اليهما والمبهم قوله ولفظ كان
وان كان بمعنى نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال قيل لا يقال
كتبت مكانك ويقال جلست مجلسك لكل اسم مكان منتصب بما اشتق منه
او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان بغير المشتق منه او مرادفه وحمل الشارح

والا لم يستقم الحمل لانه مقتضى المجاورة وهو ح نفسه كاته

وغيره قوله لكثرته على كثرة الاستعمال وهو بعيد في العبارة ويحتمل ان يراد
انه حمل لكثرته المورثة للابهام فانه اذا كثر مكان الشئ يحتمل بكاءه الشئ الاكثرة
الكثيرة فيصير مبهما قوله ما بعد دخلت وتراث وسكنت فانه ذهب بعض
النحاة الى انه مفعول به اختلافهم في انه مفعول به دال على انه لم يستعمل مع في
والا لما كان له كونه مفعولا به محال لكن قال الشيخ الرضي ان دخول في لازم في
غير المكان جائز فيه وصحيح انه استعمل مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه
قوله فانه الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه وفيه بحث وبعارضه
انه يقال في الفارسية ورا مدم در خانه قوله يصح انه ينسب الى المكان تساهل له
ولغيره هذا لا يصح على كليته او يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح
ان يقال جلت في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله وفعل الدخول بالنسبة
الى الدار ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب فيه دخلت الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت قوله فلما المراد
مذكور معه فمراد التركيب الذي هو فيه ويروح نحو اعجبني التاديب الذي ضربت
لاجله بل يراد اعجبني التاديب لانه يصدق عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور
معه في التركيب الذي هو فيه في قوله اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله
قوله اللهم الا ان يقال يراد بذكره معه للعمل فيه ايراد معه للعمل فيه فيه
انه تعريف المفعول له ليعرف حكمه وهو انتصابه بالفعل ولو توقف معرفته
على معرفة انه منتصب بالفعل وارد والفعل لينصبه لدار وفيه ايضا انه يرد
عليه بعد اعجبني التاديب الذي ضربت لاجله بل اعجبني التاديب ايضا لانه
يصدق على التاديب انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه للعمل فيه في تركيب
ضربت زيدا للتاديب فافهم قوله مثل ضربته تاديبا الى قوله فان التاديب
يحصل بالضرب فهل التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب
بانه يحصل به ما يتضمنه التاديب وهو التاديب وانما نصب التاديب لتضمنه

لتضمنه التاديب ويمكن ان يمتاع ضربته تاديبا كما صرح به الشيخ الرضي فاعلم
ان النحاة قالوا في الجواب بمنع ان التاديب عين الضرب بل هو احداث
التاديب والضرب سبب الاحداث ووسيلته قوله بخلاف خلافا
ظاهر الزجاج لا فائدة لقوله ظاهرا والاظهر انه بعيد بخلاف الزجاج هذا
القائل خلافا لانه قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه قوله ورد قول
الزجاج بانه صحة تاويل نوع ممنوع لانه خلاف حقيقته فيه انه الزجاج لا يدخله
في المفعول المطلق لصحة تاويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق بل وعوا
انه مراد التركيب هذا المعنى فدفعه بمنع كون المراد ذلك بل صحة ما يؤول اليه
ورده المصنف بانه لا فرق في المعنى بين تاديبا وللتاديب وليس قوله للتاديب
مفعولا مطلقا وهذا لا يتجه لانه قوة كنا للتاديب مفعول له عنده لا عند
القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق قوله وخص اللام بالذكر
التعرض لوجه تخصيص اللام هنا دون من في مفعول فيه مبني على الغفلة
عن ان الباء ايضا مفرد داخل المفعول فيه نحو صمت بالمسجد قوله احترازا عما اذا
كان عينا ينبغي ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل كنحو جئتك للسواد
قوله اي اخذ فاعله وفاعل عامله اشارة الى ان المصدر فاته الواضح الاخصر
قوله ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما
فالعبارة الواضحة الموجزة وانما جاز حذفهما اذا اتحد فاعل عامله
وزمانهما قوله او يكون زمانه وجود احدهما بعض زمان وجود الاخر
لا حاجة الى هذا لتصحيح المثال المذكور لانه علة القعود هو الجبن الموجود مع
القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال يعد الجبن في حاله الى اخره
جبنا واحدا لا اجبانا متعددة قوله وبخو شهدت الركب ابقاء على الصلح
لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد الصلح فلم يجب كونه مقارنا
له في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان يقال

المراد بالمقارنة فرالوجود اعم من المقارنة في الوجود في الواقع او في قصد
الفاعل قوله وفي بعض الحواشي انه هذا الراي شريف جدا الجعل ما هو محط
الفائدة قايما مقام الفاعل والخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر و
افاد انه المصدر المؤكد مقام الفاعل مع انه اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا
وفي السولخ توجيه ثالث وهو انه معه متعلق بمحذوف هو فاعل الظرف
قايم مقامه لتقديره الذي فعل كائن معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا
كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تامل قوله العير والنزوان
كتب فر الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب قوله
احترازعن المذكور بعد غيره كالفاء لا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل اخترز
عما لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق انه المقصد الاحتراز عن المذكور بعد مع و
لولاه لقال المذكور لمصاحبته اي قوله متعلق بمذكور فيه لطافة ولو قال
بالمذكور لكان ايهام العطف فتدبر قوله او مفعولا نحو لفاك وزيدا ورهم الفا
النحاة على انه ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيدا
في لفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفارق بينه وبين ضربت زيدا
وعمرا مجرد تحكم وانما جاز الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن
ولا يغني من جوع لانه حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا اجعل حسب جاريا
مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به
المنصوب قوله وسواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث
كما سيجيء فاندرج فيه الشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لانه يدل
على الفعل فيه ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه انه يراد بالفعل
الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور اذ كثيرا ما يكتفي
عن ذكره بذكر الفعل ويكون قوله معنى اشارة الى معنى الفعل وانما لم يعرض
له لانه بعض معنى الفعل اعماله سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال السماعية

ولا يخفى انه الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لما اخره الى
قوله فانه كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركة
له في ذلك الفعل في زمانه واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور
في السنة الجهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة
بل صفحة الماء اذ لا تساوي الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح
اللباب بانه استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال استوى
الرجل وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير
الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل
ايضا فهذه الاشكلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب قوله
او مكانه واحدا ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب قبل ان
اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول اولم يعتبر في المثال
المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لانه تركيبها في مكانه واحد مع تعدد
الزمان لا يستلزم انه ترضع الناقة ولدها فلا يتم انه المقصد فيه المشاركة
في مكانه واحد لا في زمانه واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء
بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمانه ويجعل الملازمة ممنوعة
على انه المتروك عدم المحافظة بعد لو لم يحفظ الناقة واهملها ولم يحفظ في
هذا الزمان ولدها ايضا لم ترضعها وتركهما في مكانين فهل حفظهما وداخل
في عدم تركهما قوله نحو تركت الناقة على صيغة المجهول ولو جعلته صيغة
معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه قوله
وفصيلها كذا في الحاشية فصيل بكسر الفاء شتر از شير باز كرده رضع الصبي
شير خورد كودك قوله اعلم انه ذهب جمهور النحاة احترز بقوله جمهور
النحاة عن عبد القاهر فانه جعل الواو لنفسها عاملة وعند الاخفش فانه
جعل عمول الفعل الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب

ما بعد الا الصفة قوله واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه
على مصاحبه خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا
تقدم مع صاحبه على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه قوله لفظا
او اسم فعل فانه اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي بحيث
الحال مع انه يجوز فر المفعول معه الذي هو عامله وجها قوله وجاز اي لم
حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وانما حمله عليه جعل معمول الفعل اعم من
المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه يدخل في التعريف
ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه فتقول ضربت زيدا وعمرا
خارج عن تعريف المفعول معه بتخصيص معمول الفعل كما ذكرنا في ضربت زيدا
وعمرا خارج عن التقسيم فلو حمل قوله جاز على معنى عدم الامتناع لانتقض
الحكم بالمثال المذكور قوله فالوجهان جعله مفعولا معه ومعطوفا لان العطف
وعدمه خبر يحتمل الصدق والكذب قوله لتعين العطف عند غير المصنف رح العطف
فان قلت ما كل زيد وعمرو خارج عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع
قلت هو مفعول معه اذا صح بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرا والمراد
بالمفعول معه المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول غير المفعول به سواء كان مفعولا معه
ظاهرا او حقيقة فافهم قوله ولم يجز عطف عمرو على ان فيه بحث لجواز
العطف بجعل الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب
ان ترجح بالسلامة عن الحذف ترجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل المعنوي
قوله وانما حكمنا بتخلف في بيانه للعلل بقوله لانه المعنى ما يصنع والظاهر
انه العلل النصابي اي نصب الاسم في هذين المثالين لانه المعنى ما يصنع
قوله الحال من حال التي تجول اي تقلب سمي هذا القسم بها لانتقاله
غالبا قوله هيئة الفاعل البينة الحالة الظاهرة لمالة ما للشيء كذا في المغرب
والمراد ههنا الحالة والمراد هنا من الحالة المحققة او المقدرة نحو فادخلوها خالدين

خالدين مقدرين الخلود ويسمى الاول حالا محققة والثانية حالا مقدرة
وايضا هي اعم من حال نفس الفاعل او متعلقه مثلا نحو جاء زيد فاتما
ابوه لكنه يشكل بجاء زيد والشمس طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن
بيان صفة الفاعل اي مقارنته بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان
تدوم للفاعل او انه تكون كالدائم لكونه الفاعل موصوفا بها غالبا
وتسمى دائمة ومنها الموكدة كما سيجيء ومن انها تكون بخلافه وتسمى
منتقلة قوله اي ذهب هو فاعل او مفعول لاخفاء في ان قيد الهيئة
مفيد لاضافة الهيئة وتبوتها للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بجاء
زيد سمينا فانه لم يثبت لزيد فراجل انه فاعل واما تقييد ولا يخفى
ان الحال لا تثبت للذات الماخوذة مع صفة الفاعلية بل تفسر
الذات في وقت الفاعلية واما يتغير فيكون المعنى ما يبين صفة
الفاعلية وهو وان يمكن تصحيحه بانه يبين كون الفاعلية في وقت خاص
الا انه ينتقض التعريف بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه
الى غير ذلك واعترض بانه الحال لا تدل على هيئة الفاعل او المفعول
النحوي بل يبين هيئة ما صدر عنه الفعل اقام به او تعلق به قوله
مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه زيدا راكبا عمرا راكبا واما اذا اختلفت
حال الفاعل والمفعول فلابد من التقريق فانه لم يكن قرينة فالاولى جعل
كل منهما يجيب صاحبها وقد ذكر على سبيل اللف والنشر المرتب
وقيل حقه هذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول بينه وتاخير حال
الفاعل قوله او تبين على صيغة المضارع المجهول وعلى صيغة المضارع
المعلوم المخاطب وهو اوفق بما هو المشهور قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل
او المفعول لا يخفى انه المتبادر من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول
لدخول احد الحالين فحينئذ لا يصح استثناء قوله الا لدخول او قع حالا

عن المضاف اليه عنه واعلم ان قراءة عبارة المتن على احد هذين
الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب النحاة ان الحال يقع عن المفعول
مطلقا ولا يتقيد بالمفعول به محققا او مؤولا مثلا يجعل العرب الحال
في ضربت الضرب شديدا عن الضرب بلا تاويل ما جدف الضرب قوله
وزيد في الدار قائما مثال للمحفوظ حكما وقد علمت في شرح المصنف انه مثال
للحال عن الفاعل بمعنى قوله فان مفعوليته زيدا الخ الظاهر انه اذا اعتبر
العامل حرف التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لا لضميرها به بل الظاهر
انه الاشارة المستنبطة منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة
بما يعبر عنه باسم الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل للحكم به
فتدبر قوله وهو ما يعمل عمل الفعل هو من تركيبه اي يشتمل على حروف
الفعل المفيد هو لمعناه وخرج اسم الفعل غير شبهه ولا يخفى انه لا دخل
في نعت الفعل بعد ما صرح به الشارح رحمه فالاولى ان يفسر معنى الفعل
بحيث يدخل فيه اسم الفعل قوله او معناه المستنبط ولا عمل لكل
ما يستنبط فان كان وان والاستفهام والنفي لا يعمل ما استنبط
منها بل العمل سماعي وجعل حرف النداء منه مبني على انه لا يكون المنادى
بتقدير اداة عوبل بكون العامل في المنادى حرف النداء فهي ليست من العامل
المعنوي عند المصنف وسماعي عند النحاة التميمي والفرجي وخالفهم الشيخ
الرضي فانه المعنى على تقييد خبر التميمي بالحال لا على تقييد التميمي قوله نكرة
موصوفة بقيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة المضافة لكان اولى قلت
لو قال مخصوصة لتساوى جميع الصور لان ذا الحال في جميع الصور نكرات
مخصوصة فخرج لا يجوز القابل بينه وبين باقي الصور قوله ان جعلت امرا
حالا من كل امر وان لو جعلته حالا من المستتر في حكيم فليس محل الخبر فيه
او بعد الانقضاء للنفي فيه بحث من وجهين احدهما ان مثل ما جاءني

ما جاءني رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل الاستغراق
وثانيهما انه النكرة لم تقع بعد الا بل حالها ومنهم من قال قاعل بعد الا
الحال على سبيل التنازع ولا يخفى انه قوله بعد الا عطف على قوله في
حيز النفي فهو ظرف لغو لا يعمل والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن
ان يجاب عن الاول بان ما جاءني رجل الا راكبا صحيح بتنكير صاحب
الحال فيه منع الاحتمال وصفيتها الذي الحال على ما صرح به المصنف بهذا
الاعتبار يقابل الاستغراق نعم فيه مصححا كما في يفرق كل امر حكيم وفيه
ان منع الاولوية لا يصحح الصحة جاءني رجل الا عالما والفاء قوله فتقضي للنفي
فالصحيح الاستغراق واما من قال لا منع لا لاجواز وقوع الصفة بعد الا
فقوله فرية بلا مرية لانها الصفة النحوية لا كونها بعد الا وانما هو الصفة المعنوية
من خبر المبتدا والحال قوله وارسلها العراك ورد امثله موثوقا بها
للنقض الاول فشعر لبيد والثاني مما شاع في المحاورات والخ طلبات
ولم يعد الاول على وجه ليشعر بشعرا مالاشتهار البيت فيما بينهم
بحيث يكفي الاشارة اليه واما الثاني فانه ايضا شايع في المحاورات بحيث
لا يحتاج الى التمسك بوقوعه في شعر البليغ قال صاحب القاموس
يقال اورد ابله العراك اي وردها الماء جميعا والاصل عراكا
فادخل ال ولم يغير معنى المصدر هذا كلامه قوله ولم يذودها كذا في
الحاشية الذود المنع ولم يتفق على نقص الد خال كذا في الحاشية
الاشفاق الخوف والنقص الباء المهملة والغين المعجمة المفتوحة من
نقص الرجل نقصا اي لم يتم مراده انتهى في الصراح نقص بمراد تمام نا
رسيدن وسير آبا شدن قوله وكانه المراد بالارسال البعث والتخلية
الظاهر هو الثاني وعطف لم يذودها للتفسير قوله ثم يرد مضاف مجهول
قوله من العطن الى الحوض كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر

من تبارك الابل البركة المناخ يعنى جاى شتر خوابانيدن قوله
وحدت به وحده كتب فى الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال
وحد يحد وحدا اوجدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضى وحده
لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا فى مواضع
مخصوصة قوله سئل فعلته جهدك كتب فى الحاشية الجهد بفتح الجيم
وضمها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة قوله
سناوتل اى كل واحد منها كذا قيل قلت وكذا اضبر نحوه بل هو احق بالتاويل
والاظهر انه المراد بنحو العراك المعرف باللام من المصادر وغيرها نحو مررت
بهم الجم الغفير اى كثيرا ساء اكبرتهم وجه الارض نحو دخلوا الاول
فالاول اى اولا فاولا ونحو وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو
جاء الرجال عشرتهم الى عشرتهم فانه هذه الاسماء الثمانية مضافات
الى ضمائر تقدم منصوبات على الحالية فى الجاز لوقوعها موقع النكرات
فانه فى معنى مجتمعين فى المجئ وتاكيدات لما قبلها فى نحوهم معربات
باعرابه ولا بعد انه يجعل الحال التى هى جملة داخلة فى نحوه لانه الجملة ليست
بنكرة اذهى كالمعرفة من اقسام الاسم بل هى مؤولة بالنكرة فجعل
العراك ونحوه مصدرا الجملة الحالية المحذوف عاملها قوله
احدها انها مصادر لافعال محذوفة هو الاصح على قياس تقدير الخبر
الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اى معتركة لان الاصل فى الحال
الافراد فجرى الشارح على مذهب الاكثر ومن لم يتنبه زاد على كلام
الشارح حيث قال لافعال محذوفة او صفات فتوى بينهما قوله
اى لتعركنا شارا لان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل استعمل المزيد
فيه قوله فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا الظاهر احوالا قوله وثانيها
انها معارف بوضوعه موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذى عليه

يليق ان يكتفر به لجريانه فى الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانها
فانها لا تجرى الا فى المصادر قوله فانه كانه صاحبها اى صاحب الحال
يعنى المفردة اذ الجملة لا يجب فيها التقديم بل الواو قوله ولم يكن الحال
شركة اى الحال المشتركة صاحبها مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة
والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين فقوله نكرة
يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة الى زيادة قيد ولم يكن الحال اى ومن هذا الظاهر
وجه بديع لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظه فانه لا يضيع فتا
قوله لانها فى المعنى مبتدا وخبر فيه انها جاءنى فاتما رجل فى الحقيقة فايم رجل
فالتخصيص بالخبر المقدم الذى ليس بظرف وهو لا ينفع فى تصحيح الابتداء
لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقدمه كتقديم الخبر الظرف لانا نقول الاصح
الاخبار عن الجثة بظرف الزمان قوله ولسلامتها من الصفة فى النصب مبنى
انه لا يقيد تخصيص فى الحال بالاضافة الى نكرة ولا بصفة ولا باستغراق
نحو رايت غلام رجل اكبا ونحو ما رايت رجلا عالما الا كبا لانه الا كبا
بالصفة باق بعد قوله ولا يتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا
يعنى فيما دل على حدثين غير متميزين بالعباتهما مختلفين بالحال اما يتعلق
بكل منهما حال فانه يجب ان يتعلق كل حدث صاحبه وانه لزم التقدم
على العامل الضعيف فانه الشبيه بدل على حدث قايم بالمشبه وحدث
قايم بالمشبه به ويتعلق بما قام بالمشبه القيام وبما قام بالمشبه القعود
قوله على العامل المعنوى ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر بما
له صدر الكلام ولا على المصدر بالحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصولة
ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا اليسير الطيب منه رطبا فهو مقيس نزر فايما
كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا معنى الكلام انه الحال لا يتقدم على العامل المعنوى
اتفاقا كونه مدار المخالفة بين العامل المعنوى والعامل الظرف كونه احدهما

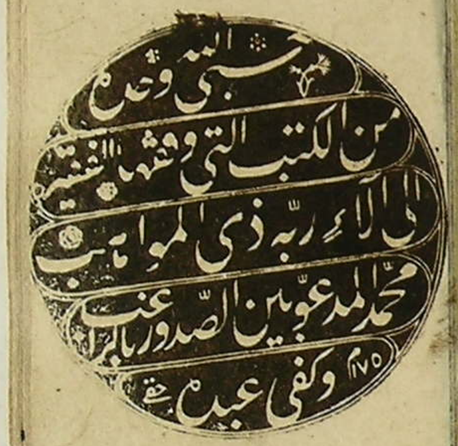

متفقا والاخر مختلفا فيه مما لا يفيده العبارة اصلا ولا يرضى به المتدرب
في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه انه يقال المراد انه لا يتقدم على
العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم
المبتدأ على الحال المكون من بناء الكلام على مذهب الاخفش وبعد يتجه انه العامل
المعنوي كما يخالف الظرف في عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعلي
والمشتق ايضا فانه كما لا يتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة مما لا دليل عليه تدبر قوله
ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بانه قوله بخلاف الظرف
على هذا الاحتمال متعلق بضمير لا يتقدم وعلى الاحتمال الاول بقوله على العامل المعنوي
حالا كان او جملة معترضة قوله هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي فيه
نظر لان الظرف انما يتقدم على العامل المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من
الجار والمجرور فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل
المعنوي قوله فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير لانه اللايق حينئذ استثناؤه
عن العامل المعنوي الا ان يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذي
الحال المجرور المتبادر من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالاولى ان يقال
ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف واما
التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين وممتنع عند
الكوفيين الا في مرفوع تقدم عامله على الحال قوله لا يتقدم عليه الحال اتفاقا
الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه مقامه نحو اتبع
ملة ابرهيم حنيفا قوله لانه الحال قد يقع وقوع لذي الحال فيقتضي جواز راكبا جاء زيد
مع عدم جواز تقديم ذي الحال وذلك لانه تتعذر بجواز تقديم ذي الحال لاواء هذا
المعترض بعينه الا انه لا يسمى فاعلا بل مبتدأ قوله والكل مختلف ويتعين ما كون
الاول مختلفا فان تاء المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى اكثر البصريين
في غير فعال وفعول ومفعال والاستشهاد بالكافية والشافية غير مفيد لانه

لانه يحتمل تقديره موصوف مؤنث كالفائدة وغيرها واما الثاني فمختلف قطعا حتى
الى تقديره الموصوف واما كون الثالث مختلفا فلان تباينه مصدرا معلوم
واما كون الثلث يتعين فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية بمعنى جميعا
قوله وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا
قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة قياسا الحال الموطئة وهي اسم
جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وقع طريقا
لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وتجوجا زيد رجلا مهيا
ومنها ما يقصد به التشبيه بتجوجا زيد اسدا اي مثل اسد او شجاعا ومنها
الحال في بعت الشاة ذراعا ذراعا وضابطته انه يقصد التقسيط فتجعل كل
جزء من اجزاء المتجزء قسطا وتنصب ذلك القسط على الحالية ثم تاتي بعده بجزء
تابع لواو العطف او بحرف الجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم هذا قول القوم
بالحال الموطئة انما يحسن اذا اشترط الاستحقاق واما اذا لم يشترط فينبغي
انه يقال في جاء زيد رجلا مهيا انهما حالان متترادفان قوله لانه للقصد الى الحال
بيان الهيئة وهو حاصل به فيه انه للقصد الى النعت ايضا بيانا للهيئة ومع
ذلك اشترط الم فيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض المعنى
فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة وليس الغرض
من وضعه ذلك قوله بالبسر بفتح الباء وقد يضم هكذا في القاموس قوله
ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر بان البسر بمعنى الصائر بسرا وجاز الحذف
بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر عليه رطبا ووجه صفة النخلة
توجيه قوله لا حاجة الى تاويل البسر بالمبسر انهم كانوا يؤولون الجامد باسم الفاعل
او المفعول لصنوع اذ لم يوجد في استعمالهم او مقصودهم تحصيل معنى
الصفة من الجامد وذا لا يتوقف على وجود مشتق من لفظه وغيره
بالمشتق المفروض انما هو لتصوير المراد به واما قوله من البسر النخل فيدل على انه

جاء البسر لكن صفة النخل فهذا انما يصح اذا كان ه٥ذا اشارة الى النخل لا الى
عليه وهو غير ظاهر لانه وان سمي بسرا الكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا
من غير تأويل كما اختاره المصنف فالوجه ان ه٥ذا اشارة الى ما على النخل والوجه ما قدمناه
فتدبر قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الا ظهر لما كان مستترا
بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن ان يكون الشارب له
التمر اليابس ولا يتقيد الاشارة بحال البسرية فيه انه فليكن جيئة حالا مقدرة
قوله نحو تمرة نخلي بسرا طيبا سنه رطبا بقال ه٥ذا المثال مصنوع لا يوثق به
والله تعالى اعلم وله الحمد الاتم قوله وتكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة
الحالية مقام مفرد منصوب الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه
مقام الحال وفاه الى في تشاء نحو بعت يدا بيد اي ذو يد بيدي يدا اي النقد
بالنقد ونحو بعت الشاة بشاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم بعت
الشاة شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل رجل وضيعته اي شاة ودرهم
مقرونان فنصب ه٥نا الجزآن لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز ان يأتي به
على الاصل نحو بعت الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم ه٥ذا ولا يخفى انه اذا
اتى بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية عن الواو والضمير ولان
الواو الاعلى ضعف قوله فالاسمية وفي حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد
النفي على الاصح ولا يدل على الزمان فهو كنفي واخل على الاسمية وقد يخلو الاسمية
عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت فزيد على الباب اي فهو فليس قوله
والمضارع المثبت والحال المؤكدة مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفي بلا نحو
والمضارع المنفي بلم ولما نحو لما في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت
الواقع حالا خلوه عن حرف الاستقبال كالسين وسوف وان قوله ويجوز
حذف العامل في الحال لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل و
شبهه كما شاع اراده في نظائره المتكررة والمقصد جواز حذف عاملها مطلقا

باعتبار الشائع في الفعل وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال بين
اي اذا الهلال بينا ولا مفاز في حسن قوله قرينة حالية والمراد براشدا
مهديا الراشد بنفسه مما امكن المهدي اذا لم يكن الرشد بدون الهداية
فلا بد وان الرشد فرع الهداية فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال
يحتمل الترادف والتداخل وعلى الثاني يكون مما كن فيه كما اذا كان صفة
قوله ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال تبين
ازدياد ثمن او غيره مما دخل الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا وقرأت
جزءا من القرآن فصاعدا اي فذهب القراءة في الصعود قوله والمنتقلة قيد
للعامل بخلاف المؤكدة فانه قلت المؤكدة التي تقارن في الحال او را
تقيد العامل فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة قلت يبادر مقارنة
عاملها بالحال الغلبتها فتكون مؤكدة لا مقيدة قوله اي تحقق ابوته
وقع لما ذكره المحقق الرضي فانه لا معنى لقولك تيقنت الاب في حال كونه
عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن عطوفا حال مفعول ثان لاعلم
ووجه الدفع ان حقه في تقدير اعلم ابوته بحذف المضاف لظهور المقصد
واقامة المضاف اليه وكذا اثبته قوله انه يكون مقررة اي مؤكدة اما بحقيقته
واما بالاستدلال عليه لانه الدليل مقرر للشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال
المؤكدة قد تكون للتقرير وقد تكون للاستدلال وانما جعل قول المصنف يعني
شرط وجوب حذف عاملها نظيقا له على ما هو الحق فتكون الحال المؤكدة
اعم من مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى
ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحب المحقق
التفتازاني في شرح التلخيص لكن المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية
فليس قوله تعالى ولى مدبرين منه فانه ارد له اسلمت ثم دائمة
قوله لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كقولك انه رسول لا يكذب

الا الارسال الا ارسال الله تعالى لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي
اما لو اريد معناه الشرعي وهو ان بعثه الله تعالى الى الخلق بكتاب و
شريعة فيوكد مضمون الجملة وهو ارسال الله تعالى قوله ولا بد ههنا من قيد
اخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص بالجملة
الاسمية وهو ما لم يكن بمضمون فعلية ومضمون الله شاهد هو البتة
وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة ما كون الاسمية ليس فيها
مشتق ولم اسلم يصح ان يقدر زد الله شاهدا قائما بالقسط احقه و
يكون التقدير فيه وجود ما يجعل في الحال طردا والله اعلم بالصواب قوله
التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين قوله اى الاسم الذي
يرفع الابهام احتراز بقوله الاسم نحو فعلت اى قتلت فانه قد يرفع
الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم كما سيتضح وعجبني شئ حسن زيد
او اى حسن زيد وكذلك شئ يتضح بنحو زيد حسن الوجه او وجها بالنصب
لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس بتمييز عند البصريين للتعريف بالنقل
عن كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يقال بغبن زيد رأيه وسفه
نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست بتمييزات عند البصريين
مع انها ترفع الابهام ويرفع بانه المعنى غبن في رايه والم شاكيا بطنه
وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي
انه يلتفت اليه وانه اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه
وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه
الامثلة فالاولى انه يفسر كلمة ما بنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب
تنكير التمييز قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له رطل زيتا يرفع
الابهام عن المقدار المراد وهو الموزون وهو ليس بموضوع له لانه موضوع
للموزن وهذا اشكال يوجد له الى الان اخلال ودفعه بان زيتا يرفع الابهام

الابهام المستقر فيما وضع له الرطل وهو ابهام موزونه وانه ليس الموضوع له
مرادا فحذفه لسلامة المعنى فانه غير مخل بالمرام قوله لكن المطلق منصرف
الى الكامل هذا اذا تعذر العمل باطلاقه والتعذر ههنا لانه لو كان على اطلاقه
للغا ذكره وبعد فيه انه الكامل هو الثابت في الوضع والاستعمال معا
ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة
المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد ههنا الثاني وفيه ان الثابت
اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تغيير
الثابت بما يقابل الحادث في دفع الاشكال على انه يخرج اشتال عينا جاريته
بالمستقر على ما هو مفهومه فلا يرد فيكلف بتخل بالتعريف وقد يدفع عينا
جاريته وامثاله بانها من التوابع والكلام في المعرب اصالة على ما مر غير مرة
ولو فسر المستقر بما هو الثابت في قصد المتكلم كان التمييز للتفسير بعد الابهام
يتمكن في النفس فالابهام ثابت في القصد في صورة التمييز بخلاف رأيت
عينا جاريته فانه القصد بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصده
فاز اله لكان حسنا قوله ولا ابهام في هذا المفهوم ينجه عليه انه يلزم
انه لا يصح جئني رجلا على انه تمييز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلحه
كونه ذا عبا نها عن مبهم لانه استعمال مجازي فلا ابهام وضعا الا ان
يقال التعارف ذا مع حيث في المبهم بحيث صار موضوعا له فصح التمييز عنه
وكذا اي ما اذا اراد الله بهذا امثال تعارف بعد ما ذا في المبهم قوله غير ذات
لا عن وصف فرق بين النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال
لبيان ثبوت وصف في شئ فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز
لرفع الابهام عن نفس الاسم وبيان انه غير اي جنس فرجل عاقل لبيان صفة
العقل في زيد ورطل زيتا لبيان انه الرطل كائن تحت الزيت وكذلك
فرق واضح لاخفاء فيه الا انه حيث الذات على الجنس ولو اريد بالذات

ما يقابل المفهوم الصحيح وكانه اوضح فيقال في رطل زيتا ان فرد الرطل مبهم
لا يعلم منه اى جنس فلما قيل زيتا بين ذاته بان بين انه من جنس الزيت
وبعد بشكل مخروج يميز هو صفة مخوسه وره فارسا فانه يرفع الابهام
عن الصفة فانه الغرض من وضع المشتق المعنى الا انه يقال التمييز اخرج
الاسم عن وضعه الذى لغرض المعنى وجعله لبيان الجنس قوله فانه في قوة
قولنا طاب شئ منسوب الى زيد فيه انه هذا التقدير مع كثرته والاستغناء
بتقدير مجرد المضاف عنه تنبيه عليه انه لا يناسب ذكر في زيد رجلا فان
الرجل عين زيد لا شئ منسوب اليه وقد ذكر الشيخ الرضى في مثله طاب شئ
زيد بتقدير الشئ منسوبا وجعل زيد بدلا قوله بعبر به ما يقابل الجملة لم يجئ المفرد
بمعنى ما يقابل هذه الثلثة وكانه اراد معنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه انه
المفرد قوبل بالنسبة في هذه الثلثة فالمقابلة تقتضى انه يراد ما يقابل
نسبة في جملة او شبهها او اضافة وتنبيه على ما ذكره على التتمة بمثلها
زيدا فانه مضاف وقد جعل في امثلة المفرد المقدار وكانه اراد بما يقابل
المضاف ما يقابل المركب الاضافي قوله والمقدار ما تحقق في ضمن عدد
جعل ظرفية العدد للمقدار ثم قبل ظرفية الخاص للعام والاظهر ان يجعل
من قبيل ظرفية المدلول للدال فان المفرد المقدار مستعمل في عدد وفي غيره
فافهم قوله فان الرطل نصف المن لو كان نصف المن الكائن بيانا
لنوانه ايضا فانه مثنى منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله وكالكيل
يخوفقيز انبرا القفيز بكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كتنور بكيال يسع صاعا
ونصفا او نصف رطل الى ثماني اواقي او نصف اوبية او ملء كيلجات
والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل بالفتح والكسر
اثنا عشر اوقية والاوقية استار وثلثة استار والاستار
اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم

والدرهم ستة دوانيق والدانق قيراطان والقيراطان طسوجان
الطسوج حبتان والحبة سدس عشر درهم وهو جزء من ثمانية واربعين
جزءا من درهم والوبية اثنان واربعة وعشرون مدا والمد مكيال وهو رطلان
او رطل وثلث املأ ما بين الانسان المعتدل اذا ملأ يديه مجموعتين
ستى مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقف جميع ذلك من القادوس

قوله وانما اقتصر المص على الامثلة الثلثة اى من غير العدد والا فقد
مثل لعدد ايضا والاولى انه يبدل المنوان بمما بتقدير انبرا وقوله وهو التنوين
محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا ومررت بمما يتم المفرد وبما
به المفرد ومما ينصب التمييز والاولى التنبيه على المعرف باللام ايضا يعني
ان من التام الناصب لتمييز التام بنفسه كما سياتي وانما تصدى للاستيفاء
اقسام الاسم التام دون المقدار لانه اى حكم يحوى على معرفة اقسام
الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم انه كان بتنوين الخ ولا يخفى انه لو
لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم التام لكان
ادخل في الانتظام قوله لانه المضاف لا يضاف ثانيا اى بحسب اللفظ
فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم عمرو وانما قلنا
بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فانه
الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب
رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان
الى المخاطب ولا ينقض هذا بكل فرد فرد فانه مؤول بحذف العاطف اى
كل فرد وفرد قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضى قد يتم
الاسم بغيره كالضمير في ربه رجلا وبذاني ما ذا اراد اسه بهذا مثلا
عند الرافع وخلافي القاموس الرافع الدانى الكبير والطويل الاسفل
يسع داخله بالقارورة الاساس مكيال معروف لاهل مصر اخذ اربعة

وعشرين صاعا قوله وهو ما تشابه اجزاؤه اى تشابه اجزاؤه فى اسم الكل
والاولى هو ما تشابه نفسه وجزؤه ولكانه يجعل تشابه مضارع المفاعلة
وسنده الى ضميرها واجزاءه مفعولا به ويشكل بالابوة لانه لا جزء له فالا
الاقتصار على الوقوع مجردا عن التاء على القليل والكثير قال الرضى اذا قصد
الانواع جرد عن التاء واذا لم تقصد يلزم التاء قوله طاب زيد جلستين لم يجز
جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد انما مثل بطاب زيد جلستين
دون ان يقول عدل ثوبين لانه يمكن المناقشة فى كون ثوبين للعدد بخلاف
جلستين بالفتح فانه لقصد الافراد ولا محالة وفيه انه لم يقبل التمييز عن
النسبة وكلامنا فى التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج مما نحن بصدده
فيه واعترض عليه بان التاء اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن
فيه وفيه نظر اما اولا فلان التاء فيها من اصل الكلمة سواء كانت
صيغة المرة او النوع وليست الفارقة بين الجنس والواحد فلا ينافى كونه
الكلمة اسم جنس صالحا للقليل والكثير من انواع الجلوس او احاده واما
ثانيا فلانه المنافى فى المثال ليت شعرى اباب المحصلين والجواب بان الشارح
اجاب على سبيل التنزل لبس على ما يستحسنه ارباب الترقى قوله ويمكن ان
يجاب بانه المراد من الانواع حصص الجنس مع البعد جدا ومع ذلك الاولى
انه يقال افراد الجنس بدل الحصص لانه الحصة لا تطلق فى المعارف الا
على الفرد الاعتبارى الذى يحصله العقل فيأخذ المفهوم الكلى مع الاضافة
الى معين ولا تطلق على الفرد الحقيقى قوله ويجمع فى غيره اى يورد التمييز
على ما فوق الواحد فقد جاوز حد التكلف كيف والجمع اذا قوبل بالافراد
يراد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى التكلف لانه المعلوم يجوز
فى قصد المتعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا عدل انوارا بما صرح به فى
ايضاح المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع فى غيره حقيقة الجمع

الجمع لكان مستغنى عنه اعلم ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير
الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصد به الانواع قوله ثم انه كان اى
المفرد والمقدار الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار الغير العدد وانه كان
الحكم المذكور شاملا للمفرد والمقدار مطلقا قوله او العلم انه وجد التمييز لابواب
الجمل كانه فى التوجيه الاول قصته وفى الثانى بانه وكانه اراد الاشارة
الى التوجيهين لكانه فى التوجيهين والتوجيه الثانى بعيد جدا لان جعل التمييز
مبنيا بتنوين المبهم او نونه ركيك جدا واذا المبنى ورد قوله جاز بناء
الاضافة اضافة المشبه بالتنوين لا اضافة الشئ اليه ولا داعى اليه الا مراعاة
مشاركة ضمير بعض واما كانه فى المرجع والمصنف على ذلك التفاوت
بالعطف بثم فانه ليس مما للتراخى فى الزمان بل لتفاوت الحكمين فان
احدهما متعلق بالتمييز والاخر بالتمييز قوله انه اراد عشرين رمضان يجب ان
يقال عشرين رمضانا لانه رمضان وانه كان غير منصرف للعلمية و
الالف والنون المزيدتين لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب تنكير التمييز
وح فى التناسب مع هذا المثال ايضا نظر لانه فى صورة الاضافة الى التمييز
نكرة مصروفة وفى صورة الاضافة الى غيره معرفة غير مصروفة الا ان
يراد اليوم العشرين من رمضان لكن سوق كلامه لا يساعد قوله وغيره بمقدار
قال الشيخ الرضى وهو فرع حصل له بالتفريع اسم خاص بليه اصله ويكون
بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديد واما الفرع الذى لم يحصله
له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب اقول
فيشكل تعريف التمييز بقطعة ذهب لانه ذهبا برفع الابهام المستقر عن
قطعة الا انه يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما فى لمته رجال او البعض
من موجبات الخفض اكثر فى الثانى فتامل قوله ولما كان الابهام فى طرف
النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام فى طرف النسبة لا يستلزم ابهامها

ينبغي رفعه القسم الثاني قم التمييز الاترى انه قولنا عندي رطل لا ابهام في
النسبة فيه انما الابهام في الظرف وبازالة الابهام عن النسبة لا يزول
الابهام عن الظرف وبازالة الابهام عن الظرف لا يزول الابهام
عن النسبة بخلاف رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من الجملتين
اعني قوله الابهام في ظرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله ورفعه
عنها يستلزم الرفع عنه محل بحث لانه يرد الظرف المقدر **قوله** وكذا
كل ما كان فيه معنى الفعل تشكل باسماء الافعال فانه فيها معنى الفعل مع
شبه جملة بل جملا واعلم ان فرقوله وهو اسم الفاعل الخ مسامحة والمراد
هو اسم الفاعل مع فاعله وكذا ينبغي ان يخص اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ايضا بما ليس جملا ذكر تهالك جملا رجاء انه لا يخفى على نحو
والاولى في قوله حسبك زيدا رجلا حسبك رجلا زيدا لانه حسبك زيدا جملة
وشبهها حسبك فالممثل به التمييز فم حسبك لا فم حسبك زيدا **قوله**
وسدوره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل في الضرع
من اللبن وفي الغيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه
وانما نصب فعله الله تعالى قصد التعجب منه لانه الله تعالى منشئ العجائب
فكل شئ عظيم يريد من التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه فمعنى
سدوره ما اعجب فعله في القاموس قولهم سدوره اي عمله فضول الشارح
اي سدخيره بجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق اللغة **قوله** ثم ان كان
اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنصب عنه قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد
عليه من النقض بطاب زيد نفسا فانه التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه
مع انه لا يصح جعله للمتعلقة وبعد تقييد الشرط هنا لما صار منطوقه ان يكون قوله
وان لا منتفيا ولا لطاب زيد نفسا فيبطل به قوله فهو للمتعلقة فقيد قوله وان لا بقيد
وفيه نظر لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان

الامكان العام اما لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة
الى التقييد الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط
ولان التمييز لا يكون محتملا الا يكون دالا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم
كونه نصا في المنتصب عنه لا كونه محتملا لما انتصب عنه والمتعلقة فيختل الشرط و
الجزاء وكذلك يجيء على قول المص والا فهو للمتعلقة انه ليس فيه فائدة تامة
لانه التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون للمتعلقة بلا خفاء وهذا المقام
من مزالق الاذكياء وقد خصصت فيه بمزيد فضل يغبطني اجلة الاغبياء وسر
عباءة المص بحيث لم تجيء عليه شئ ولم يحتج الى تقدير وتاويل لكن جعلته
فرخصائص شرحي على الكتاب فلو ظفرت به الجنية مع ما لابسني من العجائب

قوله بانه يكون التمييز امر فع الابهام عنه فيه انه لا ابهام فيما انتصب عنه بل
في الذات المقدرة وكانه اراد رفع الابهام عن مبهم هو نفس المنتصب عنه
قوله فهي للمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اي المتعلق الذات المقدرة دون
عين زيد وقوله اعني الشئ المنسوب الى زيد تفسير للذات المقدرة الى
حكم على المتعلق بانه هو حين كون التمييز للمتعلق انتصب عنه فلا حاجة الى التقييد
الشئ المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان الشئ المنسوب الى زيد هو
الذات المقدرة التي قد تكون عين زيد كما ظن **قوله** فيطابق التمييز فيها اي
بناء جاز الظاهر ان ضمير فيها الى القسمين المذكورين فيبقى حكم ما كان نصا
في المنتصب عنه فتكلف في مرجع الضمير يجب بتسليم ما كان نصا ولا يخفى انه تعسف
جدا **قوله** اذا اردت اباواحدا والمراد بالاحد ما فوق الواحد **قوله** فانه
اذا قصد تثنية او جمعية لا يلزم انه يثنى ذلك الجنس او يجمع اذ ما ليس بينه
انه تثنية الجنس وجمعيته لا يحض قصد الانواع بل امر مشترك بين قصد الانواع
وقصد الافراد وحتى احتاج الى التكلف بجعل التعسف بجعل الانواع على ما اشتمل
الافراد وما اعجل نسيانه لما تسيد عن قريب بنيانه **قوله** الواو بمعنى مع والطيق

ع

مفعول معه لصاحبة فاعل كانت اى كانت الصفة ومطابقتها له الى
لما انتصب عنه ومما يقضى منه العجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان
فاحتيج الى جعله فاعلا معنى وكانه وجه جعله فاعلا انه بتاويل ثبت
للاسم فاحتيج الى ادلة لصحة جعل الخبر فاعلا معنى من اوهن ما ذهبت
العنكبوت فاثبت المدعى بما هو احوج الى البيوت قوله واحتملت اى الصفة
المذكورة الحال لامتناع الحصر الاحتمال في الصفة والحال الاعجب انه يكون مشتقا
بل كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا قوله لكن زيادة من فيها زيادة في التمييز
عن ذات مذكورة يجوز مطلقا فيجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذ الحال
لما انتصب عنه ومثل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وانكر المقتبس صحة
عشرون من درهم وكانه لم يعلم ان من في التمييز دخول على مميز كم
فلو كان يجوز دخول من على التمييز من الذات المذكورة عاما لم يخصصها بهذا
الحكم قوله لتوبد التمييز قلت بل زيادة من توبد احتمال الحال او زيادة من
لتكون منتصبا على انه المراد التمييز لا الحال قوله على عامله اذا كان اسما تاما
بالاتفاق بشكل اما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم الفاعل او المفعول فانه
يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام وهو اسم الفاعل او المفعول
فالاولى انه يقول لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة
بالاتفاق قوله اذا جعلته لازما يعني انه التمييز فاعل لهذا الفعل او ما ينوب
منابه فيتركب يؤدي مضمون هذه الجملة فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له
وليس المعنى انه فجرنا الارض عيونا فجرت فيه فتنزل منزلة اللازم المتضمنة معنى
الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار لعدم احتمال سوق العبارة اياه
والا لقال وفاعلا لما يتضمنه وكذا الحال في امتلاء الاناء ماء فمن باب الكلام
على تضمين المثالين فضمانه يصحح كلامه عليه قوله ومما يجب التنبيه
وارد انه يتوجب ان خبر التمييز عن العامل كونه فاعلا اما حقيقيا ورد

قوله اى الصفة صفة له مع مطابقتها اياه
يعني الطبق يصح ان يجعل مبنيا للمفعول من الاول
اظهر لسياق الكلام وسياقه مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل
لانه يجعل التمييز مطابقا لما انتصب عنه
او لمتعلقه فان ساغ ان يجعل الصفة مطابقة له
وان يصح الحمل الذي له ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل مع تجويز
الى المفعول الذي له ويجوز ان يكون مبنيا للفاعل مع تجويز
لانه مبنيا للمفعول مع التوجيه الاول
هم
كونه مبنيا للمفعول مع التوجيه الاول

رد الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازا لو لم يرد الا انهم تعرضوا
لكونه فاعلا حقيقيا بالرد اظهار المافي فمن الوجه قوله بالورود على قاعدتهم
المشهورة وهي انه التمييز الخ قاعدتهم المشهورة انه التمييز عن النسبة
فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تاويل فجرنا الارض عيونا قوله فانهما
يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول
فكلام المصنف قاصر لانه انما اريد بالفعل مجرد والفعل يفيد انه خلاف المازني
والمبرد في مجرده وانما اريد به الفعل وشبهه كما هو المستفيض من كلامهم
يفيد انه خلافهم في جميع ما يشبه الفعل قوله وما كاد ولفاقيل الرواية
الصحيحة وما كاد ولفقي قوله المستثنى في المصادر انه الباب بدل على
ذكر الشيء مرتين وجعله شيئين متواليين ومتباينين ولفظ الاستثناء
مرتين من باب وذلك لانه ذكره مثنى مرة في الجملة ومرة في التفصيل واما
ولك انه تقول الاستثناء يجعل المستثنى مثنيين متسما واخلافي الحكم
ومتسما خارجا عنه قوله ولما كانه معلوميته بهذا الوجه الغير المحتاج بشعر انه
يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه راي المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور
بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا لكن المصرح به ان البعد
ليس مفهوم عام بل هو لفظ مشترك بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف
المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا لتقسيم اللفظ المشترك ومنهم من
قال المستثنى في المنقطع مجاز فقبل المراد ان اداة الاستثناء فيه
مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج سواء كان الباقي اقل او اكثر او
مساويا قوله من متعدد اي غير المراد منه بان يكون المستثنى قرينة ان ليس
المراد جميع المتعدد كما هو مدلول اللفظ لا غير حكما حتى يلزم التناقض او مجازا
في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد وبعد اخراج المستثنى منه واورد عليه
انه لا يصح ذلك في جاءني القوم سوى زيد فانه ظرف للمجيء وكذا ما خلا

زيدا او ما عدا زيدا فليس الا سناد الى المتعدد والمخرج عنه زيد واجيب بان
هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية رعاية لصورتها الاصم
ولا حاجة اليه لانه الاسناد الى القوم المراد منه سوى زيد وتقييد المجيء
بالظرف قرينة انه المراد سواه ولك انه يريد انه مخرج عنه النسبة الى
المتعدد وبانه يريد جميع المتعدد ونسب الشيء اليه فنافى الاستثناء
لاخراجه عنه النسبة ولا تناقض لانه اكذب صفة النسبة المتعلقة
للاعتقاد ولم يرد بالنسبة افادة الاعتقاد بل قصدت النسبة ليخرج
عنه شيئا ثم تقييد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام
ولا تجد فرّ كلام غيري تحقيقا الا اطالة الكلام والله هو الوهاب الالهام
اجل الانعام قوله سواء ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا جعل قوله
لفظا او لتقدير التفصيل للمتعدد وباعتبار كونه مذكورا او مقدرا او لك
ان تجعله تفصيلا له باعتبار كونه متعددا وباعتبار اللفظ بان يكون دالا
على متعدد صريحا او كونه متعددا باعتبار التقدير بانه يجعل متعددا بالتأويل
كما شربت العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا بجعله في تأويل
الاجزاء ولك ان تجعله تفصيلا للمخرج او المستثنى كما يكون ملفوظا
يكون محذوفا كما في جاءني زيد ليس الا قوله بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع
الا بعد الا وغير وبيد مضافا الى ان مشددة قوله في كلام موجب اي ليس
بنفي كما هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب ما يقابله قوله وهو ان
يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بانه يكون تفسيرا لما اصطلح عليه
في الكلام التام في باب المستثنى ويسمى ما يقابله ناقصا ناقصا قوله لان الكلام
في كونه منصوبا مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه منصوبا بنصب مستحقة
لذاته لا لكونه نائبا مناب المستثنى منه فح لا بد في قيد تام ليتم الضابطة
قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل توسط الا نقضه المصم بقوله القوم اخو

اخوتك الا زيدا ولعل الشارح رحمه لم يقف لعدم ولوقوفه على المثال وجواز
ان يكون مصنوعا قوله او مقدما لم يعد كانه في هذا القسم وقسم المنقطع كما اعاده
في خلال انه الثلثة مشتركة في وجوب كونها بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر
كان وهو قوله في كلام موجب فقد لم يشارك فيه المعطوفين على خبر كان
لانه المعطوف على المقيد بقيد متقدم يشارك في القيد لا محالة فقول الشارح
عطف على قوله بعد الا محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا
ما جاءني غير زيد القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير
في حكم المستثنى المجيء بحكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على انه هذا الحكم في المنقطع
يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وانما غفل
عنه في قوله او مقدما قوله سواء كان في كلام موجب او غيره اشار الى ان
بين هذا القسم وبين ما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل الآخر
ليعلم انه ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين قوله الى المستثنى منصوب
ايضا فذهب سيبويه الى ان المنقطع منصوب بما قبل الا نحو الكلام كما منتصب
المتصل به والى انه ما بعد الا مفرغ سواء كان متصلا او منفصلا وهي كلمة في
وقوع المفرغ بعدها وانها ليست حرف عطف والمأخوذ منها راوها بمعنى لكن قالوا
انها الناصبة بنفسها نصب المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الغالب
نحو جاءني القوم الا حمارا في تقدير لكن الحمار لم يجيء وقد يجيء ظاهرا نحو قوله تعالى
الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى وبرده
ان سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك
او دفع توهم دخوله في الحكم السابق قوله في الاكثر متعلق بمنصوب قوله انتم تصح
حذفه متعددا كان او غير متعدد نحو جاءني زيد الا عمرا قوله او الى البعض مطلقا
من المستثنى منه يعني ان الضمير راجع الى البعض منكر للاستغراق في الايجاب
كما في علمت نفس اي كل نفس وانما قلنا الى البعض منكر لدلالة قوله فيما بعد

او بعض منه ولقلة عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تخلف فمن قال
قد يستعمل البعض بمعنى الكل اراد منه ههنا هذا المعنى والاوجه ان الضمير راجع
الى البعض المضاف اى خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله
وهما في محل النصب على الحالية الاحسن انه خلا في تقدير زمانه مضاف اى زمان
خلا زيد الكافي مذ سافر فيطابق في اللفظ ما خلا قوله اى النصب بهما انما هو
في اكثر الاستعمالات الاتي انه يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى بخلا
مما يختار فيه النصب قوله لتقديره خلو زيد وعدو عمرو اذ الاستقيم لان الفعل
المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر المضاف الى الفاعل
فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير راجع الى المجئ او الجاني او البعض قوله
اى وقت خلوهم الظاهر خلو بعضهم وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه
للاقتصار على التوجيهين لاحتمال رجوع ضمير ما خلا الى الجاني ايضا لما سبق في
خلا قوله وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل اذا لم يذكر ههنا احتمال الرجوع
الى المصدر لعدم صحة ان يكون زيدا خبرا عنه وفيه نظر لانه عدم صحة
وقوع العين خبرا للمصدر في الاثبات لا في النفي والاولى انه لقفي زيد عن
المجئ لا يوجب اخراج زيد عن المستثنى منه فلذا لم يجز رجوع الضمير الى
المصدر نعم لو جعل زيدا مضافا اليه للمجئ فيكون التقدير ليس المجئ مجئ زيد
يفيد المقصد لكنه تكلف لفظا ومعنى فافهم قوله ولا يتصرف فيهما ولا يغير
لا يكون الى غيره مما يكون وما كان ولم يكن قوله حال كون المستثنى واقعا
في محل يكون مناخرا عنه الا لاخفاء في بحسب هذا التوجيه والبيان المتعارف في
هذا المعنى ويجوز فيه النصب بعد الا ولا معنى لانه يقال في محل واقع بعد الا
فلو كان كلمة فيه في يجوز فيه كما نقله الشارح بقوله فيما بعد الا بدل من قوله
فيه بدل البعض من الكل ومما يقضي منه العجب انه قيل لتوجيه الشرح احسن لان
المقصد بيان حال المستثنى اذ لو جعل عن لا لكان المبدل منه في حكم التنحية

التنحية كيف والبدل مستثنى بعد الا والمقصد هنا بيان حاله فجعل ذكر
مطلق المستثنى في حكم التنحية لا يخل بالمقصد قوله وفي بعض النسخ ذكر
المستثنى منه بغير واو على انه صفة الكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم
ان الاوجه ان يجعل على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في
المعنى لانه حينئذ لا بد من اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى ويكتب
الضمير يكون مسندا اليه صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وانما
المستثنى هو منه لا يقال اخرج زيدا عن تقدير قد بلا ضرورة لانا نقول لتقدير قد
اهون من تقدير الضمير العايد الى الموصوف وفي قوله صفة الكلام غير موجب مسامحة
لانه صفة ثانية الكلام قوله ولم يشترط انه لا يكون منقطعا ولا سد ما ذكره
من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المصنف استثناء المتاخر عن الحكم العام
المتقدم المنافي لتاخره لا العكس فعدم التقييد هنا يوجب اخراجه عن
الحكم السابق ولا يقتضي تقدمه اخراجه عن هذا الحكم ويمكن ان يقال لو لم يكن
حكم المستثنى المقدم والمنقطع في كلام غير موجب ايضا ما تقدم لكان
ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله وهو منصوب اذا كان بعد الا
غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فايدة فيه فعلم انه على عمومه فيما سبق
فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما ثم الاوجه ان يقال اختيار البدل
فيما يتصور فيه البدل والا يمكن في مستثنى المقدم لعدم جواز تقديم البدل
والا في المنقطع لانه البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط ولا يمكن الغلط في الاستثناء
لانه معناه على الروية كما تقدم فلذا لم يحتج الى التقييد بما يخرج المقدم والمنقطع
على انه المتبادر من قوله ذكر المستثنى منه هو الشايع في ذكره فاستغنى
عن التقييد بما يخرج المستثنى المقدم ولا بد في هذه القاعدة من قيدين اخرين
احدهما انه لا يكون المستثنى متراخيا عن المستثنى منه مثل جاء في القوم
اليوم الا زيدا وثانيهما انه لا يكون مردا الكلام بضمن الاستفهام نحو ما قام

القوم الازيد في جواب اقام القوم الازيدا فانه في ما بين الصورتين يجوز
البدل ويجتار النصب ومن ههنا تبين انه المصلم بسبوف اقسام
اعراب المستثنى وفائدة هذا القسم قوله واعراب البدل بالاصالة المراد
بالاصالة ليس ما يقابل التبعية قوله ويعرب على حسب العوامل اى قدر العوامل
فان العامل تلثة عامل الرفع والنصب والجر فالاعراب على قدرها كفاية
عن الاعراب بالرفع والنصب والجر وبهذا اندفع انه المراد انه كان عامل
المستثنى منه بشكل بقولنا ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه
وانه كانه المراد عامل المستثنى فكل المستثنى معرب على حسب عامله على انه
يمكن اختيار الشق الاول البته ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل
الى المستثنى بعد حذفه فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل
بواسطة الا ومن قال عامله الفعل بواسطة الباء فقد سهى قوله فالمراد بالمفرغ
المفرغ له يعني المفرغ مما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به ولك
انه تستغني عن هذا التكلف بانه تجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقة
فيكون المال المفرغ عامله وانه تجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون
المستثنى مفرغا والعامل مفرغا قوله وهواى والحال انه المستثنى جعل
الواو للحال ولك انه تجعلها للعطف وتجعل هو عطفا على المستثنى منه
وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وعلى اى تقدير يمكن جعل الضمير عائدا
الى المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى
والاوجه انه يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو
في غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق اعني وعدم الذكر في غير الموجب
ليفيد الكلام الا ان يستقيم المعنى فح يصح عدم الذكر في الموجب فصح ح
استثناء قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات
الاخر فهو مستثنى من محذوى الكلام اى لا يعرب على حسب العوامل في الموجب

في الموجب وقد مر في الاوقات الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة
صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة ولك انه تقول ليفيد المستثنى ما هو
فائدته فجعل الكلام صادقا اذا بالاستثناء من الكلام الموجب لا يصير
الكلام صادقا بخلاف المنفي على ما سبق قوله مثل ما نبه على الازيد يجعل
انه يكون فاعلا ليفيد قوله نحو قولك حيوان الخ مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل
العموم لا لما نحن فيه قوله الا ان يستقيم المعنى مثل الابحث النحوي عن استقامة
المعنى انما وظيفة بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشئ
في غير محله قلت مأل بحثه هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير
موجب كثير بخلاف الموجب فانه قليل لغلة استقامة المعنى فيه اذا اجر
المستثنى كذلك والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة الفن قوله
او معنى ما زال يثبت الثبات بقيد الدوام كما يظهر من تتبع اللغة على المتأمل
في بياناتها وما يقال انه الدليل لا يثبت الدوام الا ان يقال المراد ان نفي
النفي يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه انه الاثبات جعل الشئ
ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لانه نفي النفي
يفيد عموم النفي لانه الشئ في حيز النفي عام فمعنى زال وقع زوال اى معنى
ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الاثبات قوله لانه نفي النفي
اثبات اى بحسب العرف لانه لا يلزم نفي النفي الا الاثبات فمن قال معنى
قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لا عينه لان نفي النفي لا يكون
تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف عليه فقد غفل قوله فيكون
المعنى زيد دائما ليس المعنى الدوام المطلق بل في الماضي مما قبله قوله او يحمل على
المبالغة في نفي صفة العلم واى مبالغة فوق انه يقال امكن فيه جميع الصفات
المقابلة الا العلم فجعل العلم احق بالانتفاء من عدة مقابلات قوله
واذا تعذر البدل لا يخفى انه هذه المسئلة من ثمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل

بينه وبينها يجب الاعراب على حسب العوامل وكانه الكثرة فيه اذ تحققها
يتوقف على معرفة العرب على حسب العوامل يشكل اليه قوله وفيه جاز
ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه اذا
تعذر البدل عن المحل القريب فعلى المحل البعيد لا خمسة عشر درهما لك الا درهم
فان خمسة عشر له محل قريب هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله البعيد
وهو الرفع **قوله** فعلى الموضع يحمل اى يختار البدل على الموضع اختيارا فوق
الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب على
الاستثناء هنا كثيرا ما يكون ضعيفا لابهامه البدل على اللفظ نحو لا احد
فيها الا زيدا وما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ابهام في ما جاءني من احد الا
زيد او قد يقضي خوف الابهام الى امتناع النصب ولذا امتنع في لا اله الا الله
لان ابهام البدل هنا غير في اللفظ ابهام الكفر وبينه وبين قصد التصريح بالتوحيد
تناف **قوله** قيل انما وصفه لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه لو قال الا
يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف
لصح ايضا بجعل التنوين على التحقير **قوله** لانه من الاستغراقية لا تزاد الا نفاقا
بعد الاثبات فيدخل فيه بالاستغراقية لكونه المثال اتفاقيا اذ قد تزاد
في الاثبات عند الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد الا نفاقا ولا امتناع
زيادة في الاستغراقية بعد الا وجه آخر في هذا المثال وهو ان في الاستغراقية
لا تزاد على اسم شخص والاظهر ان المصنف جعل الاستدلال مبنيا على مذهب
الجمهور ولهذا لم يقيد كلمة من **قوله** لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل
لا احد فيها الا عمرا لم يجز ابدال الا عمرو على لفظ احد لا يمكن نصب عمرو بل لا بد من الرفع
والتنكير للاشارة الى معرفة سيجيء انها شاء الله تعالى **قوله** وما ولا لا تقدران اذا
لم يكن البدل الا بتكرير العامل فذهب بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل
مقدر وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسره انه حكم المتبوع

المتبوع فيه وبعضهم الى ان البدل المعطوف كسائر التوابع فالشارح المحقق
وامكانه توجيه قوله لا تقدران على ما سيجيء واشار الى انه العباد
اقرب الى المذهب الاول والا يخفى انه لا فائدة في قول المصححين بل الهم
جواز التقدير عند عاملين **قوله** غير وهو مرفوع اما النواسخ اذا دخلت على
المبتدا والخبر غلبت عاملها لكن يبقى تقدير عملها اذا كان العامل حرفا
لضعفه كما ذكر العامل حرفا لا يغير معتبرا اعتبار ذلك المقدر بل ما ورده
نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يغير ذلك المقدر الا اذا اضطر
اليه كذا قيل وفيه نظر اذ نفت اسم لا المبنى الاول المفرد المتصل به نحو
لا رجل ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب و
ابن **قوله** وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه
ويقوى حرفية حاشا ي بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول المصدرية
عليها الا على سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفاد من قوله في الاكثر
خلاف ما نقل عن سيبويه انه النصب بعده شاذ وا عادة بعد في قوله
وبعد حاشا للتصريح باختصاص قوله في الاكثر **قوله** ومعناها تنزيه المستثنى
فلا يستثنى بها الا عمن يليق به سوء **قوله** اى برأه الله تعالى فاعل حاشا
ضمير الله تعالى اضمر من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى انه حاشا زيدا متعلق بالفعل
المذكور وافضاؤه الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله سبحانه
اياه فالاظهر انه فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اى برأ المجيء زيدا عن نفسه
جعل امتناع المجيء وانتفاؤه عنه بمنزلة تبرئته اياه **قوله** انتقل اعرابه اليه
فالاعراب حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءني
غير زيد وعمرو بالرفع لانه المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب
المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول واعراب غير اعراب المستثنى بالا وفيه
نظر لانه اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا لانه كاعراب المستثنى بالا فاعرفه

قوله فيدخل نحو ما جاءني رجلان الا زيدا فال الشيخ الرضي لا يجوز هنا الاستثناء
المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد اثنين قوله منكورا اي منكرا
لا يعرف باللام يشعر كلامه انه المنكر احتراز عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيصه
الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف مضافا كان نحو جاءني اخوه زيد الا عمرا
فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة نحو ما جاءني اولئك الا زيدا
او اسم موصول نحو ان الانسان اي الذين امنوا في خسر والاوجه انه يجب جعله
تابعا للمنكر ليصح جعله صفة لانه غير الا يصلح وصفا للمعرفة فكذا الا المحمول عليه
فتدبر قوله نحو جاءني رجال الا واحدا لا فائدة في هذا الاستثناء لانه يعلم
انه ما بقي بعد المستثنى منه الا انه يراد بر جال اقل مراتب الجمع فحينئذ يكون
منكرا محصورا معنى قوله ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان
هذه القاعدة اذا كان مراد المصنف بقوله كما حملت لا عليها الحمل غالبا لم يلتفت
المصنف اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا انه يقال مراده
انه لم يلتفت اليه المصنف التفات اهتمام وترك فيه غالبا والتسامح في مثله
فان قلت قد التفت المصنف الى مجيء الا صفة في جمع محصور حيث قال ضعف
في غيره قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بين فيه قلة وفرق بين الضعف
والقلة الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل استعماله صفة فيه ضعيفا
والفصيح في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير ولو لا ذلك
لكان قوله وضعف في غيره سقيما الا ان يجعل ضمير في غيره الى التعذر الاستثناء
قوله وبتعذر الاستثناء لعدم دخول اسم في الله بيقين فان قلت ما ذكره
لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر الا
مطلقا فينبغي ان يقول او عدم خروجه عنها بيقين قلت يكفي الدخول
بيقين اذ الدخول المشكوك فيه فاقد ما ذكره المط وبعد فيه نظر لانه عدم الدخول
بيقين كما يحتمل الدخول بطريق الظن وهو كافي في الاستثناء وحصل اليقين على

على ما يقابل الشك بعيد فانه قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على
الصفة فلعل الحمل على البدل قلت رد ه المصنف بانه لا يكون الا في غير الواجب وليس
النفي المفيد الاستغراق في كلمة لو كان بصريح والنفي المفهوم الذي هو كالصريح
انما هو قطعا واقل وابي منصور فانه رد وافقة الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل
الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه يتعين البدل عندهم في كلمة التوحيد و
لا يجوز الاستثناء قوله لانه التعدد ويستلزم المغايرة لان المتعدد غير الواحد
فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما الهة الا الله لو كان فيهما الهة غير الله باعتبار
كونهم الجميع غير الله ولا يجوز ان المتبادر من وصف الجمع بالمغايرة لشيء ان
كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها غيره
لان الجمع من حيث الجمع غيره وكيف كان فلا فائدة في وصف الجمع بمغايرة
الواحد فالاوجه انه وصف الالهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الالهة يكون
كل منها غير الله لانه وجود الالهة يستلزم تغير كل منها فلا يكون شيء منها الله
وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء البدلي لان فرض وجود الالهة يستلزم
مستثنى منها بعين هذا البيان فاحسن التامل قوله الا الفرقدان الفرقد ولد
البقرة الوحشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان وجاء في الشعر مثنى
وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان قريبان من القطب
قوله وقال في البيت شذوذان احدهما ان الاولى في قوله الا الفرقدان شذوذا
احدهما وقوعه صفة كل وذلك اضيف اليه وثانيهما الفصل منه و
بين موصوفه بالجر وكان المصنف اراد التنبيه على ان البيت مما لم يجاوز فيه
عن استعمال الشذوذ وليتاكد كون الا صفة فيه شاذا وكان الباعث
قصد ظرافته في جعل لفظ الفرقدين شاذا رعاية بينه وبين معناه
فانه شاذ في الاخوة واقول يحتمل انه يكون الا شرطا اي الا يكن الفرقدان
اي انه لا يوجد فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان لكان كل نجم مفارقا اخيه

ن

فلا شذوذ في البيت اصلا خذ هذا واعرفه مما سيأتي ان شاء الله تعالى فضلا قوله وغلط الكوفيون
يعني في نصبهما على الظرفية خلافا لمن فمعنى قوله النصب على الظرف انما عرا بهما
النصب لا غير وذلك النصب على كونهما ظرفين ابدا على الحكاية عن حالة الظرفية
في بعض الاوقات ثم ما اشار اليه الشارح من ان في قول المصنف على الظرف
مسامحة والمراد الظرفية ليس بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى
ان نصبه بناء على الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل اقيم مقامه
فنصبه بناء على موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي ما نقله ان سوى
في الاصل كان سوى قال الله تعالى سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف
واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان
ثم استعير لمعنى البدل كما استعير لفظ المكان فقيل انت لي مكان عمرو
اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل
للجر والاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء
قوله وستعرفها اي خواتها ولهذا لم يتبعها المصنف رحمه وذلك انه تقول فيما سيعرفها
الى كان واخواتها لانها كان التي يثبت لها الخبر لم تعرف بعد قوله والمراد
ببعدية المسند له خولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها
على اسمها وخبرها قيد ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريفا للشيء بنفسه فالاولى
ان يقال المراد ببعدية المسند له خولها ان يكون اسناده واقعا بعد دخولها
وبعد فيه نظر لانه كون اسناده الافعال مجردا داخل الجملة الاسمية يحكم بانه يكون
الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر ما اخبارها قوله وامره
كامر خبر المبتدا في افاده واحكامه وشرائطه على ما سبق يعني المراد تشبيهه
مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر احكام
لشيء ونشر بعكس الاخر بعده فلا يرد انه لا يشارك خبر المبتدا في امتناع كون
خبر كان واصبح امسى وبات ما ضيا عند بعض والصحيح انه يكون ماضيا عند

عند الجمهور الامع قد ظاهرة او مقدرة والقياس انه لا يقع خبر يكون في
اخواته مستقبلا لانه هذا الحكم لم يسبق على انه ابن مالك خالف
في ذلك فجوز ان يكون المصاحبة وكذا الابرداني يمتنع وقوع خبرصار
ماضيا وكذلك ليس وما دام ومازال ولا زال ومرادفاتها لانه صار للانتقال
الى ما يستمر غالبا ومازال واخواتها للاستمرار والصالح للاستمرار هو
الجامد والصفة والمضارع واما ما دام فلانه ما المفيدة للمدة تنقلب الى معنى
الاستقبال غالبا واما ليس فلانه للنفي مطلقا كما هو الحق فمذهب
سيبويه والمستعمل للاطلاقات هو الجامد والصفة والمضارع قوله
وتقدم على اسمها حال كونه معرفة لما كان يجب عليه ان المخالفة لخبر المبتدا
لا تخص ذلك بل يتقدم نكرة مخصصة ايضا تخالف الشارح لدفعه
بقوله حقيقة او حكما قوله وذلك اذا كانت الاعراب فيهما اشارة الى
انه اطلاق كلام المصنف ليس على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان
المصنف لما جعل حكمه حكم خبر المبتدا استغنى عنه كونه بعرفه بما تقدم
فانه ليس لهذا الحكم من احكام الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب
فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان
يقول ذلك اذا كانت الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك
قرينة تعين الخبر بر شدك اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب
قوله ويحذف عاملها اي عامل خبر كان لا يخفى انه ارجاع الضمير الى مجرد خبر
كان والسابق خبر كان واخواتها بعيد سيما وقد سبق ضمائر رجع كل
منها الى خبر كان واخواتها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى خبر كان
واخواتها وتجعل قوله في مثل الناس قيدا له يخصصه بكان قوله في مثل
الناس مجبورين بما علم انه خبر اخبر اي بعد ان اذا لم يشبه بالجواب
بشبهة المفعول فانه قيل ولا بد فيتذاخر وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا لخو

انه خيرا يكن فخير فانه يجب الحذف ح ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين
اى ولو كانه العلم او ولو كنتم بالصين والتقدير الاول ستفيض والثانى
فائض قوله ويجوز فى مثلها اى مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه
الصورة والناظم جعلها الى هذه الجملة وانما قال المصنف فى مثلها ولم يقل فيه
بارجاع الضمير الى مثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد بمثلها ما ينبغى
ما اراده اولا بل ما هو اخص منه وهو اشارة الى تفسيره الشارح فاحفظ
هذه النكتة الجليلة ولا تغفل فى مثلها قوله وهو انه يجئ بعد ان اسم تم فاء
بعده اسم فيقال هذا منقوض بقولك اسير ان ركبا فراكب
وانه راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بانه المراد جواز الوجوه الاربعة فى مثلها
فى التركيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف والحق فيه ان راكبا
فراكبا لانه المتبادر فيه بتقدير السير لا كانه والمعنى المتبادر ان تسر راكبا
فاسر راكبا وقيل فى دفعه ان المراد انه يجئ بعد انه اسم وفاء بعده اسم
ويجوز تقدير ظرف مع كانه للخبر قوله اربعة اوجه اى الوجوه المشتركة
فى جميع مواردها الجملة اربعة وقد يخص بعض المواقع بخامس وهو جو
ما بعد ان مع ما بعد فائها وذلك اذا صح رجوع ضمير كانه المقدرة
الى مصدر يتعدر بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسيف
اى انه كان قتله سيف فقتله به سيف نص عليه الرضى وحكى عن يونس
ورت برجل صالح ان لا صالح فطالح اى انه لا يكون المرور بصالح فامرور
بصالح هذا ويرتقى عدد الوجوه فى مثلها الى كثرة اعتمدنا على فطانتك فى
استخراج ضروبها قوله اى انه كان فى عمله خير فجزاؤه خير ينبغى ان يجعل
ضمير جزاؤه ح الى الظروف لا الى الظرفى اى فجزاؤه ذلك الخير خير
فارتفع به ما قال الشيخ الرضى انه ليس مراد المتكلم انه ان كان فى عمله خير
بل انه كان عمله خيرا لانه لا يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده ح لو جعل مراده

مراده ذلك فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى
الظرف فتدبر قوله فكانه جزاؤه خيرا اى فعند كانه لانه لابد للفاء فى جزاء
الماضى وقيل اذا حذف فعل الجزاء لابد له من الفاء والشرائط المذكورة فى غير
الحذف واعلم انه ليس مراد المصنف من قوله ويجوز فى مثلها اربعة اوجه بيان
احتمالات التركيب فقط بل تكثير مواردها وحذف كان فليس سببا لهذه الاحتمالات
خروجا عن البحث وكلاما تقريبا كما شاع فى نظر الناظرين قوله اى لانك
كنت ترد على الكوفيين حيث قالوا والمعنى انه كنت مطلقا الظلقت
وانه المفتوحة جاءت بمعنى انه الشرطية فى هذه الصورة وليس هذا اختلافا
فى محل وتوجيه التركيب بل اختلاف فى معناه لانه ان كان ان بمعنى الشرط
كان المكسورة كانه التركيب استقبالية ولو كان كما ذكره المصنف متابعة
للبصريين فالتركيب ماضوى والقاضى بما هو الحق الاستعمال فما قال الشيخ
الرضى لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اما المعنى
فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقول الشاعر اما انت ذا نفر فان
قومى لم يكلهم الضيم الجئ فاء الشرط فلا يصح تعلق لانه كنت بما بعد الفاء
فلابد من تقدير فعل قبله اى تفخر والكوفيون مستغنون عن ذلك فتفطن
لانه مساعدة المعنى لانبات مجرد استقامة التعليق بل لابد من اثبات ان
التركيب فيما بينهم استقبالى وقوله وزيدت لفظة ما بعد انه فى موضع
كانه عوضا عنها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث لانهم لم يعدوا ما بعد
انه المفتوحة فى مواضع الزيادة ما وقال الرضى ما فى حيثما ليست زايدة لانها
لفظ حيث عن الاضافة والعلم فى قوله هذا انه الزائدة ما لم يتعلق به غرض
فى الكلام وجعله عوضا عن كلمة كانه موجبا لحذفها غرض يمنع زيادته قوله
واقتصر المصنف على الاول اخيرا الشيخ الرضى مجئ ما بالكثير فى هذا المقام حيث قال
انه حذف شرط ان مع كانه وجوبا بلا تفسير وجب تفسير صورتها فلذا

قيل اما انت منطلقا انطلقت بالفتح مع انه الاصل انه ركبت لانه لو ثبت
اما انت منطلقا بالكسر لم يأت منه هذا القول **قوله** اسم انه واخواتها وستعرف فيما
اى اخوات ان وهو الظاهر او ان واخواتها فانه ان قدر كونه من حروف التحقيق
ولا اسم لها فلا بد من بيان انه بهذه فتركب بيانها لا يتم الا في قسم الحرف **قوله**
المنصوب بلا من المنصوب لفظا او تقديرا والا لم يمكن التعريف جامعا او مانعا
قوله اى لنفى صفة الجنس وحكمه لا يخفى انه يكفى لتقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير
معطوف يشير اليه قوله وحكمه ويمكن انه يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره
بل اشار الى بيانه معنى لنفى صفة الجنس من انه ليس بمعنى انفى وجود الصفة
بل لنفى حكمه وهو ثبوته للجنس ولك انه تبقى صفة الجنس على ظاهرها فانه المقصود
فى لا غلام رجل ظريف نفى جنس ظرافة الرجل فكانك قلت لا ظرافة لرجل
تتدبر **قوله** لكن اكثره منها فى تعيين المفعول به وله وفيه لذلك نظر لان
المجرور بواسطة حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال
كان المنصوب خاصا باسم لا محضوصا باسم فيما بينهم وكانه اهم البيان فدعا ذلك
الى بيان هذا الاسم وتعريفه مضمومه بخلاف سائر المنصوبات فانها للمنصوب
لم يخص باسم **قوله** ولا بعد انه يقال تعريف لما سبق من ان خبر المنصوب
منها اقل **قوله** خرج به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قايم لما عرف من
معنى البعدية او الدخول لا يصح ان يخرج بقوله بليها لانه لما تعارف فى
كلامهم تكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى خرج به لا محالة فيكون خروجه بقوله
بليها خروج الخارج فاندفع ما قيل لا حاجة اليه فى هذا التعريف لخروجه بقوله
بليها وكانه تكلف ليصح قوله وهذا القدر كاف اى **قوله** او شبهها به هذا ما
اختلف فيه اللغات نفى بعضها لم يجئ بالمضاف ومنه لا مثلك رجلا
عليكم اليوم ولا عاصم اليوم من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة
انه الظرف الاول خبر والثانى فى الاول متعلق الاول وفى الثانى بفعل مدلول

مدلول عليه الكلام اى لا يعصم من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبر الان
المجرور بما هو صلة لشئ لا يكون خبرا عنه الا اذا كان المبتدا مصدرا كما فى
الاول **قوله** لك على النسخ المشهورة فى تتمة المثالين هذا بعيد جدا اذ
لا يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد فى المثالين
حذف خبر لا وذكره على طبق ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف
قوله والكسر فى جمع المؤنث السالم بالتنوين ليس ما ينصب به الكسر بالتنوين
فذكره فى تعيين ما ينصب به غير مستحسن وقبل ينون لانه ليس بتنوين
التمكن المنافى للبناء وقبل جمع المؤنث مبنى على الفتح **قوله** والياء المفتوح
ما قبلها فى المثنى وقبل المثنى والجمع منصوبان لانهما فى معنى المعطوف والمعطوف عليه
فيضار عانه المضاف والاولى انه يكون الاعراب المحلى للمعرب بالحروف
الحرف الذى يبنى عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامى رجل لكان
منصوبا بالياء فتدبر **قوله** لانه الاضافة ترجح جانب الاسمية اى الاضافة الى
المفرد **قوله** والتكرير وكذا وجب التكرير فى النكرة المتصلة بلا اذا الغيت
عملها لانه القرينة على ارادة نفى الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا فلا
فى التكرير اشارة الى ان ما سيجئ فى تعريف المنصوب بلا لانه يدخل فيه مع
انه ليس المنصوب بلا لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت من معناه **قوله**
اى اجواب دخل مقدر على قوله وانه كانه معرفة وعلى التعريف بانه غير جامع **قوله**
بفيصل على وزن حيدر وهو القضاء بين الحق والباطل فاطلاق الفيصل هنا قبل
رجل عدل **قوله** اى امرا وحسن بحذف اللام يقال حذف اللام من العلم القائم مقام
المثل والمؤول بالصفة المشتهر بها مسماها واجب الا ان تنوينه فيما اذا اول
او وقع فى مكانه من النكرة فلذا جعل حذف اللام مقوما له **قوله** اى فيما ذكرت فيه
اما لا يقال الصدق على مثل لا رجل فى الدار ولا امرأة خارجها مع انه لا يجوز فيه
نصب الثانى فيجب انه يقال فيما ذكرت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الا

خبر واحد وكانه عقب كل منهما نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور يجب
الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف لعطف الاسم على الاسم و
الخبر على الخبر قوله فانها يجب البتة توجيه تزيد كما في اثنا القصيل الوجوه تستفيد
قوله على انه يكون لانفي كل منهما النفي الجنس ويصح انه يكون في الثانية زائدة لانه جاز
البناء مع الزايد نظرا الى لفظها قوله عطف بمفرد على مفرد وخبرها محذوف
لم يقل وخبراهما محذوفان لان المحذوف خبر واحد لهما لانهما جملتا المماثلة في حكم واحد
كما في ان زيدا وان عمرا قايمان هكذا قيل ونحن نقول لا حول ولا قوة الا بالله في
حكم لا واحدة او نائبة لاشيء من الامرين الا بالله ولذا قال اي لا حول ولا قوة موجود ولم
يقل موجودان فمن اعترض عليه بانه الاظهر موجودان لم يطلع باطن الامر قوله
فحذف خبر الجملة الاولى استغنا عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه ان
خبر الجملة الثانية مذكور وقد سبق انه موجود وفيهما تنافر فالاولى انه يقول ثقا
وخبرها بالله قوله حملا على لفظ لا بهذه حركة حركة الاعراب او حملا على محل البقر
فان لا مع اسمها لا تحلين قريب من النصب وبعيد من الرفع بالابتداء قوله فلانه لا
زايدة جواز الشيخ الرضي كونها لا النفي الجنس فيكون ملغاة لجواز الغائها بشرط التكرير
والتكرير ولا يجب الالغاء في كليهما بل يجوز لا اختلاف بينهما في الالغاء والاعمال
قوله وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا
وله وجه ضعف اظهر مما ذكروا وهو انه يجوز انه يكون لا بمعنى ليس ولا تكون عاملة
اذ ليس هنا ما يدل على عملها فيرتفع الخبر والضعيف عملها لا استعمالها وانما
قال ضعف وجه ضعف رفع الاول ولم يقل ضعف ضعف الاول اشارة
الى انه الظاهر ان المصنف رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف
توجيه الضعف انه رفع الضعف في الاستعمال فانه مداره على كثرة الاستعمال
وقلته قوله واذا دخلت الهمزة لم تغير العمل انما خص لانه يتوهم ان الهمزة لما تغير
عملها لانه لا اثر لنفيها في المال مع العرض والتمني فانه ليس المعنى في الاماء

الا ماء اشير به على نفي الماء وفي الا تنزل عندنا على نفي النزول وقد قرانه
اذا بطل النفي في كلمة لا بطل عملها وفيه انه ينبغي ان يعرض الشهيز
بليس ايضا الا انه يقال اعتمد على القايسة اولا انه فيه خلاف الاندلسي
في العرض فانه يوجب دخولها على الفعل وخلاف السيرافي في حبث
منع كونها للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل
في صورة التمني او التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا معنى الا غلام اكتني
الغلام اولانه لما كانه يغير عملها دخول الجار فيقال كن بلا مال صار مظنة
توهم التغيير بدخول الهمزة ايضا وقد يحكى بلا مال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها
كما يبنى مع لا نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام حقيقة الظاهر انه شبه
الشارح رحمه على انه مقصود والمصنف حصر المعنى في التمنية ومنع كونها لمعنى الاخر
التي يجيء لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك
وفيل تخصيص التمنية بالذكر لمكان الاختلاف فيها ودون ما عداها فانه لا
اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه في وجوب
الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد ينزل الا
ان يكلف ويقال راد وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على
شريطة التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا الرجل على محصلة تثبت المحصلة
المرادة التي تحصل تراب المعدن والتقدير يثبت تفعل كذا قوله ولغة
اسم لا المبني يعني المبني اشارة الى معهود وهو المبني فرا فاسم لا
وح خرج عنه لا ماء ماء بارد وافان بارد والبس لغة لاسم لا المبني فانه لغة
لتابع اسم لا فقوله والمبني في قوله ولغة المبني اشارة الى ما بني على الفتح
بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبني اي بالتنكير لا وجه
يدعو الى جعل بعض فتحه والحكم او صافا للموضوع وبعضها احوالا والاظهر ولغة
مبني اول مفرد يليه ولك ان تجعل مفردا حالا من ضمير في اول يليه حالا

من ضمير مفردا فيكون من حال من عامل عليه ويكون من التقييدات كلها للموضع قوله
اى فحكمه الاعراب لا غير الاولى ان يقدر فيجب الاعراب مولد امن كان المعطوف
نكرة بلا تكرير بلا زائدة وفى كلام المتن قيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا
اذ الكلام فى عطف اسم لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المبتدأ
ولا يتصور العطف على اسم لا واذا كان المعطف بنكرير بلا ايضا يجوز العطف
على اللفظ والمحل وقوله فحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لما خرجه لانه مما
مما يعلم من هذا المقام قوله ولم يجعل فى حكم المتصل لفظة الفصل لاجاجة الى جعله
منزلة الفصل بل يكفى فى منع البناء الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى
فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى
فصل كثير وليس على حرف واحد الا حرفان قوله حكمها حكم لا تابع المنادى
قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضى جواز البناء فى البدل ومنع وجوبه قوله
من اثبات الالف فى نحو اراه بالاسماء الستة الا اذا فانه لا يقطع
عن الاضافة وهذا عند المصنف واما عند الرضى فلا يجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة
الاخ والاب قوله وحذف النون من نحو غلامين اراد بنحوه المثنى والمجموع
قوله يعنى انه الاصل فى مثل هذين التركيبين طوى ما استمل عليه الشروح
فى هذا المقام فانه جواب سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة
مبنى ومثل لا ابا له ولا غلامى له مع افرادهما وتنكيرهما مع بان لانه
لا محصل له اذ لا دليل على اعرابهما حتى يقتضى بهما الحكم فالحق انه يجعل تحقيقا
لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال قوله اى مشاركة اسم لا حين يضاف
لا فرق بين التوجيهين فى المآل وانما التفرقة فى حل تركيب المصنف ارجاع ضمير
مشاركته تارة الى اسم لا المضاف باظهار اللام وارجاع ضميره له الى
المضاف فى اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص والتعريف متفرع عليه بخصوص
المواد وبارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل هذين التركيبين وبارجاع

ضميره لا الى تركيب مشتمل على الاضافة فاصل معناه اى معنى تركيب مشتمل
على الاضافة وهو الاختصاص بقوله فاصل معناه اشارة الى ان التعريف
فى الاضافة زائد على اصل المعنى وحينئذ لا يكون قوله الا ان بين الاختصاصين
تفاوتا ما يستفاد من كلام المصنف زائدا عليه ويحتمل ان يكون اصل معناه
اصل الاختصاص ويكون فائدة ادراج الاصل انه لا مشاركة فى خصوص
معنى الاضافة لان بين الاختصاصين تفاوتا فيكون من قول الشارح رحمه
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام المصنف وهو اجدر
بالقبول ونحن نقول وجه تقييد المعنى بالاصلى انه لا مشاركة فى خصوص
معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدى والاختصاص المفهوم من هذا التركيب خبرى
وهذا اظهر كما لا يخفى على من فهمه اظهر قوله لم يجز تركيب لا ابا فيها فان
عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لانه ليس
فيه ما به يشبه المضاف حتى لو كان منصوبا ولا يجوز لا ضاربى فى اليوم
مع مشابهته للمضاف اعنى لا ضاربى اليوم فى اصل المعنى لانه الاضافة
فى امثاله بمعزل قوله لفساد المعنى قال المصنف لانه لو كان مضافا لرفع والتكرير
وكانه لم يذكره فى الكتاب لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم عدم الالف
ووجود النون وكما يمكن ان يعتذر عن وجود الالف وعدم النون بانه تكلف
يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما غير صورة المضاف شابه
المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه
العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف فى شرح الكشاف
بان الخليل على كعباسه وقال صاحب اعراب الفاتحة لم يسبق الخليل فيما بين
علماء النحو مثل له ولم يخالف فيما بينهم مثاله قوله اولانه المقصود بيان الخلاف
لا تعيين المخالفين لا يخفى بعده فى العبارة قوله ولا يحذف الا مع وجود الخبر
كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم يعين هذه العلة ويمكن ان يراد بقوله

سئل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وهي اي خبرية خبرا ولا جعل الضمير الخبرية
فاحتاج الى بيان انه للاقتصار على الخبرية ولك ان تجعله راجعا الى
عايلته ما ولا تستغني عن ان للاقتصار ينبغي ان تجعل نكتة فالاقتصار انه يستلزم
جعل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الايمنة عليه ايضا لان الايمنة والخبرية
متلازمتان بغم ما جعله نكتة للاقتصار ينبغي ان تجعل نكتة تركيب بيان
بناء الايمنة على لغة اهل الحجاز في بحث اسم ما ولا مع تقدمه وتاخره الى
خبر ما ولا قوله وهي زائدة عند البصريين وليست ان النافية بل التي تزاد
مع لا وما المصدرية ايضا قال الرضي الظاهر انه عند الكوفيين ايضا نافية
زيدت لتاكيد نفي ما والا فالنفي على النفي اثبات قوله وانتقض النفي
بالا خلافا ليونس ستشهد لقوله وما الدهر مجنونا باهله * وما طالب
الحاجات لا معذبا * واول وجعل من قبيل ما انت الا سير البجعل معذبا مهددا
وجعل مجنونا قائما مقامه اي دوران مجنونا قوله او لتقدم الخبر او ما ليس الظرف
على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كانا ظرفا نحو
قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله فلانها عامل ضعيف او لكراهة
ابراز ان النافية في معرض العامل قوله اي فحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب
والجر لانه جر خبرا لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها لتاكيد النفي
ولا نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه
بموجب على ان المعطوف بعد الموجب هو المفرد لا الجملة كما ذهب اليه الفراء
فجعل مازيد قائما بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر
لانه مرفوع لكونه خبر المبتدا في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم
بتوهم بطلانه عمل ما وقبل الموجب من بطلانه بعده قوله اي سم اشتمل الخبر في
اثر جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر مسموعا عند تماعد فاحتاج لاخراج الجر والحرف
الاواخر الى تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الخبر مذكورا الا ما

لافادة معنى لم يحتج اليه والاحتياج ليس للجر واخراج الحروف الاواخر
المذكورة بل لكل مجموع من الحرف الاخر والجزء الاخر لاستمالة على الجزء كما
الاسم قوله يعني الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لان المصدر
بوضعه قوله سواء كان بالكسرة اخ فلا يتوهم الدور وقوله لفظا او تقديرا متعلق
بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقبل ومحلا لانه غير متمكن
بين الجميع قوله وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا بمعنى
لم يحتج الى هذه الجيثية لكن احتيج الى جعل ضمير اليه للمعنى الغير المذكور وعلى هذا التقدير
والمضاف اليه من وضع الظاهر مقام المضمر واما على توجيهه فهو من وضع
الظاهر موضع المضمر لمزيد التوضيح المطلوب في مقام التعريف قوله والمضاف اليه
وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به
اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما
عرفه به بان يراد بما نسب اليه شيء اعم مما نسب اليه حقيقة او صورة وقوله
لكن المشتمل عليه اعم منه ومما هو مشبه به مبني على ان يراد بالمشتمل على
ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة
او صورة وفيه انه ينتقض بتعريف المجرور بمثل غلامي غير مجرور ويمكن
ان يدفع انه المراد بالمشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر
حقيقة او حكما وان عممته ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى بتقدير
انه لا يخص المضاف اليه بما عرفه به كما يقتضيه كلمة الوصل قوله وذهب في ذلك
مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم الجر علم المضاف اليه بقدر الامكان
بلا تكلف قوله فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مرادا
والا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته زيدا
والاولى والارادة شرطها اه قوله اي مسلما يعني اريد بالجر الانسلاخ
الذي لازم معناه فلا يرد انه الواجب ان يقول مجردا عن تنوينه والاولى

ان يجعل بين قبل تنوين معنى الانسلاخ قوله تنوينه اوما يقوم مقامه هذا
في الاكثر فلا ينتقض بالجمع الوجه لانه اخف في الاضافة بحذف متعلق المضاف اليه
ولا ينتقض بكم رجل وحواج بيت الله لانه المراد بحذف التنوين لاجل
الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين والا يلزم
صحة اضافة الغلام الى زيد لانه الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين لسقط
بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين لسقط لاجل اللام قوله التعريف او
التخصيص او التخفيف كلها او ههنا لمنع الخلو او التخفيف لازم في الكل قوله
تم المتبادر من هذا التعريف انما قال المتبادر لانه يمكن تاويل التعريف بان
المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من التقدير حقيقة او حكما قوله
لانها تفيد معرفة في المضاف يا دمنة انسبة المعنوية الى مفاد الاضافة
فانها افادت معنى في المضاف ويجب عليه ان يلفظ به اذا افادت معرفة المضاف
وهو خفة الاولى انه يقال نسبة المعنوى الى مفاده وكذا اللفظية فان الاضافة
الاولى تفيد تعيينا او تخصيصا لمعرفة المضاف والثانية لا تفيد الا تخصيصا
للفظ المضاف فنسبة الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه قوله
علامتها انه يكون مقدرا علامتها يصح الحمل المشهور العام في مثله تقديرا دو
لكن يقدر بالعلامة اجزل معنى كما لا يخفى قوله كاسم الفاعل اى والمنسوب قوله في جنس
المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف به اى ولا حاجة
الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة
يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله
والحاصل اى حاصل البيان في هذا المقام قوله واما مساوكليت واسد ان
اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر لا يصح التمثيل بالاسد
والليث لتراد فهما وان اريد المساواة في الاستعمال بان يصح استعمال
احدهما كل ما صح استعمال الاخر لا بما بم المقابلة بالاعم والاخص والمباين لا

الا اذا حملت على ما يليهما فيلزم تكلفات كثيرة قوله فانه كما ان المضاف اليه
اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يقيد عبارة المصنف فيما عدا جنس المضاف
بان يكون اصلا للمضاف وكذا قوله في جنس المضاف بكونه اصلا له وفيه
نظر لان الاضافة اللامية لا تحسن في قمت رجال وليس المضاف اليه اصلا
للمضاف ويشكل بمائة رجل مطلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا
بيانية لانه لا يصح مائة هي رجل ولا يجب هي رجال الا ان يقال المراد برجل
الجنس والتنوين للوحدة الجنسية اى مائة هي من هذا الجنس قوله فقولك اليوم
الاحد وعلم الفقه وسجاد الراكب الثوب بحسب المعنى انما هذه الاضافات
بيانية واظهار من فيها خال عن التكلف لان ائمة العرب جعلوها لامية
ولا يظهرها وعامتهم اليه وكذا اكل رجل فالظاهر فيه انه يكون الاضافة بمعنى من
اى كل من هو رجل وصح حمل المفرد على كل مع انه متعدد لانه متناول للمتعدد
على سبيل البدل قوله فلت نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في كما هذا
كلام ظاهري اوقع اول من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثير ومن المعلوم ان
التقليد عن التفكر والتحقيق ما اداه اليه التمسك بحبل التوفيق وهو انه
كثيرا ما تنزل ظرف الحادث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا
لهذا التنزيل فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا
الوجه جاريا في نحو خاتم فضة فافهم قوله اى ضرب واقع في اليوم
الظاهر ان في اليوم فيما مر متعلق بمحذوف وصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق
بالضرب وليس صفة للضرب بتقدير واقع في اليوم قوله اى بتعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة قول المصنف وتفيد تعريفا مع المعرفة ظاهره تعريف
احد طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد بالمضاف
والمعرفة بالمضاف اليه قوله وشرطها بتجرد المضاف من التعريف قوله قلنا
ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل لما ليس

الى معين فذهب في ذلك الشيخ الرضي وتبعه جماعة من المحققين علماء اهل
البلاغة فان اللام موضوعة لتعيين ما مفهوم مدخولها وتسليم وقوله
ولقد امر على اللئيم فمن الاول فان المراد من اللئيم مفهومه المتعين وغير المتعين
وهو ما اطلق عليه اللئيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه استفادة من
القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة لان مناط
الفائدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ مع
علماء البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين
فكلام الشيخ احق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة قوله وليس يجري هذا
الحكم في نحو غير ومثل كنحو وشبه وغير ذلك والا يخفى انه ينبغي ان لا يكون
فرق بين غلام زيد من غير اشتهاره المعين وبين مثل وغير في عدم افادة
الاضافة التعريف فيهما مع انه الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف
الاول دون الاخير قوله ان يجعل واحدا من جملة فيسمى بذلك الاسم اي يجعل
مدلوله واحدا من جملة فيسمى به يا نه يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق على
جملة يكون مدلول العلم واحدا منها واقله المسمى بهذا الاسم وقد يخصص
في بعض الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل العلم
في هذا المفهوم فيصير نكرة كما يراد بالحاتم الجواد وبهذا اندفع انه طريق تنكير
العلم لا يحضر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشتهر او صافه فيبانه لتنكير
العلم يقتضي للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان استفادة من قولهم
ان العلم يصير نكرة بالطريق المذكور مبنية على استفادة من تعريف النكرة بما وضع
لغير معين فانه العلم بهذا العمل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين ولا يدخل فيما
وضع لغير معين فلا بد من ان يراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف جعله
في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن والمراد بالتجريد
تجرده والاظهر ان المراد بالتجريد ايراده بلا تعريف قوله وانما يحتاج التجريد بذلك

لانه المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا للاولى وهو التخصيص فستعمل التخصيص
في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة لانه التخصيص عندهم تقليل الاشتراك
في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص في النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله ولو اضيف
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل لا يخفى انه تحصيل الحاصل محال فينتج استحالة
الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله فتضيع الاضافة قوله وبين جعلها علما في
نحو النجم والثريا اور د عليه ان المجعول علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم
جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير وارد اذ تعيين المراد بالنجم حاصل من غير جعله
علما فجعل المجموع علما لتحصيل تعيينه تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل
بينه وبين اضافة المعرف بغم يمكن الجواب بانه جعلها علما في الامثلة
المذكورة يجعل التعريف لازما فيها فليس فيه تضييع جعلها علما ولا تحصيل
الحاصل واما ما اجاب به الشارح فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل
لكن فيه تضييع العمل اولا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة
واحداث التعريف بطريق آخر قوله اما استعمالا فلما ثبت في الفصحاء
من ترك اللام اي ابدا او الاكثر الاوفح فلانه ما ثبت في الفصحاء قوله قال
ذو الرمة كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلتي سلمى سلام عليكما
هل الازمن اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلاث الاثافي والديار البلاقع اي برد جواب السلام ويكشف العمى من
المنجر الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع الاثفية وهي واحدة
من الاحجار الثلث التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي
الخالي وفيه ان الاثافي يتميز الثلث فكيف صح تعريفه والتمييز واجب
التنكير الا ان يقال الثلث في الاصل صفة للاثافي وكان اصل التركيب
الاثافي الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمل
ثلث الاثافي اراد التنبيه على انه ليس في الاضافة الى المميز دفع التوهم

تعريف التمييز قوله نحو مصارع البلد وكريم العصر فان قلت البلد مفعول به
للمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل ودون
الاعتماد وتسكين المراد مصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمدا وليضا شرط
وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال واذا كان
بمعنى الاستمرار او الماضي فعمله جايز فيكون المثالان بمعنى الماضي او الاستمرار
وقد يقال اضافة الصفة الى المعمول دايرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق
العامل بالمعمول اضافة فلفظية وان قصد تقدير حرف من حروف معتبرة
في الاضافة فمعنوية مثل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب
بالمصدرية والظرفية فيغير اشتراط الزمان وانما اشترط الزمان للعمل في
المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا خلاف ما سياتي في المتن
وقيل اضافة اسم الفاعل او اسم المفعول انما هي الى المرفوع السببي لا غير
فيقال زيد ضارب بطنه وموذب خدامه لا الى غيره كما في زيد ضارب في
داره عمرو قوله الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز انما يفيد
تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا ولا يجوز لا يفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا
تخصيصا فالاولى ان يقال اى يفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا
قوله في اللفظ لان في المعنى اكراما الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه
بحثان احدهما ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل وما بينهما انتهى الحصر
بظاهره فايضا الخفة المعنوى لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى
فلا يفيد انه لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فما يقال ان ذكر في اللفظ للاشارة
الى وجه التسمية اقرب منه وان كان بعيدا في نفسه فلعل الاقرب ان
يقال لو قال لا تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى تخفيف في المضاف
على قياس افادة الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص في المضاف
فصرح بقوله في اللفظ اى لفظ المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله

قوله كانه اصله القايم غلامه لا يخفى عليك انه بهذا الوجه لا يتم الا على
مذهب من لا يجوز القايم غلامه وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل
حرف متحرك بحرف ساكن لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد
حذف ياء الضمير قوله واضيف القايم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول
لا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف اذ الرافع في الصفات المرفوع
بخلاف الناصب مع المنصوب فراعوا في الاضافة اللفظية مثل ما راعوا
في الاضافة المعنوية فامتناع اضافة الصفة الى موصوفها الا اللفظية
فرع المعنوية قلت وكذا التزام الاضمار في الصفة بدل مرفوعها اللازم
بقاؤها بلا مرفوع ويقرع على هذا انه لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل
رفع قوله والمراد ان المشار اليه بهذا الحرف لا يخفى انه نزه العبارة انما تذكر
لبناء لاحق على سابق واثبات سابق بلاحق ولا يثبت المجموع هنا بما
ذكره اذ لا يثبت عدم افادة التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف
يستلزم عدم افادة التخصيص لانه معنى واحد في الاضافة يوجب التعريف
والتخصيص وانما تفاوت الايجاب بتفاوت المضاف اليه في التعريف في
النكرة قوله فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصص
فدرءت دفعه بما هو الاحق بالاختيار قوله ووجهه انها تفيد تخفيفا
الاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترقا ايضا
زيد والضارب زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا
في الامتناع ولم تفد التخفيف لتساويا في الجواز قوله وعلى هذا كان الاولى
تقديم هذا الفرع قيل لانه افادة التخفيف مذكورة صريحا بخلاف انتفاء
افادة التعريف والتخصيص وتقديم المتفرع على المصرح اولى وفيه تقديم المتفرع
على المذكور ضمنا وبعارضه انه المتقدم على الاثبات فالترتيب
الذكري في الاستدلال مرعي فيما فعله المص قوله واما المواقع في شعر الاخير

اسم لجملة عشر شاعر لجملة عشرة قبائل فتفصيله في القاموس قوله
وضعف الاول انه يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يكن مما يوثق
بسنده روح لا بتوجيه مصادرة قوله لما عرفت من امتناع مثل الضارب
زيد يعني امتناع الضارب زيد مستقر بحيث ينبغي ان يرد به ما يخالفه وانه
كانه قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشر وح لا يشوب للمصادرة قوله
اللهم الا ان يقال اشار الى ضعفه الواضح لوضوح كمال بعده عن العبارة
ولقوله وضعف الوجه الماتة البجان احتمال اخر فيه كونه من تتمة الاستدلال
على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا نظايره فاعرفه بتأمل منتج قوله
فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف لان مدار الاستدلال على نقل
الموثوق به الجر ولولاه لاحتمل الماتة البجان النصب على المفعولية فلا يحتاج
الى دعوى نصب العبد حملا على المحل قوله او فيه قبل تتمة الاثنين وح يكون
وجها اخر لضعف البيت قوله وعبدا اي راعيها في اضافة العبد الى الماتة
مزيد مدح للممدوح بانه يهب عبدا بتعهد ماتة الحدبات النتايج مع اطفالها
وهذا اعز من الماتة اذ الماتة كثيرا ما توجد بخلاف مثل هذا العبد قوله يستوي
فيه الواحد والجمع قبل اي هو مشترك بينهما كالفلك قوله واما الماتة فانه
عطف على قوله اما الماتة لتوهم عند شرح قوله خلافا للفراء قوله لان انتفاء
التخفيف لزوال التخفيف باللام لا يكفي في اثبات انتفاء التخفيف بل
لا بد من ضميمة انتفاء ما يحذف من المضاف اليه للاضافة كما في الحسن الوجه
قوله حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه انما قال على الوجه المختار ترويجا للحمل
والوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل بالرفع كان قبيحا ولو نصب وانون كان
مع النصب احسن ايضا كما انه مع الجر احسن لكونه مشتملا على تكلف التشبيه
بالمفعول في النصب كذا قيل وفيه نظر لانه قد سبق في هذا القائل انه اضافة
الصفة ايضا الى الفاعل بعد تشبيهه بالمفعول لا يلزم اضافة الصفة الى

الى الموصوف فالاوجه انه المختار في الحسن الوجه وجهانه الا انه حمل ههنا
على ما هو مناسب له وهو متعين فلذا اطلق المصنف العبارة ولا يخفى ما في قوله
على الوجه المختار في الحسن الوجه من الحسن قوله يعني سيبويه واتباعه هكذا
في بعض الشروح والمشهور انه لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي انه القائل
بالاضافة الرماني والمبرد والزمخشري قوله فيمن قال اي في قول من قال بجعله بتقدير
المضاف لانه الجواز هو قول فيكون ظرفه الاقوال ويكون بين الاقوال لا بين
القائلين والاظهر ان في بمعنى عند اي عند من قال قوله فانه لا يحتاج جوازه
الى حمل اشار الى فائدة قوله فيمن قال الاظهر انه اشار به الى رد قياس
المبرد على الضارب زيد من وجه آخر وهو منع كونه مضافا قوله اي المحمولة على
ضارب فاحد فاعل المفعول الى اه كانه عدل عن قوله حملا على المختار فاخر
التاويل الى ههنا فحق ما قيل الان استحق النسيان ويحتمل ان يكون مفعولا
لقال اي انما يجوز عند من قال كذا حملا قوله ولم يحملوا الضارب زيد عليه اي
قيل تحته انه لم لم يحملوا الضارب زيد على ضارب زيد فانه النسبة
بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضارب وضارب
وكانه منشأ هذا الاستبعاد عدم التامل الموجب للاشتباه والا فكيف
يشتبه مسئلة على الفضلاء المتمازين فانه اضافة ضارب حصل بالتخفيف
في المضاف والمضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد ويندفع به هذا
انه يمكن حمل الضارب على المختار في الحسن الوجه لما ذكرنا من التخفيف
المضاف اليه بالاضافة بقرائنه لما حصل في الضارب التخفيف بحذف شيء بل
بتبديل المنفصل بالمتصل فالحق بالتخفيف بالحذف قوله من غير اعتبار حذف
تنوينهما متعلق بقوله ثم حمل لا بقوله مضافا يظهر بالتامل الصادق قوله
لانه الكل من حيث التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام
الاخر فيه بحث لانه الكل من حيث الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى اخر

لا حاجة فيه الى الحمل لانه يقال
لم يحصل التخفيف هنا

وقد قام هيئة الاضافة في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركب العامل مع
المعمول قوله وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منطوقا
عليه بكونه ثمرة للصفات الغالبة فان المراد منه الوقت الجامع فخرج
الذات المعتبرة في الجامع فركمال الابهام الى نوع تعيين ويكون فرق بين اضافة
احد المتباينين ومما يقتضي منه العجب ويعرف به نقصانه البشر وانه كان
المنتخب ما كتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب وحاصله ان
اضافة المسجد الى الجامع فرق قبل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس سائر
الامثلة فتكون تلك الاضافة كاضافة طور سيناء وصلوة الوتر وقلة
الكزبرة وجانب الغربي قوله بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد زوال
الشمس او اول ساعة فرضت فيها الصلوة قوله وبقلة الحبة الحمقاء في الصحاح
الحبة واحدة حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بزور الصحراء مما ليس بقوت هذا
وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام قوله
ومثل حر وقطيفة كتب في الحاشية جرد خر دريشم از كهنكي وفرسودكي
قوله حتى صار كانه اسم غير صفة فانه يستعمل بدون الموصوف فان الصفات لا بد
لها من موصوف مذكور او مقدر ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد
مع قطع النظر عن الوصف فلم يطلب موصوف قوله ولا يضاف اسم مماثل المضاف اليه
في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولا هما كليين متحدا فردا هما
سواء كانا مترادفين او متساويين وبالمماثلة في الخصوص ان يكون مدلولا هما
شخصا واحدا والاخصر الاوضح ولا يضاف احد المترادفين والمتساويين
الى الاخر وينبغي انه لا يقتصر عليه بل يضم ويضاف اليه انه لا يضاف الاخص
الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكر لانه وقع في اللغة مايوهم وقوعه نحو كل الدراهم
وعين الشيء وسعيد كرز فاراد دفعه قوله والحبة في الصحاح والقاموس الحبة
شحم الانسان فهو اخص من الاعيان قوله فيكون من ذكر الاسد واضافة الليث

الليث اليه للغو الاضافة ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه
بالاضافة اللفظية ولافي الاضافة لانه للتخفيف بها اذ حذف المضاف اليه
اخف قوله بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا بقوله
لعدم الفائدة ويحتمل ان يتعلق بالامثلة اي الاسم المماثل كليث واسد
بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فان الكل ليس فيه مماثلة للدراهم والعين ليس
مماثل الشيء بل تخصيص بالاضافة قوله فان المضاف فيهما يخصص بالاختصاص
التعريفي او غيره والباء اشارة بقوله سواء الخ قوله واما اذا كانا بالجنس ففيهما
خفاء يزيل الخفاء عنه عين الشيء ونفس الشيء والخفاء انما جاء من
جعل الشيء شاملا لغير الموجود في الخارج كما هو اللغة فان الشيء في اللغة
ما يصح ان يخبر عنه فمن قال الشيء بمعنى الموجود في الخارج عند جماعة فالعين
اعم بلا شبهة فقد بعد وتقصير ما يزول به الخفاء ان اللام الجنسي اذا اريد
به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة
والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق على نفسها وانما اريد بالطبيعة
في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى الطبيعة من حيث هي قوله ورد على قولهم
ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان
سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد الوارد لا يخص هذا الحكم بل كانه يتوجه
على قوله وشرطها بجر المضاف عن التعريف وكانه غفل المصنف عن وروده
ثم فاخره الى هنا قوله فاجاب عنه بانه متاول بحمل احدهما على المدلول
والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز فلت جاءني مدلول
هذا اللفظ يتبادر منه انا نريد بالسعيد مطلق المدلول هو بعيد بل الطريق
في تنكير العلم ان يراد به المسمى به لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كرز بمسمى سعيد
هو المسمى بكرز والاظهر انه يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ وبتاويل السعيد
بمسمى به فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص لان اضافة المدلول الى

اللفظ فاعرفه قوله ولم يقولوا اكرز سعيد لانه قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح يعني جعل اللقب لكونه اوضح احق بجعله موضحا لانه يجب ان يكون
الموضح اوضح اذ الموضح يكفي ان يجعل الدلول اجتماعه مع اخر اوضح سواء كان
اوضح اوساو يا او دونه فلا مانع من قبل التوضيح انه يقال اكرز سعيد الا انه
لم يرد الاستعمال الا على ما هو الاحق ولا مانع من حيث القياس وكون اللقب
اوضح انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن اكرز مشترك في القاموس اكرز البسيم
والحاذق وابن علقمة وابن دهبره وابن جابر واخر غير منسوب بحا يتبين اذا
والاظهر انه اكرز صار لقبا لهؤلاء فمعنى الحاذق لا من معنى البسيم قوله وهو في
عرف النحاة واحترز به عن عرف المحدثين ولذا لم يقيد بيانه للحق بعرفهم او
ليس لغيرهم فيه عرف قوله واختلفوا في انهما الاصل وفي تقديم مفتوحة اشعار
باختيار انه الاصل الفتحة لكن قوله وفتحت لساكنين ظاهر في ان السكون
هو الاصل فتامل قوله او حكما لانها لاستقلالها في حكم الابتداء بها قوله
لشكلة ياء المتكلم لانها شكلتها حركة الكسرة فلما تعذر الزم الياء
التي هي اختها قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم لو كان الغرض
تعليل التمثيل كان الظاهر ان يقال لانه اذا اضيف ولو كان تقييده لا
يطلب اذ اجوابا فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف ولا يجعل جزاء
لا اذ وكذا قوله مسلوني اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياء قوله
وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيرها
قال الشيخ الرضي ذلك الايجاب فيما لم يلزم الالتباس اما فيما يلزم فتبقى الضمة
كما في اي جمع الوى على وزن افعل الضمة ابقى الضمة لئلا يلتبس فعل
بفعل قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث لساكنين قال
الشيخ الرضي وقراءة محياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين ضعيف
قوله واختير الفتحة لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة لانها الحركة التي كانت

كانت لياء واما الاسماء الستة التي هو البحث عنها فهي بمنزلة الاستثناء
من قوله فان كانت اخره الفا تثبت وانه كان ياء اوعمت وانه كان واوا
قلبت ياء واوعمت وانه كان في اخر هذه الاسماء الحروف الثلثة في الاحوال
الثلث اذا اضيفت الى غير ياء المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب ان يكون على
الاحكام المذكورة في الحروف الثلث فاستثناؤها بيانه حكمها او بمنزلة
الاستثناء من اضافة الاسماء الصحيحة لانها بحذف اعجازها تسبيا
اسماء صحيحة مع ان بعضها ليس كالاسماء الصحيحة وهي فتى واخي وابي على ما
اجازه المبرد ويقبح ان ينبغي ان يعترض بحر اخي وابي وفي والغرض
بالباقي عار عن الفائدة قوله فاخي وابي فدم الاخ لانه ابعد غرضا للمبرد
وارسخ في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي البتة بد وانما اجازه المبرد على
ورود في ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم الاخ كتقدمه في قوله لعمر
يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانا اقضي منه العجب واراه اعجب متكلم
العجب قوله بردلام الفعل فيهما وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر الياء فيقيس
المبرد ان يقول في حال النصب اباي قوله وابي مالك ذو المجاز بدار قيل
خطاب للمؤنث كتب في الحاشية اوله قدراحلتك ذا المجاز وقدري
قدراي قضاء ذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى اري اظن انتهى واري بصيغة
المجهول قوله واجاب عنه المصنف بانه ذلك خلاف القياس على انه يجوز ان يكون
مختصا بضرورة الشعر قوله وتقول اي امراة قائلة جعله صيغة غائبة مع
ان المتبادر من امثاله في عباراتهم المصنفين صيغة الخطاب وفعلها يجيء
ان الصواب وتقولين واخر اذا غير بعد ما قيل ان حمى فيه حذف مضاف
اي حم زوجتي ولو قال المصنف ويقال لكان اوضح قوله وفم بالحركات الثلث
لكن بمتابعة الحركات الاعرابية وضمير وضح منهما عائد الى غير المذكور لتعين
المرجع في مقام ترجيح الفتح قوله واذا انقطعت قبيل اخ اذا بحث عنه غير المضاف

ذكر تقريبا ويقال ترتيب اللغات في الفصاحة هكذا ولو وعصا ويد وفتا
وخبء ولغة اولى منها هي كسوا قوله وفواصله عند الفراء ذوي كفلس
وعند غيره كفرس قوله وكانه خص المضمر بالذكر كان ما ذكره مقتضيا لاختصاص
يا المتكلم بالذكر في مقام النفي لانه بثبوت الاحكام انما كان بالاضافة اليه فلما
افاد الاستغراق كان المناسب ادراج الشمول قوله كالكاهل كتب في الحاشية
الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهو اسم يجب الاصل بخلاف التابع فانه اسم
بالنقل ولم يجعل التابع جمع تابعة مع انه الفاعلة الوصفية ايضا تجمع على
فواعل ويصح تانيث اسم التابع لانها كلمة تابعة لانها لو كانت جمع تابعة
لقال كل ثانية باعراب سابقها ويجعل جنس الاقسام التابعة ذوات التابع
قوله والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام
الاسم اي حقيقة او حكما فلا يشكل بالجمل او صفية والجمل التي هي عطوفات
على ما له الاعراب قوله فلا ينتقض حدها بخروج ان ان وضرب ضرب يعني في
ضرب ضرب زيد لان زيد ضرب ضرب فافهم والاحتياج الى تخصيص المعرف
بجعل انه وضرب من التوابع والدليل عليه قول المصنف بعد وبكل التي يعني
التاكيد اللفظي في الالفاظ كلها واري ان جعل التاكيد كالمعطوف اعم
من التوابع اهون من جعل التابع اعم قوله كل ثان اي متاخرا ورفعا
يورد على التعريف في الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني
بمعنى المتاخر واعتباره ثانيا في المرتبة بالاضافة الى متبوعه لان في الذكر
والصفة الثالثة في المرتبة الثانية من الموصوف وان كان ثالثا في الذكر واول
كلامه ناظر الى الدفع الاول واخره الى الثاني وبعد تصريحه بان المراد الثانية
في المرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم فمن قال لي مثل عليك مثل رحمة
الله السلام الا ان يراد السبق والتاخر بحسب الرتبة فتدبر وليتامل
عليك انه المصنف بقوله كل ثان باعراب سابقه ان المراد بالثاني المسبوق

المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله ونحن نقول المراد الثاني في اعراب
سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع في الذكر لانه كلا
ثان في الاعراب قوله اي بجنس اعراب سابقه ضرورة ان الاعراب
الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري على كلمتين قوله كلاهما ناش من جهة واحدة
بشخصية جاءني زيد العالم اكرم لا يخفى انه ما ذكره لا يظهر في الصفة الملاصقة
والذامة والتي للترحم والتاكيد فانه القصد ليس الى نسبة الفعل الى الشيء
وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح او التاكيد وكذا لا يصح في التاكيد
وعطف البيان وبعض المعطوفات واورد عليه نحو قرات الكتاب
جزء جزء فان الجزء الثاني باعراب سابقه مرجهة واحدة بشخصية هي الحالة
القائمة بالمجموع وليس بوار ولانه ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء بعضه
الاخير اخر غير تاخر عن الاخر في الرتبة ومن قال باعراب سابقه بمعنى بجنس
اعراب سابقه اخرجه لانه بعين اعراب سابقه لا بجنسه لانه اعراب واحد
بالشخص في قصد المتكلم ظهر في محلين فهذا في بكلام لا يتجاوزه فهم على انه يحمل
قوله باعراب سابقه على معنى بجنس اعراب سابقه بجعله اعم مما هو بعين اعراب
سابقه ولا بجعله مقابلا له قوله ليشمل التوابع مقدمات كانت الاصل او
مؤخرات لان المراد الثانوية في الرتبة على ما عرفت قوله اعلم انه الاعراب
المعتبر في هذا التعريف الاحسن ان التعريف ههنا للتابع في الاعراب
ولما لم يكن شاملا للتابع حركة المنادى وتابع حركة اسم لا تعرض لهما في محلهما
ولم يرض بما حالتهما الى هذا الباب قوله ثم ان لفظة كل ههنا ليس في موضعها
لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد وبالافراد ايضا لا يصدق
على تابع انه كل ثان فذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظه فانه مزلة اقدام الزمان
فالمحدود بالحقيقة التابع لا فرده ولم يقل ان لفظ التوابع ليس في موضعه لانه
ليس معرفا بل على وزان المرفوعات ونظايره بقدر هذا باب التابع

والمعرف هو المحذوف اى هو كل ثان فمن استدرك على الشارح بان
ذكر التوابع ايضا ليس فى محله فقد اتى بمستدرك قوله لكن لما دخل عليه كل
يعنى لفظة كل مفهم زائد اشير بزيادته الى كون التعريف ما فاقوله والظاهر
انحصار المحدود فيها هذا تكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على مزاله حظ اوفى
وفايق التركيب بل مما يلقيه البحر عرضه الماء الصافى الى الساحل من الاجاج
قوله الف قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة قوله
يدل على معنى فى متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق نحو مررت برجل حسن
غلامه فانه لا يدل على معنى فى متبوعه بل على معنى فى متعلق متبوعه واشار
الشارح رحمه فيما بعد الى دفعه بانه الوصف بحال المتعلق معناه الوصف بحالة
اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لانه يوصف بحاله قائمة بالمتعلق حتى يناف
دلالته على معنى فى المتبوع وهذا بعيد غير العبارة وخلاف التحقيق لانه الوصف
فى المثال المذكور نحو حسن وهو يدل على حاله قائمة بالمتعلق لا على حالة اعتبارية
قائمة بالمتبوع والحق انه يقال حسن وانه يدل باعتبار اسناده الى فاعله
على حالة قائمة بمتعلق وبهذا الاعتبار يقال ان الوصف بحال المتعلق يكون
يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى فى المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه قوله
اى بان يسبقه تركيبه مع متبوعه على حصول معنى فى متبوعه لا بذهب عليك انه اعجبنى
زيد وعلمه واعجبنى زيد علمه وجاءنى القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن الوصف
لانه دلالة عليه على حصول صفة فى زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل الاضافة
الى ضميره وكذا دلالته كلهم على الشمول فى القوم ليست بهيئة تركيبه مع القوم بل الاضافة
الكل الى ضميره فلا فائدة لقوله مطلقا ولا تتم ما ذكره فى بيانه فائدته قوله اى
دلالته مطلقة جعل مطلقا صفة الدلالة ولا بد عند العباة من انه يجب
ح تانيث مطلقا الا ان يقال لم يعتد بتانيث المصدر او بتانيث ما لابد له
فى الدلالة على معناه من الما قوله فان دلالة التوابع فى هذه الامثلة على

على حصول معنى فى المتبوع انما هى بخصوص مواد تلك فى اعجبنى القوم كلهم
باطل لان تركيب التاكيد مع المتبوع يفيد تقرر الشمول فلولا دلالته
على حصول الشمول فى متبوعه لم يتقرر به الشمول الذى يدل عليه المتبوع قوله و
فائدته اراد الفرق بين النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى فى شئ
بغير ليس الغرض من الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع او غير
ذلك فهذه وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم وانما تكون وظيفة بيانية
لو كان الغرض بيانه المزايا التى يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة
على اصل المعنى هذا والفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوى
فان الاول تقليل الاشتراك فى النكرة والثانى رفع الاحتمال فى المعارف
وكونه غالبا للتخصيص والتوضيح يستفاد من تقييده بما بعد والها بالقلة كما
تستفاد من حرف التقليل قوله ولما كان غالب هذه الصفة اذا حاصل
كلام المصنف فى شرحه قال الشيخ الرضى اعلم ان جمهور النحاة ذهبوا الى ان الوصف
الاستحقاقى فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد دون
جاءنى زيد اسد حالا واعترض على الفرق وهو مندفع بان بناء الفرق
على مساعدة الاستعمال فى احدهما دون الاخر قوله ولم يكن هذا مرضيا
عطف الجملتين على جملتى لتاى ولما لم يكن الواو فى صحة نظر والاظهر ان ترك
لما فى قولهم ولم يكن سهوا من النساخ قوله رده بناء الرد على انه لا داعى الى
الاستحقاق لا موجب للتاويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء
الرد على الامثلة التى ذكرها حتى يجيء ما قيل انه لا يخفى ان اكثر ما ذكره للاصلح
رد الان كونه نعتا باعتبار انه فى قوة المشتق قوله ولا فصل اى لا فرق
بين ان يكون مشتقا او غيره والاوضح الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره
قوله فى صحة وقوعه خص عدم الفرق بعدمه فى صحة الوقوع لانه لا يصح عدم
الفرق مطلقا لان المشتق بغلبة راجح على غيره قوله اذا وضعه اى و

وضع غير المشتق يعني في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان
مجازا او وضعيا وغرض المعنى فرضه بشيء خاص فخرج التركيب بلا غرض
على شيء ويقصد به هذا الترتيب سواء كان وجوده العقلي او الخارجي وترتيب
وجود المعنى في العقل غرض منه وضع النعت في التركيب وللتنبيه على ان الغرض
باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض الدلالة على المعنى لا التقدير الدلالة
حتى يجاب بانه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا يتبين
انه جعل الغرض معتبرا في باب الاحكام في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى
سنديله بشيء لانه الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون للمتبوع فان البصريا
يوضع لغرض المعنى عموما اما في مبتداء او ذي حال او موصوف الى غير ذلك
قوله مثل مررت برجل اي رجل اي الكامل في الرجولية بفتح الراء او ضمها
في القاموس اي اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا لغرض الكمال
في حقيقته دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله
في مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا يرد عليه
انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة
في جانب اي رجل فالاولى ان يقال في مثل مررت بضارب اي رجل
لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا قوله وفي المواضع الاخر التي لا
تدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة قوله بوصف النكرة اي النكرة وما في حكمها
من ذي لام يقصد به الى فرد مبهم كما في قوله ام على اللئيم يسبني واشار الى
تخصيص الجملة بالنكرة بقوله التي هي في حكم النكرة وفيه نظر لانه الجملة في حكم
النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول
واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه
عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف
الا ان يتغير كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة

مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طارئ على وضعها وقوله لا المعرفة
اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحترز
عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية بل لانه لا يوصف بالجملة اصلا بعبا
المصنف واضحة قوله لانه الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد
قيد التاويل بالبعد لانه التاويل مشترك بينهما وبين الجملة الخبرية اذ
الجمل التي لها محل من الاعراب قد تاول مفردا مسبوكا عنها كما هو المشهور
ومحصل ما ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى الخطاء الوصف بالجملة
الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تاويل بعيد لا لعدم
وقوعها والاولى ان يقال التقييد لانه الانشائية لا تقع صفة
وكل ما هو في صورته الصفة فهو عند التحقيق متعلق الصفة ومفعولها
قوله اي مقول فيه خصة اضربه فانه قلت هناك تاويل مقبول يعرب
تاويل الجملة الخبرية بانه يقال رجل اضربه في تاويل رجل مضروب ضربه
يغتفر الحذف فهو حق بالاعتبار حينما نال درجة الاستهتار قلت
كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائي بالجمل الحكية فلا يقال
رجل اضربه الا اذا اريد ضربه ولو كان المعتبر على التاويل الذي تذكره لجاء
استعماله في مقام الامر بضربه وقد صرح بعض المحواشي بتخصيصه بالطلبية
الحكية قوله اي مستحق لانه يؤمر بضربه ظاهره انه تاويل للمقول
المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول في خصة لانه قيل فوكد
ولا حاجة اليه لانه خص بالجمل الحكية فتقدير القول على حقيقته صحيح بلا
شبهة الا انه يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد
التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجمل الحكية الا في مقام اظهار الاستحقاق
لانه يؤمر بانه يفعل لاجله فتامل قوله واذا لم يكن الضمير الرابط يكون اجنبية
اي في بادي النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية

غير قابلة لكونها صفة ولم يجز زيد قائم ابوه في الخبر لخلو الجملة والكنفي بالقيام مقام الضمير لانه توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس ههنا مظنة الغفلة عما يظهر الابمزيد توجه ولذا يكتفي بالواو في رابطة الحال ايضا فوق المبالغة في رابطة الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل انه على الملازمة مناقشة لجواز حصول الرابطة بغير الضمير كما في خبر المبتدا. قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان مفردا او جملة وكذا عديله فلذا اخر الجار عنه بيانه كونه جملة فحق قوله يتبعه في التنكير يحتاج الى تاويل الا ويجال الموصوف ما جعل حالا له ولو بجوز از فرد الحسن وجهه بالفتح والكسر فقيل الوصف بحال الموصوف وانه ليس الحسن الا وجهه وكذا المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحب دلالة التركيب وانه كان قائما بابه بخلاف زيد الحسن نفسه او ذاته فانه من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد فاعرف حال قوله اى بحال قائمة به قوله يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب تعلقه اكرما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق اذ النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع اول قوله بحال متعلقه بما ذكر ويلزمه انه لا يكون النعت في جاءني رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو مؤول به اى كائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى انه اذا الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فالوجه انه يقال معنى قوله ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله وصفا على معنى اعتباري حاصل بالقياس اليه فتدبر متبوعه قوله والنكرة جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها قوله والافراد

والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث الا اذا كان مصدرا فانه يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامراة عدل وافعل التفضيل فانه مفرد مذكر لا غير وافعل التفضيل المضاف للزيادة على ما اضيف اليه او فعلا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامراة صبور وفعيلا بمعنى المفعول نحو رجل جريح وامراة جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بين وقع فيه بعض الافاضل قوله فانه قلت اذا انقلبت عين النظر وجدت الاول وهو الوصف فيه يجب لانه الالف التي تحن التثنية في الفعل نحو الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التي تحن الصفة علامة تثنية والضمير فيه مستكن واما ان تثنيها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها فمما لا يخفى انها لو كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند بلا شبهة في موضع ولو جب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاءني رجلان انعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف في الخمسة البواقي ايضا انه لا يظهر في الوصف بالجملة فانه يضربان في رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل يحتج بضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية الا انه يقال اراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت صفة مؤولة بمفرد مطابق قوله حسن قام رجل قاعد غلامه ولو لم يكن كالفعل وكانه تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلامه وامتنع قاعدة غلامه قوله وضعف قام رجل قاعدون غلامه ولو لم يكن كالفعل لامتنع فافهم قوله ولحاق علامتي اللحاق كالحوق بفتح اللام قوله ويجوز في غير حسن ولا ضعف نحو قعود غلامه لانه لا يخرج بذلك عن كونه كالفعل في عدم لحاق علامتي التثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر بآجره ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلامه لوجوب متابعة الموصوف ح قوله اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الاولى تركك في الظاهر ليتصل الاستثناء بلا كلفة وللتاتي ان جعل الاسم الظاهر بدلا ليس خلاف

فيها

الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين قوله ويجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدا الاولى او يجعل الجملة وجهها ما ذكره العلامة التفتازاني
في المطول فيما اذا حذف المسند اليه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع
ضميره المتصل قوله فلا حاجة لهما الى التوضيح فيه ان عرف المعارف
الذي فوق الجميع ضمير المتكلم الواحد وفرق بين ان المتكلم مع الغير والمخاطب
في مرتبته ولو سلم عدم حاجة الى التوضيح ليترقى في الوضوح فلا نسلم عدم
حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال
لا حاجة للواحد المتكلم في التوضيح وحمل عليه باقي الضمائر قوله وحمل عليهما غيرهما
العاقل واجاز الكسائي وصفه بهما كقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل
الجمهور مسئلة على البدل ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو في قوة تعالى
اسم ظاهر كما لو جعل الضمير علما فشامل قوله لانه ليس في الضمير معنى الوصفية اورد
عليه ان الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه
بانه نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فيحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل
انه الموصوف يجب ان يكون اعرف اما واما والضمير اعرف فلا يصح وصف
غيره به ففيه انه الشارح رحمه لم يترك هذا الاولى بل غرضه فرد نقل ما في الرضي
الاشارة الى هذا الوجه ونحن نقول وضع ضمير الغائب للدلالة على ما يجده مع
المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يجده بالموصوف فلم يحصل قوله ثم المعرف
باللام والموصول لا بقي المضاف الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجيء بعد والمنادى
والقياس ان يكون في مرتبة ضمير المخاطب لكن وصفه دونه ضمير المخاطب بدل
على انه انقص منه قوله لم لوصف ذو اللام الا بمسئلة اي ذي اللام الاخوة والموصو
اما ان يراد بمسئلة مسئلة في درجة التعريف فتشمل المضاف الى مسئلة فلا حاجة
الى قوله او بالمضاف الى مسئلة الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على
مذهب فقال انه انقص من المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة في كونه

فان كذا م

في كونه ذا اللام وح نحتاج ان يقال الاخصر الاوضح لم يوصف ذو اللام الا بذي
بذي اللام ويرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيكلف بان
المراد بمسئلة مسئلة ولو صورة قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او
بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر المماثلة بالمماثلة في الدرجة
لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مسئلة بلا واسطة على مذهب سيبويه قوله لان تعريف
المضاف بسبب تعريف المضاف اليه او انقص منه من قال انه انقص منه
تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل وجه ان الموصوف
المعرف باللام لا بمسئلة او المضاف الى مسئلة لجواز ان يوصف بالمضاف
الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان انقص من
الاعرف فلكنه اعرف من المعرف باللام قوله اي باب اسم الاشارة بهذا اللام
يجب ان يراد بذي اللام ما يشمل الذي واخواته قال الرضي الموصوف اسم الاشارة
الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي او بهذا ذي قال كذا على
اللغة الطائية هذا كلامه والاظهر ان يراد بهذا في قوله باب هذا خصوصه و
بقوله باب هذا اسم الاشارة لان يراد بهذا اسم الاشارة فتامل قوله
مع ان القياس يقتضي العكس وبمسئلة في اسماء الاشارة وبالمضاف الى مسئلة قوله
بل جل على جل جل متصف بالعلم قوله اي قصد نسبة الاداة بالنسبة التي هي المعنى المتعلق
والنسبة التقييدية ليشمل غلام زيد وعمرو جاءني فيشكل التعريف بجاءني
زيد الفاضل والعاقل لو جعل العاقل وصفا للمعطوف كما سيجيء او بشكل المعطوف
في قوله وانواعه رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا
المقام نسبة البعضية لانه جعل المجموع خبرا ليفيد بعضية كل منهما فالمعطوف
مقصود بهذه النسبة وقوله بقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من
المقصود نوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا
بالنسبة وليس كذلك فالمقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق

بالقصد المفهوم في المقصود لانه عبارة عن قصد نسبته الى شئ او نسبة شئ
اليه وفي قوله المفهوم من المقصود احتمالان اي المفهوم من لفظ المقصود
او المقصود منه **قوله** فقوله بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها
لم تنسب اليها شئ ولا هي الى شئ الا ان نسبتها غير مقصودة كالبدل منه
فادراج القصد ليس لقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين
البدل فاعرف القصد ولا تمل **قوله** واجب الفهم هذا المعنى من كون العطف
مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان البدل المخالف مقصود
بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا جاءني
زيد حماره وبين قولنا جاءني زيد بل حماره فجعل احدهما اخلاقا مفهوم
التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم **قوله** ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا
اردفه لزيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله بتوسط شرعا في بيان حكم
المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما هو المتبادر
ليكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف **قوله** ولم يكتف لعدم الاكتفاء
بكان تنهما قصد زيادة التوضيح ومنها بيانهما يقصد في ايراد المعطوف
ومنها انه اما ان يعد الحروف العشرة فيطول الكلام واما ان يحيل فيبقى معرفة
المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة في قسم الحروف واما ما ذكره
فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا نحويا عندهم كيف ولو كان كذلك
لاستحق الرفع مرتين فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون
اثر المقتضيين واما ان يجد رفع لاحد المقتضيين ولم يتبين احد **قوله** لان
الحروف قد يتوسط بين الصفات وكذا بين الابدال كقولك قطع زيد يده ورجله
فرجله فيحتاج انه بدل من زيد يصدق عليه تعريف العطف **قوله** وقيل قد
جوز الزمخشري بنجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها
بتفصيل سيجئ والواو التي لتاكيد اللصوق ليس من العشرة بالمعاني التي

التي سنجئ قلت لا خلاف في جواز دخول ثم بين الموكد والمؤكد فينقض
التعريف بح **قوله** ونقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول
جعل المعطوف صفة فيما وجه ومعطوفا فيما وجه وذا الوجه جعله صفة لا محالة
فيما غيره ان يكون معطوفا بوجه **قوله** اكد بمنفصل قلت للتاكيد مقام
داع فاذا لم يكن هناك داع الى التاكيد كيف يعطف على الضمير المتصل قلت
يعدل عنه عطف المفرد على المفرد الى عطف الجملة على الجملة فيقال ضربت
وضرب زيد ولا كذلك التاكيد بمنفصل محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم
التاكيد على العطف وتاخيره بينه بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد
واخباره على زيد ضرب هو وغلامه لان الداعي على الحكم بالتاكيد في زيد
ضرب هو وغلامه طرو الباب والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل ان
يكون قد فصل انفصال الضمير للعطف لا قبل تاكيد المتصل بالمنفصل **قوله**
لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل بكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل او
لطول الكلام بالمنفصل قوله فحسن الاختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو
اخر الفصل عن المعطوف مع انه حين التاخير يتعين التاكيد فانه اذا قيل
ضربت وزيد اليوم لطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه
ان يقال جواز العطف على ما هو كالخبر عدم الفصل احتراز عن طول الفصل بين
المعطوف والمعطوف عليه **قوله** واعلم انه ذهب البصريون انه على النية
خلافه والتاكيد استحالة لانه واجب قطعا كما يفيده مقابلة اكد مع
جواز الترك وما سبق في بحث المفعول معه فانه اذا لم يخف العطف تعين
النصب في مثل جئت وزيدا **قوله** حرفا كانا او اسما قال الشيخ الرضي لا يجاد
العامل الاستي الا اذا لم يشاركه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كثيرا
فانه لا يتصور الا بين اثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد وانت
تريد غلاما واحدا لم يخف الا اذا قام قرينة دالة على المقصود **قوله** والمجرور

لا ينفصل عن جاره ينتقض بقوله تعالى فبما رحمة من الله وبقولهم ضربتني
غير ياجرم قوله بدليل بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى متعدد وهذا
انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في صورة العطف وليس الامر كذلك
لشيوع مثل ثوب بين مدوبين عمرو الا انه يقال هذا ايضا فرق قبل اعادة الجار
فمن غير ضرورة كما في العطف على الضمير قوله مستدلين بالاشعار فيه اشعار
بضعف استدلالهم لكن لا يقتصر استدلالاتهم على الاشعار بل استدلوا
بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله تعالى تساءلون به والارحام واجيب بجعل
قوله والارحام قسما قوله جاؤني كلهم لم فيه انه لا اشكال في جواز جاؤني كلهم
وجاز اعجبني جمالك لوجود الفصل في الاولى التمييز بجاؤا كلهم زيدا واعجبني
جمالك زيدا وله وقوى الظاهر ويقوى قوله من الاحوال العارضة له نظرا الى
ما قبله الاولى نظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه
في احواله العارضة له بالنظر الى نفسه والى غيره لانه قولنا زيد هو القايم وعمرو
وعمرو فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القايم فمن كونه مبتداء وواجب
التعريف مجموعا فيه القايم لضمير الفصل واعلم ان قوله وكذا المعطوف يحتمل ان
يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان يكون من تتمة المسئلة وذكرها الشارح
لاستيفاء المسئلة والثاني اوجه لانه على الاول يكون من اعتبار امور في عبارة
المصنف لا يفهم منها من غير ضرورة ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في
تصحيح كلام المتن كما ترى ولا يحتاج اليه لانه معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه
في التركيب فكل ما يستحقه المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف فمثلا في يا زيد
وعبد الله يستحق المعطوف عليه على تقدير كونه مضافا النصب فكذا المعطوف
وفي يا زيد والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا
فكذا المعطوف قوله كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل
واما خصوص الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فهو من الاحوال العارضة بالنظر

على الضمير م

بالنظر الى نفسه وهو المراد فلا يرد ما قيل فيه كونه من الاحوال العارضة له
في نفسه تامل لان العامل مخالفة نعم قابلية الاعراب كذلك قوله
اما رب شاة وسخلتها بتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وانه كان
الضمير عبارة عن نوع الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير بمعنى
انه راجع الى الشاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا
بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر انه يراد بالضمير ما قصد بالظاهر السابق بعينه
واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ فلذا قال على الشذوذ وهذا
شذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذكري
جعل جوابا لانا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب
وبهذا اندفع ما قيل اعلم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ
جوابا اخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم
يكن له مرجع لانه الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يخرج في الجواب
الا ما قيل انه ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ الرضي من ان الضمائر الراجعة
الى النكرات الغير المخصوصة نكرات على انه يصح ان يجعل قوله على الشذوذ
علاوة فيكون جوابا ثالثا غاية ما في الباب ان يكون الاولى تقديم قوله
اي رب شاة وسخلة شاة على قوله على الشذوذ وبقي شيء وهو ان الظاهر
ان يجعل الحمل على نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير التنكير ولا يجعل عين علته
فتامل قوله فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما والمبتدا وهو عمرو ولقائل
ان يقول لم يتعين لذلك لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتداء رافعا
لفاعل هو عمرو لان الصفة اذا طابقت مفردا جاز فيه الامران قوله
ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة الخ يحتمل ان يكون قوله
المصنف وانما جاز جوابا بالمنع عدم جواز ما عدا الرفع في مازيد بقايم ولا ذاهب
عمرو لمسند جواز الذي يطير فينقض زيد الذباب قوله وانما جاز الذي

جعل الجواب هذا السؤال ثمت احتمالات الاول منع كون الفاء عاطفة
والثاني تخصيص كون المعطوف فرحكم المعطوف عليه بها اذا لم يكن بين
المعطوف والمعطوف عليه سببية لانه المعطوف والمعطوف عليه
يصيران بمنزلة امر واحد فتكفي رابطة المعطوف عليه للمعطوف والثالث
انه الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما رابط المعطوف
عليه وهو ان الغضب سبب طيرانه واما قوله فيمكن جواب اخر بتقدير
الرابط ولا يخفى عليك انه كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة جملة واحدة
لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا استفادة ما هو رابط للجملة
الثانية بما هو رابط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة فان
معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة كذلك
التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه قوله بسببية الضمير الراجع
الى طيرانه اى يغضب بسبب طيرانه قوله اى اذا وقع العطف يعني قوله اذا
عطف مسند الى مصدره فمثل جيل بين العير والنزوان وقوله على
عاملين ليس متباعن الفاعل بل مصدر عطف اى عطفا على عاملين والاظهر
انه بعيد جدا وما قال بعض شارحي اللباب بعيد منه والحق مع اكثر
الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز قوله مختلفين اى غير متحدين ما ذكره في
توجيه مختلفين فلا عجب انه يقتضي منه العجب والاولى انه لا يتكلم بمثله بل وجب
والوجه انه تقرر في محله انه الوصف قد يكون لبيان المقصود بانه يوصف الشيء
بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله الجنس ومنه قوله تعالى وما من دابة في
الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين للتصريح بالعموم
ولا يبعد ان يقال احتراز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالدا فان
زيدا وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما نقل عن الفراء انه على
تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف على معمول عاملين غير

غير مختلفين بل متحدين في المعمول قوله اكل امرئ تحسبين امرا بتحسبين
وقع بين فعوليه فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المفعول الاول لتحسبين
لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المصنف وان قد مضارع
التفعل حذف احدى تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو ههنا لازم لعدم جواز
حذف التاء من المجهول قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جايزا لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة وقع لما ذكره الفاضل الهندي ان في ترتب الجزاء
على الشرط نظرا لانه كيف يترتب على وقوع العطف كما يدل عليه اذا
والماضي عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع هو العطف بحسب الصورة
والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمال وقيل اذا عطف بمعنى اذا اراد
العطف فلا مانع من الترتب على الارادة ورد بانه عدم الجواز لا يترتب
من الارادة بل هو ثابت اريد اولا وهو مندفع بانه عدم الجواز علة لجزاء الشرط
مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين مختلفين فليجتنب عنه لانه
لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار في جميع المواد
عند الجمهور وقد مر نجه على المصنف ان قوله خلافا للفراء بيان للمخالفة فيتم
الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب بان المستثنى متعلق بمجموع عدم
الجواز مع المخالفة وهو مع كونه تكلفا جدا يتجه عليه ايضا انه حينئذ يفيد البيان
انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم
الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه في عدم الجواز ومخالفة
الفراء في جميع الصور الاتي نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فلا يفيد ما هو المقصد
من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا لجواز ان يكون المقصد نفي مخالفة
الفراء فيما عدا هذا التركيب واثباته فيه اعلم ان الشيخ الرضي لم يوثق
نقل المصنف ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون ومنهم الاخفش على انه يجاز
العطف الا فيما كان فصل بين العاطف والمعمول المجرور وخالفهم الفراء

وسيبويه بالمنع مطلقا والمناخرون لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في
المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا خصوص المثال المستثنى في المعطوف
والمعطوف عليه محفوظ فاحفظه قوله التاكيد جاء بالهمزة والواو فان
قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان احق بالاتصال بالمعطوف
قيل قد يزاد في التاكيد اللفظي حرف العطف نحو والله ثم والله و
كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو ولا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
لكن لواخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه كترتيب
وقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة قوله فثبت
عنده وتحقق الظاهر فثبت ويتحقق قوله او في الشمول اي التاكيد بالقرار
المتبوع اكرنبه بذلك على ان ذكر او في الشمول بعد قوله في النسبة للعموم
لظهور انه جاء القوم كلهم ايضا يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد انه النسبة
الى جميعه لا الى بعضه ومفاد التنبيه ان تقرير امر المتبوع في النسبة شائع فيما
بينهم في التفصيل المذكور وليس الشمول حتى يغير نحو ذكر الشمول تقول
جاءني القوم كلهم اذا اريد تعيين العدد باعتبار النسبة يضاف العدد
الى ضمير المتبوع وذلك في الثلثة وما فوقها ولا يؤكد بهما الا بعد تعريف المخاطب
كمية العدد وقيل ذكر التاكيد والا لم يكن تاكيدا بخلاف الوصف في نحو جاءني
رجال ثلثة قوله فهذا هو الغرض اي تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول
هو الغرض في جميع الفاظ التاكيد فالتعريف به جامع لجميع الافراد اذا
عرفت هذا اي كونه جامعا لجميع الافراد فنقول اخرج بالمصمت الصفة والعطف
اما فظهر ان التعريف جامع ومانع وقوله وافادتها توضيح متبوعها في بعض
المواضع ليست بالوضع لو تعرض لتاكيد متبوعها لكان اثبت قوله لفظي
مختص بالمعارف لانه في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا

مطلقا عند البصريين ولفظه وعينه منه عند الكوفيين قوله او حكما
نحو ضربت انا فانه ذلك في حكم تكرير اللفظ الاول وانما
مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا
قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع فانه الاول في حكم التكرير
لفظا لانه المخالفة للضرورة بخلاف اجمع واكتع ونحوهم فانه لم يتنبه لغرضه
واعترض بعدم الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع اعلم انه من قال
ان الضمير في انت هو الساد وان عما فالتاكيد في ضربت انت واخواته
بتكرير اللفظ الاول حقيقة قوله في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل
يجوز الابتداء به والوقف عليه او غير مستقل فغير المستقل انه كان
على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله باول نوع من الكلم او باخر نوع منها
تكرر بتكرار عماده في السعة نحو بك وضربت ضربت وانه لم يكن على
حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم
قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي حمل على اي تقدير يشكل با
باجمع وتوابعه فانه لا يجري فيها التاكيد اللفظي ودفعه بتاويل الشمول
المستفاد منها كلها بالشمول للانواع لا بجميع الاشخاص قوله وفي نفسه و
عينه وقد يزاد الباء في عينه وكذا في اجمع فيضاف الى ضمير المؤكد وقد يتبع المض
على ترتيب الفاظ التاكيد اذا جمع لكن الجمهور على تقديم البصع على تابع
الزمخشري منفردا فمن تقديم التابع والمصنف قوله قيل لا حاجة لهذه الكلمات
الثلث وعلى هذا الاوجه لذكر ما بين الفاظ التوكيد لانه التاكيد من الاسماء
المعربة وهذه مبنيات ولذا لم يذكر المصنف مثل حسن بين في التاكيد والحق اورد
هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من التحقيق وتنبيه لما نبه له الاسماء لانها
معربات مستعملات في كلام العرب لابد من ضبطها في الصيانة عن الخطاء في
كلام العرب ولذا قال الرضي التاكيد اللفظي على ضربين احدهما ان يعيد

ج

الاول الثانى انه يقوّيه بجوازه مع اقترانه بالحرف الاخير ويسمى اتباعا
وهو على تسعة اضرب لانه اما ان يكون لمعنى ظاهر نحو هنيئا مريئا
او لا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول تزيين الكلام لفظا وتقوية
معنى وانما لم يكن له معنى في حال الافراد مع نحو قولك حسن بسن او يكون
له معنى تكلف غير ظاهر نحو خبيث نبيث فزيدت الثراى استوجبه واستقبحه
مما ذكره ان جريرا تأكيد لفظي مع انه ليس تكريرا للفظ الاول حكما بمعنى ذكره
الشارح اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المصنف جعله صفة
كاشفة ولا يخفى ان التبيت اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تأكيد قوله
ويمكن استنباط مناسبة ضعيفة لاشتمال كل منهما على خروج في النقصان
وعلى تمام بايناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله اى اتباعا بمعنى جعلا
عامين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة والمذكر والمونث قوله انفسهما
بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وهذا اصل في كل مضاف الى ضمير
التثنية مع الاتصال التام بين المضاف والمضاف اليه لكراهة اجتماع التثنيتين
مع كمال اتصالهما لفظا ومعنى فتقول انفسا زيد وعمرو غلاما هما ولا تقول انفسا
بل انفسهما قوله باختلاف الضمير في كله وجميعه وعامته كذا في تسهيل ابن مالك
قوله وهي اجمع لا دلالته على الاحتمال عند الجمهور خلافا للمازني والمبرد وكذا
في الرضي قوله واجمعون في جمع المذكر العاقل قوله او الجمع اى للجمع الذي
يجعل في حكم الواحدة وهو غير جمع المذكر السالم قوله وجمع في جمع المونث
وما في حكمه في جمع المذكر الغير العاقل وجوز الاخفش في العاقل غير السالم ايضا قوله
ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني الانسان كله من
غير ان يراد به الاناسي فقد افسد ما اصلح قول المصنف زواجا بتأويله بذي
متعددا افرادا كانت او اجزاء قوله بصح اقترانها حالا وحكما قيل لا يكفي
الاقتران الحسي دون الاقتران الحكمي فذكرت الغواص فيه نظر لان المصنف حكم

حكم بصحته في المفرق الحسي ولا محصل للرد عليه فيه غير نقل من ائمة العربية بناء
على انه يلغو التأكيد بكل في المفرق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه
بانه الافتراق حسا يوهم الافتراق في الحكم في بادي الراي فحسن التأكيد بكل
بهذا القدر قوله بخلاف جاءني زيد كله ومشكله اختصم الزيدان انه كلما حا عند الجمهور
لعدم صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس
والسماع وفي مخالفة القياس نظر لانه الافتراق حسا حسن وذكر التأكيد
لدفع ما يوهمه الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي قيل الناظر في الحكم قوله اكد ذلك
الضمير اولا كانه دل عليه المصنف بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل بين هذا الحكم
وبين بيانه في النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا بوكد بكل و
اجمع وقوله واكتع واخويه مع شدة اتصال اكتع واخواته باجمع مع
شدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق
يشمل اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواه اتباع
لاجمع وطريق الجمع بين الفاظ التأكيد وكيفية ترتيبه ان يقول قائل
واعرف قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج نحو مررت بالظريف
البدل من المنسوب نحو صفي زيدا خوك والعباءة الصحيحة البدل تابع مقصود
بالنسبة ودونه متبوعه قوله اى بقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع
لما كان من البين انه ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اورد للفهم
من جاءني في جاءني زيد اخوك اخاك تكلف لتصحيح التعريف باجعل
بمعنى قصد نسبة بنسبة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة
المجيء الى الاخ ليست مقصودة بنسبة الى زيد بل نسبة الى زيد مقصودة
فمضمون المسند الى زيد ونسبة الى الاخ مقصودة فرضمه اليه فلا بد من زيادة
تحل وهو ان المضمر من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط
فانه المضمر من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع فالملفوظ بالمتبوع

سهوا وحال نسبته في تقريره وتكلمه في الذهن كما في البواقي قوله دونه
اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه
راجع الى المتبوع وهو حال في المستتر في المقصد اي متجاوزا عن المتبوع
في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دونه ظرف نسب
او حال من المستتر فيه اي متجاوزا عن المتبوع فانه حينئذ يكون المعنى انه تجاوز
ما نسب الى المتبوع في انه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع
ولم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى قوله بل تكون النسبة اليه
توطئة وتمهيد النسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في بدل الغلط
فانه وان لم يجعل توطئة بل كان سبق لسانه لكنه في حكم التوطئة بانه
في حكم الغلط وموجب التقرير والتمكن في حق البدل قوله وليس نسبة ما
نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظاهر ان
يقول على طبق ما ذكر في شرح التعريف انه ليس المقصد نسبة عدم القيام
الى زيد نسبة الى احد فغير الكلام قلب وليس بذاك والقلب في امثال
هذا المقام بعيد غير القلب والمعنى وليس نسبة ما نسب اليه اي الى احد من
عدم القيام مقصودة بالنسبة اي بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد
اليها بسبب تقرير النسبة الى زيد او بالقياس الى زيد بان يكون مقصدا
باعتبار زيد وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال
عن تعريف البدل بمثل ما سمعته في تعريف العطف فان مفعوله كونه مقصودا
بالنسبة دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه
على طريق اخر في الدفع قوله اي بدل هو كل البدل منه لا يخفى ان المركب من الاشياء
الاربعة صارت اسما، للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان عطف البعض
على الكل مع قبول العطف على جزء الاسم ليستفاد منه اسم القسم الثاني و
هكذا في اخويه وهذه مسامحة شائعة في كلام المصنفين لا يكاد يخلو عنه

عنه فيما مر ان الاضافة في الاولين بيانية وفي الاخرين لامية لا دلي
ملابسة بيان هو اصل معنى الاضافة لا معناه الادنى المقام فلا يشكل ايضا كيف
يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف اليه بالاضافة البيانية
وما اجيب به عنه من ان الاضافة في الاولين ايضا لامية فمرجعهما الى القيام
ليس بشيء لان الاضافة اللامية وكذا ما اجيب به من ان بين الحرف المقدر والمذكور
فرقا فلا يعطف المجرور باللام المقدرة على المجرور بمن المقدرة وانما لا يجوز عطفه
على المجرور بمن المذكورة اذ لا محصل له قوله اما استعمال البدل على المبدل منه
يخرج منه نحو جاءني زيد حماره فانه لا استعمال لاحدهما على الاخر فكانه جعل وجه
التسمية اكثريا غير مطرد في جميع الافراد والمشهور استعمال المبدل منه
على البدل باعتبار نسبته الى البدل وكونه دالا عليه بحيث يبقى سامع المبدل منه
منتظر الذكر البدل فهذا وجه تحقيق مطرد بخلاف ما ذكره الشارح فانه كلام
ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد اوصى بما
لا يحمل قوله وبدل الغلط اي بدل منسوب عن الغلط جعل الغلط مصدرا والاولى
جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فتكون اللامية
تورية اذ هو الشايع في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة في الاقسام الثلثة
البواقي من هذا القبيل بقرينة نظر الشارح بها لمن يجوز اهلها فضلا عن المنعم كل لغة ودثها
وجلها فتقول بدل الكل بمعناه بدل من كل المبدل منه حيث جيء به لجميع المبدل
منه بالبيان الثاني بدل منه بالبيانية الاولى فترك جميع المبين بالبيانية الاولى
وجيء لجميعه بالبيان الثاني فلم يسبق شيء من المتروك بالبدل فما جيء به من التابع بدل
عن جميع ما ترك من المبدل منه فيكون من بدل الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد
بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة القطع اليه اجمالا
فقيل يده ابدل اليد المبين اجمالا باليد المبين تفصيلا فتفصيل اليد بدل عن
اجماله فهو بدل البعض واذ غير المبدل من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شيئا

من المبدل منه سوى البداء بدلا وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه
المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل
عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل الواجد البدل ما اشتمل عليه المتروك
فخذه راغبا ولا تتعجب من تبديل كلمات جم غفير فانه ثمرة الانتباه ولا
مبدل الكلمات الله ولا يشاركهما فيه كلمات من سواه قوله فالاول مدلوله
مدلول الاول لم يقل مدلوله لانه اراد بالاول الثاني غير الاول وهو في هذا المقام
يؤتى بالظاهر اظهارا للمغايرة قوله يعني متحدان ذاتا لان يجد مفهوما ما
لانه لا يلزم اتحاد مفهوميهما بل قد يكون زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون
وقوله وانه اختلفا يشير الى انهما قد يتحدان ووجه بجواز عدم اختلاف
مفهومي زيد واخوك انهما ذكرا على وجه التمثيل قوله والثاني جزؤه اي
جزء المبدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم في المقام لانه
راجع الى الاول في قوله مدلوله مدلول الاول بل اراد بتعيين الاول وقوله
الثاني جزؤه بتقدير والثاني مدلول جزئه وليس في عطف الثاني على الاول
وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر دلالة على ان عطفا على
عاملين مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المص قوله يجب ليوجب
النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زيادة قيد في عبارة المص
لابد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا
غلامه قوله بغير جما الاولى والاوضح ترك با الملابسة والقول بان
بينهما ملابسة غيرهما قوله نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى
المبدل منه لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال
وكذا المثال الاخر قلت اذا لم يكن برج الفلك قمرا وعلم المخاطب ذلك
يكون الاسناد الى القمر موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل
عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت برج الاسد فقال نعم رايت درجة

درجة الاسد كان المخاطب بمنتظر الذكر البدل قوله والرابع انه يقصد اليه
بعد انه غلطت بغيره فيه نظر لانه القصد الى البدل قبل الغلط وانما
ذكر خلافا لمن قصد بالقصد او النسيان او سبق اللسان فمكانه اراد
ان يقصد الى البدل من حيث انه بدل يعني انه يقصد الى الابدال بعد ان
غلطت بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول تفننا قوله انما لغت
بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضي اذا ليس الا في بدل الكل بل عند
بعض على بدل الكل ايضا مقيدا بما اذا لم يشتمل على فائدة فانها المبدل منه
نحو قوله تعالى بالواد المقدس طوى اي مقدس مرتين قوله لئلا يكون
المقصد النقض هذا وجه مطرد في الكل فعل ما طراده ولم يخصه ببدل الكل
كما فعله المصنف وقال في بدل البعض من الاشتمال انه لا بد فيهما من ضمير يرجع
الى المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه به هذا ولا يخفى
عليك انه الوصف غير لازم لانه الاضافة ايضا كالوصف جاز بالنقصان
الا ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فلهذا خصه قوله
نحو الزيدون اعجبتهم ايامهم قال الشيخ الرضي انه هذا المثال تاكيد كيف وهو
مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا انه تاكيد قال الفاضل اللبيب
لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة
فالضمير الثاني بدل او قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني غير توطئة
كان تاكيدا قوله وبراء پشت ريش عجف ولاغر لقبا وسوده پای وقوله
انه كان فجرا اي كذب يقال عين فاجرة قوله قال اللهم صدق صدق الظاهر
ان يقول انه خبر افعال المقاربة لا يكون الا مضارعا قوله وعليه الطيبي
مفعولي التارك انه جعلناه بمعنى المصير ترك جاء بمعنى ودع وغير صير
صرح بالثاني في تسهيل ابن مالك وجعله بهذا المعنى فزد داخل المبتدا
والخبر وصرح في القاموس بانه ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال

جعل التارك بمعنى المصير المتضمن لمعنى الجعل قوله وهذا الحد لا يصح الا
لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق اى هذا الحد للاسم المبني كما هو الظاهر
بعد قوله اى الاسم المبني فهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل موقوفا
على معرفة المبني والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته كما بينه فيما بعد من
غير توقف على معرفة مفهوم المركب الاضافي قوله او لم يعرف فيما يغير لو لم
يعرف ماهية المبني لكان اى تعرف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني
فيلزم تعريف الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لانه لزوم تعريف
الشيء بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان
تعريفا للاسم المبني ليس الا تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان
تعريف المبني المطلق يلزم انه لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه لا يناسب
مبني الاصل قوله مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي لم يبين مفهوم
المركب الاضافي واكتفى ببعين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه
في تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد اللام بقوله بغير اللام اذ لا امر في
عرف النحاة الا بغير اللام قوله والمراد بالشابهة المنفية في تعريف المعرب
هو هذه المناسبة الاولى او المناسبة فافهم قوله او غيرهما وهو الاشارة
الحسية قوله فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر الى الفهم ويمكن
جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبني الاصل ما ناسب مناسبة
موجبة للبناء وبما وقع غير مركب ما يكون سبب بنائه عدم التركيب ولا خفاء
في ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس عدم التركيب بل المناسبة ومن
قال انه ليس للشك حتى ينافي التعريف فقد بعد عن السوق فان قلت
يخرج عن القسمين غاق صوت الغراب قلت الاصوات ليست من الاسم
المبني لانها ليست موضوعة فليست كلمات فضلا عن كونها اسماء
وانما ذكر فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها بها قوله ايثار التقديم ما فيه

مفهومه وجودي لشرفه او نقول التركيب في المعرب يقتضي الاعراب والبناء
مانعة والمقتضي مقدم على رفع المانع شرفا وفي المبني المناسبة يقتضية
البناء فرجحان التركيب وعدمه بخلاف عدم التركيب فهو احق بالتقديم او
نقول عند بحث المعرب لبيانه اقسامه يجب التركيب فالاهتمام به اتم
وعند بحث المبني لبيانه اقسامه يجب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب
فالاهتمام فيه اكثر بالمناسبة تامل قوله فحيث حركات واخره لانه حينئذ
انفسها فانه لا يقال للمبني الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح
والمكسور ولا مطلقا لانك ان يا زيد انما مبنيا على الالف ويا زيدون
على الواو ويا رجلين على الياء ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر
قوله والمراد انها لحركات البنائية لا يعبر عنها او ينبه به على انه المراد بما
يعبر به عن شيء جرى على اللغة لا قسم العلم كما هو مصطلح الصناعة فانه
التعبير عنها لا بخصوصها لاستئثار كل من الحركات الاعرابية والبنائية
وغيرها قوله وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم المبني الا انه قدمه لانه غيره
جعله تعريفا للمبني فنبه على انه حكمه الذي لا يعرف الا بعد معرفته فعقب
بقوله وحكمه فتنبها على وجه العدول هذا وفيه نظر لانه حكم المبني مطلقا ليس
ذلك بل حكم ما ناسب مبني الاصل منه واما الذي بناؤه لعدم التركيب فحكمه
انه يختلف آخره باختلاف العوامل قوله وبعض الظروف انما قال لبعض
الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع انه اى بعد تتمة وحدها الفتها ولئلا
يوهم انه على مذهب من جعل اللذان واللتان معربين لكن ينبغي ان
يقول بعض المركبات لانه المركبات على قسمين قسم مبني غير محكي عشر
وقسم معرب وهو يعلبك فتبصر وينبغي ان يقول بعض الكنايات البقية
ليخرج فلان وفلانة قوله فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية يعني
لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بما الشرطية والاستفهامية والصفة و

الثالثة ومن بقسامها سوى الموصولة لان المراد بالموصولات ليس مجرد الموصول
بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية موصولات كانت وغيرها
ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر لانها المراد باسماء الافعال
ليس مجرد اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية ولا يشكل
ايضا بخمسة عشر وبعل في بعلبك فانه مبني مع انه لم يدخل في اقسام
المبني لانه للمركبات باب فربما ان طائفة من الاسماء المبنية ولا يقتصر على
بيان المركب ولا بمثل وغير مع ما وان وان لدخولها هكذا في بعض النسخ وقوله
قوله المضمر ما وضع للمتكلم المشهور عند النحاة وضع هذه الضمائر المفهوم
المتكلم والمخاطب والغايب والتحقيق وضعها لجزئيات معينة لهذه المفهومات
والتعريف اظهر فيما هو التحقيق وبهذا استغنيت عما تكلف الشارح لاخرا
فخذ ما اتيناك وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة ينبغي ان يجعل التعريف
على انه المراد ما وضع ليستعمل في متكلم او مخاطب او غايب كذلك وبهذا القيد
يندفع لفظا المتكلم والمخاطب بداولين شكرتم لازيدنكم وعلى التوجيهين
لابد في حمل المتكلم واخواته على الاستغراق والعموم والنكرة قد تكون في
الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما اسم فلا ينتقض التعريف بحو ف الخطاب
قوله ويخرج بهذا القيد لفظ اكرام لقيد الوضع لكونه لاحد الامور الثلثة
فلهذا افرد القيد ولم يرد انه الغرض منه اخراجهما فقط لانه يخرج جميع
الاسماء الغايبة الغير الموصوفة بما وصف به الغايب بل انهما يخرجان
فلا يرد النقض بهما وقوله فانه الاسماء الظاهرة كما بيان لقصد خروجهما
به مع انهما داخلان في الغايب ووجه الصحة انهما موضوعان للغايب مطلقا
فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغايب المقيد والمراد انه يخرج بهذا القيد
على كل من تفسيري المتكلم اما الثاني فظاهر واما الاول فامر المتكلم ظاهر واما
امر المخاطب فخفي لانه المخاطب بوضع للمخاطب من حيث انه مخاطب بتوجه

يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه اليه الخطاب الا ان يراد
بتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع لمخاطب يتوجه اليه الخطاب
بلفظ الخطاب بخلاف انت فالاخصر الاوضح انه يقال في حيثية مخاطب
به هذا ومنهم من قال وخرج المستقبل بالتوجيه الثاني واما خروجهما بالتوجيه الاول
فلانه المراد بالمتكلم والمخاطب ذاتاهما ولفظاهما موضوعان لمفهوم يصدقهما
لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيدا ذا اعبر به المتكلم عن نفسه وقس عليه
حال المخاطب وهذا فرية بلا مرية كيف ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله
يحكي عن نفسه في تقييد المتكلم واياك وانه يحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا
القائل بشهادة ان القائل من تلامذته فلعله سمع منه لانه شهادة البيان
اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق قوله او تقديرا مثل ضرب غلامه زيدا
جعل التقدم رتبة واخلاقا في التقدم لفظا لكن بتقدير لانه انسب بمسئلة باب
الاقسام بغم نجة انه شاع مقابلة لفظا بقوله تقديرا فجعل تقدير التحته
مس مخل بالبيان قوله فمن حيث المعنى لا من حيث اللفظ اراد بالذكر من حيث
اللفظ ان يكون المعنى مقصودا بالافظ باستعماله فيه والا فمعنى اللفظ
باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور قوله فكانه متقدم من حيث اي كانه لفظ العدل
متقدم من اجل المعنى وتقدمه مضمر كانه للفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل
والاينبغي ان يقول فكانه متقدم من حيث اللفظ قوله فكانه تقدم ذكره معنى
الظاهر فكانه تقدم ذكره لفظا قوله فانما جاء في ضمير الشانه لا يصح الحصر كما
لا يخفى ولو كانه راجعا الى علة المجيء كانه قوله لانه انما جاء به فمن غير ان يتقدم ذكره
مستند ركاكة كانه العبارة المحررة فانما جاء في ضمير الشانه تقدم ذكره الضمير
الراجع الى المتقدم الحكمي فيكون لا للتعظيم بل للاحتراز عن الضمير قبل الذكر او
حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين قوله وهو من فوع ومنصوب ومجرور الاخير
الاوضح والاول من فوع ومنصوب ومجرور والثاني من فوع ومنصوب قوله الاول

ضربت وضربت يقال الاولى ان يقول ضربت وتضربا الى ضربن وتضربن
ليكون افراد المضمر المرفوع المتصل مستوفاة قلت اشار الى بيانه الضمائر
المتصلة بانها دائرة على التعريف المعلوم في الصرف فلم يفته الماضي و
المستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا
وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا القياس المجهول فيه لطافة فلا تغفل قوله
المتهيين اولها بدل من المستتر في المتهيين بدل البعض من الكل واشار
الى ان كلمة الى للاسقاط لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول البعد ما في الحكم قوله
وانما بداء بالمتكلم الصرفين بيدونه بالغايب لتجرده عن اللواحق ثم بالمخاطب
اسلوب الترقي قوله لانه يخبر المتكلم اعرف المعارف ثم لا عرفة ضمير
المتكلم الواحد قوله ان اجماعا هكذا ذكره اللباب وقال شارحه العجاب
اي اجماعا منا البصريين والا فالفراء جعل ضميرا نحن بكماله وباقي الكوفيين
ذهبوا الى انه النا بنصاريفه وان عماد قوله ووضعوا للمتكلم لفظا نحن لانه
على سنة معان ظاهرا نه مشترك لفظه والحق انه مشترك معنوي فانه
موضوع للمتكلم مع الغير ايا كان ذلك الغير وايضا دلالته على اكثر من سنة
معان لانه يدل على المثنى المخلوط والجمع المخلوط ايضا بخلاف ضمير المثنى قوله
خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال من فاعل استقر او من المبتدا
والتا للتانيث اي طائفة خاصة وفي المندى التا للمبالغة او الخاصة
مصدر كالبافية والتقدير خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل
الجملة حالا بتقدير قد خص خصوصا قوله كما يجذف في اخر الكلمة المشهورة
ظاهره يدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب اليه المصنف
وقال الاناني النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر كراهة حذف الفاعل
وهذا كلام ظاهري والتحقيق ما سبق في اول الشرح وبلغاية بلطف
الله نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل التوفيق قوله اذ لم يكن

اذ لم يكن مسندا الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد لانه الكلام في بيان
الاستتار المرفوع المتصل حيثما كانه ولا يكون في المسند الى الظاهر
لا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي الغايب
بهذا القيد وقس عليه نظايره قوله مطلقا سواء كانه مثنى او مجموعا
واحدا او فوق الواحد كانه سهو من قلم الناسخ وفي المندى واحدا او
مثنى او مجموعا مذكرا او مونثا وكان الشارح غيره الى واحد او فوق
الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى على الاثنين
بل على اللفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص
فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا والاوفق بالمشهور تفسير مطلقا
بوحده او مع الغير وهذا يرشد الى ان مطلقا حال من المتكلم لا ظرف
زمان اي زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر مصدرا كان او
حالا او ظرفا قوله وفي الصفة مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به
قوله سواء كانت اسم الفاعل والاوجب ان يقال مطلقة ولان
الضمير المرفوع كما يشعر به قوله وسواء كانه اي الضمير مفردا ام لا سواء
كانه الصفة والاوجب ان يقال سواء كانه مفردة او مثناة او
مجموعة مذكرة او مونثة لانه لا يصح حينئذ قوله سواء كانت اسم الفاعل
بل نظر فاي زمانا مطلقا سواء زمان كونه الصفة اسم الفاعل
او غيره وسواء كانه زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره
فقوله سواء كانت الخ بيان لمطلقا بعد زمانا مطلقا بحسب المعنى
قوله فلو كانت ضمائر لتغير الصواب لما تغيرت وكانه سهو من
قلم الناسخ قوله فهاي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع
الظاهر حرفا التثنية والجمع قوله لاجل شيء نبه على ان اللام في قوله
الا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل فتمش الكون

لا يعدل عنه وفيه تعريض لمن جوزهما ههنا على السواء قوله وذلك اي
تعذر المتصل بالتقدم قيل تفصيله قاصر لانه لم يشمل قائم انتم
وفاعل المصدر اقولا قائم انتم داخل في الفصل لغرض وهو
رفع الالتباس فلو استتر لم يعلم انه المخاطب او الغايب او
المتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس بالمفعول الاول بالاتصال
واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب اعطيت والانفصال في باب
اعلمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه يجب عند الالتباس
وعند عدم الالتباس لا يجب شهد به شرح المفتاح وانما يتم الثاني
لو وجد فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر قوله او بالفصل
الواقع للغرض لحاجة الى تقدير العامل للظرف لا بد عوا اليه الغرض
بل يصح تعلقه بالفعل كما يصح تعلقه بما قدره فهو غير فصل قوله اي حذف
عامله ينبغي انه يراد حذف عامله دونه اذ لو حذف معا لم يخرج عن الاتصال
كقولك زيدا ضربته فانه في تقدير ضرب زيدا فلم يخرج الضمير بحذف
عامله عن الاتصال قوله او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور
او منصوب لئلا ينتقض بضمير انه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل
لانا نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب الضمير قوله
او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير المراد بالجريان
ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا او لو قال او بكونه صفة لم يخرج على
سن ي له لكانه اشمل لدخول قائم انتم فيه فانه قلت لا حاجة الى
قوله او بكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض
لان الفصل فيه لرفع الالتباس قلت يجب الفصل فيما لا يلتبس
ايضا وبهذا اظهر وجه قوي لاختيار التمثيل بما الالتباس فيه وانما
قال صفة لان الفعل الجاري على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل

المنفصل بالاتيان على ما في الرضي قوله لانه لما انفصل الضمير على خلاف
الظاهر الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة لرجوعه الى ما هو خلاف
الظاهر نعم وجه المناسبة يجعل الانفصال علامة ان خلاف الظاهر
اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن انه المقام يقتضي الاتيان
بالظاهر فوقع الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما لا يتصل
الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى لما جعل جوابا ضمنا
قوله انما قال من هي لا ما هي له لاخفاء في ان الاولى بل الصواب
ما هي له وما ذكره فيه النكتة لا يسمن ولا يغني فرجوع مع انه كون
العقلاء اصلا في جريان الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل ما هو الاكثر
قوله اختار زيدا اذا تاويا يخوا عطانا اياه قال سيبويه ان
كانا غايبين جاز الاتصال وهو قبيح لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا
غايبين لم يجز خلافا للمبرد وقياسا على الغايب قوله للتحرز عن تقدم
احد الثاويين فهو غير مرجح قبل مرجح الاول في ضربه اياه بكونه
فاعلا في الاصل وفي اعطيته اياه بكونه فاعلا في المعنى قلت الاحتراز
عن التقدم بلا مرجح في بادي الراي والترجيح كما ذكر [illegible] محوج الى
ضرب من التامل قوله وحكى سيبويه بجويز الاتصال لم يقل حكى
الاتصال ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه
عن النحاة دون العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به بقوله
انما هو شيء ما سوه ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها
واستجاد المبرد مذهب النحاة قوله وانه ثبت اوردته منفصلا قلت
الرضي الاولى في ما لي مفعولي اعطيت الاتصال وفي ما لي مفعولي علمت
الانفصال قوله رعاية الاصل اولى فهو رعاية المشابهة بالمفعول
لم يقبل سن رعاية العارض اشارة الى جهتي اولوية احدهما الاتصال

بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة
بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقية والمفعولية تشبيهية قوله
والاكثر لولا انت لم يقل لولا انت وعساك فيكون اخص للتأويم
انه يجب استعمالها معا ولما وقع هذا الوهم جمعهما في قوله وجاء لولاك
وعساك لعدم خوف التباس المقصود بغيره قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها
على انه ليس بضروري ولو غيره الى ما هو المتعارف في التصريف لكان
اولى وفي تغييره مع فوت كمال الموافقة ايهام خروج ضمير المتكلم عن
الحكم قوله الى ان لولا في هذا المقام حرف جر كانه جعله في حكم حرف الجر
ومحمولا عليه فانه في معنى اللام التعليلية كان قوله لولاك لكانه كذا في
معنى لم يكن كذا الوجود ك قوله فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير فالتصرف
فيه لكونه معمولا اولى لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متاخرا لانه للتأويل
في المتاخر تاويل عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع الياء لازمة ونون الوقاية مبتدأ
مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله انت مع النون الخ وبخلاف
في ليت الخ وقوله وعكسها لعل جعل معطوفا على الحال وقوله وبخلاف مستثنى من
التخيير وكذا عكسها لعل او قرينة على المراد باخوات ان ما عدا ليت ولعل
قوله لتقوى اخ الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي هي اخت الجر وهي كسرة
كمونية في اخر الكلمة لا مطلقا الكسرة ولذا لم يتجاسر عن كسرة نون الوقاية
مع ان الحرف ايضا يجب بناؤه يصان عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف
واحد ليس كسرتها اخت الجر ومن ههنا ظهر انه لو قال لتقوى الماضي عن الكسرة
الم يتم وان ذكر الاخر مما لا يحتاج اليه قوله ولهذا سميت نون الوقاية اي نون
هي سبب الوقاية او نون هي للوقاية تامل قوله بخلاف كسرة تضرب بين لانها
في الوسط حكما لشدة امتزاج باء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف باء المتكلم لانه
مفعول ولكونها علامة الاعراب بعد الياء المتاخرة عنه قوله وبخلاف كسرة

كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق لعروضها لا يخفى انه العروض مشترك بينه
وبين ما قبل الياء وانه يقوى ما قلتها الجر فالاولى الاعراض عنه والتمسك
بانه كالسكون يجتلم بعد معها المحذوف للالتقاء الساكنين قوله وليت
لا تخيير في ليت ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار فان
فالاولى اختيار ان ليت ولعل مستثنيان عنها قوله تحرزا عن اجتماع النونات
ولو حكما اي وحمل لعل على لغاتها قوله وينوسط بين المبتدا والخبر فيه تحذير او
تاكيد لان حق المبتدا والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل العوامل اي اللفظية
لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة لقوله وبعدها وانما لم يكونا
بعد العوامل مبتدا او خبرا لكن يصح التعبير عنهما بالمبتدا والخبر حقيقة لان
المبتدا والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف ما قصد بهما المفهوم منهما حين
تعلق الحكم بهما وليس التركيب فرقيا ليات هذا الشاب في شبابه وصباه
لانه تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة والمجاز فمن يمسك في كونه مانحن فيه
حقيقة يكون هذا التركيب حقيقة فقد غفل والقول بانه من الجمع بين الحقيقة و
المجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد عن الصحة والجواز قوله مطابق للمبتدا
ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون ضمير الضمير فلا يصح كون ضمير الرفع عائدا
هو ما استثقل فصلا على تقدير كون المرفوعات مبتدا فمن يمسك به في دعوى
انه قد يطابق الخبر فقد سهى قوله ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فاراد
بيان الفصل على وجه لا يكون فيه اختلاف اذ كونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل
متفق وانما اختلف في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا في كونه ضمير رفع كما
سيعرف وفيه ان قوله صيغة ضمير مرفوع ينبادر منه انه ليس بضمير مرفوع
فليس مشتركا بين الجميع وانما استفقا فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده قوله
ويسمى هذا المرفوع فصلا الاولى ان يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح
تسامح لظهور المراد قوله وذلك التوسط ليفصل اشار الى ان قوله ينفصل

متعلق بقوله بتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لانه اللام المقدرة بعدها
ان لام كى ومعناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب لا يفصل بين كون
المبتداء نعتا وخبره التوسط لا التسمية قوله لان الفصل انما يحتاج اليه فيما
اذا كان المبتداء على اصله وهو التعريف ولما لم يحتج الى الفصل فيما هو الاصل
من المبتداء المعرفة للخبر النكرة حمل عليه ما احتيج اليه فى المبتداء النكرة فلم يشترط
بينه وبين خبره ضمير الفصل قوله او افعل من كذا او فعلا مضارعا عند الحاج
تمسكا بقوله تعالى وكنا ولدك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه مبتداء او تاكيدا
كما فى انه هو ابكى واضحك وزيف بان تاكيد الظاهر بالمضمر لم يعهد ولا يخفى
انه كلام على السند الاخص قوله اقتصر على مثال الفعل فى قول القصر لان
الدخول فيه مع الاستغناء عن الفصل كل استغناء فيكون ايضاح
الغير بطريق الاولى قوله وبعض العرب يجعله مبتداء اى يستعمله بحيث يحكم
بكونه مبتداء لو كان فى محل العمل للمبتداء الحكم بكونه مبتداء احتاج الى هذا التوجيه
واما لو كان بمعناه كما هو الظاهر انه يجعله فى الاستعمال من افراد
المبتداء فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل شئ مقتضيا بمفهوم شئ
لا يتوقف على معرفة ذلك الشئ قوله وح الرفع متعين لم يقل الرفع
متعين بالجزئية لتعيينه فيما سبق قوله ويتقدم قبل الجملة اى الجزئية الاسمية
او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتداء والخبر نحو فانها
لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد ان يقال مر الكلام ويقع متقدما غير مسبوق
مرجع بمقتضى صيغة التقدم انه يكون هنا متاخرا فنواخره فى هذا التوجيه
غير مقتضاه وجعله لجريانه لا يسبق عليه المرجع وهذا خروج عن مقتضى
التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب فقد
اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه فى غاية البعد وان سماه
بعض الناس وجها وجيها وقوله وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون

يكون قبل الجملة او لا بشعر بان التقييد بقوله من قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية
لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم جريانه
مع ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير يغم رجلا ولا يبعد ان يقال اراد بقوله
قبل الجملة كونه قبلا بلا فصل فكر ليعلم به عدم جواز الفصل بين ضمير الشان
والجملة بتمييز الضمير او الجملة معترضة قوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من
الكلام جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده بعضه منه فيغاير ان ردا على من
وضع الظاهر موضع المضمر لان تفسير الضمير بالجملة خلاف ما هو شانه فكان
من مظان التقدير ولا يخفى ان ما قبل اهون مما اركبه فتدبر واختر احسن التدبير
قوله ويجوز ما نبينه اذا كان العمدة فيهما مونثا وجه حسنه انه السابق
واما ما نبينه بناويله بالقصة فهو غير كون العمدة فيهما مونثا فجمع ذو قياس خلا عن
السماع كما حققه الرضى قوله والظاهر ان قوله التى هى ضمير الشان والقصة جملة
معترضة بين الموصوف والصفة اعنى قوله تفسرها قوله فانه لا دخل للتسمية
فى هذا الحكم لانقضاء الدخول فى القاعدة انه يكون له دخل فيها وعلته لشيوعها
بل يكفى انه يكون التقييد بضمير الغائب وتعيينه قوله وايضا يلزم استدراك قوله
فيجب لانه قاعدة اخرى مبتدئة لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر اخر
من تمييز او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير فى غير سبق مرجع اذا تعين
المرجع فى غير حاجة الى تفسير ويصح ان يكون ضمير الشان منه باعتبار انه راجع
الى الشان والقصة لتعينه فى هذا المقام فيكون ما بعده خبرا فالتفسير
للضمير واثبات انه لم يرجع الى الشان المتعين فى المقام وذكر على الابهام وما
بعده تفسيره دونه خرط القتاد قوله فعلى هذا لو لم يجعل المقدم على ما ذكرنا
انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم لما راى ان توجيه السابق
لقوله يتقدم بعيد ابتدا بتوقف اتمام القاعدة عليه اذ لولاه انتقضت
بهذا القول مع ان الانتقاض انما يجب بتفسير هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد

بان يقال الشان هو زيد ولا يخفى عليك انه هذا التركيب مصنوع مستغرب
بجر وهو زيد قائم فلا مبالاة بانتقاض القاعدة به قوله واذا كان متصلا
يكون مستترا او بارزا فالاولى عدم الفصل بين هذا التفصيل والمتصل بالمنفصل
قوله وانه كان عاملا معنويا لم يات بحق التفصيل وحقه ان يقال انه كان
معنويا او حرفا وهو مرفوع كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون
مستترا او الا فبارزا قوله فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة برمته عمدة لا دليل
عليها لاستقلال ما بعدها والا فالمبتداء مع كونه عمدة يجذف قوله
مثاله اى مثال الحذف الضعيف ان من يدخل الكنيسة وانما جعل اسم ضمير
الشان لان كلمة ان لا تدخل على كلام المجازاة كتب في الحاشية الكنيسة
معبد النصارى الجاذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله مع كونه منصوبا
لازم فليس حذفه حذف ضمير مرفوع بلا دليل عليه لان التزام حذفه جعل حذفه
جادة لاهل اللسان وطريقا واضحا قوله مع ان الهاء المفتوحة تقوى شبهها بالفعل
من المكسورة فيه بحث لان ان المفتوحة تمكن زنة وان المكسورة تفر قاتل
قوله وهي ذا اى اسما بالاشارة حال كونها اى فيه ان ذا لعين خبر ابن خبر
المجموع فليس ذا فاعلا للنسبة حتى يصح جعل ذا حالا بل الفاعل هو المجموع
من حيث المجموع تدبر ولو لا بدة النقيصة لكان توجيهه الفضيلة وقيل خبر هي محذوف
اى هي خمسة قوله ان هذا لساحران على احد الوجوه وثانيهما ان هنا
بمعنى نعم وثالثها ضمير الشان محذوف هكذا نقل عنه في الحاشية ويرد على الوجه
الثاني ان لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتداء والثالث ان حذف ضمير
الشان ضعيف قوله وتاء وذه بقلب الالف واليا اى الالف في ذا
واليا في ذي فالاظهر واليا قوله بوصل اليا الحاصل من الاشباع او من
ابدال الالف بالهاء واليا معا قوله ولا يثنى من لغاته اى لا يرد على صورة
المثنى والا فلا ثنية في المعنى بل اللفظ بتمامه موضوع للعينين ولو كان مثنى لم

لم يكن فرق مفهومه تعيين لان المعرفة لا تثنى الا بعد التنكير قوله واذا كان مقصورا
يكتب باليا، لان هذا حال الالف المجهول اصلها وهذا كتب فيه الواو والتا
يتبس او لو بالى حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف
الخطاب ولا يظن انها تكتب باليا، فاولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة
قوله فهو ليس في الحقيقة منها يعني فزيادة كلمة اللحوق التنبيه على انها ليست في
الحقيقة منها على ما يوهمه شدة الامتزاج وكتابته كحروف الكلمة ولم يقبل وصل
بها الملا يتوهم عدم جواز الفصل بينها وبين ذا مع انه بكلمة انا وانتم وهو
اخواتها كثير ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء قوله لامتناع وقوع الظاهر
موقعها وقيل بمنع وقوع الظاهر موقع ضمير فعل ويفعل وتفعل مع اسمائها
وفيه ان ضمير فعل مثلا ليس في معنى الصوت واللفظ بخلاف ما نحن فيه
فافترق وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى ذاك
اينت بسكون التاء ومعنى ذلك آنث ولا بعد انه يقال لا يكون في الكلمة
اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذاك حرفا قوله وهي اى حروف
الخطاب خمسة نائب خمسة لتذكير مميزا وهي حرف الخطاب والحرف
يذكر ويؤنث ولو اعتبر تانيثه هنا وقال وهي خمس لكان فيه تقرير بحرفية
حروف الخطاب الا انه راعى المناسبة بقوله في خمسة قوله مضروبة في
خمسة جعل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة وهو ظاهر العبارة
ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة
وعشرين قوله وانما قلنا من انواع اسم البعيد ليبقى ما يتصل به حرف الخطاب
بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما عدا من الواحدة سبعة قوله وذلك للبعيد
وذاك للمتوسط لا يستعمل الكاف للمتوسط او البعيد واللام للتخصيص على
البعد قوله والذي رأى المصنف نقول نبه على انه حكم مذا استند الى متبعه
ومشاهدته الاستعمال ويؤيده ما ذكره انه لم يقل وهي ذا للمذكر القريب

قوله ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك يبعد انه كلمة ذلك هناك
مشار اليه متوسط لمستحقه ذاك قوله على سبيل التنبيه بالمكان سواء كان
زمانا نحو هنالك الولاية لله الحق او غيره وقوله واما ما عداها اشارة الى
ضمنه يخصص الاختصاص بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة
تستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها فرق اخر اذا استعملت
في المكان وهو ان هذه الالفاظ لا تكون الا ظروفا والمستعمل في المكان مما
عداها لا يلزم ان يكون ظروفا قوله اولا يصير جزءا ما انه كان يتم من الافعال
ان قصة بني تفسير الكلام على القولين فان الافعال الناقصة القول الثاني
انه لا حصر لها والاول انه منحصر فيما ضبط وما عداها مما التزم بعد مرفوعه منصوب
افعال تم انه لا ينفك عن الاحوال المنصوبات بعدها احوال وقدم ما هو الراجح
في البيانة الا انه جعل المنصوب هنا تمييزا ولا بعد ولو جعله حالا لكان اوفق
بما تقرر محله وجعله بعد كونه فعلا ناقصا يعني صار وهو غير ظاهر والظاهر
انه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى الجزء الاول مرادا به الناقص جزءا الجزء وانما
انما يتم لو كان المبتدأ او الخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك
بل هو الموصول والصلة تفسيره ولا نصيبه من اعراب الموصول بمعنى قوله الا
بالصلة الا مقارنا بها الا آتيا موعودا على هذا ينبغي ان يسلك فيها
ما اشتهر في امثال لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تمام بدون
التمام والتركيب كناية عن نفي البيانية والدليل في المعنى هنا ما لا يكون جزءا الا مع
الصلة قوله ولقائل ان يقول لكن ان يعرف الصلة لا يقال انما تعرف الصلة
بصدق على الشروط للاسماء الشرطية نحو من اضرب اضربه وما تفعله افعله
الى غير ذلك لانا نقول من في قولنا من تضربه مفعول تضرب فهو جزء مدلوله
جملة وبهذا عرف انه من قال ان الحق انه يجعل الصلة على الاصطلاحي والا لزم
نقض الحد بمثل الشرطية فقد سهى سهوا بينا قوله وذكر العائد مع انه ما خوذ في مفهوم

قوله هو سوق الدليل قبل عجز الخ ان الدليل المسوق
لاثبات المدعى ان كان مستلزما للمدعى بوجه ما فتقريب
والا فلا تقريب اصلا لانه حاصل غير تام كما دل عليه كلام
عنه ان من شرط فلا تقريب انه لا تقريب وشرح هذه العبارة
في شرحنا المعنى فراجع قوله فلا يتم الدليل فلا يتم
الجواب الخ فذلك مبني على ان الدليل المركب
واراده الازم لان الدليل
وليست كونه تاما
وكذا التقريب والكلام فيه
فتذكر قوله في الازم واراده بنفي اللازم ملزوم في نفي الملزوم
منه قوله ولا ابعد ان يجعل الخ رد داود

في مفهوم الصلة اي لا يجوز انه تخلف ومع ذلك يلزم انه يكون ذكر ما لا يتم
جزء الغوا الداخلة في مفهوم الصلة قوله ولما كانت الصلة يعني لبس المقصد تعريف
الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع قوله عينتها بقوله
وصلة اي صلة ما لا يتم جزء الا بصلة جملة خبرية نعم ما قيل لو قال الموصول
ما لا يتم جزء الا بجملة خبرية وضميره لكان اخصر واوضح قوله وما في معناها للاحتراز
الى ان التاويل ان اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما كلمتان تامتان
خبران قوله والعائد ضميره لا غير ضمير لم يفرق المالكي في التسهيل بين العائد
الى المبتدا والموصول فالحق ان المراد بالضمير اعم منه وما ينوب منابه قوله
وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به
من الفاعل والمفعول وغيرهما وكذا اسم المفعول يريد انه صلة مركبة من الجمل
هذه الجملة فالتعرض لها ليس لانها لم تدخل في تعريف الصلة وان الصلة
المعرفة ما عداها بل لاختصاص الالف واللام ببعض الجمل وهي اسم الفاعل
مع فاعله واسم المفعول مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام
فقط اسم فاعل او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتها صفة مشبهة
ولا اسم تفضيل لانهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدوث لا بتاتا ولا
بالفعل فلا يصير ان يمضي الجملة قوله وهي اي الموصولات يعني المرجع ماخوذ من
السياق قوله واما اي مضاف الى المعرفة لفظا او تقديرا بمعنى الذي
وفروعه وكذا قوله وابة بمعنى التربية به وفروعه قوله اي المنسوب الى ابي
طي غلبت في النسبة احد اليائين الفا واخرى همزة تحرزا عن اجتماع اليائات
قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كونه اي ذا وجميع اسماء الاشارة موصولة
بعد ما الاستفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون الا في ذا بشرط
كونه بعد ما او من الاستفهاميين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى
من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي فما الذي فان ذا زائدة او

بعده موصول قوله والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام فانه لا يجوز
حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قوله لانه اذا كان فاعلا
يغر التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد انه الحذف لا يخصه بل العموم المجرور
والمرفوع ايضا ولا يخفى انه عند التقييد ضعيف والاولى انه الحذف فيه
اكثر فلذا اختصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدأ يجوز بشرط انه لا يكون
الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اى او يطول الصلة كقوله تعالى وهو الذى
فى السماء اله وفى الارض اله فانه طالت الصلة بالعطف عليه وحذف
المجرور بشرط انه يجر بحرف جر متعين تطلبه الصلة او باضافة صفة
ناصبة له تقديرا نحو الذى انا ضارب زيدا ى ضاربه قوله باب الاخبار
بالذى تقييد الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتكلم من الموصولات ولانه جر العائد
بالمتمرن به والا فهو جار فى كل الموصولات فتقول عن ضربته زيد وما فعلته
خبر وقوله او ما يقوم مقامه يريد به الالف واللام وحى للمراد بالذى الذى
وفروعه اذ قد يلزم انه يخبر باللذان مثلا ولك ان تدرجه فى قوله او ما
يقوم مقامه وقوله منها تعلمه ماضى المتعلم لمضارع العلم فاعرفه قوله
بعد بيانهم طريقة الاخبار يشعر بانه تمرين المتعلم كانه بعد تعليمهم طريق الاخبار
وذا غير لازم لانه الامر بالاخبار يجوز انه يكون قبل التعليم فتدبر فيه مسئلة
لقدم الذى ووضع المضمر موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه من فروع
المسائل النحوية وليس من موضوعاتهم فى هذا الباب تامل قوله اى بالاستعانة
الذى او ما يعبر عنه بالذى فالباء صلة الاخبار قوله صدر تنبيهات هذا يشعر
بانه يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدأ ان يكون موصولا ولم يذكر
فى موضعه فرشى فى مكتب النحو فلعلهم اراد وا التصدير علما بما هو الاصل
فى باب المبتدأ قوله اى فى موضع ما يخبر عنه بالذى يريد ان التعبير بالمخبر عنه
باعتبار ما يؤل اليه لانه مترتب عليه فالتعليل اى التخبر عنه جهة وسببية قوله

قوله واخرته اى الخبر عنه عن الضمير اعتبر التاخير بالنسبة الى الضمير والظاهر
اعتباره مقابلا للمتقدم فيكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصح بناء اسمى الفاعل
والمفعول منها يشعر كلامه بانه لك فى الاخبار عن زيد فى المثال المذكور انه
اسلم المفعول فتقول الضارب انا زيدا وتقول المضروب لى زيد فتنبه وتنبه
بالتعليل على ما صرح به الشارح من شروط الجملة الفعلية ولذا اتى به
مع انه ليس من دأبه تعليل المسائل قوله كالسين وسوف وحروف
النفى فيه بحث لانه السين يفيد التاخير كما ان صيغة المستقبل تفيد
ذلك وصيغة الماضى التقديم فاذا لم يبالوا فى الاخبار بالالف واللام
يفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت ما يفيده السين
وسوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يؤخذ من الفعل المنفى اسم الفاعل
المعدول فيقال فى الاخبار عن زيد فلم يقم زيد اللا قائم زيد فانه قلت ينبغى
ان يصح الاخبار عن زيد فى زيد قائم بالالف واللام فتقول القائم زيد
القائم الذى هو جزء الجملة الاولى مفرد والذى فى القائم جملة وفى مقر الفعل
فلا يصح فيقام احدهما مقام الاخر قوله ووضع عائد الموصول موضعه اى عند
التفصيل اعنى ان وضع الضمير موضع المخبر عنه وجعله للموصول فى الامور اربعة
فاحفظها ليسهل عليك استنتاج جميع ما ذكره قوله فى ضمير الشان قبل
الانفع فى ضمير المبهم قوله والمصدر العامل الاحصر الاوفر والعامل قوله والحال
الاولى عما يجب تنكيره فاعرفه بزيادة لك تميز اقوله وما الايمنة تحقيق
الموصولة وبيان انه ليس مما يحتاج الى موصول اوكذا ما ذكر فى اخواته فليس بما
لما ليس بموصول فى بابه تقريبا كما ظن ونبه بوصف ما على ان الموصولة
مشترك بين المعنى الاسمى والحرفى ايضا ولما احتج تحقق الموصول الى استيفاء
هذه الكلمات استغنى عنه وضع باب لها ونص عليه بانه فعال غير المسمى الفعل
فى باب اسماء الافعال قوله فانها اما كافة نحو انما زيد قائم او فيه انها قد

تؤنيث مصدرية وقد تكون زائدة ايضا قوله واستفهامية باقية على معنى
الاستفهام او مستعارة لمعنى من معانيه يناسب الاستفهام كالتحقير
والتعظيم والتعجب والانكار وبحذف الفها مع حرف الجر والمضاف اذا
لم يكن مع ذا واثباتها قليل قوله ربما تمره النفوس فيتل جاز ان يكون
ما كافة قال المصان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف
الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه بغير من الامر وذلك قليل الا بشرط فقد
هنا والاولى ان يقال انهم النحاة اختاروه للاستغناء عن تكلف في
حذف المبين او تضمين نكرة ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من
او جعلها للتبعيض والتبادر منه البيان بعد كلمة ما وقوله له فرجة جملة فعلية
حالية متعلقة بالامر ومن جعلها صفة الامر بتاويله بالمنكر تكلف لا يخفى
قوله وتامنه قيل اي غير محتاج الى الصلة وصفة قلت او موصوف وقوله بمعنى
شيء صفة لتامنه ذكره تنصيصا على اختيار مذهب ابي علي في ذو هي سيبويه
ولك ان تجعله بيانا للمعاني ما سوى الموصولة ويحصل الفائدة السابقة
ضمنا قوله وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او ضربا حقيرا
او ضربا عظيما او نوع ضرب فان التوصيف بما اما للتعميم او للتعظيم او التحقير
او النوعية ويتفاوت معناها بحسب المقامات واختار المصنف كون ما صفة لاشعاره
لاحرفيته كما زعم البعض قوله ومن لم يقل ومن لا يمنعه احترازا عن الحرفية الزائدة
لعدم المبالاة بها اذ لم يثبتها البصريون قوله الا في التامة رد على مذهب
ابي علي حيث اثبتها وفي المباحث المهمة التي لا ينبغي ان يدعها الناظر في
هذا المقام ان من فرجوها لذوي العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما
لما لا يعلم الا قليلا ولصفة العالم فتقول لمن زيد في السوال عن صفته وللمجهول
ماهيته وحقيقته ومنه ماهية الشيء وهو في الاصل ما يقال في جواب ما هو
والهمزة مزادة في ثنائي مقصور ارديد به نفسه فيقال لفظة ماء ولاء قلبت

قال في التسهيل يتم النعت مقام المنعوت كثيرا ان
عم جنسه ونعت لغير طرف وجملة او ما حدها
بشرط كون المنعوت بعض ما قبله مخبرا به او في
فان لم يكن كذلك لم يقم الظرف والجملة مقامه
الا في شعر كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني
اي فامضي عامحتنا الا لمك له مقام معلوم وقول
الشاعر وما الدهر الا تارتان فمنهما
اموت واخرى ابتغي العيش اكدح
اي منهما تارة اموت فيها

ق

ب

قلبت ياء او نقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة
واحدة كذا في الرضي قوله والموصوفة نحو ما ايها الرجل خص الرضي كونها
معرفة بالنداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة قوله وهي معربة بالاتفاق
وحدها ناقص المعنى بقوله وحدها على رواعراب الذاني وذي الطائية
وقد ضيع الشارح مقصده بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق عليه فافهم قوله
الا اذا حذف صدر صلتها وكانت مضافة ويكون الصدر عائدا
فيبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا فان لم تكن مضافة فالاعراب
قوله فمن قرأ بالضم اي عند بعض من قرأ بالضم فانه منهم من جعله
استفهاميا وجعل الجملة صفة لشيعة بتقدير يقول فيهم ايهم اشد
قوله ومن ما ذا صنعت وجهان ذا الاولى موصولة ولا زائدة الا بعد ما
ومن الاستفهاميين والاولى فيما هو ومن ذا هو خير منك الزيادة
ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذي واما قولك من ذا فاضل فذا فيه
اسم اشارة لا غير ويحتمل في من ذا الذي ان يكون زائدة وان يكون
اسم اشارة كما في قوله تعالى امن هذا الذي فان ها التنبيه لا يدخل
الا على اسم الاشارة والمقصد من بيان الوجهين فيما ذا صنعت الاشارة
الى ان اثبات ذا موصولة مبني على الاحتمال وليس ثبوته بمحكم يجوز الحكم
بزيادته فانه قلت فما وجه رفع الخبر قلت جعل صنعت خبر المحذوف
العايد الى المبتدا وان كان قليلا وانما قال فيما ذا صنعت احترازا عن
مثل ما ذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدرا مرفوعا
بمعنى المرفوع ولك ان تجعله فعلا مجهولا قوله ما كانها اي اسم كان الظاهر
اي اسماء يقال كانها هذه تحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة
ولا يخفى انها الثالث اذب وفي حق اسماء الافعال انها لا يكون لها
اعراب كالماضي والامر وقيل هي مرفوعة المحل بالابتداء فهو مبتدا

وفاعله سد مسد الخبر كما في قولنا اقائم زيد وهذا هو الذي اختاره المصنف
في ايضاح شرح المفصل وان فاته بيان الابتداء في هذا الكتاب وقيل
هي مصادر منصوبة بافعال محذوفة وبنائي تقدير الفعل كونها اسم فعل
قوله رويدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر اولا وما هو بمعنى المتعدي
كقولهم بهيات مثالا لما هو بمعنى الماضي واللازم اولا وما هو اسم فعل وغير
اسم فعل ولا وما هو اسم فعل فقط اولا وما هو استعمل في معناه الاول ولما
لم يستعمل فيه فقط ورويدا تصغير مخفف الارواد بمعنى الرفق واما
تصغير رود بالضم بمعنى الرفق عدل الى المفعول للتضمين بمعنى الامهال او جعله
بمعناه قوله الفج في الحاشية الفج الخالص في القاموس الفج بالضم الخالص
في اللوم قوله وفعال بمعنى الامر المستقى من الثلاثي يعني ان صيغة الامر
بتقدير المشتق وتقدير الكائن اعرف ويصح انه يكون حال من الضمير بمعنى الامر
اي كائنا من الثلاثي ولا يخفى ان كون الشيء قياسيا لا يقتضي انه يجري في
كل لفظ في كلام العرب بل يقتضي انه لا يجب التوقف في اخذه على السماع
فلك ان تاخذ فعال من كل لفظ وان لم تسمعه من العرب فيكون فعال قياسيا
بمعنى انه يصح لك ان تاخذ قوام من قام وان لم يجئ فلا ينافي كونه قياسيا
عدم سماع قوام بمعنى قيم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسيا ابن بناءه
وكونه بناءه على الكسر قياسيا انه غير متوقف على السماع فافهم قوله الا
نادرا هو قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اي طاعبوا اليهما الصبيان
بالعرعرة وهي لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية
صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين لقيل قارقار
وعارعار وفيه انه يمكن ان معناه انه امر بحكاية صوت الرعد وحكاية صوت
الصبيان في مقام اللعب هذه اللعبة واعلم انه قوله فاتفقوا على انه لم
يات الا نادرا معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يؤخذ من الرباعي الا نادرا

نادرا الا ان فعال بمعنى الامر لم يات الا نادرا لانه فعال بمعنى الامر لم يات
من الرباعي وما ذكره من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى قوله ولم يقم الى الان
دليل قاطع على تعريفه وقال ابن مالك انه مذهبه ان جميع اوزان فعال
امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنثا فاذا سمي بها مذكر وجب عدم الصرف هنا
ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وهذا منهم دليل على تردد هم في كونها
مؤنثة قوله وحال كونها صفة ملحوظ فيه لم يجئ فعال صفة في المذكر وجميعها
يستعمل بمن او هو موصوف في الاماكن لازمة للنداء سماعا نحو يا فساق
واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار علم جنس بالغلبة كجبا و
للئيمة وهي في الاصل لكل ما يجيدي اي يجدث ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا
والضرب الثاني ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطة كافية قوله كيف
والاصل في كل معدول عن شيء انه لا يخرج عن الشيء الذي ذلك الشيء مشتق عليه
ان ثلث عدل عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة بناء مما ليس فعال كما مر في
اسمين وخرج عن التركيب الا الاسمية الا ان يقال الراد ان الاصل انه لا يخرج
عن نوع اصله او غير نوع التام منه اصله قوله علما للاعيان مؤنثا حال من ضمير
بني وقوله معرب مستغن عن التقييد به بجعل ضميره الى الفعال المقيد فلا يحتاج
الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب وبني اي مختلف فيه والا
لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج الى حذف معمول احدهما كما عرف
في باب التنازع قوله وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه كما قلت
الاظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكرا فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم
مؤنث لانه الزائد على الثلثة لا يخرج بتسمية مذكر به عن التانيث بقي ان
الاظهر انه احتراز عن فعال اذا جعل علما لمذكر ولا يخفى انه بناء فعال علما
مؤنثا للاعيان ينقض بذا اذا جعل علما لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا
الا ان يقال الراد بكونه علما كونه علما في اصل وضعه من غير نقل عن غير العلم

وح تم كلام الشارح ايضا ان قيد منوشا ليس للاحتراز فتامل قوله كقطام
وغلاب جاعلم امراة قوله فاكثرهم يوافقون المجاريين في تبانه واقلهم
لا يفرقون بين ذوات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل مقتضى قول المصنف
في تميم كلهم الا ما في اخره راء فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اقلهم قوله
وجه الاكثرين ان الراء حرف مكرر وجه بديع ذكره الفاضل الهندي واوضحه
الشارح والمشهور في كتبهم وجه اخر وهو انه الامالة في ذوات الراء مستحسنة
والصحيح لكسرها فالتزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان
بل على لفظ العرب اما الزجر او دعاء او غير ذلك من تسكين البهيمة او حمله
على الشرب او اناخة كما اذا قلت نخ لاناخة البعير قوله لانتفاء التركيب فيها
فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب قوله والمراد بالاصوات ههنا ما كانت باقية
على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل الحكاية قال الفاضل الهندي لانح
اسم للصوت وبه يشعر قوله وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه
بان ذكره الفاضل وهو انه لا تفاوت ح بين القسمين فيقال قال زيد
نخ ويقال قال غاق فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لانه يقصد
من الصوت احضاره بذاته اما بالحكم على المحضر او ليطلب منه ما هو الغرض
من صدوره كما هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لانه لا
يرد انه اسم حكما وفي احكام الاسماء يعتبر الاسم حقيقة او حكما لانا نقول
الاصوات مطلقا اسماء حكمية ولذا عدقسما من الاسم المبني وكذا في الثاني
لانه لا يلزم من عدم انقسامه الى القسمين بهذا الاعتبار انه لا يكون الاصوات
معتبرة مطلقا بحيث لا يخرج عنها هذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا
الاعتبار والحق ان المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل
المراد به نفسه والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في
الكتب النحوية قاصرا وتعريف الاصوات يشمل كلتاهما باعتبار الحكاية بها

بهما لانه يصدق على الجميع حكى به صوت قوله او صوت به للبهائم يعني مثلا
الاولى انه لا يجعل ذكر البهائم للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل
التعليل لا التمثيل ليشمل وداعي اخرى للصوت من اقتضاء تعجب وتشكين
توجع او تخفيف كسر فيشمل القسم الاول ايضا بتكلف واحد لابد منه لغير
دخول هذا القسم واما ما وجهه الشارح اقتفاء للفاضل الهندي فهو على
ما نرى فدع ما كدر وخذ ما صفا قوله قيل ذلك لانه لما كان هذا ان القسمان
قائله الفاضل الهندي وكانه اراد ان المتعلق بالغير كالحاكي لصوت البهائم
فان الصوت يبقى الى البهيمة كما في حكاية الصوت فانه لا سماع الغير ذلك
الصوت او ترك فما المركب مع الغير لانه ليفهم الغير لا محالة وما لم يتعلق بالغير
كوى للتعجب فانه يتلفظ به بمقتضى الطبع من غير نظر الى الغير في غاية البعد
من التركيب مع الغير فاذا لم يكن هذا واقعا بالغير معربا فما هو ابعد منه
بطريق الاولى انه لا يكون معربا وفيه ان بعده من الاعراب لا يوجب اولويته الحكم
بالمبنى لجواز سقوطها عن درجة الاعتبار بحيث لا يكون ملتفتا بالاسماء المبنية
ايضا قوله المركبات اى المركبات المعدودة من المبنيات بشعر عبارته هذه بانه
جعل اللام للعهد فحمل كل اسم عليها مما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها
على ضم الكل وجعلها بتقدير هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا لحذف
اى المركبا كل اسم لا بلايم جعل التعريف فاخوانه للمذكورات على ما هو ظاهر
كلام المصنف وبيان الشارح وجعل اللام للجنس ومسلطة للجمعية لا بلايم جعل
نظائرها معهودا فهذه العبارة من المصنف واقعة الحمل المذكورات على الافراد
لا المعهود قوله كل اسم صح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم عنها وا
على تعيينه بالقرينة كما في اخوانه لانه القرينة تخصصه بالاسم المبني لانه قسيم
الاسم المبني والمركب المحدود وهنا اعم من الاسم المبني الاترى ان يعلب
معرب وهذا اسقط ما ذكره الرضي مع انه سقط في نفسه فان قوله

المركبات

اسم غير محتاج اليه كما في سائر العدد والمقدمة لانه في فهم الاسماء على
ابهام قولنا كل ما هو فهم الكلمتين عدم صحة جعلها قسما فهم الاسم يعود الى
التصريح بقوله كل اسم فتامل بقي انه لا يصح وصف المركبات المعدودة
في المبنيات الا ان يراد بالمعدودة في المبني اعم من المعدود بصفة او بجزئه
فافهم قوله من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او ما وجد في هذه الاقسام
التركيب في اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه وفي اسم وفعل
نحو بخت نصر فانه ركب فيه بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى الابن
وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه فخرب بيت المقدس على ما في القاموس والنصر
ماضي الفعل قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل وليبان الرضي
حيث قال اي ليس بينهما نسبة قبل العلمية وجه الرد انه عدول في عموم العبارة
بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم مستغن عن الوصف والتقييد بانتفاء
النسبة في الحال فما الحاجة الى التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية فتحمله
على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج اليه في التعريف نعم له قبل التركيب
احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة عشر قوله ولا ينفي انه يخرج بهذا القيد
مثل خمسة عشر اذا اريد بخمسة عشر وبيت بيت مما يتضمن الثاني منه معنى حرف
عطف كالواو وحرف جر كالفاء في بيت بيت فالاولى ان يقول في التعليل لانه
بين جزئيه قبل التركيب بمثل نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال
تعين النسبة على وجه يخرج نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد
من كلامه لامكان تعيينه بنسبة غير العطف لكن يرد ان ذكره بقوله والاحسن
ليس الا لتعين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة فلم يكن في الصعوبة
في شيء ينعم تعيينه بما ذكره الفاضل الهندي حيث قال اي النسبة اسنادية
والا اضافة ولا عمل ولا افادة معنى فخرج نحو تابط شرا وعبد الله والنجم ويزيد
ليس على وجه يخرج نحو خمسة عشر قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة

هيئة م

نسبة مفهومة اكد يرد عليه انه لو كان خمسة عشر موضوعة لبناء معنى
العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة والا فلا يفهم النسبة اصلا
لا من ظاهر الهيئة ولا باطنها فلا حاصل لهذه التوجيه فضلا عن ان
يكون احسن من كل وجه وجيه والجواب ان خمسة عشر لا دل على نسبة
بين خمسة وعشر بل بين عشر وما نسب الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك
نسبة خمسة وبين عشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب
من خمسة وعشر تركيب الحروف لتحصيل الاسم الا ان الفرق بينهما ان
خمسة عشر ينوب مناب خمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا
بمعنى الحرف وجعل مبنيا لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك
هذا هو التحقيق الذي افاده التوفيق وبهذا يظهر جعل خمسة من الاسم
المبني بلا ترجيح فاغتنمه وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور
فان الحق بعد ظهوره كل الظهور احق من غيره وان كان بناء على
صفحات السنين والشهور قوله وانما اوردت مثالين ليعلم ان البناء
لم يجعل مدار البناء كون الجزئين عددين حتى ينبه على ان صيغة الفاعل
المشتق من العدد في حكمه بل على تضمن معنى الحرف وان لم يكن شيء
من جزئيه عددا نحو بيت بيت والاولى ان يقال اوردت مثالين
احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والاخر لتضمنه في اصله قوله وجوابه
ان المراد بصيغة الفاعل ما حاصل الجواب ان المراد بتضمن الثاني حرفا
اعم من تضمن الثاني في الحال او في الاصل فخمسة عشر في الاصل احد عشر الا
انه غير لاحد الى الحادي فمعنى العطف وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود
في المغير عنه والاولى ان معنى العطف موجود في حادي عشر لكن العشرة
معطوف على واحد تضمنه الحادي لا على الحادي اذ المعنى على ذات له

الواحد والعشرة في كلام الرضي الذي هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح
بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ذكرنا حيث قال الثاني عطف لفظا على
تلك الصورة بغير الحادي الذي غير آليه الاحد وهو معطوف فحينئذ المعنى
على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد ومعطوف على عدد ولا تعدد
ولا عدد وعلى متعدد ولا استحالتها كما بيناه لكن المعطوف في الحقيقة مدلول
المعطوف عليه ظاهر اهذه عبارته قوله والاعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى
اجرا الاعراب على الثاني والا فالمعرب بالاعراب الجاري على المركب هو مجموع
المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح وانما لم يكن قبل التركيب مبنيا لعدم
تحكم ليوافق ما هو الاشهر والاولى والا فقد نقل الرضي جواز الجزء الثاني
المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام وفي بحث غير المنصرف
والاولى انه كان قابلا للاعراب لكن قوله انه لم يكن مبنيا قبل التركيب
لانه كل اسم مبني قبل التركيب عند المصنف قوله في الاصح اي اعراب الثاني مع
منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات تكلف في عبارة
المتن لكثير الفائدة والا فالواضح عنها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب
الثاني على عكسه لا ترجيح بناء الاول ومنع صرف الثاني على عكسه
وتوجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك تقييدا للاعراب الثاني لا تمثيلا لمنع

قوله جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا
يكنى ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان تكلم بشيء او تريد غيره او
بلفظ ما وضع له حقيقة ومجازا قوله ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب
كمن كناية عن الفرج او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة
وكثير منه ليس من هذا الباب كالضمير الغائب وهنا وما قوله ولا كل بعض
لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم وكانه سهو
من النساخ قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات يعني انه ما وجد الاصطلاح في

كنايات

الاصطلاح في الكنايات دون الظروف قوله لكونها موضوعة وضع
الحروف اي وضعت ثنائية ويسمى هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس
كم اسم ناقص مبني على السكون او متوقف فمه كاف التشبيه وما قصرت
واسكنت وهي للاستفهام وينصب ما بعده تمييزا او يجر وتخفض
ما بعده كربت وقد يرفع نحو كم رجل كريم اتاه هذا وقد يلوح من كلام
وجه اخر لبناء الاستفهامية والاخر لبناء الخبرية فتامل قوله وجاء
كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت كذا كناية عن يوم البت او غيره
اما مجرور عطف على يوم البت او مرفوع عطف على نحو فانه يجيء لمعنى
كيت وكيت ايضا في القاموس كيت وكيت وكيمة اخرها اي كذا وكذا
والتاء فيهما تاء في الاصل هكذا وتفصيله انها في الاصل كيه وذيه على فعلة
آخره حذفت اللام وابدل عنها تاء التانيث كما في بنت ومن العرب من
يستعملها على الاصل والوقف عليها ها بالهاء ولا يكونان الا مكررتين
كذا في الرضي وبين جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالها مكررتين
بواو العطف قوله وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة اكما لا يخفى انه
بهذا الوجه لا يصير غير شتى من قبيل المبني لاشباهه بمبني الاصل ولا حاجة
غير مركب وله نظائر يرد عليك واحد بعد واحد فلا تغفل قوله فحركتا
في ابن بسخطه عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون
تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون وتحمل ان
لا يقول المصنف بهذا قوله لانه لو جعل كل واحد الطرفين كناية تحكما اي حكما بلا
فائدة قلت جعله كالوسط ايضا تحكم فلما الوسط لا يساوي شيئا من الطرفين
في كونه طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في اخراجه عن التحكم الى ما قاله
الفاضل الهندي انه اكثر ولا الى ما ذكره الرضي انه السائل في الاغلب فتامل
القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى اولى والاوجه ان يقال النصب مميز

كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية كالطرفين رفعا للتحكم فلو جعل مميز
كم الاستفهامية مثلها او مثل احدهما لالتبس كم الخبرية فجعل كالتوسط
بينهما ولم يعكس لان كم الخبرية مستغنية على الاستفهامية لكونه الاستفهام
فرع الخبر فجعل كالطرفين لانه الطرف مقدم على الوسط **قوله** لكن جوز الزمخشري
ان يكون كم هذا رد لقول الرضي والاول على جوازه كتب مذهب هذا الفن بانه ذل
عليه كلام الزمخشري في تفسيره الآية ومما يرده ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز
جر مميز كم الاستفهامية المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بنى وبيتك وبكم
رجل مررت والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بلا اضافة
كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصدا
لتطابق هذا وبهذا عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب
مفرد غير استثناء بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل من فيهما
قوله والخبرية ليضيف على انشاء التكثير هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي
ان الخبرية تقتضي ذات التي لانشاء التقليل لانه تطويل المسافة بلا فائدة
فينبغي ان يعلم ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل لا يخرجهما
كلا منهما احدهما عن الخبرية لانه الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله
متعلق الحكم الخبري **قوله** ولو قال وكلتاهما اي نعم ما فعل او فقه تذكير كلا هنا مذكور
لانه تأنيث كم كما شاع في السنة النحاة تأويلها بالكلمة فقوله وكم الاستفهامية
في تأويل كلمة كم الاستفهامية فالظاهر فيه التذكير بقوله فهو على تأويل كلا
هذين النوعين كما مر ولو قيل بالتأويل فالظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين
قوله اي كل واحد منهما اشار الى وحدانيا والخبر وفرد وجوههما ان كلا اللفظ
وفيها وجه لطيف قد خفي للفطن وهو انه نبه ان كلا هما واحد بالذات و
التعدد اعتباري وذكر كلا هما بتكلف اعتبار التعدد والا بتوهم تخصيص
اعتبار الاخر آنا واحدا اعتباري كم **قوله** فكل ما بعده فعل او شبهه فعل نبه على ان

ان المراد بالفعل ما يعد وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت
ضارب **قوله** او متعلق ضميره النسخة الصحيحة غير مستغل عنه فهو بعيد
المستغل بالضمير والمتعلق وفسر بعضها بضميره فهو قاصر لا يصلح الا بزيادة
او متعلقه اعلم ان المستغل عن الشيء يتبادر عنه الصالح للاشتغال به
المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس حاء ك في كم جاءك مستغلا عن ضميره
فلذا اعترض الرضي على قوله فان كان بعده فعل غير مستغل عنه بانه
ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى انه المتبادر فهو غير المستغل عن الشيء
ايضا المستغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه وهو غير الصالح للاشتغال
به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر فان كان بعده
مستغل به **قوله** وعلة لا يكون الا بحسب المميز اشار به الى دفع ما اعترض
به الرضي انه ينتقض بكم يوما ضربت لانه ليس منصوبا على حسب اقتضاء فعل
بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا على الظرفية فاجاب الشارح
بان اقتضاء وبكم يوما ليس الا بالظرفية وملاك اقتضائه للميز **قوله** نحو كم رجلا
ضربت في المفعول به قال الرضي وليس مع وجوب انتصابها الا مفعولا بها
او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم انه مالك مفعولا ثانيا لباب
ظن نحو كم ظننت مالك **قوله** وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل في لك كم رجلا ضربته اذ
اجاز الفاضل الهندي رجلا داخلا في قوله والا فمرفوع اي يجوز رفعه وجعل
قوله منصوبا على وجوب النصب ورده ما ذكره الشيخ الرضي انه كم رجلا
ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف **قوله** وكل ما قبله ولم يقل وكل ما اضيف
او حرف جر مع انه اخصر واوضح لينبه على جواز تقديم المضاف والجار عليها
مع اقتضائه صدر الكلام **قوله** نحو فما ابوك نظير لامثال ينتقض بذلك
القاعدة بكم رجل صحبك فانه يتعين كم منك للخبرية لانه النكرة لا تكون

مبتداء للمعرفة بالاتفاق فيما عداه مثل من ابوك ومررت برجل
افضل منه ابوه كما مر قوله فكم ههنا منصوب المحل او لا كما ذكره الرضي
وهو غير مرضي لانه المرفوع محلا ليس كم بل الجملة الظرفية وهي الثانية عن الخبر
قوله اي مثل كم في باقي الوجوه الاربعة الاعرابية جعل المشار اليه بذلك
قوله فكل ما بعده ولكنه لم يجعل المشار اليه مرقوله ولما صدر الكلام الى هنا
ولما لم يجز الوجوه الاربعة في كل اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان
المراد انه يتاتى تلك الوجوه في جميع الاسماء وجعل غيره التاويل في التشبيه
فقال معنى قوله وكذلك انه مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسما
الشرط والاستفهام ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام
والشرط حزازة لانه لا يدان يراد جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام
قوله واذا كانا اسم شرط تين فكذلك يتاتى فيهما تلك الوجوه الثلثة
واذا كانا اسم الشرط مبتداء فعلى اربعة مذاهب خبره اما الشرط
والجزاء او الشرط فقط ونزان ظاهران من بيان المصنف افهم او الجزاء فقط
او اسم الشرط مبتداء لا خبر له قوله وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة و
يؤيده قوله وقد يحذف باضمار التمييز ولو لا ذكر التمييز ههنا لكان الظاهر
وقد يحذف المميز قوله اي ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه والا ظهر ان المراد
ما هو تمييز بحسب الظاهر فانه قلت فليكن الاوجه الثلثة في تمييز ذا التركيب
ذكر المميز نصبا وجرا وحذفه فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الاوجه
قلت يلزم انه يكون الوجوه حينئذ اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه لكنه
فلا يحسن جعلها ثلثة قوله فكان لا يليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف
في مثل كم مالك وكم ضربت ليلائمه تاخير الفرع عن الاصل ففي هذا التوجيه
مع التحمل في التمييز بحمله على التمييز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب
فالاولى ان يقال المراد بالاوجه الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد وحذفها

وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف انه قد يحذف مثل مميز كم عمة
لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق انفا فيكون اشارة الى
ثمانية اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك وكم ضربت
نظيرا لحذف هذا المميز وتبينا لاحتمال المحذوف بان يكون المحذوف
المصدر كما في كم ضربتا والمقدر كما في كم مالك فتامل قوله فلا حاجة الى
ذكر البعض ههنا يعني حذف لان اللام يغني غناءه ههنا فيكون ذكره
ذكرا لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة لابهام كون بعض الظروف
اسما كاسماء الاشارة قوله اما اي ظرف جعل ما بمعنى الظرف بقرينة قوله
الظروف ولك ان تبقيه على عمومه اشارة الى ان هذه الظروف في
باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر من الاضافة كما في
ما عوض عن المضاف اليه شيء فانه حينئذ كانه لا قطع فيدخل في الظروف
ما اجري مجراه قوله لانه غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه لان غاية
الكلام في كل امر نسبي يجب ان يكون المنسوب اليه او غاية الكلام في
قصد اضافة يجب ان يكون المضاف اليه قوله فلما حذف صرن غايات
اي لما حذف بلا عوض صرن غايات واما ما عوض فيه عن المضاف اليه كل وبعض
واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه لوجود العوض كانه مذكور والغاية
العوض قوله وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه من غير بالغ
اعتبار الشبه من ظهور الاضافة المرجحة جانب الابعد آنجلاف حال الاضافة
فان للاحتياج فيه معارضا ليس مع المضاف الى الجملة ظهور الاضافة
لعدم ظهور اثر ما في المضاف اليه بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في
الحقيقة مضمون الجملة وما آلها قوله من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة
وهي على ما ضبطه الرضي مع ما ذكر امام واسفل ودون واول ومن على فهم على
على وزن فهم فعل ودون هو مضموم الاول في قوله ولا يقاس عليها ما بمعناها

بريد فصلا عما ليس بعينا ١٢ فساغ اى سهل من خلد كذا فى القاموس ١٢ اكاد اغص بالماء، الغرات مذهب علم او فتح على ما فى القاموس ١٢ لشبهها بغير فى كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة الا تعجب انه يقال ان جنب بمعنى لاغير ولا فرق بين انه يقال جاءنى زيد مجنب وبين ان يقال جاءنى زيد لا غير والغفلة عن هذا الوجه اعجب وليت شعرى انه لم لم يجعل حسب هنا سببا للغايات فى الابهام لانه لا يبهم لا يعرف كقيل ١٢ ومنها اذا الحكم بنا، اذا اسند الى ما غير شاهد الاستعمال تباين فى الحكم بنائها على ما يشاهد بناؤها مما يشاركها فى موجب البناء بخلاف متى واين واتى وكيف فانه عدم التنوين فيها شاهد البناء والعامل فى الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط عند الاكثرين وفى اذا الفجاءة عند الاكثرين والرضى رجح قولهم فيما سوى اذا واختار التفصيل فى اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالعامل فيه الجواب وان جرد وبمعنى الظرفية فالعامل ما هو فى موضع الجزاء ١٢ وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب بعض جمله على اخرى لكن فرق بين تضمن اذا وسائر اسماء الشرط من حيث وظائفها فان اذا غير ناسخة فى معنى الشرط ولا عراقة لها فيه ولذا جاز خلوها عن الاسمية بغير فاء واذا كقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله والذين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون ويجى جملتها الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس اكثب ولا تعمل فى المضارع الواقع بعدها والمصر الى ضعف لتضمن الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتامل ١٢ ولذلك اى ولكونه بمعنى الشرط فيها الاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكونه بمعنى الشرط فيها غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اخيرا بعدها الفعل ولم يجب كما فى متى واخواتها والذى يستفاد من الرضى انه يجى الاسم بعدها شاذا كما نبهنا عليه ١٢ من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد يعنى فوجد سمع ومنع واتما قيد

الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة مصدر فجاءه من الحدين بمعنى اخذه بغتة ١٢ والمراد بلزوم المبتدا غلبته وتوقعه بعدها اذا البعيد جدا وقيل لزوم المبتدا فى خبر باب الاضمار على شريطة التفسير ١٢ زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والام بين اذا ظرفية وقد سبق انه قال الرضى انا لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية ولا ينبغى ان يتوهم انه اذا دان عدم بقائها ظرفية لا يصح فى المقام لانها عدت فى الظرفية المبنية قلابد فى الظرفية لان مذ ومنذ قد عدا منها مع انهما مبتدان عند الجمهور ١٢ وقد يجى المستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال فى اعناقهم وذلك تنزيل المستقبل منزلة الماضى لكونه من اخبار من عند المستقبل كالماضى فتامل وايضا يمكن منع كونه فى الآية للاستقبال لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف تعلمون زمان الاغلال فى اعناقهم فهم كونه مستقبلا بقرينة فسوف تعلمون ١٢ وقد يجى للفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم فى الرضى الاغلب مجى اذ فى جواب بينا وبينما واذا فى جواب بينا ولا يجى بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضى وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقد يجى اذ للمفاجاة فى غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا اذ جاء زيد عمرو وفى اللباب هما اى اذا واذ مكانيتين للمفاجاة ويخص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينهما وبين الزمانية ١٢ اى حال كونهما للاستفهام والشرط كانه جعل استفهامها حالا منهما مسامحة بتقدير ذا التى استفهام معناها والاظهر ان المصدر جعلة ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما ١٢ وقد يجى الى زيد بمعنى كيف وانى للقال بمعنى متى قال الرضى يجى انى بمعنى كيف نحو انى تؤفكون ويجى بمعنى متى واول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة ولا يجى بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل ١٢ والمشهور فتح

الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا يتبادر من هذه العبارة ان مجئ
كسرهما لمجئ فتحهما وليس كذلك قال الرضى وكسر همزة لغة تسليم و
قال الاندلسى وكسر نونه لغة هذا واختلف فى اصله فقيل هو اين زيد
فيه ياء واو غم الياء فى الياء والية جرى اهل اللغة حيث ذكروه فى باب
النون وقيل اصله اى اضيف اوان وحذف منه الياء والهمزة واو غم
الياء فى الياء وقيل اصله اى ان حذف الهمزة وزيفه الرضى بانه لم يجئ الان
خاليا عن اللام ولم يجئ اى مضافا الا المفرد المعرفة وزيف الاولى بان اين
للمكان واياان للزمان قوله يعنى اول المدة يعنى مذ ومنذ اول المدة وانما
يختص باول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما بقرينة سبق ذلك الفعل
فلا يرد انه ينبغى ان يقال يجئ اول زمان الفعل المتقدم ولا يحتاج فى دفعه
الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اى يجئ مدة ذلك الفعل
ولا حاجة بتقدير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم لانه ليس مراد المص
قوله اى اول زمان رؤية الضمير كضمير رايته وليس فاعلا فلا يحتاج ان الظاهر اول
زمان عدم رؤيتى كما بتوهم قوله المفرد اى الاسم المفرد للمثنى ولا الجمع لوارد
بالمفرد ما يقابل المثنى والجمع لم يعلم انه لا يصح ما رايته مذ ثلثة ايام او ثلثة
سفر وبهذا المعنى بلا شبهة فينبغى ان يراد بالمفرد الواحد كما فى قوله فيما يأتى
وتقول فى المفرد مذ المعدد اى يقع بعدها الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير المقصد
بتعدده قوله او حكما كما رايته يومين اللذان صاحبتنا فيهما دفع لما يفهم من
كلام الرضى انه لا يحتاج تاويلهما بالمفرد بل قد يكون للمثنى تاويل المفرد بما هو اعم من
المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التاويل من تقييده المجئ بمثنى بقوله اذا لم يرد
المقصد عددا ولم يتصرف الهندى فى المفرد وجعل المثال المذكور مما لم يتلفت
اليه المص لقلته وقوله فما دام لا يلاحظ هذا ان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما
بادلية المدة حتى لا يرد ان احمل بيانه ملاحظة اليومين امرا واحدا بل اوهم بيانه

بيانه انه لمجرد ملاحظة بتدين اليومين يصيرا امرا واحدا وليس كذلك فتقول
هذا ان اليومان لوحظا بعنوان زمان المصاحبة الا انه جئ بالمثنى لتعيين انه اتى
زمان المصاحبة قوله لحصول التعيين المقصد فكونه معرفة الاظهر ان يقول لوجود
تعيين فيه فى قوة يوم الملاقاة قوله اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه مبتدا
بالعدد وجعل الباء فى قوله بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصد الذى يطلب صلته
الباء لما قاله الرضى من انه لو لم يؤول بهذا لكان العبارة فيهما المقصد به العدد
قلت المراد بالعدد واسم العدد بقرينة جعله مقصودا به والكون مقصودا
به شان اللفظ وانما شان المعنى كونه مقصودا واختار المقصد بالعدد وعلى العدد
ليشمل المثنى والجمع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رايته مذ يوم ومذ يومان ومذ
ايام لانها ليست اعدادا لكنها تفيد المقصد بالعدد فى تعيين الاحاد قوله
وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال ما وقع بعدهما احد هذه الامور بتقدير زمان
مضاف بمعنى اول المدة فينبغى ان يجعل من تتمة اخواته ولا يفصل عنها بيانا
المعنى الثانى لانا نقول نحو ما رايته مذ سافر انما يريد زمان حدوث السفر
فهو اول المدة وان اريد زمان السفر فما دله الى اخره فهو بمعنى جميع المدة
اى جميع مدة عدم رويته جميع زمان سفره قوله او الفعل الاولى او الجملة ليعلم
الزمان المقدر مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما يوهمه عبارته قوله او ان
اى ما كتب على هذه الصورة هكذا وانما يجمع عبارته ان مثقلة او مخففة فاول
الكتابة باستعمالها فى لازم معناها اى ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه
ان يقرا او ما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة الكتاب ليست
كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييدها بالتشديد والتخفيف
فانه كثيرا ما يفعله المصنفون قوله فيقدر زمان مضاف هو زمان او
ساعة او وقت او يوم او ليلة لوساعدها القرينة فلذا انكر الزمان
ولم يقل فيقدر الزمان المضاف قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا

في مثل قولك هذا يوما نكرة والخبر معرفة يمكن دفع الف الثاني بجعل هذا
بمعنى جميع مدة زمان هذا رايته فيه ويرد عليه ايضا انه يلزم تاخير المبتداء
فيما كانا معرفتين فيما رايته هذا يوم الجمعة ويندفع بما ذكرنا من الجواب والله اعلم
بالصواب قوله لدى بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا وجه للحكم ببنائها لمجرد
موافقتها في بعض الحروف بلد مع عدم الموافقة في المعنى او لدن بمعنى من
عند فهو متضمن بمعنى من فلذا بنى ولا يرد عدم الجهة بناء من لدن حرف لانه يكفي
بجهة البناء كون لدن في معنى من لدن على لفظ ما هو مبني على انه لا يدخل
وخول من عليه عدم تضمنه بمعناه لجواز ان يكون الدخول للتاكيد قوله ولدن
بضم اللام فيه ثماني لغات لا يحتمل بيانه الكتاب الا سبعة ثامنها ما بقي
في بيان الشارح من لدن بكسر الدال الا ان يقال كانه اكتفى المصنف في البيان
بتقييد الدال بالفتح والكسر معا ولم يكتف في بيان لدن ايضا بضم الدال
بالتقييد بان يقيد الدال بحركات ثلث معا للافادة التنبيه على اصالة لدن
بضم الدال والا يخفى ان الاولى ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال
وجمع لدن بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الاولى قوله
وكلها بمعنى عند لان جميع لغاتها بمعنى من عند ولدى بمعنى عند على ما في
الرضي وغيره قوله ولا يقال لدى زيدا ولدن زيدا لم نعثر في كلامهم على هذا
في لدن وانما ذكروه في لدى وعند قوله ولذلك تحذف عنهما ويثبت
هذا اذا كان نصب غدوة قبل الحذف واما اذا كان الحذف قبله فيقال
شبه لونها بلون السنور لانها تثبت تارة وتحذف اخرى قوله مزجرة
بضم السين وسكون الكاء السحاب الاعلى السحر قبل الصبح كذا في القاموس قوله
لكونه مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الغايات
قوله بل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما يراه منصوبا
مفتوحا بالبناء لان عوض حاء مفتوحا ومجيئه مضموما ومكسورا بعيده

بعيده عن كونه مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون الا مضموما قوله
المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة التي بهما معرفتين لانهما
نكرة ذكرهما فيما سبق معهودتان وكانه نكرة احتاج الكتاب المتقدمة اليهما
داعية الى تقديمهما على بيان المنصرف وغير المنصرف لانه اخرهما لتوقف معرفة
بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني الى هذا المقام قوله بوضع جزئي الوضع
الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بعينه وسيمي وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي
ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بغتة والموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ
كل مشار اليه بعنوان المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة وسيمي وضعا
عاما ايضا فالاول وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع خاص
قوله بعني المتعين بعينه اي بذاته المتعينة فسر بعينه بذاته المتعينة وهذا انما يتم لو جاء
العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ ما يناسبه في هذا المقام
من معانيه ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم جاء زيد بنفسه او جاء زيد
بنفسه وح الباء زائدة على ما مر جوابه ويكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء بنفسه لا
لامر متعلق به وح يتناول كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وهو موضوع
لذلك الشيء بنفسه لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام
بالمتعين فلا يبعد ان يكون من هذه اصطلاحات الادباء وان لم يصرحوا به قوله العلوة
للمتكلم والمخاطب لا عتد او بعلم المتكلم في التعريف ولذلك يقال خصيصة التعريف
الاشارة الى ما يعرفه المخاطب قوله وقوله بعينه يخرج النكرة يبقى بعد النكرة
التي كانت علما نكرت بالتاويل وما جعل الرضي بعين هذا التعريف فعدل عنه
الى ما يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال اطلاق النكرة عليه يجوز لانه في حكم
النكرة ويعامل معاملتها قوله واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة
تبع في ذلك الفاضل الهندي وليس بذاك فان المبهمات منها ما يساوي
ذي اللام والمضاف الى احدها معنى منه ما يساوي المعرف باللام ومنه ما

يفوته قوله فالوضع كلي والموضوع له جزئي اشخص كانه ينبغي الاكتفاء بالجزئي
لان التحقيق انه الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا وما ينبغي انه يعلم ان
الوضع الكلي للموضوع له الجزئي اضافي ما فاز به بعض محققي المتاخرين والقدماء لم
يعتبروا عليه حتى جعل معنى قوله لشئ بعينه لافادة شئ بعينه وقالوا الوضع
وضع المضمر شلا لمفهوم كلي يستعمل في جزئي ما جزئيا نه وشرطا نه لا يستعمل
في مفهومه الكلي مفهومه الكلي مهجور في الاستعمال اللام في قوله لشئ ليس صلة
للوضع بل غرضه والشارح لما راى امكانه تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه
تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به قوله مع جهة معلومية ومعهودية
يتبادر منه سابق كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب والتحقيق لم عرفت
فلا تنس وكن من الذاكرين وبشكل تصوير العلم الشخص بانه الذي تصور الذات
بعينه ووضع بازائه بلفظ انت فانه لم يقع تصوره لغير شخصه فلا يكون
وضعه انه كانه الواضع غيره وان كان اياه فلا يمكن معرفته ووضعه لغيره
حتى يترتب فائدة الوضع العلمي هو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الاباء
الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء قبل رويتهم بوضع العلم للشخص مع انه
تبدل الشخصانية في اول عمره الى اخره يوما فيوما فلم يتصور مسمى علم الشخص
حين وضع العلم للشخص فانه موضوع له الشخصانية المتبدل في اول عمره
الى اخره فلا يمكن تصوره بخصوصه الذي وضع اللفظ بهذا الخصوص قوله
وما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية فيه ان اللام منحصرة
في اللام العهدية والجنسية والاستغراقية والعهدية الذهنية هي فرع الجنسية
كما حققناه لك في اول الكتاب فتقسيمها الى الاستغراقية والجنسية لتقسيم الشئ
الى نفس شئ وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه قوله والميم في ابن
من امبر امصبام فيما سيفرد بالذكر اللام مع سقط ما ذكره في قوله وفي خواصه
دخول اللام انه لو قال دخول التعريف لكان شاملا للميم الا انه لم يذكر الميم

الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف بل بدل من اللام فلا يشمله حد
التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف البدلة من اللام في قولك الرحمن الصمد
الرحيم الى غير ذلك قوله ولم يذكره ارجعه الى ذي اللام هو مذكور في المتون
وكانه لم يكن في نسخته او هناك سهو كاتب وكانه اصلحه ولم يذكره المتقدمون
ارجعه الى ذي اللام على ما في الهندي ووجه كونه في الاصل يا ايها الرجل خفي الا
ما في الرضي وفهم بعده من النحويين فلكونه فرع الضمرات لانه تعريفه لو قوعه
موقع كاف الخطاب قوله ولا يستلزم صحة الاضافة لا يخفى انه تكلف جدا
والتبادر صحة الاضافة الى الكل من الجملة ولهذا جعل الهندي المرجع الامور
الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه
عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا النداء ولم يسبق على كلامهم ذا الاربعة
فلما زاد المصنف واورد نقضه العبارة بعده اختل التعبير قوله ولا يخفى عليك نظرا
الى ما سبق انه المضاف ان كان لفظ المثل او الغير او الشبه فهو مستثنى عن
هذا الحكم قوله فهو مستثنى عن هذا الحكم جزاء اذا والشرطية خبران ولو قال المصنف
وما عرف باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد ان الجر في المضاف
مصدر ايمانيا في معنى الاضافة معطوفا على اللام فيكون وما عرف بالاضافة
معنى قوله اسما كان هذا معنى ثالث للاسم اخص من العلم فله معان ثلثة
مرتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها قوله لانه ان مهدر بالباء في اللام اه هكذا
في كتب النحو لكن قال صاحب القاموس بل العتابية كراهية لعب بالحق
اسمعيل بن سويد ووهم الجوهري هذا فاحفظه فانه مزلق قوله واخر زعم
المعارف كلها لو قال ما وضع بوضع واحد لشئ واحد بعينه لكانه اخصر
اوضح قوله لئلا يخرج الاعلام المشتركة لا تقول قد خرج بقوله غير متناول
غير الاعلام المشتركة فقوله بوضع واحد ليدخل لئلا يخرج لانا نقول
ليس المذكور في الحد عدم التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام

المشتركة فافهم قوله اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون منه فيه هذا
الترتيب يعني بانه لا ترتيب فيما بين اصناف البهائم وسيصرح به
وقد عرفت انه اسم الاشارة اعرف المعرفة الموصول بانه لا ترتيب بين اصناف
المضاف الى احدها يعني وتعريف المضاف يجب بتعريف المضاف اليه كما سيصرح به
فالاولى ان يقال اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون منه فيه هذا الترتيب
ويحتاج الى التنبيه قوله ثم المضمر المخاطب ليس وجه كونه المضمر المخاطب اعرف
من النداء ظاهر الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام قوله
لكمية احاد الاشياء منفردة كانت تلك الاحاد او مجتمعة اشارة الى
جواب ما كره المندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان
لانهما وان وضعا لكمية لكن لم يوضعا لكمية الاحاد بل لكمية الواحد والاثنين
ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية احاد الاشياء منفردة لا مجتمعة
ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام يشمل
كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء
اية اثنان عنه فتقول نحو جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه
في معنى جاء الى كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف المستغرق
كالمحلى باللام فاحاد الاشياء في معنى كل واحد منها وكل اثنين منها
وكل جماعة منها فلا اشكال مما حققه الرضي ان الكمية فكلمة تستدعي الصفة
المنسوبة الى الكم وهو العدد المعين الذي يجاب به عن كم فان كم للسؤال
عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمئات ودخل رجل
ورجلان على تقدير دخول احد واثنين فاخرج رجلا ورجلين باراده
ما وضع لكمية الشيء فخرج رجل ورجلان وضعا للماهية وكميتها كما ذكره
الشارح هذا وفي كون كم سوالا عن العدد المعين بحث كيف ولا يكفي في الجواب
عن كم رجلا عندك بقولك الوف او مئات الا ان يقال هذا ليس جوابا عن

عن سؤال بكم بل اعتراف بعدم العلم بما سئل عنه وبيانه ما سئل عنه
بقدر الاستطاعة ولا تشكل بالتنوين لان ما عباره عن الاسم ولا تنون
ان كم ليس مخصوصا بالسؤال عن العدد والا لم يكن البساطة كما لا يخفى
في المناسبة بين الكم الخبري والكم الاستفهامي قوله فالاشياء هي المعدودات احادا
كل واحد منها جعل الاحاد اجزاء المعدودات فينبغي ذكرها وكيفي ان يقول
لكمية الاشياء فينبغي ان يقال المراد بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء
واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء لا لكميتها قوله وان لم يكونا
عند بعض الحساب من العدد اي وان لم يكن شيء منهما عند بعض الحساب
من العدد واما الواحد فليس بعدد عند احد من الحساب لان العدد نصف
مجموع حاشيته عند بعض الحساب وبعضهم يستثني في التعريف الزوج
الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغي ان لا يكون الزوج الاول
ايضا عددا قوله اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها بالحاق
تاء التانيث لم يجعل المونث في الواحد والاثنين من الاصول لقلة حسن
لانه من الفروع المحصلة بالحاق تاء التانيث والفه وكذا لم يجعله منها فوقهما
الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث فثلثة اصل
وثلث فرع وقد اشار اليه المصنف حيث قال واحد الى عشرة فعد الواحد
والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثلث الى عشر وحصر
الاصول في اثنتي عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع من اسماء العدد
او جعل واريد اصول اسماء العدد الغير المبهم قال الرضي البضع بكسر الباء
وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول بضعة رجال وبضع
نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال
الجوهري اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا تقول بضع و
عشرون [illegible] والمشهور جواز استعماله في جميع العقود وهذا كلامه

قوله او امتزاجيا كخمسة عشر حمله الرضي على العطف لانه في الاصل العطف والشارح اثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب او تضمنيا كما مر امتزاجيا قوله تقول واحد واثنان يسمى الوحدة واحدا امالانه الواحد بذاته كما يجعل الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع المتكررة والواحد هو الثاني واليه اشار الرضي حيث قال فالواحد بمعنى المنفرد ويستعمل في المعدود كسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنتان وثنتان التاء في اثنتان للتانيث كما في ابنتان واللام بدل من المحذوفة وفي ثنتان بدل من تلك اللام كما انه في بنتان بدل من اللام التي هي الواو وابدال التاء من الياء قليل ومن الواو كثير قوله احد عشر اصله وحد على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يجد فقلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ عند الجمهور وفي احد كذلك عند غير المازني واما عنده فقلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمونة ولا يستعمل احد ولا احدى الا في التنيف او مضافين نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة في التنيف الا قليلا قوله ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب اي وللتصريح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون بكلمتين اخريين سوى ما ذكرنا وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظا ما تقدم عطف العقود على الزائد عليها فصح بصورة العطف فقال ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة العطف بل اجملها ليحصل العطف في قوله ثم بالعطف على ما تقدم على العطف المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس هذا على طبق ما ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي من ان عطف الاقل على الاكثر جايز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه النكتة قوله فتقول مائة واحد وواحدة قوله وواحدة عطف على قوله واحد وقوله ومائة واثنان او ثنتان عطف على قوله مائة وواحد

واحد او واحدة وايا كان لم يجعل قوله ومائة عطفا واحدة وجعل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد فيكون تمثيلا لعطف الاكثر على الاقل لانه مع ان فيه تقوم المناسبة بين مائة وواحدة فاذ المناسب له واحد ومائة بصيغة قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتامل وبما بقناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في قوله ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي المهذبة لانه يوهم ان عطف الاقل على الاكثر ارجح على ما لا يخفى على الذائق وفايق طعوم السياق المعدود في سلك السباق واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة حذفت لامها فلزمها التاء عوضا عنها كما في غرة وثبة ولامها ياء لما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما كتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بصورة منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع فاذا جمع او ثني حذف الالف قوله كما في معدي كرب مثال المثنى قال بالتركيب لجواز الاسكان بالتثقيل فان الاسكان في معدكرب واجب صرح به الرضي قوله قال الشارح الرضي نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة المتن مما لا يرتضيه الرضي فان المتبادر منه ان حذف الياء مع الكسر غير شاذ بل واقع فيه غير شذوذ وذو عليه محكي ما في الشرح المنسوب الى المص قوله لما فرغ من بيانه حال اسماء العدد شرع في بيانه حال مميزاتها بوهم ذلك انه الباب مجهول وليس كذلك والظاهر انه معقود لبيانه اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد كما ان بيان المعرف والمتعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد والمرجع في ذلك المعرفة الفطنة الصافية قوله مخفوض اي مجرور باضافة العدد اليه لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجردا بكلمة من في الاكثر اذا كان مجموعا معنى بانه كان اسم جمع كخورط بفتح الراء وتحركه فانه قوم الرجل وقبيلته من ثلثة او سبعة الى العشرة او ما دون العشرة وما فيهم

امراءة كذا في القاموس او اسم جنس كالتمر والعسل وقل كونه جمعا صحيحا
واذا لم يكن للتمييز الا جمع قلة فيفوتي تمهيدا نه لم يكن الا جمع كثرة فكذلك
ان كان له كلاهما فالغالب انه يوتى بجمع القلة ليطابق العدد والمعدود
وانه لم يكن له جمع التكسير يوتى بجمع المونث السالم كقوله تعالى ثمت عورات
وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل قوله احدهما في صورة
جمع المذكر السالم وانما قال في صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع
المونث السالم لانه اختلف فرسخين فقال الاخفش هو فعلين كغسلين
فهو عنده اسم الجمع وقال بعضهم هو فعيل كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا
قوله ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم وقد نبه بذلك على انه قول
المصنف وكان قياسها مائت او مئين غير مستقيم والقياس مائت لانه غير
قوله فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا
الظاهر قلبية وتخصيص هذا الوجه انه الجمع بمنزلة تلث مفردات لامحالة فضلا
فلو جمع الفضلة صارت في الكلام كثرة فافرد لتقليلها قوله لانه استعمال
جمع مائة فيما لا عدد مفروض للقال ثمانمائت رجل كما يقال الاف رجل هذا
الوجه انما يتم لو لم يجز مائت رجل من غير اضافة عدد اليها لكنه جاء مائت رجل
قال الرضي وانه لم يكن مائة مضافا اليها مثل الوانها جمعت واضيفت
الى المفرد ايضا نحو مائت رجل قوله مخفوض مفرد وقد يجمع نحو مائت رجال وقد
يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مئتين عاما فقد ذهبت اللذات
والفتاة قوله واذا كان للمعدود مونثا واللفظ المعبر عنه مذكرا لمقوا ذلك
المطابقة عنه بالقبول حتى الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيصه
حيث قال ثلثة واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها
سواء كان مميز المائة مذكرا او مونثا نحو ثلثمائة رجل او امراة واذا اضيفت
الى الاف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الالف مذكرا او مونثا نحو ثلثة

ثلثة الاف رجل او امراة لان مميز المائة والالاف لما اضيف اليه
المائة والالاف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا ولم يقل واذا
كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا ثلثة اورد عليه ان هذا
الحكم حقه انه يذكر عند بيانه التذكير والتانيث لا بعد بيان المائة والالف
لعدم افرادهما تذكيرا وتانيثا قوله فانه يثبت قلت ثلثة اشخص انث تريد
اعتبارا بالفظ جعله الرضي الاكثر قوله لانه مميز الواحد معنى
فيه اشار به الى منع الاغناء لجواز افادة التاكيد كما في اله واحد واثنين
اثنين قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اشار جل وقد جاء في الشعر
نتا حنظل وفي اسانيد المنع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال واثنا
رجال فاعرف قوله لما التزموا الجمعية في مميز سائر الاحاد الا الاولى
انه يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد في سائر الاحاد في الدلالة
على المتعدد وينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم قوله ويقول في الحواشي الهندية
وتقول انت فقد صرح بذكرانث الى انه تقول صيغة الخطاب وتكمل الغيبة
بارجاع المستكن الى العرب اي تقول العرب ويرجح ما اختاره قوله
وانه شين قلت حادي احد عشر فتعرب الاول قوله وتقول باعتبار حالة
اي مرتبة لا يخفى انه التصيير اليه حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال
وفسر الحال بالمرتبة لانه لو قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك العدد
من غير بيان مرتبته لقال احد الثلثة او الاربعة وواحد منها ولا يشتق له
لفظ الاول والثاني الى غير ذلك قوله اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها بنقض بحادي عشر ونظايره اذ اخذ اسم الفاعل من
اول جزء تلك المركبات وسنذكر لك وجهه قوله حكم اسماء الفاعلين في
التذكير والتانيث وكذا في عدم الحاجة الى التمييز قوله ومن هنا اي من هنا اجل اختلاف
الاعتبارين الاولى انه المراد بالاجل ان الاول لم يعتبر ما قام به الفعل والثاني

من عدد ادنى الى مرتبة العدد الشتق هو منه بجر واضافه اليه مضاف الى ما
هو اقل منه بمرتبة واقتصر على ما جاء الفعل فيه اذ ما يؤدى معنى فعليا لابد ان
يشتق من فعل وذلك من اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك الستة الفعل
على حد ضرب بمعنى التصيير الا ما في لامه حرف حلق فانه جاء فيه حذف الفتح ايضا
ولم يجئ احاد ومثنى لما شاع عقلا وما فوق العشرة لما شاع استقراء
بخلاف الثاني فانه باعتبار حاله فليس فيه بمعنى فعلى فهو اسم فاعل صورة لا معنى
فيصح اشتقاقه من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد
في مرتبة خاصة من ذلك العدد وقوله ثالث اثنين بالاضافة او التنوين ونصب
الاول منا اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانه بالاضافة والنصب فيهما
متساويان والثاني اكثر كذا في الرضي قوله اى عدد يساوى عدده اى العدد
الماخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان يقول بالاضافة الى عدده لان
الاثنين بعينه عدد واحد منه الثاني لمثل ذلك العدد وقوله والا يلزم جواز ارادة
الواحد الاول من عاشر العشرة لجواز ارادة المبدأ والمنتهى من عاشر عشرة
لانهما في المرتبة العاشرة كل منهما باعتبار مبدأ فينبغي ان يقول والا يلزم
جواز ارادة الواحد الثاني والثالث مثلا قوله فضرب الجزء الاول الخ
ويظهر الفرق بين الاعراب والبناء في اللفظ فيما لم يشبه من اخره حرف
علة او فيما اخره حرف علة في حال النصب فانه في البناء ساكن الاخر
وفي الاعراب ساكن الا خر ابدا الا في حال النصب قوله المؤنث ما فيه علامة
من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغة كهندى وتا والتي وانث وتدخل في
تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث بالعلامة وما يقابله بالقصر صح
بيانه الاحكام لانها تصير مخصصة بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها
ولزم اطلاق المذكر على هذه الصيغ قوله وعلامته اى علامة التانيث التاء
وان لم يكن بمعنى التانيث فانها تاتى لاربعة عشر معنى فصلها وحققها

وحققها الرضى في هذا المقام قوله او ممدودة كصحراء لا يخفى ان الالف
التي تمد هي التي قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف
في انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية نظر قوله والالف ممدودة
نظرا الان يحمل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف
الممدودة ما قبلها وتعريف علامة التانيث بالتاء والالف مقصورة
او ممدودة ينتقض بعرفات وفتى وكسا، وتقييد الحروف بما هو للتانيث
يستلزم الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة التاء رد على الكوفيين حيث
جعلوا علامة الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة
هي التاء والهاء مغيرة عنها قوله وذكر في جنس الحيوان احترز بقوله في
جنس الحيوان عن النخلة فانها بازائها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر
وليس تا نيثها بحقيقي قوله واذا اسند الفعل الخ فصل كما هو الاصل يعني
يتبادر فيه فصل من العباد بها لاصالته ولا يبعد ان يقال التبادر من
ايضا المتصرف فلا يرد نعم المراة ولعمت المراة قوله فانه مع الفصل
اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس الظاهر انه وجوبا لاثباتها
مقيد بما اذا لم يكن قرينة تدل على التانيث فلا يجب في جاءت اليوم
زيد الكريمة واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي
بالخيار علم المذكر مع التاء نحو طلحة فانه مونث غير حقيقي ولا خيار فيه
بل يجب تذكير الفعل والتانيث علم المذكر الا في منع الصرف والجمع
بالالف والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس اريد به مذكر فرادوه
فانه يجب ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر فرادوه
وبهذا يتم استدلال الامام ابي حنيفه بالقران على ان فلانة سليمان عليه السلام
كانت انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه فاعلم ان الضمير المفصل في حكم الفعل
لاستقلاله فيجوز هند زيد ضاربته اى ذكره الرضى وقد يطلق الظاهر

على المشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المبتداء فانه يشمل انا قائم
انت قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يخرج نائبه يجب ان يستثنى عنه
بنون فانه لتغيير ابن فيه جعل كالمكسر فيخرج نحو جاءت بنون قال الله تعالى
آمنت به بنو اسرائيل وكذا الجموعات بالواو والنون الا خصها ان يجمع بالالف
والتاء كارضون وسنون وبثون وكذا حقه الرضي قوله غير المؤنث الحقيقي
يشمل المذكر فالاولى تفسيره قوله غير الحقيقي يؤنث غير الحقيقي لا بالغير المؤنث
الحقيقي قوله في كونه جمع المذكر غير السالم الظاهر غير العاقل فتامل قوله اي آخر
مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل
بهذا التقدير اشكال بامكان قوله قولنا مع لو احتيج فيخرج بكونه للتثنية مجموع
المفرد والالف والباء والنون فلم يكن مسلما البلد تثنية اذ لم يوجد المسلم
مع تلك اللواحق لامكان النون مقدرة لانه النون في حال الاضافة
كالتنوين فلا تقدير لتنوين معها لا تقدير للنون قوله والا لا يصدق
التعريف الا على مسلمين فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء فراجعه
ولا مانعا لصدقه على المفرد قوله ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه
التكلفات لعله اراد ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما في آخره الف
اولا وبعدها نون كما عرفته قوله لانه على تقدير تسليمه هذا منع ما اجمعوا
عليه فيكون علامة التأنيث الالف والياء وكون النون عوضا عن الحركة
او التنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة وكيف لا
وليس الغرض من الحاق الالف والياء والنون الدلالة بل غير مجرد
الحاق الالف والياء قوله اي مع مفرده وهذا بناء على تقدير المفرد في التعريف
قوله تحت جنس الموضوع له يشكل بمثل اسدين اجمعين شجاعين فانهما
يدخلان تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك
الابوان على ما بيناه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس موضوعا

موضوعا له الاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا يبعد
ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة او حكما والمعتبر المجازي في حكمه
ويحمل ما ذكره في القمرين والابوين كما شاع عنه قوله ولو اريد بقوله مسلمة تاء
في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله فخرج نحو هذا كلام الهندي
وتبعه الشارح وليس بذاك لان هذه الارادة بعيدة بالنظر الى ما ذكر
في تعريف الجمع حيث قال المدال على ان حده اكثر منه فخرج نحو فاطمة فان نظر
فيه لا يفهم من قوله مسلمة الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف احتمال التاء
في اللفظ كما ذكره الهندي قوله وهو ما في آخره الف مفروضة او آخر بقوله
مفروضة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن الالف زائدا
في الوقف فانه لا يصير مزيدا بها مقصور العدم لزومها اختصاصها
بحال الوقف قوله وسمي تقصورا لانها ضد الممدودة بجز اخذ في القصر بمعنى خلاف
المد والتوجيه الآخر بالنظر الى اخذه في القصر بمعنى الحبس ولك ان تجعله في
القصر كعنب بمعنى خلاف الطول فان الممدودة طويل بالنسبة الى المقصور
يقال قصر مكرم فهو قصير وقصره كضربه جعله قصيرا كل ذلك في القاموس
قوله او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يعل كالوان في المسمى بالالف
في الاسماء العلقية بناء كمتى وعلى والى واذا اعلما عديم الاصل ومجهول
الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه الرضي فجعل الى علما
مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يعل او اميل وكانه لاماليه سبب
غير انقلاب الالف عن الياء فانه الرضي شرط في قلب عديم الاصل ومجهوله
ياء ان يكون مما سمع فيه الاماله ولم يكن هناك سبب للاماله غير انقلاب
الالف عن الياء قوله بانه كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل لابد من قيد آخر
وهو ان لا يكون للاماله سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت
قوله كقراء بضم القاف وتشديد الراء او للتشكك من قراء او انشك

هذا سهو في القاموس القراء كقتال الحسن القراءة جمعه قراؤن وقارئ وكرمان الناسك المتعبد كالقاري والمتقري جمعه قراؤن قراري كصباح
قوله لكنها تصحفها كتب اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب الخ كتب في
الحاشية نعم بانها الفصل هكذا وما فاخره همزة اما انها سبقها الف اولا
فالتي سبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء او منقلبة عن حرف
اصلي كرواء وكساء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف تانيث
كحمراء فهذه الاخيرة تقلب واوا لا غير كحمراوان والقياس في البواقي انه
لا يقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة
فاذا كانت للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سواء كانت
اصلية كقراء او منقلبة عن حرف اصلي كذلك او عن غير مجرى الاصلي
وهو ان يكون للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب في عباءة اللبابة بوافق المغرب
هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح قوله غير او قع في شرح الرضي
فانه قد تقلب المبدلة عن اصل ياء وقد قال ولا يقاس عليه خلافا للكسائي
فلا ينفع في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون من الشواذ او الخارجة عن القاعدة
قوله انه لا يحذف غير اخر المثنى اي اخر مفرد المثنى فلا ينافي قوله وتاء التانيث
لا تقع في حشوه فالاولى انه يقول انه لا تحذف عن المثنى قوله المجموع ما دل على اكثر
لا يخفى انه مسلمان ما ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كلمتي وكتب فالمراد بالاسم عم
من الاسم حقيقة او حكما وهو مركب عد لشدة الامتزاج بينا جزاءه اسما واحدا
واعرب باعراب واحد قوله على جملة احاد وقيد الاحاد بالجملة للئلا يتوهم ان
استعماله في هذا التعريف كاستعماله في تعريف اسماء العدد وفي انها
اعم من الاحاد جملة او متفرقة طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل
في قوله ما دل على احاد نحو رجل ورجلين هذا ولو اجرى الاحاد مجراه في تعريف
اسم العدد ويخرج المفرد بقوله بحروف مفرده لكن يبقى التثنية قوله بحروف مفرده

مفرده اي بحروف هي مادة لمفرده ومادة له ايضا فالمقصد اوالدلالة
بحروف المفرد بمعنى المدخلية بحروف المفرد فيه لا الاستقلال او المبينة
ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف مفرده
المحقق كما في رجال من حروف مفرده المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد
لم يوجد في الاستعمال هو نساء على وزن غلام فانه فعله من الاوزان المنتهية
للجمع لمفرد على فعال كما في الجواهر الهندية انه المراد بالاحاد
حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع امراة فليس شيء اذا من جمع الا
ويقصد به احاد حقيقة وانما التفاوت بين الجموع في تحقق الفرد وتقدره
ثم لا يجوز ان المراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري
قوله فقوله ما دل على احاد جنس يشمل الجموع واسماء الاجناس اي المتباينة
الدلالة المطابقة فيخرج بقوله ما دل اسماء الاجناس قوله كرهط ونفر وقد سبق
تفسير الرهط والنفر جمع الناس او ما دون العشرة كذا في القاموس قوله
فنحو تمر مما الفارق بينه وبين واحده التاء خص نحو تمر بما سم جنس لواحد
من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه فليس بجمع
بالاتفاق كما سنذكره ولا يخفى انه حينئذ يجب ان يقيد نحو ركب بما له واحد
من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه كخوابل وغنم ليس بجمع بالاتفاق
كما سنذكره ايضا ولك ان تريد بنحو تمر مطلق اسم الجنس ونحو ركب مطلق
اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لانه السلب الكلي ايضا اختلافي وبعض نحو
تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره من التوجيه اصفى واعذب ولكن ان
نجعل تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب اشارة الى التوجيهين ولا بد ايضا
عليك انه لا بد من تقييد تعريف المجموع بقوله على الاصح ليصح تفريع قوله
فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح عليه قوله كجامل هو جمع جمل وباقر اسم جمع
بقر على ما في القاموس وكانا راد بقوله جمع اسم الجمع او تكلم في الموضعين

على المذهبين قوله فالجمع الصحيح المذكر الاظهر انه قوله فالمذكر بتقدير مضاف اى
مجموع المذكر الصحيح يشارك المبه قوله فالصحيح المذكر حيث لم يقل فالصحيح ذكر
فالاولى بتفسير قوله فالمذكر بقولنا مجموع المذكر الصحيح قوله اى اخره مفروضه فيه
انه يصدق على رجلين ومسلمات قوله يا ملفوظة كالماضى ومقدرة كقاض
فانه قلت كيف يصدق فى نحو يا الياء المقدرة قوله حذف فينبغى ان
يخص بالياء المذكورة قلت يعود الياء المحذوفة بحذف التنوين للالتقاء
واو الجمع او يائه ثم تحذف للتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست
على حذفها الذى كان قبل لان علة الحذف السابق التقاء الساكنين بين
الياء والتنوين وعلة الحذف بعد الالحاق التقاء الساكنين بين الياء
وعلامة الجمع قوله وان كانا اخره اى اخر الاسم الذى جعل ضميرا كانه للاخر الاسم
ولك ان تجعله للاسم وقوله حذف الالف دونه حذف الضمير الراجع الى
الاخر دل عليه قوله اى الغاء مضمونة ملفوظة او مقدرة وقد نبه المصنف على
الياء والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل بقاضين دون القاضيين
ويصطفون دون المصطفون فشامل قوله وشرطا اى شرط اسم اريد جمعه جعل
ضمير شرط الاسم اريد جمعه والظاهر رجوعه الى الجمع للتلازم فانتشار الضمير فى
قوله فمذكر علم يعقل لانه فى تاويل كونه مذكرا يعقل كما سيشير اليه وضمير كونه
ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه قال المصنف فى شرحه شرط التذكير مع انه
مستغن بكونه الكلام فى جمع المذكر اما للتذكير الذاهل عن كونه الكلام
فى المذكر واما للتنبيه الغافل لتوهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود
ابيض قال الرضى فحذان عذران بارد ان لا يبرد قلبا محموقا نارا لا شتباهه
وقال الهندى مناط فائدة الشرط انما هو وصف المذكر دون نفسه فكانه
قال شرط ما جمع بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر
السالم شامل لسنين وارضين وثبين وقلين مما مفرده مؤنث وكيف

وكيف لا ولم يضم نولاء الى جمع المذكر السالم فى بيانه الاعراب كما ضم الو
وعشرون مثلا فلو لم يندرج فى جمع المذكر السالم المضم اليه كما ضم الو
عشرون واخواتها فلا يستغنى بكونه الكلام فى جمع المذكر عن شرط التذكير
قوله فمذكرا اى فكونه مذكرا اشار الى دفع اعتراض الرضى حيث قال قوله وشرطه
ان كان اسما فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه
مبتداء وما بعده من الشرط والجزاء خبرا لان قوله فمذكر فى معنى فهو مذكر والضمير
راجع الى الاسم فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتداء ولم يكن لهذا الكلام معنى
كما لا يخفى على الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا عاما يعقل
ان كان اسما فالجزاء اعترض فيه الشرط وفيه محذوران تمثية الاول دخول
الفاء فى خبر المبتداء لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش وتابعيه
جعل المذكر والعلم بمعنى المكونة مذكرا والمكون علما وليس فى العبارة ما يجعلهما
مصدرين والثالث الفاء الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر وذا لا يجوز
فى السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضى فجعل الشرط والجزاء خبر القوله
شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل بعولنا فهو حصول مذكر علم يعقل فالضمير راجع
الى المبتداء لانه حكم الرضى فيه بانه تعسف وكانه وجه التعسف مع ما فيه
من التكلف الظاهر حذف العائد المرفوع مع انه صح الرضى لمنعه فى نحو يجب
خبر المبتداء وما اشار اليه فى الجواب هو ان مذكر يجوز كونه مذكرا وهو خبر شرطه
بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضى فانه ليس فى العبارة ما يجعله مصدرا
لانه يندفع بقيد الحيثية اى فمذكر علم فى حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما
يبقى انه لزم الفاء الشرط المتوسط بين المبتداء والخبر فى السعة وكانه لم يلتفت
اليه لانه منع الهندى اختصاصه بالشعر بقى انه هل يسمع منع الهندى لما ادعاه
الرضى فى غير سند موثوق به قوله يعقل فى حيث سماه اشار الى ان المذكر العلم
هو اللفظ الموصوف بالعقل وصف له بحال متعلقه قوله نحو اعوج فى القاموس

اعوج بلام فرس لبنى هلال منسوب اليه الا عوجيات كان لكندة فاخذه بنو سليم
ثم صار الى بنى هلال وصار اليهم من بنى آكل المرار وفرس لبنى ابن اعصر هذا كلام
قوله واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة اراد بما ذكره
الرضى انه كان عليه ان يقول بل قوله فمذكر مجرد عن التاء يخرج نحو طلحة وزينب نحو
سلمى وورقاء على رجلين ولا يخفى انه الجواب ضعيف قوله صفة من الصفات
غير علم لا فائدة في قوله غير علم قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل
شرطا واحدا مع انهما شرطان متابعة لما ذكره المنذر ان مناط الفائدة هو
دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت ما فيه ولا
يخفى ان المراد بالمذكر هنا ايضا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر سابقا والا كان
الكلام مغلقا مع انه لو اكتفى بالمذكر هنا بالمجرد عن التاء للزم صحة جمع جمراء
مثلا بالواو والنون واستدراك قوله ولا يكون بتاء تانيث قوله اى مذكر غير
مستوف صيغة الصفة اشار الى ان الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوى
فيها المذكر والمونث في الصيغة ولا يكون الفرق بين المذكر والمونث المجرد والتاء
بل يكون بالصيغة خلاف الاصل لمشابهتها بالاسم فان الشايع فيه الفرق بينهما
المذكر والمونث بغير اللفظ والاشتراك بينهما كالبعير والانسان والجمل والناقة
والانسان والفرس كما ذكره الرضى فالاولى ان يبين عدم جمع مثل احمر
سكران بالواو والنون لانهما كالاسماء في عدم استواء المذكر والمونث
في الصيغة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون لانه يجبر نقصانه عمله حيث لم يعمل في
المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلان فعلانة يفهم منه جواز جمع امثال هاتين
بالواو ولم يرخص به الرضى وقال مع قال به وقد قاس في غير مساعده السماع
قوله الشرط الرابع انه لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اى في
هذه الصفة بتاويل الوصف قال الرضى اهذه العبارة مستدركة من العبارة
السابقة لانه غير انه لا يكون عاريا عن الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون

لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المونث ولا غير لهذا
الكلام فكيف يستوى الشئ في نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه المذكر
مع المونث لكان شيئا واجاب الهندى في ان ضمير انه لا يكون عائدا الى المذكر
لا الى الوصف فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب
به الهندى ولم يلتفت الى شبهة الرضى قوله الشرط الخامس انه لا يكون الاسم
المذكور ملتبسا بتاء التانيث يغنى عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة
فانه العلامة يستوى فيه المذكر والمونث قوله ويحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة
اى يجب حذف نونه بالاضافة اما حذف نونه كنون المثنى لتقصير الصفة كما
في قوله الحافظو اعورة العشيرة وقيل لام ساكنة اختيارا كما في الشواذ
انكم لذايقو العذاب بنصب العذاب فليس بواجب قوله وقد شذ نحو بنين
فروجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو قوله دعاني فرجد
فان سنينه وما ينبغي ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان بيانه السند وان
يقدم على بيانه حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر قبل حذف النون
ولا تعلق له بحذف النون قوله وان لم يكن له مذكر جمع بالواو لا لتقييد كلام
المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكرا اصلا لانه ما يكون له مذكر
لم يجمع بالواو والنون وقد علم حكمه من قوله فانه يكمن مذكره جمع بالواو
النون قوله فانه لا يكون مجردا عن التاء التانيث الملفوظة والا حصر فان
يكون بالهاء قوله لتغيير بناء واحده من حيث لفظه وامور الداخلة فيه كما
هو المتبادر وفيه ان التغيير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا
لم يتناول نحو فلك اذ التغيير لاعتبارى خارج عن المتبادر الا ان يقال
لا خروج عن المتبادر الا للضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغيير الاعتبارى
دون التغيير باعتبار الامر اللاحق فروعى المتبادر في الاول دون الثانى فيجب
ان تغيير نحو افراس الخ باعتبار الامر اللاحقة من زيادة الالفين ونكتة

ى

الفاء الا انه يقال لا ينكر في فرائض التغيير باعتبار اللاحق لكن فيه التغيير
باعتبار الامور الداخلة حيث عرض للفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا
بعد انه كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد انه كان متصلا به والفرق
بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغيير باعتبار الامور الداخلة وهو
المعتبر في تعريفه والاوجه ان يقال المراد التغيير بغير الحاق الواو والياء
والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى تكلف في اخراج جمع المذكر
السالم لانه جمع السالم بغير مفرده بتغيير اخره لا بتغيير صيغته لانه ما يطرأ
الاخر لا بغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اى صيغته لاخراج الجمع المذكر
السالم حيث لم يتغير صيغته وانما تغير بتغيير اخره **قوله** جمع القلة افعل اه
قال الرضي هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد وزن كثرة واما اذا لم يجيء
جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم يجيء
فيه الجمع والافهو مشترك كالجامل ومصابغ **قوله** اسم الحدث اى اسم مدلوله
على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة والجلسة يعني الحدث
معرى قائما بغيره ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الا انه حدثا
اذ السواد ومعنى سيالي ليس حدثا بل بمعنى سياه بودنه فهو المعنى القائم
بغيره فرجيت قائم بغيره وهكذا حقق القال **قوله** والمراد بجريانه على الفعل اى
بجريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريانه اسم الفاعل فانه معناه موازنة
للفعل وبخلاف جريانه الصفة على موصوفها فان معناه جعل موصوفها
صاحبها اى مبتدأ او ذا حال او موصولا او متبوعا لها وكل في الثلثة
اصطلاح مشهور فمحله فلا غرابة في التعريف **قوله** وانه كان الاخير
مفعولا مطلقا انما اراد جواز وقوعها فلا اختصاص بهما بل يجري في
الاولين ايضا اذ لا ضنة في المفعول المطلق وانما اراد وجوب وقوعها
فيرده قوله ويل للمطففين فتامل **قوله** اى سماعي لم يرد انه يأتي النيابة محذوفة

محذوفة اذ لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعز سماعي يجوز انا وحذف مضاف
اى ذو سماع **قوله** اذا لم يكن مفعولا مطلقا بمعز حقيقة واما المفعول
المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فمجعل نص عليه الرضي
قوله ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظروف
وجوز تقديمه لتوسعهم فيها **قوله** فيلزم اجتماع النيابتين اعترض عليه الرضي
بانه فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر في اسم الفعل والظروف فلا يلزم
اجتماع النيابتين والجمعين واجاب عنه الهندي بانه القول بالاستتار
في اسم الفعل والظرف مجاز بمعز الاستتار فالذي ينوبانه عنه و
الاخصر الاظهر انه يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس المحذوف بالملفوظ
قوله ويجوز اضافة المصدر الى الفاعل وهو اقوى المصادر في العمل لا المنون كما
ظن وصرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله الاربع جعل تابع
ذلك المعمول في اعرابه لفظه وجاز جعله تابعا لمحله ايضا عند الاكثر **قوله**
فانه كان المصدر مفعولا مطلقا اى غير قائم مقام الفعل بغير نائبا سابقا
قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل
مطلقا سواء كانه الحذف جايزا او واجبا **قوله** اى فيجوز فيه الوجهان اذ ذهب
الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي لكن ذهب
سيبويه الى انه يعمل لنيابة الفعل لا تاويله بانه مع الفعل فحينئذ يجوز تقديم
معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضي **قوله** وقيل عمل المصدر للمصدرية
وعمله للبدلية فقد عرفت انه عمله للبدلية لا للمصدرية فهذا التوجيه ليس توجيه
قوله وانما فصل بين قسمي المصدر اعني لم يكن مفعولا مطلقا وما
كانه اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فينبغي انه يؤخر
عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها على
انه لها عند اختصاص القسم الاول وفيه ما عرفت فان امتناع تقديم المعمول

يخص القسم الاول قوله من فعل اى حدث ما انه يريد بالحدث ما سبق
في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من الفعل من قبيل اجراء احكام
اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما واما ان يريد به المصدر لانه سمي
سمي المصدر فعلا وحدثا والثاني لا يوافق تفسير الرضي للفعل وح
التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص صفة المعنى اسند الى اللفظ
قال الرضي الدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب ويضرب وانه كما ذهب
السيرافي انه اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر
ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان
قلت اسناد القيام الى اللفظ مجاز فليكن ذلك لاسناد المجازي
الى اللفظ مثل ضرب ويضرب لانه صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام
الى الفعل على عدم ارادة مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم
اسناد حال المعنى المطابق الى اللفظ وبالعكس وفهم المعنى التضمني و
الالتزامي قوله موضوعا ذلك الاسم لمن قام اكرنبه على انه لام الجارة صلة
لقوله اشتق بتضمينه معنى الوضع ولكنه يجعله للتعليل اى لاجل افادة
من قام به الفعل فتستغني عن التضمين قوله اى الذات ما قام به الفعل هذا
يكفي ويغني عن قوله اى الفعل وقد اشار الى انه المراد بمن اعم من العقلاء واشار
الى وجه تحته المشار اليه بقوله لكنه اولى بقوله ولعله قصد التغليب ويمكن ان
يعلم انه المراد بمن قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل وقيامه به اذ
اسم الفاعل للجميع لا لمجرد من قام به الفعل وهو المتبادر من عباراتهم فمن قام به
الفعل اعترض عليه الرضي بانه اخرج بهذا القيد عن التعريف مثل زيد
مضارب عمرا ومقرب من فلان ومستعبد منه ومجتمع معه فان هذه الامثلة
ليس لاحد منها معنى دون الاخر ويمكن دفعه بان معنى
المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص

بشخص يصدر عنه ضرب يتعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل باب
المفاعلة لحدث مشترك بين اثنين فالضارب مشتق من مصدر المضاربة
لمن قام به المضاربة اى ضرب متعلق بمضروب يصدر عنه ضرب متعلق
بضاربه وكذلك الاقراب معناه القرب من شخص هو ايضا متصف
بقرب من الشخص الاول فكل منهما مقرب بمعنى قيام قرب به متعلق بمن
قام به قرب من هذا الشخص واما قوله لا يقوم باحد المنتسبين معنى دون
الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد انه يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشئ
لا على التعيين نعم لا يتعين النسبة الى احدهما متعينا بل الواحد منهما
يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين فقوله هذا فرق بين اشتقاق النسبة
بالانتساب وما اجاب به الهندي من ان القيام في هذه الاحداث اعتباري
والقيام المذكور في التعريف اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشئ لانه
اطلاق المضارب مثلا ليس باعتبار قيام الضربين بالفاعل فتامل
قوله قال المصنف في شرحه اى المعنى والتعريف قوله وانه يكون من قام به
تمام معنى الموضوع له اكر فيه بحث لانه يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب
المغالبة نحو ظالم وظلمة طولا فانا طائل اى ذو غلبة بالطول فهو
لمن قام به الحدث مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى
الغلبة فيه ولو تجوزا الا انا لم نعثر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم انه مشتق
الفعل واسم الفاعل للغلبة والرضي صرح في تحقيق اسم التفضيل بان طائل
لزيادة في المشتق هو منه حتى جعل التعريف مقوضا به قوله
واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث اكر يرد عليهم مع
ما اوردوه ان اسم التفضيل قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به
الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل اسا قوله وجعل احكام صيغ المبالغة
مثل احكام اسم الفاعل فيه امران احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع على حده

سئل اسم الفاعل من ذلك لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من السالم
وثانيهما انه قال وما وضع منه للمبالغة فصرح باندراج لفظ منه ان صيغ
المبالغة من اسم الفاعل وقد بالغ الشارح للامر الثاني متكلف في تطبيقه
على ما ذكره هنا بما اخرجه مخرج التعسف كما ستري قوله على زنة فاعل قال
المصنف وبه سمي كثرة الثلاثي فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم
الفاعل بمعنى اسم له من غير اختصاص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان
وجها معقولا لكن لم يشاهد على انه قصدهم ليس الحق ذلك بل قصدهم بيان
الفاعل الى اسم موضوع لذات من قام به الفعل وليس للمفعل والمستفعل و
غيرهما بهذا المعنى والشاهد انهم سموا اخوات اسم الفاعل من الاسم المضاف
الى المدلول الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان و
اسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة الفاعل
هو القياس وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا
وقال الرضي والاولى ان المأتي في الآية الكريمة بمعنى المفعول فان اتيت
الامر بمعنى فعلته فهو بمنزلة قوله في الآية الاخرى وكان وعده مفعولا
ونحن نقول يحتمل انه يكون المراد وكان اهل وعده مأتيا بوعده فجعل اهل
الوعد نفس الوعد فكونهم مأتيا للوعد بمنزلة الوعد المتنع المفارقة عن نفسه فاسند
المأتي الى الوعد قيل بيان الصيغة من وظائف التصريف وقع في النحو
استطرادا اقول بيان الصيغة كالتعريف لتصوير وتعيين الموضوع
الاحكام النحوية قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال قال الرضي وظاهر
كلام النحاة انه بشرط معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد
حرف النفي والاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل
فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه اذا دخله اللام انما قال ظاهر كلام النحاة لانه الظاهر عطف قولهم او الهمزة او ما على

او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على معنى الحال اي بشرط معنى الحال
والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قوله فانه دخلت
اللام الموصولة فيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف فانه
اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صح به الشعر
ولا يخفى انه قوله فانه دخلت اللام استئناف في المعنى من قوله بشرط
معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة
داخل في الصاحب وقد قال سبق على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب
فاستثنى منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه وهما لا بد من معرفتهما
في هذا المقام ان اسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما
قد يقويان باللام وبسببي لام التقوية في غير نحو علم وعرف ودري
وجهل وقد اسم الفاعل من هذه الافعال يكون التقوي باللام جوازا دائما
مع افعالها ايضا فيقال علمت بانه زيدا قايم ولا يقوى الفعل باللام الا
اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت كذا في الرضي قوله كضارب وضرو
ومضارب هذه الاوزان الثلثة تعمل باتفاق من النحويين البصريين واما
عليم وحذر فعلهما مذهب سيبويه لا غير ومن اعمل صيغة المبالغة
من قال لا يشترط في عملها زمان الحال والاستقبال بل هي كالصفة
المشبهة قوله وما فيه من معنى المبالغة ناسب مناسب ما فات من المشابهة
اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة التفضيلية يجعل الاسم بعيدا
عن مشابهة الفعل فكيف يكون من جابر النقصان المشابهة اللفظية
قوله لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرد لم لا يبقى ما ذكره بوجه على جمع
المكسر الا ان يعتبر معه قصد اطراد الباب قال الرضي اما المثنى وجمع
السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي منها كان اسم الفاعل يشابه
الفعل واما جمع المكسر فلكونه فرع الواحد قوله مع العمل في معموله نصبا على

المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولابد من تقييده بالنصب على
المفعولية اذ لا يحذف مع علة رفع الفاعل لانه حذفه لاستطالة الصلة
بذكر المفعول وكما انه اطلاق العمل مخل فكذا مع التعريف مخل اذ اللام
الموصول لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف التنوين مع لام التعريف
ولقد نبه عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن قصر تشبيه
فتنبه قوله اسم المفعول المفعول فيه تقدير المفعول به على الحذف والايصال
اذ المفعول هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به واما على ما ذكره
المص فاسم الفاعل انما اضافة الاسم الا لهيئة التي هي الاكثر في باب
اسم الفاعل فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جره على ما قاله
قوله لمن وقع عليه يشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه
والتاديب مضروب له الا انه يقال الاستعمال على خلاف الوضع
بتنزيل الظرف والسبب منزلة المفعول قوله في العمل اي عمل النصب قال
الرضي عمل الرفع لا يتوقف على اشتراط اي اشتراط علمه باحد الزمانين
قال الرضي ليس هذا في كلام المتقدمين لكن المتاخرين كابن علي فمن بعده
صرحوا به وجعلوه كاسم الفاعل ولو اكتفى بقوله واعرفه في العمل كما مر اسم
الفاعل لكفى لانه الاشتراط ايضا من امور ذكرها في العمل وانما قيد الامر بالعمل
والاشتراط ليخرج حذف النون مع العمل والتعريف بخفيفا قوله
بالاستحقاق فعل لازم كانه الظاهر انه يشتق في الفعل المتعدي الثابت
ايضا نحو علم الله للمتقي الصفات الثابتة المتعدية بلا لفظ الا انه لما
كان المتعدي غالبا حادثا لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل لفظ اسم
الفاعل مجازا قوله على معنى الثبوت اي المقابل للحدوث على تفسير المص
ومطلق الثبوت المشترك بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث
والاستمرار على تحقيق الرضي قوله فيخرج عنه ضاربا كما ولا ينهدم به مجانبة

مخالفتها لصيغة الفاعل قوله وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او
لصيغة لفظ الفاعل الذي هو ميزانا اسم الفاعل ويرد على التوجيه الاول
مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي المجرد
على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل وانه يجيء على وزن
اسم الفاعل للمبالغة الا ان يجعل صيغة المبالغة اسم فاعل قوله
اي كائنة على قدره ويرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية
على وزن افعل وانه من الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل الا
ان يقال يحتمل ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون
مجيئها من غير الثلاثي قياسيا بل يكون مقصورا على سمع قوله ويعمل عمل
فعلها مطلقا اي من غير اشتراط زمان لا يخفى اختلال عبارة المتن
الا ان يقال نبه على انها لا تنفك عن الاعتماد واعلم انه يزيد عليها على
فعلها فانها تنصب التشبيه بالمفعول دون فعلها قوله وعلى كل من
التقديرين عمومها اما مضافا او ملتبسا باللام او مجردة مانعة الخلو تجتمع
اللام والاضافة في زيد حسن الضارب الغلام بخلاف اخويه فانها
للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها الظاهر للسابق دخل
زيد الحسن فيها هو بصدده فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير فيها
وينبغي ان يراد بالمضاف الى المضمر بلا واسطة او بواسطة كيدخل زيد
الحسن وجه غلام بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن الممتنع
زيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح قوله والمعمول في كل واحد منهما مرفوع
قال الرضي لم يقسم باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى في مباحث
النعت قول ليس الغرض من بيانه اعراب معمولها استيفاء اعرابه
بل بيانه لانه ضابطة القبيح والحسن مبنية على اعرابه فلذا بين اعراب
معمولها دون اعرابها قوله وحسن وجه عطف على حسن الوجه وضبه

ان صورة الخطية لا يصح الا للوجهين فانه لا بد في صورة النصب
من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب الشارح وبهذا انما يتجه لو كان
مراد المصنف بالمسئلة الثلثة ما يحتمل صورة الخطا اما لو كان مراده الاحتمال
الثلثة للمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا قوله اثنانهما ممتنعان
اي بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة واختلف في حسن وجهه وقبحه
لان امتناع الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند
الفراء يفيد التخفيف باعتبار تقديم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب
زيد قوله احدهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير
الموصوف بذا يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجهها مع انه لا تحقق
فيه وجه الامتناع وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه
ويكون مختلفا فيه قوله لاشتماله على ضمير راجع على قدر الحاجة فالقياس
انه ينقض الحسن بزيادة الضمير فيكون من زيد حسن وجهه بنصب الوجه
احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجهها بل الا ان يقال المراد ضمير
لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه ولذا لم يحكم بكون زيد ضرب
احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره لان ضمير ما سوى
ضرب ليس للربط بل لتعيين الابن موضع الضرب قوله وما الضمير فيه اي
فيه انه لم يقبح نعم الرجل زيد فما الفارق بينه وبين زيد الحسن الوجه برفع
الوجه وهما سيان في الاشتمال على التعريف العهدي النائب عنه الضمير
في الربط الا ان يقال لم يكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفي فيه بالعهد
بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن
الوجه والحسن وجهه قوله لانه حينما حاصل فاعل لها فلو كان فيها ضمير لزم تعدد
الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال يلزم
تعدد الفاعل او التباس البدل بالفاعل قوله ففيها ضمير الموصوف القياس

القابل يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون
فيها ضمير وان كان للاضافة الى التمييز او الشبه بالمفعول يكون فيها ضمير
الا انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة
فيصير كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا
باعتبار الضمير في الصفة كحين النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسن
وجهها بالرفع الزيدان الحسنا وجهها بالجر قوله فتوهمت انت الصفة
جعل تؤنث على صيغة الخطاب والمفعول محذوفا والداعي اليه قبل الاتيان
بالسابق جعله صيغة مجهول مسندة الى ضمير الصفة قوله مثل الصفة فيما
ذكر من رفع المعمول ونصبه وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال
صرح به الرضي قوله وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب
ايضا من الاسماء الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو
شمس الوجاهة حسن الوجه وهو قليل كذا في الرضي قوله لموصوف قام
الفعل او وقع عليه صلة الموصوف اما موصوف محذوف اقيمت الصفة مقامه
والا يخفى انه المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء
فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صلة الموصوف الزيادة والاولى
ان يقال المتصف بزيادة على غيره او معنى افعل المتصف بالزيادة
سواء وصف بها اولا والمراد بغيره غيرا سواء كان في المغايرة حقيقة
او اعتبارية كما في قولهم هذا البسر اطيب منه رطبا قوله في اصل ذلك
الفعل يعني انه الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره فيه
والاحتياج الى التقدير ليخرج زائد عن التعريف فانه مشتق للموصوف
بزيادة على لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لاد راج لفظ الاصل و
المراد بالزيادة في اصل ذلك الفعل اعم من ان يكون له ذلك الفعل
اولم يكن لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه من الحمار

قوله وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمانة والمكان والآلة لانها لم توضع لان يكون الموصوف بها لحاجة في الاحتياج الى حمل الموصوف على ذلك لانها اسماء الزمان والمكان والآلة لم توضع لزمانة او مكانة او آلة موصوف بل لزمان او مكان او آلة متصف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يخفى في كونها للتعريف ما لم يعترض يخرج صيغ المبالغة ولو حمل كلامه على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا للمتلبس فخروجه لانه موضوع للموصوف بالزيادة الا ان يقال لم يوضع للموصوف بالزيادة على الغير ولم تعتبر اضافة زيادته الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه لا بد المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم قوله وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغة قد يميز البصيح حمل افعل على اسم التفضيل والاولى حذف المضاف بجعل وهو بتقدير صيغة لانه ابلغ قوله وفعلى للمونث لانه لتانيث وجمعين ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر لا يكفي مجرد ذاك لدخول خير وشر مونثين لانهما في الاصل ليسا اخير واشر بل خوري وشتري على تقضي قوله وفعلى للمونث وتحقيقه انه افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون لمذكر وفعلى للمونث والتثنية للتثنية والجمع للجمع وخير وشر مغيرا اخير واشر للجمع لانهما مغيرا اخير واشر المستعملين بمن قوله وشرطه انه مبني اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي فيخرج الثلاثي المجرد المزيد فيه بقرينة التعريف فيخرج نحو ايذى وازجل من اليد والرجل فانه لم يبن واحتك الشابن بمعنى كلهما من الحك واول لانهما شاذان وقيده الرضي لاخراج نحو الامور بقوله جاز منه فعل وقال لا بد من تيوا خر وهو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه

لعدمه من ما ليس بكلمة اي ما لم يكن كلمة وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال اليوم اغرب منه امس لقبول اسم التفضيل الافعل تصرف في الفعل فلا يجامع عدم التصرف والموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل خص بنفي حدثه عن شيء لانه ح يخالف فعله في ان فعله للنفي وهو للاثبات مع زيادة فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا ما يجري فيه الزيادة والنقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري في مدلولها الزيادة والنقصان محل نظر قوله ليس بدون ولا عيب فيجوز ان يقول ولا جلبة لانه لا يشتق من البلج بمعنى كون كاجبين غير متصلين بلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون يجيء من البياض والسواد والدين هما اصل الالوان وقال البصريون ما جاء منهما شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في وصف الكوثر ماؤه ابيض من اللبن قوله وعور في القاموس العور كالفرس في باب حسن احد العينين قوله فانه قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد واللام للعهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف بما ليس بمونث ولا عيب فلا يرد ان مرجع الضمير ليس مجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه قوله فضبب بابة فرجع ابن بسقة قد مر رم الشارح ابن بسقة واظنه سهو الصحة الهندي ابسقة فمر غير ابن وقال في القاموس في العاف الهبش كعقل الاحمق وابسقة لقب فزر الودعات يزيد بن ثروان نخعي لقبا لا كنية وقال في العين الودعة وتحرك وجمعه ودعات خرز بيض تخرج من البحر بيضاء شقها كشق النواة تعلق لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح عليه السلام والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان يعلق الودع في ستورها وذو الودعة ابسقة يزيد بن ثروان يضرب بحمقه المثل الصحاح وانقده وزاد انه احد بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل في الحمق قال الشاعر عش بجدود ان بسقة هذا وقد سنع الشارح قد مر ١٢ تسنيعا شنيعا للفاضل الهندي وذلك كانه منه امر ابديعا والامر فيه مشكله

غير مسئلة المسئلة وقد اخذ كثيرا من فوايد شرحه هذا في حواشيه واعجب منه
انه ليس ما نقله في الهندر موضالة كيف وقد كتب فيه فيه ات تهالى القفح
فيه كما هو ذا به قوله ويستعمل اى اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه اذا لم
يجعل معدولا كما في اخر اسما كما في الدنيا والجلى اسما للخطة
العظيمة اولم يخرج عن معناه كاخر بمعنى غير فتقول جاءني رجل اخر واعلم ان
الاصل في تلك الاستعمالات فهم الاضافة بالمعنى الاول قوله
واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وقيل اللام زائدة والاقرب انه يقال
اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام الجنس مع من ومع ذلك قيل
هو باعتبار صونها اجتماعهما قوله لانه وضعه لتفضيل الشئ على غيره
لا يخفى انه هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى غير المفضل عليه
كما في القسم الثاني من الاضافة قوله ولا يجوز زيد افضل الا ان المعلم
عليه ومع العلم بالمفضل عليه الحذف مع الافعل الذي خبره غالب ومع غيره
قليل قوله ويجوز انه يقال في مثله انه المحذوف هو المضاف اليه اى انه اكبر
كل شئ اورد عليه انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض
لان المضاف غير منصرف مناف للتنوين وينتقض بالتعويض في جوار
عند من جعله تنوين العوض على انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل وبعد
انه ربما يجيء بعد اسم التفضيل ما هو موصوفه المفضل عليه بمن وليس بمفضل عليه
لعدم صحة قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه في
اصل الفعل بحقيقة كزيد افضل من عمرو او تقديرا كزيد اعلم من الحمار
كزيد اكبر من الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد
في الكبر بل افعل التفضيل يخرج عن معناه التفضيلي الى التجاوز والبعد
الذي يلزمه فانه التفضيل يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال
زيد متباعد عن الشعر ويجوز استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه

الوجوه الثلثة مجعله بمعنى اسم الفاعل فيثاب عند المبرد وسماعا عند غيره
وهو الاصح ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شئ اهون عليه
تعالى من شئ وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة افعل اكثري لا للمطابقة
اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اى افعل من قوله احدهما او الاكثر
ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد على المعنى الذي هو المقصود
واجيب بوجوه احدها ان المجعل احدهما محذوف المضاف اى قصد احدهما
وثانيها جعل انه يقصد محذوف الجار اى احدهما حاصل بانه يقصد وثالثها
جعله محذوف المضاف اى ذوان يقصد والشارح اشار الى دفعه بقوله
اى احدهما زيادة موصوفه المقصودة به فكانه جعل انه يقصد مصدرا مضافا
الى الزيادة يجب المال وجعله بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى
انه تكلف بل تعسف قوله باعتبار تحققه في ضمن بعضهم الاولى في ضمنهما
عد المفضل لما يتوهم انه يصح قصد التفضيل باعتبار اى بعض كان قوله
مطلقة غير مقيدة بانه يكون على المضاف اليه وحده يوهم انه الاطلاق
معناه الاطلاق عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق
بمعنى الزيادة على جميع من سواه صرح به الرضى الا انه ينبغي ان يكون المراد
بجميع من سواه الجميع حقيقة او عرفا مما يتبادر عرفا فقد تفضيله عليه
قوله ويضاف للتوضيح اى لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله و
تخصيصه لانه الاضافة اذا كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة
الى ذكره لان الاضافة للتوضيح يشمل التعريف والتخصيص والتقابل بين
الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح وانما التقابل بين الاضافة للتعريف
والاضافة للتخصيص وقوله نحو قولك نبينا عليه الصلوة والسلام افضل
ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع المخلوقات ومن
جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل فاسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة

الاستثناء ووجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى بالرفع
على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه
يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غاية ان العمل في هذا المظهر لا يصير
الا في الفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط طلق المضمر
الرضي قيد بالمستتر فلا يجوز اسند زيد افضل حيوان منه وما ذكره في التعليل انما
يتم في المستتر تكيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود
المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لانه لا يظهر اثر العمل في لفظ والا لجاز عمله
في سائر البنيات قوله وانما خص الفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان
مظهرا او مضمرا بما قدمناه لك ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر الملفوظ
مظهرا كان او ضميرا بارزا ونظيره قوله رافعة لظاهر في تعريف المبتدأ
فانه يراد فيه بالظاهر الملفوظ ظاهرا او مضمرا بارزا فلا حاجة الى التخصيص
بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية والنصب كونه مفعولا
الا اذا كان شيء اكر فانه يعمل الرفع بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول
ولم يقل لا يعمل في المفعول به لانه يعمل فيه بحرف التقوى فيقال انا اضرب منك
لزيد وانا اعرف منك بزيد قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية اكرما ذكره
من الدليل لا يخص بنفي عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي عمل النصب بكونه
مفعولا به فلا وجه لتخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان اكرما الاولى ترك
اعادة اللام لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا
كما يفيده اعادة اللام قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا
سببيا هو في اللفظ شيء الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية
لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف
قال الرضي وشروط رفع افعل لفاعلة الظاهر قياسا مستمرا لا بد منها
يعني لا شرط اصل عمله حتى لا يعمل مرفوع هذه الشروط لانه ليس كل ما

عن ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط ونحو مررت
برجل خير منه عمه قوله وهو في المعنى صفة لسبب قال الرضي الاشهر
في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال الهندي اي المعبر المشهور
للتنبيه على صحته وتحققه ونحن نقول السبب ما حصل سببا ولهذا يقال للبواب
سبب الاسباب اي جاعل الاسباب اسبابا فالاسباب حقيقة اسبابا وانما
عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه على انه لا يلزم ان يكون متعلق المعنى للسبب الواقع
بل يكفي ان يكون متعلقا ما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سقيما قوله مشتركة
بين ذلك الشيء وبين غيره على ما حمل قول المصنف خرج عنه نحو ما رايت زيدا
احسن في عينه الكحل اليوم منه في عينه امس فينبغي ان يطلق السبب والاعتبار
غيره في قوله باعتبار غيره بغير الاول بل بغير بغير تقييده السابق بالاول
قوله مفضل ذلك السبب باعتبار الاول اكرما عرض الرضي بانه كيف
تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بمفضل وقد اتفق النحاة على انه
لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين مرفوع فلا يقال حسبت في الدار
في الصحراء ويقال في الدار في اليوم نعم لو صح جعل الثاني بدلا فالاول صحيح كما
يقال حسبت في البلد في الدار فينبدل البعض عن الكل واجاب بانه
قوله باعتبار الاول حال عن مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال عن ضمير
على نفسه قوله والمساواة يا باء مقام المدح هذا الباء انما يخص مثالا يكون
المقصد منه المدح وعلى اسم التفضيل المذكور لا يخص بمقام المدح فربما يكون
النقص فيفيد بالزيادة مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة
او على وجه يكون ذو حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرف فانه المعتمد وهذا
الوجه دون الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا
الوجه فانه اصل الباب يجري في الجميع وانه لا يجري بعض ما ذكره الشارح رحمه
ولا يتوقف عليه اصل الباب فتامل قوله وثانيهما انه يجعل احسن مثل شيط

النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا ينافي ذلك مع وجود ما يدل على التفضيلية
او لا يبقى وجه لذكرها قوله فان قلت لو كان المراد الزيادة التفضيلية لكان قائلا
هذا السؤال لا يخص زوال الزيادة التفضيلية بالقرائن بتوجه على زوال الزيادة
التفضيلية سواء كان مرجوع النفي الى الزيادة او لوجه اخر قلت نعم لكن لو ورد
عبارة الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع للالسببية حتى لا يتم الجواب
السابقين قوله بين احسن ومعموله ياجنبي لم يقل لفصلوا بين العامل ومعموله
باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول اجنبي لا يمتنع بل بين فعل ومعموله لضعف
عمله فيجوز زيدا كان عمرو ضاربا بقض عليه الرضي قوله ولو قدم قوله منه في
عين زيد على الكحل الخ اقول الشبهة نقلت عن الحاصل فان قلت فليقدم منه
على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول لم يلتفت الى جواب نقل
عنه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما يذكر لانه رده الهندي بانه لا فساد
في رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة كما في هذا المثال لان الكحل
الموضح لكونه مبتدأ مقدم رتبة واجاب بانه يلزم تعقيد تركيبي فرجح العمل
مع ضعفه عليه ويمكن ان يجعل ما ذكره الحاصل راجعا الى ما ذكره بعني يلزم رجوع
الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه بحيث لا يرد ما ذكره
الحاصل فانظر اطراف الكلام لئلا يكون بالتقصير اللائم على نوت المرام
قوله مع انهما لا يسلمان قبل العبارة الشهونية الواردة اي هكذا ذكره
الهندي ووافقه الشارح وهو مما يقضي منه العجب لانه كيف يجاب
القدح فيما ذكر فروجه اعمال العرب اسم التفضيل الضعيف في العمل فان
حاصل الوجه انه العرب كانه مضطر في اعماله وحاصل القدح منع
الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا يتوجه توجيه لدفعه بانه لو قدم
لم يبق التركيب على ما هو المشهور وارد والرضي ايضا بان هذا الوجه يجري
في الاثبات ايضا كانه يقال رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في

منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كما ترى فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي منع المعنى التفضيلي فيعمل افعل
مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان المعنى التفضيلي قويا فانه لا يعمل مع
الاضطرار ايضا قوله ولو رفع لفظ العين اكما لم يلتفت اليه لعدم بناء
على عدم تحققه في كلام العرب وان لم نمنع عنه فيما سيأتي قوله وعلى كل
تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله هو كحل عين زيد
وعلى تقدير ذكره الرضي وتبعه الهندي يستفاد بانه المقصد تفضيل الكحل
على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص
بما اذا كان المفضل والمفضل عليه متغايرين بالاعتبار وهو يتغايرا نه
بالذات واما ان المقصد تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من
كحل عين زيد فليكن المقدر منه في عين زيد حذف مجرور من وجار
العين المظهور المعنى مع ذلك الحذف ويتجه انه يوجب اخراج التركيب
الى ما لا نظير له في كلام العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف
كلمة من وابقاء من دخوله على الجر والوقوف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه
بالاعتبار دون الحقيقة مع بل يكفي كونه كذلك بحسب المال والصواب ان
يكون مرجع المعنى الى ذلك ولا يكون في الظاهر مفضل ومفضل عليه تغايرا
بالذات بل لا يفهم المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك
الانتقال الى الكحل المفضل عليه ايضا من ذكر الكحل المفضل فتامل قوله
وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها
الكحل من عين زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي
بوجهين وما ذكره هو ان قوله كعين زيد مفعول رايت واحسن فيها
الكحل بدل منه بدل الكل لان معنى ما رايت كعين زيد ما رايت كحل
كعين زيد ولا زائدة عليهما ومعنى احسن فيها الكحل احسن فيها الكحل

ولا مشلها حذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى
ولا يجوز ان يكون احسن فيهما الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون
المعنى مارايت عينا مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زايد على عين زيد
في حسن الكحل فيها فكيف يكون مثل الشئ زايدا عليه في ذلك في
حالة واحدة قال الرضي اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله
كعين زيد ان كانت الكاف اسما الا انه لم يرض بكونها اسما لان الظاهر
كونها حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التناقض
مندفع اما بجعل الممانعة بمعنى الممانعة في اصل التكحل لا في الفضل في حسنه
واما بجعل الممانعة بمعنى الممانعة في الفضل ويلزم منه النقص على الوجه الابلغ
وكان اللزوم على الوجه الابلغ مبنيا على انه لو كان عين مثل عين زيد
في الفضل على جميع ما عداه لزم التناقض وهو الممانعة مع الترجيح فيكون
النفي هنا فيكون ابلغ واعلم ان الظاهر في عبارة المصنف بين التركيبين
الاخيرين فرقا بانه لا يتعين في مارايت رجلا احسن في عينه الكحل منه
في عين زيد هذا التركيب بل جاز ان يقال مارايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد بخلاف ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان
يقال مارايت كعين زيد احسن فيها الكحل ولا يصح ان يقال مارايت
كعين زيد احسن فيها الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات
في هذا التركيب المفضل عليه وما يتعلق به حيث قال فانه قدمت ذكر
العين قلت ولم يقل فلك انه تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل
من قوله فانه قدمت اذا كان قدمت ذكر العين وجاز ان ينصب
احسن وليس لك ان ترفعه بنا على انه لا فصل ما لا اجنبي وليس بمعنى حسن
مع اتحاد المفضل والمفضل عليه اذ لم يذكر هناك مفضل عليه هو عين
المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فجهتا اعمال احسن متحققان نظرا

نظرا الى تقدير الكلام قوله لانه كان في مقام بيانه الاختصار وما ذكره
اوفق بالمقام والاحسن ان يقال انه بذكر المثال والتمثيل يشعر على
جواز حذف الموصوف وذكره قوله اسم جامد الركبان يعني ليس بجمع
نبه على ذلك ليصح منه ما سيجئ من جعل سارا صفة ركبا لان اسم الجمع
لا يجب تانيث السند الى ضميره والجمع صفته بخلاف الجمع قوله
وسارا بالسرى واحتمال جعله من السراية على انه يكون صفة مصدر محذوف
اى اخوف خوفا سارا بالى الهلاك ضعيف لانه حقه التقديم على المستثنى
ح فلذا لم يلتفت اليه قوله فقوله اى الامر رؤية البصر او من رؤية
القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ بحسب المعنى وهو جعل اى مجهولا
اى لا اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية البصرية والقلبية فتصير واعلم
قوله وادلجوا منسوب الى السباع لكثرتها فيها المراد بالسباع اما حقيقتها
او شرار الناس وقطاع الطريق قوله والحال انى لا ارى جعل الواو
حالية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر وانما قال لا ارى وقضى السبات
ان يقول ومارايت ليفيد انه ما راى اى ولا يرى قط لانه لو راى مثله
لم يثبت الحكم منه بانه لا يرى قط فتامل قوله فلما وصل النوبة الى السباب
الفعل سلك تلك الطريقة اى هو بصدد بيان الاقسام على طريقة
واحدة ومما يدل على انه بذلك الصدد ذكر انه بعد تعريف الفعل بعض
خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله تعالى اعلم قوله اى في نفس مادل
يعني الكلمة جمع بين مادل الكلمة في التعبير اشارة الى معرفة وجه تذكير الضمير
وهو انه باعتبار لفظ مادل وفي معناه قوله اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة
معان هذا هو المشهور بينا بين القوم والتحقيق انه مشتمل على اربعة
معان ورابعها تقييد الحدث بالنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي
غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي اختلف في ان

معنى الفعل النسبة الى فاعل ما اراد الى فاعل معين ولا شك انها على الثاني
معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم اليه الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل
بتعقل فاعل ما اجمالا وهو يفهم بذكر الفعل او غيره ذكره فيكون معنى مستقلا
ونظيره لفظ الابتداء فانه معناه يتعقل تعقل متعلق تعقل اجمالا يفهم
من غير ذكره وبهذا اتحقق انه يمكن جعل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي على
تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما **قوله** والموصوف بذلك المعنى
بالاقتران بالزمان يتعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج النسبة عن
كونها مرادة بقيد التقييد لم يبق الا الحدث والزمان فلما خرج الزمان
عن كونه مرادا بقيد الاقتران بالزمان يتعين ان يكون المراد به الحدث **قوله**
فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق المعنى كما صرح
المحقق الرازي في موجبات شرح الرسالة الشمسية والا تضمني لانه لا يصح
ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة الالتزامي ظاهر جدا
فتعين ان يكون المراد الاعم **قوله** وبقولنا وصفا خرج اسماء الافعال لان
جميعها مسلوبة يقال جميعها ليس واحد اثنين لاثنين بل جامع للاثنين
وانما الدائر كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الجمع قد يكون على سبيل
انفراد كل جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد وكذا جاءني جميع الرجال
قوله والافعال المسلوخة عن الزمان وكذا الافعال المسلوخة عن الحدث
تدخل فيه لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع مسلوخات عن الحدث
صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية **قوله** او المقابل الفعل فانه قلت المراد
بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقابل الفعل الاصطلاحي وتحقيقه فلا يصح قوله وشيء
من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد الفعل الاصطلاحي واراد
بقوله لتقابل الفعل لتقابل مدلول الفعل الا ان الظاهر حينئذ ان يقول وشيء
من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتامل **قوله** لدلالة الاول على الاستقبال

الاستقبال القريب مع التاكيد صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص
لانها وضعت اكرالة الشيء ما لم يحض الشيء لم يعمل فيه **قوله** وانما خص بحروف
تا، التانيث اي الساكنة وبهذا صح قوله والصفات استغنيت عنها **قوله**
والحوق نحو تا، فعلت الاخصر انه يقول والحوق نحو تا، فعلت وفعلت واستغنى
عن قوله والحوق تا، التانيث ساكنة والاولى انه يقول نحو تا، فعلت بالضمير
البارز المرفوع مطلقا ولا يخفى التحرك لاختصاص البارز المرفوع المتصل مطلقا
بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح **قوله** اي بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من
الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا الفن **قوله** فبيلة ذاتية يكون بين
اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء الزمان زماني وهو التقدم الذي لا يجامع
فيه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض بين الامور
الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة والمعلول وبحقيقة
علم اخر ولعدم مخالطة الخ ولزوم ان يكون للزمان زمان انما يندفع لو كان
منشاؤه التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان لكن منشاؤه
ان محل لازم الظرفية وهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون المعنى اول
على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون للزمان والا
يندفع الشبهة الا بتبديل لفظ متقدم بانه يقال اول على زمان متقدم
على زمانك **قوله** مبني على الفتح اشار الى بيان بعض خواصه بعد تعريفه
كما هو عادته **قوله** باحد حروف نابت في اوايله الظاهر في اوله **قوله** كوقوع
الاسم مشتركا اقول لا يخفى انه ان اريد بكونه مشتركا فيكون مضارعا للاسم
الا انه ليس كل ما هو مشترك بخلاف المضارع فانه مشترك الذي سبب
زيادة احد حروف نابت وايمي فلذا قيدت شابهته باحد حروف نابت
ولو جعل شابهته باحد حروف نابت لوقوعه مشتركا بمثل مقبل فانه
مشترك بين الزمانية والمكانية والمصدرية بسبب زيادة حرف لكان اشد

مناسبة قوله فالنهرة لم يراع في البيانية ترتيب حروف نايت بل راعى
قاعدة تصريف الفعل فانه يبتدأ من المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب
قوله مفردا مذكرا كانه اومؤنثا فالمذكر للتغليب اى للمتكلم المفرد
ترك المفرد لانه المتكلم لا يكون الا واحدا سواء تكلم بضرب او بنضرب
وانما وصف فاضرب بالمفرد بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه
في نضرب بكونه مع غيره ولا يجتمع الافراد مع كونه مع الغير قوله واحدا
كانه ذلك الغير او اكثر مذكرا كانه او مؤنثا او مختلطا قوله غيبة اى حال كون
المؤنث الا يمكن جعل غيبة مصدرا الا ان جعلها فالانسب بنظايرها
ولو قال المصدر والغائبة والغائبين لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا
الكلام في قوة الرد دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد انه عدم اعراب
غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المؤنث به وهو
باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون
تاكيد او نون جمع مؤنث مع انه مقصور بالبيانية وقال في البيان انه
انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مؤنث وفيه انه قوله ولا
يعرب فعل الفعل غيره فرقوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع
فيكون اتصال الظرف به يفيد الحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها
لا الحصر وقت اعرابه فروقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان
قوله اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيدها اى لا يعرب مغايره في وقت
عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل باحد النونين
قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة او نون افتضاها
العامل لا بمعنى ما به يقوم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كونه اخر
الكلمة على هيئة مخصوصة فانه اعراب الفعل ليس بمعنى قوله ونصب بمعنى فتحة
او حذف نون اوجبها العامل في قوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون

نون او حرف اقتضاها العامل قوله فالصحيح منه اى من المضارع المعرب
وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند النحاة احتراز
عما هو عند اهل التصريف وهو مستغن عن التصريف وانما قال حرفا لان آخر
ولم يقل لانه ليشمل نحو يخير بلا شبهة قوله المجرد عن ضمير بارز نحو يضرب زيد
وزيد يضرب قوله مرفوع نحو تضرب ويضربك قوله متصل به نحو يضرب و
ما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز
المتصل والاشبه انه لا حاجة الى قوله متصل به فانه معنى التجرد عن الضمير
ان لا يتصل به يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتامل قوله للتثنية اى
لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوع متصل للتثنية و
الجمع والمخاطب قوله والمؤنث فيه ان الضمير البارز في الصحيح المعرب لا يكون
لجمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام منصرف الى المذكر ولذا لك صح
قوله فيما بعد والمتصل به ذلك بالنون وحذفها اذ لو كان المشار اليه
بذلك شاملا لضمير جمع المؤنث لانتقض الحكم بجمع قوله والسكون في محل
الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخويه لانه السكون لا يكون الا لفظا
بخلاف الحركة وهناك نظر لانه الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك
النصب اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا
حرك المجزوم للساكنين بحذف اضرب القوم قوله مثل يضرب مثال
للصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للاعرابه حتى يكون قاصرا والمتبادر من
كلام الشارح انه جعله مثالا للاعراب فاتمه بما لحقه به قوله والمضارع
المتصل به لا يخفى انه الظاهر من سياق كلام المصنف قوله والمتصل معطوف
على المجرد وهو مع ما يقابله تقسيم للصحيح لكن الصحيح المجرد لا على مجرد والمتجرد
فنبه الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل والمثل المصنف بقوله لم يشكر وعد
وتدعوان لكن البدل يغير بانه ونضربان لكانه واضح قوله اسقط الحرف

ن

المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين
للسقوط والمضارع المعتل الاخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم
وهو ما كان اخره حرف علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل
تمام اريد به الخاص قوله هذا التجرد لم يقيد التجرد في المضارع وقيده في
المبتدا حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في قسم
المسند اليه من المبتدا او اسناده الى شئ كما في قسم المسند من المبتدا لانه
يحتاج الى التقييد في المبتدا دون المضارع لانه الاسم يفيد معناه بدون
التركيب مع الغير فيوجد منه ما يجرد عن العامل وليس معرب بخلاف
المضارع فانه لا يستعمل بدون التركيب فلا يوجد منه المجرد غير مرفوع
قوله كما هو المتبادر من عبارة المتن بيانه لاقسام المضارع
انه لم يجعله الرافع له التجرد كيف وقد قال في بيان المنصوب منه ينصب
بان الى آخره في بيان المجزوم ويجزم بلم الى آخره فعلم ان قبل منصوبا
الناصب والجازم يتبادر منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال
ومرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق
الناصب والجازم يمتنع وقوع الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب
الفعل ولا جازمه ففي لم يضرب لا يصح ان يقال لم ضارب وانما يقبل
ومرتفع بوقوعه موقع الاسم لانه وقوعه موقع الاسم خفي في كثير من
المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي بسهولة والمقصد الاصلي في
هذا المقام تمييز الاقسام الثلثة بعضها عن بعض لا بيان العامل قوله
وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم اذ الكسائي منهم يجعل العامل حرف
الامين قوله كما في زيد يضرب لا تقول صحة الوقوع موقع الاسم مشترك
بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني على الاصل فلا يؤثر فيه العامل قوله
ابدال الالف نونا فيه لمناسبة بين الالف والنون اللان يقال

يقال النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين قوله وقال الخليل اصله
لان يردوا لان تضرب في تقديره لا تضرب وهو ليس بكلام بخلاف
لن تضرب اقول لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حذفها انما يحذف الفعل
الا انه الحق بلا للتصريح بانه لتاكيد النفي لا لتاكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ
نفي التاكيد فاعمل عمل النصب ليكون اخر الفعل على هيئة يكون مع النون
ولذا خص ان من بين حروف النفي بتاكيد النفي قوله بعد حتى اي ما ذكره
الشارح في تفصيل الحروف التي تقدر بعدها ان شروع في الشئ قبل
اوانه فان المصنف فصلها فحل ما ذكره مقام تفصيل المصنف قوله اذا
لم يكن بمعنى الظن هذا يشعر بانه العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل
الا في اليقين ولو سلم فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل
ما يدل على اليقين سواء كان لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن
الى غير ذلك قوله اي المخففة صيغة الفصل هنا للحصر اي المخففة لا غير
وبه صار مقابلا لقوله والتي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالاخذ
اي المخففة الماخوذة من المثقلة قوله فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه
وكذا الداخل على الماضي ولا يبعد ان يقال اي الناصبة الغير الجازمة
مقتضى وضعها وهي اخص من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشان وقوله وليست
هذه تاكيد للحصر قوله على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه
وليس المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر قوله لا مؤبدا اطلاقا كما قيل
ولا مؤبدا في الدنيا كما هو الحق قوله لكونه جوابا وجزاء وهما يمكنان الا
في الاستقبال فيه بحث لانه جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب
ان يكون مستقبلا وكذا الجزاء لجواز ان يكون فيما مضى كقولك في جواب
من قال اسلمت صار خراجك ان عصم ملكك وبرك فالوجه انه يقال ان
لضعفها لا يعتد انها تعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي هو مبني الاصل

قوله واذا وقعت بعد الواو والفاء خص بيانه هذا الحكم فيهما بالوقوع
بعد الواو والفاء كانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لانه
انهم وجدوه ولم يجدوه هاذا وجهين فتدبر قوله فالوجهان جائزان جعل وجهان
مبتدأ لانه حذف الخبر اهون من حذف عامل الفاعل لانه فيه حذف
العامل في المسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر بالنظر
الى ما سبق ان يكون تقديره يقضيها الوجهان الالغاء والاعمال قوله وانما
كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان او متركل المستقبل فتدبر قوله
بمعنى كي البيانية لانها فايدة التقييد كي البيانية سيما وقد علم معناها قبل ذلك
لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن الى بمعنى مع فانه قلت حتى ايضا
بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى ولم يقل اذا كانه بمعناها او معنى قلت
كانه اراد انه لا يشترط في حتى اذا اريد انه يكون مجروره جزء مما قبله او متصلا به جزء
منه قوله فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لانه يحتمل الاستقبال كما
لا يخفى قوله كما تقول سرت حتى ادخل امس ذكر امس مع ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع
حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضي
قبله بجعل هذا المثال حكاية الحال دون واحدا من الامثلة المذكورة المقابلة لذلك
في كلام المصنف قوله كانك كنت في زمان الدخول فبينات هذه العبارة الى
جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال وهو خلاف عبارة المصنف
الا ظهر ان المراد زمان الحال المحكية فهي حينئذ حال بان تبرزه في نظر السامع
في معرض الحال قوله لانها علم الاستقبال فيفيد انها علم الاستقبال حقيقة
او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي كون الحال لان يقال بنافي افادة الحال فلا يصح ذكره
في مقام افادته قوله كما توهم بعضهم وجه التوهم انهم يقولون ان الحرف ابتداء
ويريدون لزوم الابتداء بعدها قوله ليحصل الاتصال المعنوي فلا تخالف حتى
وصفها بالكلية لانها وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا او معنى

معنى عاطفة كانت او جارة قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان
يحتمل المثال الحال تحقيقا او حكاية ولهذا اكتفى المصنف بجعله مثالا للحال
تحقيقا بخلاف حال التحقق قوله امتنع نظرا الى الامر الاول فيه نظر
لانه يمتنع نظرا الى الامرين لان كان سيري لا يصلح سببا للدخول
لانه السبب وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون في تقدير كان سيري
واقعا وان يكون في تقدير كان سيري مسندا الى غير ذلك فلم يتحقق
خبر كان الا يصلح للسببية فجعل مانع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول
لانتفاء شرط صحة الناصب قوله فبقي ان قضية بلا خبر لا يخفى ان الخبر في صورة
النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا لحتى فلك ان
تقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره قوله فقوله
انهم عطف بتقدير جار لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى سابقه لان
قوله امرت حتى ادخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاه اليه ما ذكروا
انه عطف على شيء وسبقه قيد يشارك المعطوف عليه
في ذلك القيد لا محالة واما اذا عطف على الحقه قيد فالشركة محتملة قوله
اي ما كان صفة الله تعذيبهم الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم فتامل قوله
والفاء التي ينصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها اجعل خبر
الفاء جملة محذوفة المبتدا، ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء
في قوله فتقدير ان والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بتشريطين
قوله احدهما السببية اي قصد السببية وقد نبه عليه الشارح ثم النفي
المستدعي جوابا وصف النفي بما يكشف عن كونه في معنى الانشاء وقد سبق
منه موافقا لما اشتهر ان النصب بالفاء يوجب تقدير ان ليصير مفردا
فيصح عطفه على المفرد والمستنبط من الجملة الانشائية لانه الفاء عاطفة
ولا يكمل العطف على الجملة للاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء

هنا بعد عن العطف بتقديم الانشاء المستدعى للجواب فانه الجواب
لا يعطف فبينهما تناف ولا يخفى انه ما دل كلامه عليه فرانه اذا لم يقصد
السببية في زرني فاكرمك لا يصح النصب بتجه على انه يشكل مع الز
توجيه العطف الا ان يقال حينئذ يكون من وضع الفعل موضع المصدر
كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله والحق بالمجاز فاستر بجاجعله
الشعر ومبنى ذلك توجيه العطف بتاويل ما قبله بقولنا سيقع مني
ترك منزلك والحاقي بالمجاز فالاستراحة ويمكن توجيهه بما يجري عن الضرورة
وهو ان يجعل ساترك والحق فرمعنى الامر اي لاترك ولاالحق فاستر بجا
قوله واو التي ينتصب الخ اكتفى ههنا بتقدير متعلق الظرف ولم يقدر المبتدا
ولقد احسن قوله اي بشرط ان يكون بمعنى الى كما لا يخفى انه بعيد والاولى
ان يراد انه ينتصب بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى
الى ان فتقدر ان لسيم اللفظ الدال على الى ان قوله اذا كان المعطوف
عليه اسما صريحا يفيد الاسم بالصريح نحو اعجبني ان تضرب زيدا فشتم
فانه لا يقدر ان الجواز عطفه على مدخول ان ونصبه بتلك ان السابقة
وفيه نظر لانه يشكل باعجبني انك انسان وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان
فالاولى انه لا يقيد الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه من اعجبني ان تضرب
زيدا فشتم اسما بل المعطوف عليه هو الفعل والتاويل بالاسم متاخر
عن العطف قوله ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكر احترزين ويمكن
ان يجاب عنه بان العاطفة في تقدير ان على نحو ما مر مرارا ويشار
بعض عن بعض في الشرط والثاني اشتراك الجميع فيه فقد اول الخصوصيات
بشرط ليضبط وفصل عقيبها شرائطها ثم انهم اعتذر بذكر المشتركات
في الشرط مرة واحدة لعدم احتياجها الى التفصيل قوله ومع العاطفة
اي مع العاطفة مطلقا اذ قد ربعد بان بالشرط المشترك بين الكل

الكل بخلاف العاطفة المقدران بعدها بشرط مخصوص كما فصل في
حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة لانه بهذه الحروف ذكرت
بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك بين الكل فتامل قوله وبجزم
اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة في النهي اضاف اللام لانه
نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها علم لنفسها فلا تقبل الاضافة
وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج الى تقدير المعرفة والمشهور
تقدير الظرف بالنكرة والموافق بالمشهور ان يكون التقدير ولا مستعملة
في النهي ليجعل قوله في النهي حالا الا ان الانسب بالمغير تقدير المعرفة فما
جعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية جانب اللفظ قوله
احترازعما استعمل في غير النفي وعامل المستعمل في شتى النحو الا تسم قوله
وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا ان تجزم بالاصالة فعلا واحدا والا
فقد يعتد بمجزومه بالعطف فيقول الا تضرب وتقتل قوله وكلم الجازاة
اي بعضها فانه كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة قوله والمجزوم بها فعلان اي
قد يكونان كذلك كما سيعترف قوله واي وهو ايضا مما يجزم المضارع مطلقا
سواء كان مع ما نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا او بدونه قوله مع كيفما واذا
فشاذ فركيفما شاذ وذانك ان ذكونها من كلم المجازاة المجزوم بها شاذ
قوله ويخص اي لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد ذلك من تاكيدلم
بما النافية فيكون تركيب لما فلم وما قوله وكانه ذلك لكونها فاصلة
قوية بين العامل ومعموله فيه بحث لانه ان في انه لم اضرب ليس عاملا في
اضرب لانه مدخول لم ومعموله وانما مدخول ان لم اضرب قوله ولا النهي للصح
اضافة العلم وكانه نكرها او جعل النهي مرفوعا صفة للكلمة لا بمعنى لا النافية
قوله لسببية الفعل الاول لا يخفى ان السببية بمعنى كون الشيء سببا
لا بمعنى جعله سببا فالاولى انه لتفسير الكلام بافادة سببية الاول

الثانى فكانه المراد بجعله سببا جعله سببا فى نظر المخاطب وذلك
ليس الا بالافادة فحاله ان المراد لافادة سببية الاول فكانه الشارح
ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعد غير التفتيح قوله من حيث انه يبتنى على الاول
اى قد يبتنى كذلك وذلك اذا كان الاول سببا واما اذا كان لازما
من غير سببية فليس الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يسبى الفعلان مع تعلقه
بهما شرطا وجزاء لان الشرط هو الجملة الاولى والجزاء الجملة الثانية فافهم قوله
لتحقق تاثير حرف الشرط فيه اى تحقق التاثير معنى وان لم يتحقق لفظا
اما فى ان ضربت ضربت فظاهر واما فى ان خرجت لم اخرج فلان الجزم
بلم لا بان لقرب لم وسبقه معنى لان انه دخل على لم اخرج لا على اخرج
حتى يكون سابقا فى الطلب ويتصور فيه التاثير قوله وان كان مضارعا
مثبتا ينبغى ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان تكرم زيدا فليكرمك لانه
يلزمه الفاء لعدم تاثير حرف الشرط فيه مع كونه مستقبلا بلام الامر
وبغير الدعاء والتمنى فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تاثير له
فيهما معنى وكذا الاستفهام على ما سيجئ قوله او بلن جيء بكي فيه
الفاء لعدم اكلانه صار مستقبلا بلن والاولى اصلا لئلا يتوهم انه
يجزم لان النصب بلن منحصر لقربه وسبقه كما مر قوله او استفهام
نحو ان لم يضرب زيد فمن يضربه او مضارع منفى بما نحو ان لم يضرب
فما تضربه ووجه عدم تاثير حرف الشرط فيهما ان الاستفهام يبقى على
احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والمنفى بما يكون للحال فهو غير انقلاب
قوله موضع الفاء نبه على ان الفاء واذا لا يجتمعان ولذا لم يقل ويكفى
باذا مع الجملة الاسمية مع انه اخصر قوله لاختصاصها بها اى بالجملة الاسمية
فالضمير راجع الى المضمنة الجملة فتدبر قوله وانه التى يجزم بها المضارع
حال كونها مقدرة اى عبارته مشعرة بانه جعل مقدرة فى قول المصنف ان

وانه مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية فرصلة صفة ان وجعل قوله بعد
الامر منصوبا بمقدرة ومقدرة خبر الا بما كانت ولا ضرورة تدعو اليه
والوجدان مقدرة مرفوع خبر لان قوله بعد هذه الاشياء الخمسة جبالجا
اى لا حاجة فى تقدير ان الى اشتراط الصلاحية بل يكفى قصد السببية فان
تحقق السببية كان الكلام صادقا والا كان كاذبا او داعا لنكتة
فتدبر قوله فانهم يطلقونه اى مثله الماضى اقوى الشواهد على ارادة
الصيغة انهم يطلقون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر
بمنزلة قولهم الامر بالصيغة قوله وفى بعض الشروح انما قال مثال الامر
الامر المعرف بالصيغة لا يحتمل ان يكون المجنى المصدر فزيادة المثال
لدفع توهم ارادة المصدر لتوهم بعيد على انه لا يندفع لانه يكون مع ذلك
ان يكون الامر بمعنى المصدر اى صيغة الامر كما يقال للامر الامر فالوجه ان
يقال الامر فى السنة العربية ان يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح
المشتهر فيما بين المحصلين فخاف انه يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون
فى قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة قوله صيغة تطلب بها اى قوله يطلب
بها اخرج النهى والاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام
واداة الاستفهام ولان النهى لا بالصيغة فالحكم بانه قوله يطلب بها الفعل
شامل لكل احد لا يخفى انه المراد وصيغة فعل لانه الكلام فى الفعل فلم يدخل
اسماء الافعال فى التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة
وقوله صيغة يطلب بها الفعل شامل الامر باللام فجعلها بمنزلة الجنس والقيود
بعدها فصولا والاظهر انه صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضى والمضارع
وقوله الفعل يخرج النهى وقوله من الفاعل احتراز عما قد عرفت مافيه وكذا قوله
المخاطب احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل
قوله فلتفرحوا وعن مثل صه فقد عرفت مافيه والحق انه ليس فى تتمة التعريف

ع

والتعريف فقد تم بدونه بل شرع في كيفية استحقاق الامر فالتقدير هو حذف
حرف المضارعة او يحذف مضارع قوله وفي الصوت حكم المجزوم اي في حكم
اخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم قوله في سكان الصحيح لاخفاء في ان سكان
الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الاخر وما سقوط النون فليس حكم الاخر ان
النون ليس اخر الامر الا ان يقال الشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل
والنون نزلت منزلة كلمة واحدة فنزل النون منزلة الاخر قوله فان كان
بعده اي بعد حرف المضارعة اكر ليخرج المصدر بعد كون اخره في حكم المجزوم ان
كان اكر ولهذا اكتفى ببيان زيادة النكرة ولم يبين عمل الاخر فقوله اسكن
اخره مما لا حاجة اليه ومع ذلك قاصر اذ ليس فيما في اخره نون او حرف علة
اسكان الاخر بل حذفه فينبغي ان يقول اسكن اخره او حذف قوله والمراد
بالرباعي ههنا اي في علم النحو واما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصولية
اربعة وفي قوله غير المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يخلو المزيد فيه وقوله وانما هو في
الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال ان ضمير
هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعة ساكن وكذا
قوله ههنا يعني في مضارع رباعي بعد حرف مضارعة ساكن قوله وفعا
للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين وفعا للالتباس بالمضارع على
تقدير الفتح اي فتح الهمزة فقوله فانه اذا قيل اقتل اكرم سهو من قلم الناسخ لان
الكلام في ابطال فتح الهمزة وكسرها ليتعين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال
فتح التاء وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح التاء او لم يكسر حتى
يكون لبيانه فائدة والصواب انه اذا قيل فتح اقتل افتل بفتح الهمزة ليتسنى
بواحد المتكلم المعروف في حال الوقف واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج
من الكسرة الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوى ساكن بعد ضمة ليس كسر الهمزة
فيما سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر مضارع بعد ساكن منه بعد

بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذي هو مضارع بعد حرف
المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت اي في وقت
سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة قوله مثال ما يكون بعد حرف المضارعة
ضمة الصواب مثال ما يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله او على
حذف مضاف اي فاعل فعله اكر لا يخفى انه اضافة الفعل الى المفعول ايضا
لاولى ملابسة فتقدير الفعل لم يزد في الكلام الا تقدير او علم مما ذكر ان
اضافة الفعل ايضا الى ما الاولى ملابسة لم يتنبه له قوله ولا بعد انه يراد بالموصول
الفعل الذي لم يذكر فاعله الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيسلم
كون الاضافة بيانية وكانه اراد بالفعل الفعل او شبهه على المسامحة السائغة
قوله الكفاء بذكره فيما سبق في تعريف مفعول ما لم يسم فاعله وكان
يقول لم يذكره اعتمادا على اشتهاره انه لا يجوز حذف الفاعل ونيابة
المفعول مقامه قوله وبضم الثالث الى قوله خوف اللبس الاخصر ان يقول
فانه كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم كل متحرك قبله خوف اللبس فيستغني
عن قوله وبضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع التاء قوله لئلا يلتبس في
الدرج بالامر في تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفي واحده رفعا والاولى ان
التعليل وتفسير قوله خوف اللبس قوله هذا علة لقوله وبضم الثالث والثاني
بكمل بتعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في ضرب بكسر ما قبل الاخر لتوهم
انه صيغة معلوم من باب علم والتبس في باب بلا شبهة فالاولى ان يقول
الصحيح فانه كان ماضيا كسر ما قبل اخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة
الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس قوله اي يكون عينه فقط معتلا
يمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعين اللفيف لا يعتل وهذا اصوب لانه
يندفع به الاصوب قوله وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض الصلاح
في المبني للفاعل منه كما ذكر ويتبعه ذكر معتل العين في المبني للمفعول فانهم

فيه ما ذكرنا هذا كلامه وهو سهو من الناسخ وصوابه وانما خص معتل العين
بالذكر لزيادة غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وبتبعيته ذكر مضارعه وانما
لم يكن فيه ما ذكرنا قوله المتعدي وغير المتعدي هذان صنفان لنفس الفعل فان
المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا
لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على
شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك انه بالنسبة
الى الفاعل والمتعلق بالمفعول به جزآن بمعنى الفعل وما سوى المصدر ما شابهه
فنقول المصدر المتعدي ما اشتق منه الفعل المتعدي فالمتعدي المطلق
ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما اشتق هو منه عليه وكانه لذلك
قال المتعدي في الفعل قوله فان المتعلق بنسبة الفعل الى غير الفاعل في اكثر
عباراته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم الفاعل هو الفعل فالمفعول او
المتعلق اسم مفعول الجذف والايصال وما وقع في التعريف اسم مفعول الا
ان يقال التعلق في الجانبين فكما ان الفعل متعلق بالمفعول فالمفعول ايضا
متعلق به فاوضح ببيان تعلق الفعل بمعنى المتعلق الذي هو المفعول
قوله وبنية الفاعل والمفعول يريد به بمعنى الحال قوله وبنية الفاعل فقد
ان المفعول الذي يبين الحال بنيته اعم من المفعول به فلا حاجة لترك بنية
المفعول في هذا المقام فان اللازم كالمتعدي لا تعلق لبنية الفاعل والمفعول
قوله وغير المتعدي يصير متعديا والمتعدي يصير لازما بنون الانفعال
نحو انصرع وبتاء التفعل نحو تدحرج قوله او بالف المفاعلة نحو ماشيته
او سين الاستفعال نحو استخرجته هذا غير مشهور بين في باب التعدية
وانما المشهور في الكتب هو الثلثة الاخر وكانهما لا يعدان
بجوهر الحروف ولا بنصر فان في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يجدان
في الكلمة بمعنى هو مستقل بطلب المفعول بخلاف الثلثة فان ما اشتق بمعنا

معناه صاحبته في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي حيث يطلب مفعولا بل
يحدث في الكلمة معنى المصاحبة المستفادة في طلب المفعول واستخرجته
معناه صيرته خارجا فاحدث السين معنى التصيير المستقل في التعدية
مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل قوله تاتيهما غير الاول كما عطى وهي
سماعية كثيرة جمعتها الى ستين وارجو ان احيطها واعمل رسالة تنفع
بها الطالبون قوله كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه وعدم جواز
كونه مع الفاعل ضمير منه واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك قوله و
الثاني والثالث غير مفعوليهما من حيث بيانية لا بعضية ولذا لم يقل من بعض عليهما
قوله كمفعولي علمت في وجوب ذكرهما عند الاخر لا لوجه التخصيص بباب المبدا
بل مما شاركهما في خصايص الخبر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق اعلمت وقبل
اللام والاستفهام والنفي نقول اعلمت زيدا العمرو قايم او اعمرو قايم
او اعمرو قايم وايضا يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين لشيء واحد
فنقول زيدا اعلمني قائما قوله كانهم اراد وا بالشك الظن هذا من خلط اللغة
باصطلاح المبرانيين والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس
قوله تساوي الطرفين اي وقوع الخبر وعدم وقوعه قوله لبيانها اي
تلك الجملة توخيا الاخبار بها ناشئة عنه الاظهر ان المراد لبيان ما اي
اي تلك الجملة المذكورة عبارة عنه فان علمت لبيانه ان زيدا قايم مثلا
عبارة عن معلوم يقيني وهكذا الكلام سواء كان معنى ذكره الشارح رحمه
او بمعنى ما ذكرناه يقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة الاسمية
وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يقيد مع فواعلها
فائدة تامة ويصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال
فالاولى ان يقال مع الكلام لبيانها اي الافعال عنه اي عبارة عنه
والمقصد منه التنبيه على انها ليست من توابع الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان

معانيها وهي مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كسائر دواخل
الجمل فافهم قوله فتنصب الجزئين على انهما مفعول لهما الظاهر مفعولان
لهما وكانه اراد ان كلا منهما مفعول لهما قوله انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر
اي هذا هو الشايع وخلافه قليل على ما فصله الشارح المحقق اذ اقتضى ان
لا يصح علمت ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته بلبن في اللبن
انه يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا فكانه اراد انه اذا ذكر احدهما ذكر
الاخر او ما ينوب منابه قوله لانخلنا في الحاشية اي لانخلنا جازعين
على غرابك الملك بناء او قد وشى بناء قبل ذلك الوشاة هذا ذو في العباب
اي لانخلنا اذ لا، على غرابك الملك بناء وبالجملة جعل الفراء بمعنى الاخفاء
ولكن لم نجده في اللغة قوله فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة هذا
لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين لشيا لعدم توقف فائدة نهما على
ذكر المفعولين لان هناك جهات افادة اخر كان تقول فلا يظن كثيرا او يعلم
قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم زيد الا
بالبراهين ولا يظن الا بالامارات ونقول ما ظننت اليوم او ما علمت اليوم
قوله لاستقلال الجزئين الصالحين لانهما يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين
لهما الظاهر الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين وكذا الفائدة في تقييد
الكلام بالتمام وكلامية غير مقيدة بالتقرير الاول لانه كلام على تقدير مفعوليتهما
ايضا الا ان يجعل الكلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المص قوله
فلهذا قيد جوازه المبني اكرم للاحتراز عن صورتي التقدم فانه لا يجوز فيه ابطال
العمل قوله او بواسطة نحو علمت غلام من انت فيه بحث لان علمت وان وقع
قبل الاستفهام لانه المضاف الى ما فيه الاستفهام وحرف الجر الداخل
عليه يتميز جان معه امتزاجا ما بحيث يسري الاستفهام في المضاف
وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما ولذا جاز تعدية علمت بهما على كلمة تضمن الاستفهام

الاستفهام قوله والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جايز لا واجب والتعليق واجب فيه بحث لانه لو كان الالغاء
جايزا لكان في قوله ومنها جواز الالغاء استدراك والصحيح ما تقدم
من ان الالغاء واجب في الصورة المفصلة وغاية ما يمكن ان يقال انه لما
الفرق بين معنى الالغاء والتعليق بل اراد الفرق بين حقيقتي الالغاء و
التعليق في هذا الباب فان الالغاء جايز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب
ولذا لم يقيده بالجواز بل ساق الكلام فيه بحيث يفيد الوجوب فتدبر قوله
راى البصرية اي راى بمعنى ابصر والحلية الحلم هو النوم قوله ولقد راني للرماح
دريئة اي ابصر نفسي خلفه حذف الرماح لكونه ارادني بمعنى العلم شايع فيكون
دريئة مفعوله الثاني وعلى ما ذكره هي حال قوله ما عدا احبت اي لا يصح الا شيا
من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب حمله على البدل ثم
انه لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره في بيان المص قوله وهي اما العلم او الظن
فالمراد بالمعاني ما فوق الواحد قوله لئلا يقال لا وجه لتخصيص البعض وللا
يقال لا وجه لتخصيص بيانه هذا البعض في المعاني الاخر فان لكل منها معاني
اخر قوله بمغرضت ذا حسب وهو الذي في شعره شعرة كذا في العباب
قوله بظنين اي بمتهم فظنين بمعنى المفعول قوله لانها لا تتم بمرفوعها وقيل
نقصانه مدلولها عن مدلول الثانية بالحدث الداخل في الثانية دونها وفيه
نظر لانهم لا يسمون افعال المدح والذم ناقصة مع نقصانه مدلولها غيرها
بالزمان ولك ان تقول سميت بها لنقصانه عدديا بالنسبة الى الافعال
التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه قوله هو تقرير الفاعل اعلم ان مدلول كان
نسبة الصفة الى فاعلها والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل
وفرق بينها وبين التقرير الذي هو صفة للمتكلم انه كان مصدرا مبنيا
للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان مصدرا

مبنيا للمفعول فحاول ثبوت الصفة للفاعل على سامحة لا يليق
بمقام التعريف قوله فكل من الصفة والتقرير عمدة لو كانه مجردا لذكر
في الموضوع له مستدركا لكونه عمدة فيما وضع له لكانه الزمانه ايضا عمدة
في هذه الافعال ولو كانه موجب كونه عمدة امرا اخر لابد بيانه حتى يتكلم
عليه على انه كون كل من الصفة والتقرير عمدة في التامة يمنع خروجها بقوله
ما وضع لتقرير الفاعل هذا العز الا انه يقال المراد بالعمدة فيما وضع
لتقرير الفاعل على صفة فقط فينتج انه العبانة لان عد قوله ولو جعل
الموضوع له اكما اشارة الى التصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال
الناقصة وجعلها مجردا التقرير بدعوى خروجها ازا وعلى التقرير عن معناها
وكونها قيودا له ولا يخفى انه مع ذلك ايضا لا يكون تمام الموضوع له التقرير
بل التقرير والعقد على ان جعل الزمانه خارجا عن هذه الافعال واخلاقه
الافعال الناقصة تكلف وتحكم قوله ولا يبعد انه يجعل اللام اكما جعل التقرير
بمعنى النسبة فيحتاج الى التقرير الافادة لانه الغرض من وضع اللفظ
افادة المعنى للغير والاوجه عندي ان المراد بالتقرير ما اشتهر في
بيان التاكيد والافعال الناقصة موضوعات لغرض تقرير الفاعل
على معنى وتاكيد اتصافه بالصفة فانها موضوعات للنسبة وكيفيتها
من الزمانه وغيره والتزم دخولها على الجملة الاسمية الداخلة على النسبة
المدلولة بها فتاكد النسبة المدلولة للجملة بدخولها عليه ولا ريب في
انه الغرض افادة الزمانه ايضا فانه العمدة افادة التقرير فعلى تقدير
جعل اللام للغرض ايضا لابد من حمل قوله ما وضع لتقرير الفاعل على انه
العمدة تقرير الفاعل قوله لا يحتاج الى قيد زائد كانه اشارة الى قيد
ذكره المحقق الشريف انه المراد صفة خارجة عن مدلولها تارك ذكره لشاهد
من العبارة قوله وقد تضمن كثيرا اي التضمن ملاحظة معنى فعل لازم بمعنى متعد

فعل مع ملاحظة معناه واعماله عمله بهذه الملاحظة ولابرازه في مقام التفسير
طريقان احدهما جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا فيقال في تفسيرهم التسعة
بهذا عشرة تتم التسعة بهذا صابرة عشرة وتاتيهما على هذا كما ذكره
الشارح فقوله تامة وكاملا حالان لا صفتان كما توهمه العباب قوله وجاءت
بمعز كانت في المفصل بمعنى صارت قوله من الغرارة وهو العقدة فان
التركيب حدث في الخوارج حين ارسل اليهم علي رضي الله عنه ابن عباس رض
اي ما جاءت غفلتنا حاجتك اي لم تجدنا غافلين كما نريدنا قوله ارهف
شفرته بالضم السكين العظيم على ما في القاموس قوله لا يجاوز جاءه وقعد لم
ولهذا اجاز المصنف بالتركيب من الدين هما وقعا فيهما لكنه قال في بعض نسخه
الحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقيل في ضبط موضع استماعا
فعدانه يكون الخبر كانه كذا قوله على الجملة الاسمية المركبة من المبتداء والخبر
اخر بتقييد الجملة الاسمية عن مثل اقايم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان اسميتان
مركبتان من المبتداء والفاعل قوله اي لاجل اعطائها الخبر حكم معناها كما
تعطي الخبر حكم معناها تعطي الاسم ايضه فصار زيد غنيا بجعل الغنى مستقلا به
ويجعل زيد امستقلا قوله ثبوتا ماضيا الاولى جعل ماضيا مفعولا فيه اي في زمان
ماض وتنكيره لبيانه انه ليس زمانا معينا من الماضي قوله تنهاء تقرر التنهاء
المفازة التي لا يهتدى فيها من التيه بمعنى الضلالة والتقرر الكانها الخالي بالصف
المطي بسرعة سيرها فانها بمنزلة قطار تركب بعضها صار فراخا فمشى
بسرعة الى فراخها قيل كونها بعضا ولو كانه بمعناه يفسد هذا المعنى كذا في
العباب قوله هذا ايضه عطف اكد وانما ذكره مع كونها غير خارجة مما هو بمعنى كان
ومقابله لانه مختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تقرير ضمير الشان
هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على كونها ناقصة
والاول بيانه لها باعتبار معناها والثاني بيانه لها باعتبار عدم ظهور عملها

كذا في العباب قوله فانه يجيء بمعنى كان

في جملة بعدها بالاتفاق وانما اختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا جمع بعضهم
كونها تامة وزيادة لجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها قوله وكقوله تعالى
كن فيكون الاظهر ان قوله تعالى كن موقع الايجاد وبعضهم ثبت وفي موقع جعل
شيء موصوفا بشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل انه يكون في الجميع ناقصة ويكون في مقام
الايجاد ايضا بمعنى كن كذا موجودا قوله ويكون زائدة هذه مختصة بلفظة كان
بخلاف ما سبق فانها شاملة للجميع نظائر بعضها قولك فيما لك فيما نعمى تكون
ابؤسا استعاذة فما اجمل تحول النعمى بالضم وهو النعمة وضمير تكون له اقالا ارادة
المتعدوة بالمصدر او بجعله ابؤسا وشدائد جمع وانما كان واحد المتعدد والخبر
قوله قبل سمي اسمها فاعلا فات هذا القائل التنبيه في محله وسوقوله او وضع
لتقرير الفاعل على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في محله لاختصاص
الاطلاق ببعض الافعال فنحن نقول نبه في هذا الكلام لجمع الخبر بمع الفاعل
على انه الاصطلاح على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر
وليس الخبر على اصطلاح فمن يسمي الاسم فيه فاعلا استمى ما يسم المفعول بل الاسم
يسمى فاعلا واسما كما انه يسمى الخبر مفعولا وخبرا قوله معلوم عقلا جعله خارجا
عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف مما لا مقتضى له قوله او تقدير اكقوله تعالى
ليتعميم قال بعضهم النفي ولم يقل وبعضهم كلمة النفي قوله وتقدير الزمان قبل
المصادر كثير جعل تقدير الظرف هنا فرع تقديره في المصادر ولكنه مندوحة
عنه لانه في ما دام صار علما في تقدير الزمان معه حتى يمتنع كون الزمان معه وليس
الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر قوله احتاج الكلام سوى ما دخل عليه
لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على
انه لابد لهذا الكلام من الاشتمال على نصب الظرف قوله ويجوز تقديم
اخبارها كلها اي كان الاهم الاتم انه يقول دامه كام خبر المبتدا ولم لا يكمل
عليه ما اورده الشارح ايضا قوله فان رد بجواز التقديم اي بمن لم يجز

بختار هذا الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على اسمائها بمعنى انه لا يمتنع
من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها فلا حاجة الى التعرض لها هنا
قوله بحكم كانها لك الظاهر انها بمعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم
الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم
هذا يتجه على قوله قسم يجوز قوله وهي اي الافعال الناقصة الا يتسب السياق
الكلام ان هي راجعة الى الاخبار الا انه صرفه الى الافعال لاقتضاء ظاهر
قوله وهي فمكان الراح واخواته ذلك قوله وبهذا اندفع ما قيل كان ينبغي
الدفع انه المراد بالخلاف عدم اجتماع المخالفين وتاخر المخالف والمراد
كون المخالفين متناجزين متنازعين دل عليه قوله بانه يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانبه الاخر لا من جانب الجمهور كما يقتضيه بالفاعلة
لتقدمهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه يكفي لهذه
الاجماع وعدم ضعف جانبي في الاختلاف لانه ليس مع خلاف ما تقرر ويمكن
وجها اخر ان يتميز ليس عن الافعال المنفية احدهما ان المراد بالمختلف فيه
ما اختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة فجعل المصنف اختلاف النحاة
في ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف منهم بخلاف مخالفة
ابن كيسان فانه للخطائي في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف
ليس بخلاف الافعال المنفية قوله ما وضع اي فعل اشار الان التعريف
لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد فقوله افعال المقاربة
بتقدير هذا اما باب افعال المقاربة وما وضع خبر للعائد الى فعل المقاربة
اي هو ما وضع قوله عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة
عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء واشفاق لا يقال عسى اشفاقية
موضوعة لانشاء الخبر رجاء لانا نقول قيد الحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة
قد يكون بعضها معنى لا يكون باعتباره منها قوله لتضمنه انشاء الطمع والرجاء

او الاشتقاق قوله والاشتقاق آت فى الاغلب انما قال لانه امثال المضرب انشاء
لكن مع كثرتها مغلوبة للحروف الانشائية قوله اما فى جانب الاسم يزيفها
جاز فكلامهم قولهم عيت صائما ويرجح تاويل الخبر باسم الفاعل قوله ولان
لم يبن على المفعولية فى صورة الانشاء الاولى ان يجعل منصوبا على المفعولية باعتبار
الاصل ويرده ايضا نحو عيت صائما قوله والذى يراى انه اصله اذ وجه تقريب
يرده نحو عيت صائما قوله وفى يخرج ضمير يعود الى زيد ولا يمنع تقديم الخبر السببى
الاسم يفاعل الخبر كما فى زيد قام لان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار
قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قايم نعم يتوقف
صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرج الزيدان ويزيفه ايضا انه لو كان
كذلك لينبغى ان يكون عسى يخرج زيد بحذف ان فتامل قوله واما قوله وهو ان
يجعل الخ يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت فى الاستعمال عسيا ان يخرج
الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سبيا على مذهب
البصريين فاختيارا اعمال الثانى قوله وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد قوله
ان يقول المصنف يقول عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد قوله
لعدم مشابهته قولك الخ هذا واضح على تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو
كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة
متحققة كما كانت فى الاستعمال الاول فتخبر عنه ولو الخبر بعلمك ما اشار انه
اذ لا يظهر ذلك فى قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد رسيس الهوى
فرجب تتبع قوله ان يصيحا مصح بمعنى ذهب والقطع قوله اى كسائر الافعال
اى كباقى الافعال قوله فغيره اى غير لم يكد وجعله لم اجد قوله قال عبسه على وزن
الطلبة من الاسماء العبرية وفى كثير من النسخ عنبسة بزيادة نون بعد العين
ولم نجد هاتين الاسماء العبرية قوله وفى المستقبل الاولى وفى المضارع وكانه اتفاقى
الحال اقتصر على الماضى والاستقبال قوله وقد عرفت وجه التمسك به اى لا يخفى

وههنا احتمال الخ وهو ان يكون خبر ان محذوفا
وقوله عسى اسم عسى اى

الماضى للاثبات

لا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لنفى القرب فكان وجه قول من قال
انه فى المثبتات انما ينفى به القرب فى الماضى اذا استعقب انتفاء القرب
الوجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل الا اذا كان فعله بعد ان كان بعيدا عن الفعل
ويؤيده انه قال واما اثباته نفى اذ لا معنى له الا ان اثبات القرب يستلزم نفى
الفعل فحينئذ وجه التمسك به تام والجواب ضعيف قوله وفى الدعوى الثانية
لان القول لم يكد ماض فيجب ان يكون للاثبات لانا نقول جعله اذا استقبالا
وكانه من خطاء فى الرتبة راى انه ماض وكانه غير ذى الرتبة اما لغفلته ثم تغيير
او استدلالا بما عرض القاصرين قوله لكن لا يثبت مدعاه وهو مجموع الامرين
قوله لمجرد ذلك ما يثبت دعواه الاولى وفيه ان ما سبق يدل على انه جعله قوله
وفيل يكون فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كالافعال وغويبين وجعل التمسك
نشر امرتبا وقد قدح فى التمسك الاول فلا فايدة لهذا الكلام الا الاطالة
وفى قوله لا يثبت مدعاه لمجرد ذلك ما يثبت مؤاخذة يعرفها الفطن فتفطن
قوله وهى مثل عسى وكاد فى الاستعمال الا فى المعنى وتنبيه عليه انه يوهم انه الاصل
فيه استعمال خبره مع ان وكذا الاصل استعماله بدونها ان وهذا انما يقتضى
قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده يعنى بمنزلة ذكر الكل فى المعرفات للتنبيه
على حال الفرد ولو قيل الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر كل وكل
النكتة فيه بعينه ما يذكر لذكر كل الخ اقرب ولك ان تقول جمع مع عدم كونه
الا نوعين اشارة الى ان فعل التعجب بالاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب
سواء كان هذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا هذان قوله وتثنيته بالنظر الى
نوعى صيغته وللتنبيه على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا النوعين
قوله فى ضمن التثنية والجمع ايضا اى كما هو مفهوم فى صريح المفرد قوله ولا شل
عشرة الشلل اليبس فى اليد او ذاهبها يقال شلت معروفا ومجهولا والمراد
بالعشرة الاصابع وذا التعجب من حسن الرمى قوله فانه فعل وضع لانشاء التعجب

وليس لك ان يجاب بانه المراد ما وضع لانشاء التعجب في نفس مصدر هذا
الفعل وقائله من شاعر ولا شاعر عشره ليس كذلك قوله والمراد بالفعل التعجب
اولما وضع والاوجه هو الاول لانه تعريف الشيء بما تاتي الحكم عليه لا للحكم على
التعريف قوله ما اشهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه قوله
وما امقت الكذب في القاموس مقته اي ابغضه قوله وانما قيدنا التقديم و
التاخير بالاطلاق خيرا من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة
الى تذكير التقديم والتاخير في غيرها والمتبعة وانما ذكره من الباعث فلا ينفع
لانه منع فعل التعجب من التقديم والتاخير من خواصه وانه كان معه مانع آخر
قوله واجيب اما لا يخفى على الفطن انه شتان ما بين ليس بالبسكن والماء
البارد ولا يحصل من هذه الموارد والاحسن انه يقال ان المراد انه لا يتقدم احسن
على ما ولا توخر مما بعدها بالمنع فعل التعجب عن هذا التصرف وانه كان هناك
مانع اخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن قوله من باب شتر اهر ذا ناب عند من
جعل المعرف شتر عظيم اهر ذا ناب لا شر محقر فالمعنى شتى اختفى احسن زيدا لا امر
جلي وادام من جعل المعرف شتر اهر ذا ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا
من قبيله لانه يكون المعنى احسن زيدا شتى افيلزم استثناء الشتى من بعضه
والبعد انه يقال ما مبتدا نكرة لعمومه فان المعنى كل شتى احسن زيدا وهو شامل
لمقام التعجب جدا قوله قال الشارح الرضي اكثر وانما لم يقف اليه المصنف لانه لم كان
احسن فعل التعجب بان يكون التعجب منه فوائد الاستفهام فالقول بكونه
فعل التعجب لا يجامع هذا القول قوله وبه اي بجروره وانما عبر عنه به لان
الباء لزيادته كالعدم فمنع ذكره كانه لم يذكر اولانه للزومه كالجزء من الفاعل
قوله مفعول عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه كما جاز في اسمع بهم وابصر
قوله قال الفراء وتبعه الزمخشري اكثر ويمكن ان يقال الخطاب للحسن والباء
سببية اي مر يا حسن بسبب زيد قوله بهذا اللقب اراد باللقب التنبيه للاعلم

لا العلم المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق النحو والاظهر انه المراد بافعال
المدح والذم افعال وضعت لانشاء مدح او ذم كما هو فرض نظائره ولا
داعي الى ارادة المشتهر بهذا اللقب في هذا المقام خاصة قوله او مميز نكرة
منصوبة وصف المنصوبة للحرز والتوضيح او التمييز اما منصوب او مجرور وهنا
لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز عن المجرور بمن كما في قائله من شاعر ولك
ان تريد بالمنصوبة لا محلا فاحترز به عن المجرور بمن المقابل من النكرة وبين ما
فرق التفصيل للتوضيح فافهم وانما اتى بالتفصيل والمذهب الى علي وسيبويه
قوله لقيام لام تعريف العهد اي العهد الذهني ليلايم السبق والبعض
انه اذا كان زيد مبتدا يجب ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد
وكذا لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه
راجع الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم يلزم افراده
فالعائد في نعم رجلا زيد ليس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار تمييزا لنعم الرجل
وصار الخبر مرتبطا بالمبتدا بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على
الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان وزاد هو المرجح لكونه مبتدا لانه
لا يحسن تقديم التفسير على المبهم قوله مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل
اياه يعني يحتمل ان يكون زيد فاعلا وانه يكون مفعولا وظن ان المنسبق الفاعل
يتعين للفاعلية كما اذا انسبق فاعل الفعل بالمفعولية يتعين المتقدم للفاعلية
قوله حقيقة او تاويلا لا يخفى ان التعميم في الجنس بل يجري في المطابقة في غيره
ايضا فالانسب تاخيره قوله فرحب الشيء او حب اكثر يدا نرحب لغتان
حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام
واصله حبب على وزن حسن وفي الصحاح تفصيله وعند صاحب القاموس
حب اسم بمعنى الحبيب وزانه علم اي هو حبيب قوله والعامل في التمييز او الحال
ما فرجد انما في الفعلية الاولى فالفعل لانه العامل او حب لانه فعل وعلى هذا

القياس العامل في التمييز في نعم رجلا نعم والظاهر انه العامل في التمييز عن
الذات المذكورة المبهم كما هو في رطل زيتا فالعامل كلمة ذا والضمير المبهم كما
في ربه رجلا قوله فان الراكب جال عن العامل لا عن المخصوص فيه مصادرة
لانه المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد وهو يعينه ان الراكب جال عن الفاعل لا عن
المخصوص في الصحيح فالراكب جال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ
قوله اي برحبها بالضم مصدر رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع
كذا في القاموس قوله ففي عدها من حروف الجر تسامح ولذا لم يجمع واو القسم
معها كما جمع تاؤه مع الباء آت فرقا بين المعدو ومسامحة والمعدو حقيقة
والاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح بانها
جارة ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب يضمر بعدها ايضا ولا يضمر دونها
هذه الاحرف الستة في الشعر ايضا الا شاذا قوله كثيرا يطلقون الغاية
اي فيه انه يلزم انه يخص من الابتدائية بالافعال الاختيارية التي لها غرض
ولا يصح قبل القدر من اول النهار الى اخره والاحسن انه المراد بالغاية
النهاية اي لا ابتداء له نهاية ولا يستعمل في ابتداء لا نهاية له كالامور الابدية
واما تفسير الغاية بمعنى المنتهى فيوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا
الا ان يراد بالمسافة المسافة الحقيقية او التنزيلية قوله وعلامته صحة
وضع الموصول في موضعه لا يقال لا يصح وضع الموصول موضع من في قد
كان من بعض اي شيء في سطر مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة
بالمعرفة ويلزم جعل المفرد اي سطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول
موضعه مع ايراد مقتضيات الموصول قوله او هو وارد على الحكاية فالمراد
بكونه في كلام غير موجب كونه فيه في الحال او في الاصل قوله فهي لابتداء المعنى
مقابلة لمن اي في الجملة لان من لها للابتداء في المكان او للابتداء من
الزمان والى قد تكون للانتهاء في غيرهما قوله فلا يقال حتاه كما يقال الى

البه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر في مجرد كونه بمعنى الى قوله ولا صلبتكم
في جذوع النخل الجذع الساق قوله والمصاحبة قد تفنن في التعبير عن المصاحبة
تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة قوله والالصاق يستلزم المصاقبة بحسب
الجواز انه يكون اشتراء الفرس مع كانه يقرب في السرج ولا يصاقب السرج
الفرس في الاشتراء قوله فالتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة
الصرفيين انه تعدية اللازم بحرف الجر في الكل اي في الثلاثي وغيره فمخصوص
بالباء قوله وفي غيره اي غير الخبر الواقع انه ادل على انه ما يذكره في غير التقييد
بالسماع قياسي فاستعمال الباء للاستعانة والالصاق لا يتوقف
على سماع والا لقيد به وقيل التعدية مقصورة على السماع قوله واللام
للاختصاص ظاهره انه للاثبات لشيء والنفي في غيره وجرى الفحول على ذكر
بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد المناسبة لا الحصر او لا يصح في
زيد اخ لعمرو اذا كانا اخا بكر ايضا وفيه انه لا ينبغي الاختصاص الا في صاحب
في مورد استعمال اللام فلا داعي الى صرف الاختصاص عن الظاهر قوله
وبمعنى الواو في القسم لم ينقل بمعنى الباء في القسم مع انه الباء اصل منتهيا
على انكر واو القسم لا كباء قوله لعدم احتياجها الى المعرفة لا فرق بينه
رب وسائر حروف الجر حتى يمنع عن المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع
غيرها فالوجه على ما بينه الرضي انه لا تحقق التقليل في المعرفة لانها اما للكثرة
فنافيه واما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة
الكثرة ولك ان تقول مجرور رب في معنى التمييز عنها لانه للتقليل كما
انكم للكثرة ففيه شائبة عدد الطالب للتمييز وهذا وجه وجيه وانت
خلا بيانهم عنه قوله ثم يستعمل في معنى التكثير وبقي اشتراط وصف مدخولها
وانه انتفى عنه موجبه في التقليل قوله سيف صقيل اي محلوق قوله وواوها اي
واو رب في حكمها كانه اشار الى انه الاولى ان يقال واوها في حكمها ولا تخفض

مشاركتها بالدخول على نكرة موصوفة وكان المصنف لم يقل واو ما في حكمها
لئلا يفيد لحوق الكافة بالواو ودخولها على الضمير وقال ودخل على نكرة
موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما في مجرد اختصاص الواو
بالنكرة الموصوفة دون الضمير ودون المجمل لعدم لحوق الكافة بالواو فلا يصح
دخولها على المجمل قوله وبلدة البلدة كل جزء من الارض مسخرة عامرا وغامرا
والانيس المؤانس وكل ما يؤنس به والبعفور ظبي يلون التراب وعام و
بضم الباء والخف والعيس بالكسر الابل البيض يخالط بياضها شقرة
كل ذلك من القاموس قوله لانه ذلك تعسف ووجوب ارتكابه للتاويل
يسهل ذلك ويخرجه عن كونه تعسفا قوله انما يكون عند حذف الفعل قوله عند حذف
الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان اي لا يكون الا عند حذف الفعل و
لا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما متعلقا بيكون والاخر خبر الفساد المعنى
فافهم قوله وذلك لكثرة استعمالها في القسم اي بعني حذف فعل القسم نظير
الواو في القسم بخلاف الباء لانه الواو واكثر استعمالا وفيه نظر لان الباء
يستعمل في السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور ان الباء معانيه
كثيرة شايعة غير القسم بخلاف الواو قوله مختصة باسم الله اي اضافة العام الى
الخاص ولو قال مختصة بلفظ الله لكان اوضح قوله فلا يرد انه لا يصح الا ان يكون مراده
انه لو قال الباء اعم من الواو ولكفى قوله وتبقى اي الجواب يقال تلعثمت كذا
اي القيت اليك فحل الشارح قوله وتبقى القسم على انه يبقى الى القسم الجواب
اللام اي فجعل القسم يلقى اليه جوابه بجواز افصاره ما له ويجاب القسم والاظهر
ان المعنى انه يلقى القسم الى المخاطب مع اللام في جوابه او ان وحذف الفعل
قوله اي توسط القسم بين اجزاء الجملة اي تنازع اعترض وتقدم في نايد
عليه فاعل تقدم وحذف معمول اعترض اليه اشار الشارح قوله او بتقدير
ليس مثله بالنصب وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها

فلا يقدر ومن اليه معطوفا عليه

وجوها وليس زيادة الكاف لافي وجه واما الثاني فممنوع مالا زيادة فيه
شيء وهو ان مثل المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل
وهو الله سبحانه لانه المماثلة من الجانبين وهذا وجه تمقاه العقول الصحيحة
ورجحوه بانه الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث
وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشيء ليس مثل مثله بل
المثل المشارك للشيء في صفة مع كون الشيء اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل
والمثل بمنزلة الملحق به المتفاوت ومنه ما لا زيادة فيه للكاف بل الزائد
هو المثل كما نه وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بالزيادة بقدر الحاجة
بخلاف الحكم بزيادة المثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف اقرب من
الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ويرجحه ايضا ان
الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير قال الرضي
اعلم انه اذا امكن في حرف جر بقاؤهم حروجه عن اصله وكونه بمعنى كلمة اخرى
وزيادة ان يبقى على اصل معناه الموضوع له ويضمن فعله المتعدي به معنى من
المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب فلا تقول ان على
بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل يضمن اكتالوا معنى تحكموا
في اكتيال ونحوه قوله يضحكن عن كالبرد المنهم البرد حب الغمام والانهم
الذوبان شبه ثغورهن اللالي يغلو بالريق يجلاب الغمام الذي بات
قوله الحروف المشبهة بالفعل كما نه لانسب تقديمها على الحروف الجارة
على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور الا انه راعى اصالة حروف
الجر في عملها وفرعية هذه الحروف قوله فلانها معانيها معاني الافعال اي
لم يرد ان هذه الاحرف بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها لانشاء
التاكيد والتشبيه والترجي والتمني في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال
الماضية لانها بمعنى الافعال المقصود بها الانشاء والشايع استعمال

م

الماضي في الاثنا، كصيغ العقود قوله اي بجعل ما بقيا على حذف المضاف
كانه اركب حذف المضاف لحفظ حاله ضميري لها وعكسها في المرجع والا فليكن
رجوع ضمير عكسها الى ما بقي بعد استثنا، ان في هذه الحروف فاعرفه قلت
انما اريد ان لهذه الحروف صدر كلام وقعت فيه فان ايضا كذلك وانما
اريد انه لها صدر الكلام المقصود لذاته فما ذكر من الموجب لا يوجبه ذا الدلالة
على قسم من الكلام لا يوجب الا وقوعه في صدر كلامه اذ لا ينكر صحة زيدا قام
ابوه قلت اريد انه لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته اولا واسم
ان وخبرها ليس كلاما بل جعلا مفردا فهي ليست في صدر كلام وقعت فيه
قوله وحقها اي هذه الحروف بالكافة فتلغى على الافصح سمع العمل فيها
وقيس عليه غيره وبعضهم جعل ما الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه
الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف زائد كما في حالة اعمالها
وغيره بالاتفاق فلو قال فتلغى على الافصح والاصح لكان انفع قوله كما
وقع في بعضهم اشعارهم بشعر بانا السماع يساعد على الجميع وقد عرفت انه
مختص بليت قوله فان المكسورة لا تغير معنى الجملة قال الشارح الرضي اخذا في
تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يبين لانه وان المعنى
فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم المفرد حيث
لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه قوله فكسرت ان نبه على ان
كسرت مسندة الى ضميرين وعلى انه بمعونة المحذوف انه والا فهذه المادة
فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اي في ابتداء الكلام يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام
سواء كان وسط كلام المتكلم او اوله وعليه حمله الشارح وح يتجه عليه انه
لا مقابلة بينه وبين كونه بعد القول الموصول بل هما تحت كونها ان
في ابتداء الكلام وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال وكذا تكسر بعد القول
ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل لوسط كلامه وح يقابل كونه بعد القول الموصول

الرضي ص

والموصول لانها وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الا عدم استيفاء هو اضع
الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا او حالا او جواب قسم و
المراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد فانه في حكم العلم والظن قوله
حال كونها مع جملتها فاعلة نبه على ان فرق كلامه سامحه لان ان ليس فاعلا
ولا مفعولا ولا مبتدا، ولا مضافا اليه بل هي مع جملتها احد هذه الاشياء
ويحتمل ان يكون مراد المصنف كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى
الثبوت ومعنى عندي انك قايم عند ثبوت قيامك فالمبتدا في التحقيق
هو الثبوت الذي هو مدلول ان وهكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج
في الفاعل على اصطلاح غير المصنف ومندرج في المفعول على اصطلاحه والمراد
بالمفعول غير مفعول القول مفعول ما لم يسم فاعله واذا دخل في جزء لام الابتداء
نحو علمت ان زيدا لقايم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله والقياس
ان يستثنى من المضاف اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه
الى ذكر المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انك قايم لانه داخل في المضاف اليه
عند المصنف كما عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم يفته ذكر المجرور بحرف الجر
كما يشعر به كلام الرضي قوله وقالوا لو انك الخ ذكر لو لا ولو التحضيض
ردا على المخالف فان المبرد وان كان يزعم ان ما بعد لو لا فاعل وذهب الكوفيون
ان ما بعد حرف الشرط مبتدا، وقد بعد الشيخ الرضي حيث جعل قوله
وقالوا لو لا انك جواب سؤال مقدر وهو انه يجب بعد لو لا جملة فعلية
كسر ان لكونها اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال انه عرف سابقا
ان خبر المبتدا، بعد لو لا محذوف قطعا وانه الفتح لا يوجب الفعلية لانه يسأل
قوله ولو انك لانه فاعل لا نه لا سؤال مدفوعه قوله نحو انك قايم صوابه
لو انك قمت كما سيعرفه فرجحت حرف الشرط قوله فانه جاز في موضع
التقدير الخ يرجح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الاخر فلا يرد

اسمية ص

عده

انه كيف يجوز الفتح المحتاج الى الحذف فرجح بكرمتي فالى اكرمه ونظائره
مع صحة الكسر المستغنى عن الحذف قوله لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ
اقتصر الرضي على الاول والثاني من زوايد الشارح وكان الرضي لم يلتفت
اليه لاستلزامه الحذف قبل الحاجة لكن فيه كونه مبتدأ يجب لانهم لما
اوجبوا تقديم الخبر لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه يؤدي
الالتباس كالتاخير وبالجملة قوله واكراما ثابت له ايهم تقدير الخبر موخرا
واصولا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فانه قلت خبر المبتدأ
ليس موضع المفرد لانه اذا قدر يكون جملة ولذا لم يعده المصنف من مواضع المفرد كما عد
المبتدأ والمفعول قلت الخبر للجزاء لا يصح انه يكون جملة لكن اطلاق خبر
المبتدأ من مقام تعليل وجوب الفتح قاصر قوله ممن جملته اشباهه قولهم
انفع اشباهه واجدرها بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله
لاجرم قال الله تعالى لاجرم ان لهم النار بالفتح وغالب امر الفتح فلا رد للكلام
السابق عند الخليل وزائدة كما في لا اقسم عند الرضي لان في جرم معنى
القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق
ومصدر بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروى فيه عن العرب لاجرم على
وزن الرشد لمعنى لاجرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد بمعنى
لا قطع الا انه صار بمعنى القسم للتاكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب به
القسم فيقال لاجرم لاتينك ولاجرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا
الى الاصل والكسر نظرا الى عارض القسمية وحكى الكوفيون فيه تغييرات اسقاط
الميم وزيادة ذا بعد لا في الحالين وزيادة ان وذا قبل جرم وتبديل همزة
ان بالعين فما تمتحن به لا عن ذا جرم ان زيدا قايم فاحفظه وهو جملة باتوهم
انه من اشباهه فمن كما انك قائم وليس من اشباهه لتعين الفتح لان ما
زائدة غير كافة التزموا زيادة ما مع الكاف الجارة للاسم بكان ذوله

خفته و

قوله جاز العطف على اسم انّ الظاهر فجاز لما شرط بما قبله وكانه حفظ كتابة
المتن واعرض عن الربط واختلف عبارات النحاة جعل بعضهم المعطوف
عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة ان ورجح المصنف الاول وتبعه
الرضي راجع نسخة قوله حيث يكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة لانه نائب
مناب مفعولين ورد بان مفعولي علمت في تاويل المفرد فكيف يوجب كون
المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا عن مفعوليه كونه في تاويل الجملة ولم يجوز السيرافي
العطف على محل اسم المفتوحة اصلا قوله ودون ان المفتوحة خلافا لبعضهم
النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة مطلقا واما باقي التوابع فمساوي
البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج والفراء وسكت غيرهم عنها والكل
عن البدل ايضا والجواز هو القياس قوله ولا اثر لكونه اي لكون اسم انّ اكثر
قال الرضي الكسائي مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال
ان كان اسم ان غير معرب لفظا جاز العطف على محله لانه كونه شيئا واحد
خبر الاسمين مغاير بين الاعراب تغاير اظهر استنكر بخلاف كونه خبرا
عن اسمين غير مختلفي الاعراب فانه ليس بتلك المثابة فوان الاستنكار وليس
بناء عدم الجواز فان زيدا وعمرو قائمان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين
على معمول واحد فواثر واحد لان العامل في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وما
ذكره المصنف سندا الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو ذا ولا يذهب عليك
ان عبارة المصنف توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد والكسائي في مثل
انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان في انتفاء اثر البناء مطلقا
بل في قسم من البناء بانه يكون المبني هو الضمير فالواضح ترك في ليتصرف الخلاف و
المشار اليه الحكم قوله ولكن يمنع جواز العطف اي خلافا لبعضهم قوله وهو لا ينافي
المعنى الاصلي لانه راجع الى ما قبله لا الى ما بعده قوله ولا يجوز فصل المشبهة اي خلافا للفراء قوله اذا فصل منه اي بين الاسم اي وذلك الفصل

كلاهما

لا يكون الا بظرف هو خبر ان كالمثال المذكور او ظرف متعلق بالخبر نحو ان
في الدار لزيدا قايم ولا يدخل على الخبر الماض المتصرف اذا لم يكن مع قد ولا
يدخل على حرف النفي ولا على حرف الشرط ولا على جواب الشرط ولا على واو
المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل لو ضيعته وقد يكثر اللام في
الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لغنيك لراغب وهو قليل ويدخل على ان اذا
فتحت همزتها فيقال لهنك قايم كذا في الرضي قوله واختاروا التقديم
اي رجحوا العامل في التقديم لشرف العامل على ليس بعامل اولانه العامل
يستحق التقديم على معموله صرح الرضي بالثاني ويمكن ان يقال اختاروا التقديم
ان لانهم لو قدموا اللام لاوهم عملها والغاءان قوله لغلبة بعض وجوه
شابهتها اي ولعدم لزومها واختصاصها بالاسم يمكن ادراجه في قوله
بعض وجوه شابهتها مع الفعل قوله ولذا لم يذكر صريحا اي لكونه الغالب
الالغاء لم يذكر الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليه في ضمن جواز
الالغاء والكوفيون يوجبون الالغاء قوله ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر
اثر ابناء الا يعني غير اعتبار طرد الباب كما هو ظاهر العبارة فلا يحسن مقابلته
بطرد الباب قوله اي من الافعال التي من دواخل المبتدا والخبر لا غير
اورج لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم ومثالها اعم من ان يكون
حيث قال قول المصنف ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا ليس بوجه
والاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل

وجب كونه من نواسخ الابتداء فتامل لا تقول قوله لا غير وانما افاد
وجوب دخولها على فعل من افعال المبتدا لكن اوجب عدم دخولها على
الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد لا غير من الافعال او جواز دخولها
على الاسم من بيانه جواز الالغاء والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على
الاسم وانما قال من دواخل المبتدا والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدا

علم

ان

المبتدا لئلا يتوهم اختصاص دخوله بمثل انه كان زيدا لقايما دون انه كان قايما
لزيد قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وبقولهم ان يزنك لم يسؤك
وان تشتمك لهيه ويلزم دخول اللام على الخبر الا خبر من افعال النواسخ
لان لام الابتداء لا يدخل مع الافعال النواسخ الا على الخبر الا خبر بخلافها
مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل
ليس اللام الفارقة لام الابتداء والا لم يدخل في المثالين المذكورين وانت
بان دخول اللام في المثالين شاذ واعلم انه الكوفيين انكروا ان المخففة
وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة لها بمعنى الا وردة البصريون
بانه اللام لم يجز بمعنى الا والا لجاز جاء في القوم لزيد وبعقبة الرضي بانه
يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع كاختصاص لما بالاستثناء
بعد النفي ومعنى النفي وكن نقول يبطل انكار انه المخففة اعمالها في قوله تعالى
وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم عملها قوله كالمكسورة شبه تخفيف
المفتوحة بالمكسورة في الكثرة او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال في الثقل
قوله وان كلا لما ليوفينهم لام ليوفينهم جواب القسم ولام لما اللام الفارقة
ازيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا في الرضي قوله وصدر
مشرق النحر كان ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء والثدي او مكسر خاص
بالمراة او عام ويؤنث والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كذلك
في القاموس والظاهر حقانه ويترا ي انه مثل خصيان ولا يصح ان يكون
تثنية حق جمعا او جمع المكسر سوى ما على صيغة منتهى الجمع يصح تثنيته بناء ول
فرقتين لانه لا يناسب مقرا ولا وجه لجمع الحقة في تثنية الثدي او ليس
حسن الثدي في كونها عظيمة غاية العظم قوله واذا لم يعملها فقط فيفهما
ضمير شان معذر كما في ان المخففة فانه قلت لا وجه لتقدير الضمير لانها
كان المخففة المكسورة في انها تلغى ويعمل فلا يلزم ترجيح شئ على غيرها بالاعمال

حتى يرفع بتقدير اعمالها في ضمير الشان مقدرا كما في ان المخففة المفتوحة قلت
ان قد تعمل وقد لا تعمل وكانها لا تعمل اصلا في اللغة الفصيحة وهي المرادة
بالاستعمال الافصح فهي في تلك اللغة كالمخففة فلهذا لا تعمل اصلا
قوله ويجوز ان يقال الخ وهو الموافق لعبارة المتن هناك حيث قال هنا
وتخفف فلا تعمل في ضمير الشان مقدرا وهنا وتخفف فتلغى على الافصح ولعبارته
في نحو بلغني ان زيدا قائم حيث قال وحذفه منصوبا ضعيف لامع انه اذا خففت
قوله فتفتح كسرة الهمزة الى الكاف قال الرضي فيه نقل الحركة الى المتحرك
قوله وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها والمقام مقام التاكيد والتحقيق لان
السابق اوهم مضمون الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه قوله
ومعنى الاستدراك الخ فسره الهندي بطلب درك السامع برفع ما عسى ان
يتوهمه فجعل السين للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت
ما فات وتداركته بمعنى فتكون لكن للاستدراك بمعنى انه لتدارك ما فات
المتكلم ابهامه كلامه ما ليس بواقع بل يراد كلام دافع للتوهم قوله نحو جاءني
زيد لكن عمرو لم يجئ هذا المثال مما ائبته الرضي واحكمه القران حيث وقع فيه
وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فما فاته ما في
القاموس لصحته حيث قال ولكن تخفف حرف يثبت به بعد النفي للاستدراك
والتحقيق مما لا يلتفت اليها وينبغي انه يعلم انه الكلامين المتغايرين لا يجب
ان يتضادا تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الاية المذكورة
فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل لا يناسبه اذ اللايق ان يشكروا
قوله فالجر الآن منصوبا به على المفعولية لا وجه على هذا التخصيص اجازة ليت
زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن لوجهة مختلف فيه فعند الفراء
منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي النصب الثاني بكانه المقدرة وعند المحققين
بالحالية فلا وجه لان الفراء يعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم اعلم ان مواقع وجوب

وجوب حذف كانه عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا
عند المحققين قوله كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القاموس
عقيل كزبير ابو قبيلة قوله وارفع الصوت وعوة رواه الرمخشري رفعة قوله
لعل الى الغوار في القاموس جبل مغوار بين الغوار بكسر ها كثير الغارات
قوله او كانه اشتهر ذلك الرجل بالغوار بالباء فيجب اذ ومنه ما وقع في كتابة
علي رضي الله عنه كتبه علي بن ابو طالب قوله والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما علم
بوجود الجر بعد هذا التاويل والحاجة الى التاويل لما يقال يجب ان يعمل للاشكال فيه
مع انه لا سند له الا هذا البيت الواقع في عقيل قوله ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الخ وتميل العامل الى المعطوف قوله كما ذهب بعض الخ الى انتهى
بل الى بعدها مفرد اكما هو المثبت في الكتب ان بعض النحاة ذهب اليه اما
انهم بعض اخر فلم نعثر عليه قوله فالاولى للجمع اعم الخ فالمعنى لا فائدة
الجمع لان موضوعها الجمع لانه ليس الا موضوع الواو وجوز ان موضوعات
الواو قوله وليس المراد اجتماعهما في كونهما مقصودين بالنسبة
لاستوا الجميع في ذلك وقوله في الفعل الاولى فيه في الحكم ليشمل زيد وعمرو
انسانا قوله فقولك جاءني زيد وعمرو او نعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل
من كليهما قوله فولك مبتدا الخبر له لانه قوله اي حصل تفسير جاءني زيد
فهو بمنزلة عطف البيان لا الخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضي غير تام
فانه قال فقولك جاءني زيد وعمرو او نعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل
من كليهما بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الاخر
فالخبر قوله بخلاف الخ فتفطن الشارح وظن ما قبل قوله بخلاف تاما واقتصر
عليه قوله والفاء للترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت

الترتيب م

معنى انتساب الشيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب
يشمل على معنى الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى الجمع مع

الترتيب مع انه بعيد عن الجباه قلت الترتيب قد يكون ترتيب نسبة
المتكلم وقد يكون الترتيب في الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة
المصنف بقوله لغير جهلة ونبه على انه فات منه قيد لابد منه لانقول يعلم
منه مقابلته مع قوله وثم مثلها بجهلة لانا نقول فليكن منه مقابلة الخاص
بالعام قوله مقرونة بجهلة اعلم ان الفاء وثم قد يصلحان للترتيب في واحد
بان يكون المعطوف امرا ممتدا كان انتهاؤه متراخيا عن المعطوف عليه
وابتداؤه عقيبه بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى ايصال
ابتدائه بالمعطوف عليه وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه
عنه قوله من وجهين بل من ثلثة اوجه ثالثها ما تقدم فان المهلة هي حتى
اقل قوله على رجالتهم على وزن العلامة جمع راجل لمن ليس له ظهر يركبه كذا
في القاموس قوله هكذا في بعض الشروح وذكر الرضي في بحث حتى الجارة انها لا تجوز
في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير من المعطوف له وكانه لم يتذكره
الشارح في هذا المقام فتمسك بعض الشروح وقوله ومن هذا ظهر ان ردا
على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان لا يصح على تحقيق الرضي تمثيله للجزء حكما
بقوله نمت البارحة حتى الصباح فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقي
للجزء اذ ليس الملاقي في حكم الجزء لكن لا خلل في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة
او حكما ولا استغناء عنه لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة ان ما بعد حتى
العاطفة يجب ان يكون جزءا مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او جزءا
بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول
حتى على الصباح عطفا على الليلة باعتبار انه ملاق للجزء الاخير كما منعه الرضي
ويصح باعتبار انه صار بمنزلة جزء الليل لكثرة خلطه بالليل في النوم كما
اجازه الهندي فلا منافاة بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ثم
ما ذكره وجها لعدم دخول حتى على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان

انه ٥

كانه دخول حتى على الجزء الاضعف والاقوى ليفيد عطف الجزء على الكل
المقتضي للمغايرة قوة او ضعفا صار مغايرا للباقي اجزاء خارجا
عن الكل لا يصح انه يدخل على غير الجزء لانه عطف غير الجزء على الكل ليفيد القوة
والضعف قوله لاحد الامرين اكتفى في هذا المقام باقل ما لابد منه فتامل
او الامور وله غير نظير في هذا الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا
تارع الفعلان قوله اي غير معين عند المتكلم هذا في او لشك ما آو
للتفصيل كما في التقسيم او للابهام فهو للمعين عند المتكلم الا ان يقال
انه اراد ببيان المعنى المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجري
فيام وبهذا اندفع انها في لا تقطع منهم آثما او كفورا لكلا الامرين لانه
لو سلم فالكلام في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جايز في ام واما
ما اجاب عنه فلا يدفع الاشتباه لانه وان كان او فيه لاحد الامرين
بهما والعموم لزم من دخول النفي على احد الامرين بهما لكنه ليس لاحد
الامرين بهما عند المتكلم قوله لازمة للمرة الاستفهام اي غير مستعملة
بدونها لزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه فالملازم بمعنى غير المفارق وسيعلم كثيرا
في الكتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم
المتعدي قوله بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم انه بقوله
عند المتكلم على انه المراد بالاستواء في علم المتكلم وربما يتوهم ان الاقرب
ان يراد الاستواء في الاعراب والاسناد ولا يستقيم لانه ينتقض
بمثل اقايم زيد ام قام عمرو وقوله لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام المتصلة
لانه ينتقض بقوله تعالى سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم فانه لا يصير
لطلب التعيين اذ لا طلب الا انه يقال المراد انه في اصل وضعه كذلك
وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف اخر في قوله
وكان جوابه بالتعيين اه واختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة

بحيث ٥

اكنزهم انذرهم سواء خبر مبتدا، هو مضمون انذرتهم ام لم تنذرهم اى سواء
انذارك وعدم انذارك وبعض جعل سواء مبتدا، لان المضمون وان
كانه معرفة لكنه مستوفى صوته الفعل والاسم الصريح اولى بجعله مبتدا،
فما اسم هو فى صوته الفعل ويجب ان ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان
الهمزة وام لم يبقيا على حقيقتهما بل استعيرا للاستواء ولهذا لم يجز
سواء على امت او قعدت وقال الرضى سواء خبر مبتدا، محذوف
اى الامران سواء والتثنية والجمع فيه مستويان لانه فى الاصل مصدر
وقوله امت ام قعدت فى معنى الشرط اى ان مت او قعدت فالامر
سيان واستدل على اعتبار معنى الشرط واستعانه حرفى الشك فى
التركيب اعنى الهمزة وام بالشرط الذى هو للشك بكون الماضى فيه بمعنى
المستقبل كما انه كذلك بعد ان وانه لا يسخن ويسبجن الجملة الاسمية
بعد الهمزة ويلتزم الماضى لانه الماضى بمعنى الاستقبال اول على اعتبار
معنى الشرط فتسد له بالمضارع تفويت للقرينة قوله لان ما كان بعضها
لا يعد ضعيفا لا كلام فى عدم عده ضعيفا مطلقا انما فى عدم عده ضعفا
بالاضافة الى الافصح فتنظر قوله وقد يجاب بنفى كليهما انما اعترض على
المصنف لانه لم يحصر الجواب فى التعيين او تنبيه على ان مراده بالحصر الحصر
بالاضافة الى الجواب بنعم اولا ولذا صرح بنفيهما اذ قد يجاب بنفيهما وتحقيق
نقول الاجابة اتمام السؤال اذ رد السائل فى الجواب ما يطلبه ونفيهما
تخطئة له فى اعتقاده لا اجابة سؤاله فالجواب بالتعيين دون نفى
كليهما وحق الجواب ان الاولى انه يكتفى بقوله كانه الجواب بالتعيين ولا يحتاج
نعم ولا بالنفى الا ان يقال السائلة لنفى كليهما فتامل قوله وام
المنقطعة كبل فى الاضراب اى اذا هو الاكثر وقد يجى للمجرد الاضراب اذا
كان ما بعدها مقطوعا به نحو قوله تعالى ام اتخذ مما يخلق بنات الاستفهام

للاستفهام هنا او كان ما بعدها مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله
تعالى ام هل يستوى الظلمات والنور واعترض على قولهم انها للابل ام شاة
انه من عطف الانشاء على الاخبار وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب
الهندى بانه استفهام مستانف وفيه انه يلزم انه لا يكون ام المنقطعة
من حروف العطف بل يكون من حرف استيناف والكلام على تقدير عده
من الحروف العاطفة واجاب ثانيا بان التقدير بل ليس كذلك اهى غير
شاة ام شاة وقال يجب عليه انه يؤول المنقطع الى المتصلة وفيه ان
معنى المنقطعة الاضراب والاستفهام سواء كان بالتردد كما قال شمر
على معنى ام المتصلة او بدونه كان يقتصر على اهى شاة وعلى التقدير
بينه وبين ام المتصلة بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء
على الاخبار بتاويل القصة وجعله عطف قصة على قصة سيما فى مقام
الاضراب وايضا يجوز ان يؤول بل اهى شاة بقولنا اشك وانا تردد
فيكون اضرابا عن الاخبار عن الشئ بالاخبار عن الشك والتردد فيه قوله
وعن الثانى ان الواو والداخلة على انما الثانية اه هذا مخترع غاب الشارح
اخذه من قول الاندلسى حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف احدهما
على الاخرى ليجعلهما كحرف واحد فيعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى
ويجب على الشارح انه لما لم يمكن ما الاولى للعطف كيف يصح عطف
الثانية عليها بحرف الجمع المفيد لشركة المعطوف مع المعطوف عليه فى حكم
التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتاكيد العطف ورفع الالتباس
بغير العاطف حتى قيل اكثر مواقعها هذا ولكن يلزمها مصاحبة غير
عاطفة بخلاف لكن قوله فالحكم ههنا للمعطوف عليه للمعطوف ... بل للمعطوف ه
نفيا على خلاف لكن العاطفة المنفى فانه الحكم الثابت لما قبل الا بشئ
لم يذكر لا حتى يكون للمعطوف عليه بل مذكور لا ينفى عما بعد الا فيكون لما بعدها ... على ه

قوله حروف التنبيه الظاهر انه ذه الحروف ليست حروف المعاني بل اصوات
وضعت لغرض التنبيه فالاولى ان يجعل من قبيل حروف الزيادة قوله
تصدر بها الجمل اي ولا يكون الا في صدر الكلام سوى الها المفصلة ما بينها
فانها تقع حيث يقع اسم الاشارة واما اذا فاصل بينها وبين اسم الاشارة
نهي في صدر الكلام نحو قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقد
الفصل بينها وبين اسم الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير
القسم نحو ها الله ذا يعلمن ها العرابيه ذا فما وفرق الصحاح بين ما وال
فقال اما تحقيق للكلام الذي يجلوه تقول اما ان زيدا عاقل بجزء انه عاقل
على الحقيقة دون المجاز واما الاحرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان
زيدا قائم كما تقول اعلم ان زيدا خارج فهذا كلامه ومنه علم ان علم يستعمل
للجر والتنبيه وجب ان يجعل انها بعد ها مكسورة فقال قوله يا اعلم
استعمالا لانها تستعمل للقريب والبعيد وايا وهيا للبعيد وكذا اي وآي
وفي الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد والمؤنث
الى كلام النحاة اعلم انها ايا كما انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب مواردا الاستعمال
فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا ينادى
اسم الله تعالى والاسم المستغاث وابتها وابتها الا بها ولا يندب الا
بها او بوا كذا في القاموس قوله نعم فيه اربع لغات المشهور فتح
النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة كسر النون والعين
والرابعة نعم بفتح النون وقلب العين فاء كذا في الرضي قوله فلو قال احد
يا زيد البيس له ان قال الفاضل السندي ومنه ما ورد في حديث الخثعمية من
قولها نعم بعد قوله عليه السلام لو كان على ابيك دين فقضيته اما كان يقبل
منك فقالت نعم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فدين الله احق فانه ايجاب
للقبول لا تصديق لنعم قوله واي اثبات بعد الاستفهام يعني بجزء اذ

اذ لا يجاب بشيء من حروف الايجاب عن الاستفهام بالاسم ووجهه غير خفي
على متامل خفي قوله وبرهنها القسم استعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته
والا يقول ويلزم القسم وتقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم و
نصب الله الا اذا كان قبله كانه نابه التنبيه نحو اي ها الله ذا لانه مجرور لا غير
لنيابتها مناب الجار وفي ياء اي ثلثة اوجه حذفها وفتحها لالتقاء الساكنين
واثباتها ساكنة مع التقاء الساكنين على غير حده لانه المدة والتزم في كتيبز
اجراءها مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا من خصائص لفظ الله قوله
لمن قال هو فضالة بن شريك قوله من جوى جوهن في القاموس الجوى الهوى باطن
والحزن والحرقة وشدة الوجد وداء في الصدر وكلها في المقام حسن قوله
ومعنى كونها زائدة انها اصل المعنى بدونها لا يخل بوجب ذلك البيان كون
ان ولام الابتداء من حروف الزيادة ولذلك لم يكتف بالرضي وقال مع
انهما لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانهما لم تفيدا شيئا بخلاف ان
ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا فانها باقية على ما وضعت له
بهذا يفهم سر ان المعنى الذي يفيد الحروف الزوائد غير عوارض الاستعمال
قوله وقلت اي زيادة انها مع المصدرية وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد
مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا التنبيه نحو الا ان قام زيد قوله وان بفتح
الهمزة وسكون النون مرادا ومع لما كثيرا يفهم الكثرة من تقييد ان المكسورة
بالقلة زيادتها مع لما وكثرتها في مقابلة زيادة المكسورة لا الزيادة بل
لو لم يفهم حتى يرفعها فلتها ولك ان تفهم الكثرة من تقييد زيادتها
مع الكاف بالقلة في الصحاح انها قد تكون موصولة لما نحو قلما انه جاء البشير
وقد تكون زائدة كقوله تعالى وما لهم انه لا اجد بهم اسداي لا يعذبهم الله
فجعل الواقع بعد لما مقابلا للزيادة ووجهه خفي واضح منه موضع الزيادة
ان لم يذكروه قوله نحو كانه ظبية تعطو الى ناضر السلم ويروى الى وارق

فان جواب من ما هو اخص منه فلو قلت
في جواب من جاءك شخص او انسان لم يكن
لان الاول اعم والكلام مساد فلم يعرف
السائل ما لم يعرفه
رضي

السلم العطوالتناول مع رفع الراس واليدين وطلبي مطوسئلة وكعدو و
بتطاول الى الشجرة ليتناول منه والناضر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة
الخضراء كل في ذلك من القاموس قوله وقلت قبل اقسم وانه كسرت قبل القسم
الذي جوابه نفي للايذان بان جوابه نفي نحو لا والله لا افعل قوله في بر احور
وما شعر الحور المهلكة على وزن الغرفة هكذا ذكره الجوهري في الصحاح فقوله
الشارح ان المهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب فوقع فيما وقع
وانه العجاب فقال الحور جمع حايرة قال الجوهري المهلكة المهلك في القاموس
الحور بالضم الهلاك وجمع احور وفسر الابيات اخره بامكة حتى اذا اضاء
الصبح حشر الجار والمجرور متعلق بشعر ومعنى البيت ذلك الرجل العاشق يسري
في بر المهالك وما علم انه سار فيها حتى اذا اضاء الصبح والحوة
الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن لا ينفعه ذلك هذا والمراد بالانكفاف
الانصراف والانقلاب اعلم ان ما الكافة عن العمل تستحق ان يجعل من
الحروف الزائدة وكذا ما في حيثما واذا ما لكن لم يجعلوا ما من الحروف
الزائدة لانها لما اثرت في الكلام وهو كف ما لحقته من العمل وتصحيح وخوله على
الفعل في الكلام وكف حيث واذ عن الاضافة وتصحيح كونها جازمين
قال الرضي والعجب انهم لا يرون تاثير الحرف تاثيرا معنويا كالتاكيد في الباء
ورفع الاحتمال في الزائدة بعد العاطفة على النفي وفي من الاستغراقية
ويرون تاثيرها لفظيا كجعلها مانعة من زيادتها هذا كلامه ونحن نقول اذا لم
نر عين صحيفة فلا غرو انه يراب وفي الصحيح مسفرا ولا يخفى ان الحرف الزائد
بالوحذف لا يفوت اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست
كذلك اذ في انما زيد قايم برفع قايم لا يفهم انه المقصود تاكيد الحكم على زيد
لولا كلمة ما بل ربما يعتقد ان اسم بكلم زيد قايم وفي حيثما تضرب يجزم
تضرب لا يفهم مغير الكلام بدونها وهو سببية الاول لثانية اذ لا يفيد

على م

لا يفيد حيث بدونها مالك السببية فكلمة ما في هذه الكلمات بمنزلة حروف
المباني التي لو حذفت لاختل دلالة اللفظ قوله فهي تغير كل مبهم قال
ابن مالك الغالب في ما ان يكون تغيير الغير ما في معنى القول قوله اي
بفعل مقدر في معنى القول اشارة الى توجيه ظرفية المعنى للفظ بان
المعنى ظرف اعتباري يستعار له اداة الظرف فيعم اعتبار اللفظ
ظرفا للمعنى والتابع حتى قال السندي انه على القلب لكن جعل القلب قسيما
للظرفية الاعتبارية حيث قال الظرفية اعتبارية او على القلب وفيه ان ظرفية
اللفظ للمعنى ايضا اعتبارية قوله مفعولا مقدرا اللفظ غير صريح القول
فقوله مختصة بما في معنى القول معناه بمفعول ما في معنى القول لانه تفسير
لفظ في معنى القول لانه جعل الرضى ما في معنى القول الغير المصرح القول
المقدر من مقوله ما في معنى القول وهو بعيد عن العبارة قوله فقوله انما اعبدوا
الله تفسير اشارة الى وجه قوله معنى لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا
اي ان فرقوله في الاكثر لانه قد يفسر مفعولا مذكورا والى رد من تمسك بالاية
في انه تفسر مفعول القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما
امرتني لكن قال الرضي تقدير امرتني به امرتني بقوله اذ المامور به لا يكون تفسيرا
اعبدوا الله بل قوله لهم فالضمير مفعول قول صريح مقدر لكن قال ابن هشام
القول المقدر كالمذكور فالمفعول الماول بالقول في عدم الظهور قال الرضي وينبغي
ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة ليس من جملة ما قبلها بل تمام الكلام بدونه
فلا يحتاج اليه الا من جهة التفسير للمبهم المقدر بقوله تعالى واخر دعويهم ان
الحمد لله رب العالمين ليست انه في محل نصب لانه قوله الحمد لله رب العالمين
خبر المبتدا المقدم هذا وينبغي ان يجعل من حروف التفسير الغاء في قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا الاية على مذهب سيبويه قوله او تقديرا نحو اما
زيدا ضربته قال الرضي اذا وقع الظرف بعدما فهو منصوب بفعل بعده

حتى جعل م

في معنى القول م

لا بفعل مقدر بعدها للتوسع في الظروف فنحو الا يوم الجمعة زرتني فيه منصوب بزرتني قوله والهمزة اعم نصرفا اي جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه وجعل اضافة التصرف الى الضمير لادنى ملابسة لانه به عنى التصرف فيه ولك ان تجعل التصرف نفس الهمزة اي الهمزة تصير فيها اعم من تصرف اهل لا نها تدخل في مواقع لا تدخل فيها اهل وكلتاهما تدخل تصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء فاذا كانت استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد بالاعم الاعم من وجه لان لاهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي ويخيل لي بالحكام دون الهمزة وهي كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى اهل ثوب الكفار اي لم يثوبوا وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الا فصد الايجاب كقوله لعلم اهل جزاء الاحسان الا الاحسان وانه تدخل الباء المؤكدة للنفي في خبر المبتدأ بعدها نحو اليس الله بقايم قوله بادخال الهمزة على ثم اي بغير الهمزة لعرفتها في القصد لانه دخل عليها وقد دخل على اهل قال الله تعالى فهل انتم مسلمون وقال الشاعر واهل انا الا في غربة ان غوت غويت وان ترشد اغزد ويقرب منه انك تقول انه اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني وتقول اسلم عليه ثم اهل يلتفت الى والهمزة لا تجيء بعدام ويجوز في اهل وسائر كلم الاستفهام كذا في الرضي واعلم ان هذه الصور ايضا من موجبات كون اهل اعم تصرفا قوله واعلم انه المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول فهو لازم معناه وذهب المحقق التفتازاني الى ان لو موضوعة لذلك وكانه خالفه لكونها ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع قوله وما كانه حصوله بعد رأي المتكلم فيه ان التقدير لا ينافي الوجود بل يعم الموجود والمعدوم كما حقق في محله قوله فيلزم لاجل انتفائه ما علق به هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا له وكلاهما ممنوعان قوله وكونه انتفاء الاكرام سببا لانتفاء

يوم الجمعة م

الذي ه

العاطفة بل هي تدخل عليها م

عربية م

لانتفاء المجيء في زعم المتكلم فيجب قوله وفيه ان هذا الاستعمال توهم المصنف فذهب المصنف تخطئتهم فقال الشرط سبب والجزاء مسبب والسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب انتفاؤه ووافقه الرضي في المدعى وزيف الدليل بان الشرط لا يختص في السبب واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه قوله اي في موضع يليق ان يقع فيه منطق اراد ان بين وجه انه بعد ان الواجب لو انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موقع منطق فوجهه بان الموضع موضع منطق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه بان جعل الخبر ماضيا لغلبة دلالة لو على ما ضويته وبان المراد موضع منطق قبل دخول لو فان قولنا انك منطق اذا دخل عليه لو وجب وضع انطلقت موضع منطق ويجوز لو انك منطق بتقدير امر منطق وبه اول ما جاء في كلامهم فما امثاله واعلم انه جواب لو اما ماض منفي بلم او فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة وبحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة الشرطية صلة او طال شرطها بذي نحو فانه يكثر حذف اللام حينئذ ويكون جملة اسمية خلافا للزمخشري قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركيبي اكرمك والله لاعتراض المهدي انه لا يصح تركيب في العدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول الظرف زمان اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمانه التكلم بالكلام وبالجملة ان المتبادر جعل اول الكلام مكانا فالذهاب الى الزمان تكلف سيما اذا كان معه ما يوجب التسامح والمهدي صححه بتضمين التقدم معنى الوجود اي اذا تقدم القسم واخلا اول الكلام وبحث بقول اول مكانه تنزيلي لا حقيقي والمكان التنزيلي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كالمكان المبهم غير ظاهر فيتجب بتقدير في بلا ضرورة قوله واحتمل زيادة توسط القسم كما قال

الكلام ه

قال

الرضى تقديم ما لطلب جزاء مبتدأ لا يدخل عليه الفاء او داخل دائما بتقديم غير
الشرط لانه الاحتراز عن توسطه بتقديم الشرط بقوله على الشرط ففيه بحث
لانه الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول الكلام لا محالة بقوله
على الشرط لانه الكلام في الشرط فلا بد من ذكره قوله اى لزم القسم الخ
جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه لانه الكلام في القسم
لكن قوله وكانه الجواب للقسم دون ان يقول وكانه الجواب له يدل على ان ضمير
ضمير لزمه لغير القسم فلم يضمر القسم في قوله وكانه الجواب للقسم لسلامتهم عود
الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما الخ فيه انه اذا كان
الشرط ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه
ان يتكلف ويقال اراد بحتمة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم قوله و
للشرط ايضا لكونه الخ فيه بحث لانه الجواب بمجموع القسم وجوابه لا بمجرد الجواب
على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معه حينئذ مجموع
الشرط والجزاء قوله فيكون بناء باعتبار التقديم والجوار كليهما انشر على ترتيب
اللف لانه تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم في الذكر وفي قوله انا
والله ان تاتني اتمك تقديم الغير مقدم على الغاء القسم لكن في قوله وعلى
المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر
باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه
نظرا لانه تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى الاول
مقدم على جواز اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف
باعتبار التقديم وجواز اعتبار الشرط كليهما وانما اريد اللف الذي باعتبار
مثال انا والله الخ وان اتيتني والله اكرم فهو على المعنيين باعتبار التقديم
على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء
القسم واعتباره وعلى الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغاءه

والغاية فكلامه مما يتعجب عنه الناظر او يجعل نظره غير الاحاطة بمقصده
القاصر وقد بلغني نسخة لا يتجه عليه شيء وكانه اصلحه بعض من اصلح كتابه لكونه
مجازا من عنده هذا والاولى والانسب بسياق الكلام جعل ضمير انه للعبتر
الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار القسم على تقدير اعتبار القسم
على تقدير تقدمه اول الكلام قوله وان اثنتي والله يحتمل العطف على قوله
انا والله فيكون مثالا لتقدم الشرط ويحتمل العطف على قوله والله ان
اثنتي فيكون في خبر انا ويكون مثالا لما افاده منع الخلو المستفاد من قوله
بتقديم الشرط عليه او غيره من تقديم الشرط والغير معا قوله وانما اورد
في هذا النص على اشارة الى التسهيل المالكي قوله اختلاف بين اعتباره
اي اعتبار اللف والنشر قوله او مقدرة كملفوظة في صدر الكلام تقديره
كملفوظة مطلقا المقدر في الصدر كملفوظة فيه والمقدر في وسطه كملفوظة
فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام قوله فانه لو كان جزاء الشرط
اه قال الرضي في نحو ان ضربتني اكرمك يلزم اكثر من ان ضربتني
فاكرمك قوله فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز
الا في الضرورة ولهذا زاد بقوله من استغنى عن تقدير القسم بتقدير
الفاء لكن مع لزوم الاتيان بالفاء نظر بل اللازم اما الفاء او اذا الا
ان يوسع في قوله الاتيان بالفاء فافهم واعلم انه قد يقع الشرطية
في مقام جزاء الشرط فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرط جزاء
ويدخل الفاء على اداة الشرطية الجزائية واما ان يلغى فيجعل الجزاء للشرط
الاول كما ذكره الرضي وقد يقدم الجزاء على الشرط بتقدير مثله جزاء ويجعل
المقدم دالا عليه عند البصري ويجعل مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويلزم مع
مغنى الشرط كذا في التسهيل قوله واما التفصيل قال الرضي وقد يحذف
اما كثيرا الاستعمال انما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا

نحو ان تضربني فانا اضربك او فاضربك
نحو ان تضربني فانا اضربك او فاضربك
نحو ان تضربني فانا اضربك او فاضربك

وما قبلها منصوبا به او بمفسره فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فقربته
بتقدير اما او مهما وقع في توجيه ما في اوائل الكتب من قولهم وبعد فان زيدا منه
بتقدير اما من عدم تقدير التقدير كما ينبغي قوله والحكم بانه كلمة اما الشرط
للزوم الفاء اذ لو لم يكن كذلك لكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته
فانا اكرمه واذ لقيته فانا اكرمه ولا اذ شواهد كثيرة في القرآن لعدم
لزوم ما بل جعلا حين الاتيان بالفاء ظرفين جاريين مجرى الشرط
وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضي وان امتنع وقوع المستقبل
في الماضي لان الغرض من وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال
المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كذلك
لقصد المبالغة قوله ما في حيزها اي في حيز فانها هذا هو الوجه دون الاخر
لانه لا يصح التعويض بحيز ما في حيزا مطلقا ما لم يكن من حيز الفاء فان
ما في حيزا معمول الشرط كما اثبته المذهب الاخر فقوله جزء ما في حيزها
مطلقا اطلاق محل اذ لا يجوز زيدا ان مطلق فزيد وفي اما
يوم الجمعة فاني مطلق اما ان فانا مطلق يوم الجمعة قوله وهذا اذهب
سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي هذا اذهب المبرد واختاره المصنف قوله
عملا مطلقا مفعولا مطلقا وقد زعملا بمعنى معمولية وتقديره ظرفا اي زمانا
مطلقا او ضح وابعد عن التكلف وأما تقديره على تقدير الرفع بمهما يرد
هذا المذهب بانه لو كان معمول المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد مطلق
مرفوعا على وجه الاختيار بتقدير فعل رافع اي مهما يذكر على صيغة المجهول
مع انه لا يجوز الا على تأويل مرجوح هو تقدير العامل اي مطلق فيه ولجاز
نصب زيد فزاما زيد فمطلق بتقدير ناصب مع انه لا يجوز والشارح
اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد واردا لتقدير الذكر ولا يخفى انه يرد على
تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد فزاما زيد فمطلق بالكون المقدر لجاز

جعل مطلقا ما

لزوم

لجاز الرفع فزاما يوم الجمعة فزيد مطلق بالكون المذكور اي مهما يكن يوم
الجمعة فزيد مطلق اعلم انه مهما يكن بمعنى ما يعقل سوى الزمان صح
المعنى فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة ففي يكن ضمير الى مهما
لا بد منه فح لا يصح تقديرا ما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير يرتبط
يكن زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيدا الا على جعل ما
بمعنى الوقت وتقدير العائد اي وقت يكون زيد فيه وح لا بد من تقدير
عائد اليه في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمطلق فر تقدير ما يكن زيد فيه فهو
مطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري في تفسير قوله تعالى
مهما تأتنا به من آية وقال هو افتراء على لغة العرب لكن اثبته ابن مالك
ووافقه الرضي ويعقبهما المغربي بانه ليس فيما استشهد به ابن مالك
شهادة لكونه محتملا وبالجملة يتبين ان الظاهر في مهما هو المذهب الاول
قوله وجواز ما يوم الجمعة فزيد مطلق برفع اليوم بتقدير ما يكن عدم جوازه
بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والا فقد سمع جوازه مرجوحا
بتقدير العامل قوله لقول الشخص فلانة يبغضك كهذا رفع للخبر وبقي
للخبر وقد يكون بيانا لكونه ما الى به المتكلم منكرا لقوله تعالى واتخذوا من دونه
اله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله وقد جاء اي كلا بمعنى حقا وح يجوز
ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان لم ينته لنسفعا وانه لا يجاب به
نحو قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة قوله لانها مختصة بالاسم فلو لم يعتبر
لم يصح قوله يحق الفعل الماضي وهذا تم حما قال الهندي احتراز عن الحركة
لانها لا تلحق تاء التأنيث المسند اليه بل تاء التأنيث تلحق الاسم لانها يطرق
اليه المنع واتمام بعد تاء التأنيث المتحركة فر الحروف لا علامة التثنية و
الجمعين في الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته بمنزلة كلمة واحدة واما عدم
عد علامة التثنية والجمعين فر الفعل فلانها اسماء واشار الى كونها علامتها

حروفا فى لغة ضعيفة تعاقبان حكما، التانيث فافهم قوله لتانيث
المسند اليه تحقيقا او تنزيلا كما فى الجمع المنزلة منزلة المونث بالتا
قوله فانه كانه اى المسند اليه المعرفان كانه تانيث المسند اليه ظاهرا
غير حقيقى او المعنى فانه كان المسند اليه المونث ظاهرا غير حقيقى قوله اى
فانت مخير بين الحاق تا، التانيث وبين عدمه او هو مخير اى الحاق تا، التانيث
مخير فيه على الحذف والايصال الاولى جعله اسم كان قوله وهذه المسئلة
قد تقدمت الا انها هنا اكد لانه لا يدفع كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ابقاء
المتبادر من قوله يجب الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقى قوله
اى جمعى المذكر والمونث اى يعنى الضعف حين الاسناد الى الظاهر مطلقا
كما افاده عبارته ولو جعل مرتبطا بقوله فانه كان ظاهرا غير حقيقى فخبر
لصار مقيدا الكن اكثر مما ينبغى انه يقصد لانه مقيد بكونه الفاعل ظاهرا
غير حقيقى وبفعل الماضى قوله اى داخلة نونا اطلاق النون ليس على ما
ينبغى لانه اذا دخل النون الذى يسمى تنوينا قال فى الصحاح نونت الاسم
تنوينا والتنوين لا يكون الا فى الاسماء قوله فسمى ما به تنوين الشئ اى ادخال
النون على الشئ بل هو النون الداخل قوله نون ساكنة اى بناء انها ان
اراد بالساكن بناءها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون
فى اخر المعرب نحو محسن وصان كذلك وان اراد معنى اخر فليبين حتى
نتكلم عليه قوله فلا تضر بها الحركة الظاهر فلا يضره لرجوع الضمير الى التعريف
التنوين وكانه اراد بذلك الضمير عبارة التعريف قوله وهى شاملة الخ كذا
ذكره الرضى وتبعه الشارح وظهور انه المراد نون هى كلمة لانه الكلام فى
قسم الحرف يمنع ذلك الشمول قوله اى اخر الكلمة حقيقة او حكما فيدخل فيه
تنوين قاضية وبصرى واخ بل المراد بالاخر ما ينتهى اليه المتكلم فيشمل تنوين
قاض فانه الضاد وليس اخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل اخره منوى الكنه منتهى

لا يقال لزيد مضروب انه ما به ضرب زيد
فليس التنوين ما به بنون الشئ

ينتهى اليه الكلام قوله لان المتبادر من متابعتها فيه يجب بل المتبادر منه
لحوقه به من غير تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط
فى الوقف باسقاط الحركة قوله لانه تاكيد الفعل فخرج ما لو قال بل الا
لتاكيد الفعل للتمكن او التنكير او لا استغنى عنه قوله فلا ينتقض التعريف
بالتنوين فى يا رجل اذ قد عرفت ما فى الانتقاض ودفعه بما ذكره يوجب
اخراج متبع حركة الاخر نون التاكيد ايضا قوله فهو الدال على ان مدخوله
قال الرضى قيل هو مختص بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه
وقال فى الصحاح تنوين صه للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل
بنون وقيل للفرق بين المعرفة والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت قسيم
للتنوين سوى الفارق بين الوصل والوقف قوله اسكت السكوت لان
لا يمكن طلب الشئ فى زمان الحال والا لكان طلبا لما يمتنع امتثاله اذ ما
لم يقع الامر فى امره ولا يفهم المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اسكت
السكوت الان مساحة معناها اسكت سكوتا متصلا بالآن قوله
زالت للعلتين العلمية والتانيث قال الرحشرى انما تمنعهما التانيث
لوجودها يمنع عن تقديره الياء فلا محالة تسلمان علما بنصرف قوله
وذلك الترديد فى ابيات حسن الخ فسمى تنوين الترنم لذلك لانه الترنم
حسن الغناء ومن لم يتنبه لما ذكره قال سمى به لان فيه ترك الترنم قوله
وعوض عن الالف عند التعنى نون التنوين ولا وجه لتحصيل المدة بالاشباع
ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع
قوله كقول الشاعر هو رؤبة على ما فى القاموس وتحريك عين الخفق منه
لضرورة الشعر والخفق حركة السراب واضطرابه والقاع الغبار
المرتفع والاعاق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والحاوى
الخالى والمخترق مهب الرياح واشتباه الاعلام التباس علامات

ليست ص

يعرف بها الطرفين والواو في قوله وقائم واو رب يريد رب مغارة
مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت قوله واما التنوينات الاخر
اكر اذ الظاهر انه تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض
المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه دالا على الجمعية
كالنون بعيد ففي قول المصنف وهو التمكن والتنوين والعوض والمقابلة والترنم
ايضا مسامحة حيث ابرز العوض والمقابلة والترنم في معرض الموضوع له
قوله وخطابا بحذف الف ابن وما في بابين ارباب الحديث انه يحذف
من العلم الموصوف بالابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما العلة
قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية قوله وكذلك قولهم وهذا فلان
ابن فلان اكمر الرضي وطاهر بن طاهر وهي بن بلى وضل بن ضل لانه يعتبر
به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وانه كان يدخل فيه كل الصفة هذه آ
كلامه وفي القاموس طاهر بن طاهر لمن لا يعرف هو وابوه وضل بن
ضل بكسر هما وضمهما لمن لا يعرف ابوه وهي بن بلى كلاهما على وزن اي من
ولد آدم ذهب في الارض اما تفرق سايره ولده فلم يحس منه اثر قوله
لسلا بتسبين بنت فرمش هذه هند ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان تا
بنت مطولة بخلاف تا ابنة فالوجه انه يقال لم يحذف الف ابنة
لانه طالب التخفيف كيفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يحذفه
حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا
قوله نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها
بعضا من مدلولها قوله لانها مبنية والاصل في البناء السكون وذلك ان
تقول انه فرع المثقلة بحذف نونها الثانية لان الاخرا ولى بالحذف
فالباقي بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين
من ان المخففة فرع المثقلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف

حرف برأسه على ما نقله الرضي فلا قوله والف الجمع اي الالف الفاصلة
الاولى الاكتفاء بالتفسير قوله تخلص اي نون التاكيد الظاهر انه تخلص خبر ان
لنون التاكيد فيتعين الضمير لها ويجوز رجوعه الى القسمين بتاويل كل
واحد منهما فقد بعد كل البعد وبنافي الاختصاص بما ذكر كثيرة في مثل ما
تفعلن فالاولى انه يجعله فرسلك يخلص به وزاد الرضي التخصيص قوله
تخاضبن بالتخفيف واضربن بالتشديد بغير عزو هذا التفصيل قوله آخرا
بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة قوله فلا يقال زيدا يقومن الا
قليلا في مجيئها مع النفي بانظر انما دخلت النفي بالمباينة النهي حتى
قبل مجيئها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة انه
جاء نادرا قليلا كقوله في الدار يضرب زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى
قال سيبويه يدخل بعد لم لشبهها لها بلا النهي في الجزم قوله ورب
اي نون التاكيد فيثبت القسم المثبت هو الجواب فهو من قبيل اضافة
الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندي انه الاضافة من
قبيل ج وقطيفة محل نظر ونقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم
لا الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بانه لا يتعلق ظرف او جار
متقدم عليه قوله اي الشرط المؤكد حرفه بما سواء كانا التاكيد لازما
كما في حيثما واذما او جايزا كما في متيما وما وقد يؤكد جواب هذا الشرط
ايضا قوله ليدل على الواو المحذوفة فلا يخشون ابطرد وكذا قوله ليدل على
الياء المحذوفة قوله انما اشترط في القضاء الساكنين على حده اكروح لام
فرجا بانه جهة عدم حذف الالف في اضربانه واضربنانه ويستعلم
الحق انه لا مرد في اشتراط انه يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشدد فقط
في التثنية وجمع المؤنث نزلا منزلة المتصلة قوله وهو الواحد المذكر غائبا
وصيغا المتكلم ايضا قوله بمنزلة الاستثناء عنه اي عن الحكم بفتح ما قبلها

ولكنه تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لانه الالف ليس حاجزا حصينا
فكانها واقعة بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل انه يريد بقوله في التثنية وجمع
المذكر الضربان واضربنان بيانا انك تثبت الالف في تاكيدهما بالنون المشددة
فح لا يكون من المقصد الاستثناء قوله فانه يجيء التقاء الساكنين على غير حده
اولا نه تنزل المخففة منزلة المشددة لكونها فرعها وفيه نظر لان المجوزين في ذلك الالحاق
سن كسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بالتخفيف ولم يجوز البصريون
الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على غير حده وانه كان في مثل
لا تضربانّي بالحاق نون الوقاية واضربان فحمان بادغام نون التخفيفة
في نون المفعول لان المشدد ليس مع المدة في كلمة واحدة ولا تنزل
منزلة ما يكون في حكم الكلمة الواحدة كما في المشددة والف التثنية قوله
وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر هكذا قاله الشارح وهو
كلام لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق بين التثنية وصيغتي الجمع
الواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين في التثنية دونهما بان
التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم في كلمة واحدة ويكون
المشدد متصلا بالمدة او كالمتصل لا منفصلا والنون المشددة مع
الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل واراد بالمتصل نحو ياء يحامين
والف يحيى فانه يمنع فيها اعلال ياء يحيى فما ذكره الرضي ان تشبيهما بالضمير
المتصل مطلقا لا يصح لانه واو الجمع وياء المخاطبة انما متصلان انما
ينبغي انه شبههما بالف التثنية لانها تجيء اصلا ولا يحتاج في رفعه الى المد
بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيانه الشارح فيما بعد والغرض من
التشبيه بيانه حال الآخر مع النون شبهه بما عرف حاله غير الآخر
مع المتصل الف التثنية كانه او غيرها لا الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره
الرضي انه ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل والتبيين

ضمير الله

وتقول م

وليس لهذه علة خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التاكيد بل
هما سيان في وجوه التعليل قوله اما مع ضمير بارز فلا يخفى انه لا يحضر
في القسمين لانه قد يكون خاليا عن الضمير نحو ليضربن زيد قوله
وهذه الامثلة وقف على ترتيب نصر بعينا يعني لمراعاة ترتيب
نصر بعينا فاتت مراعاة ترتيب المثل بها فيها قوله حطا لمرتبة ما يدخل
الفعل الخ ولان التنوين لازم بخلاف النون فهو اولى بالحفظ وايضا
الكسرة مما يلايم الفعل فادخاله على الحق الاسم اولى قوله فيرد
ما حذف متفرع على الحذف فرحال الوقف اذ لا مجال للرد في الحذف

والمفتوح ما قبلها تقلب الفا بنا والكتابة
في الآخر ح م

لساكنين الا انه يجعل الرد اغلب في الكتابة ايضا قوله على الوقف وفي
الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب انه لا يكتب الخفيفة التي ما قبلها
ما قبلها ويكتب الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس

اللهم لشكر نعماك على قدر الامك واستلمانك بتجلل
بذه الارقام المبتداة بجبر اسمائك بجبر افضل
انبيائك زخرالي وموجبا بجزيل خزائك
وصل عليه دوام ارضك وسمائك
امين يا رب العالمين

تم بعونه وفضله تعالى قرره الفقير اليه سبحانه يوم الاثنين الخامس عشر
من رجب المرجب سنة ثمان وثمانين والف
واما الاحوج الى غفرانه عبد الباقي
ابن موسى عفى عنه وعن والديه
بحرمة الاسماء الحسنى

حسبی اللہ وحدہ
من الکتب التی وقفہا الفقیر
الی آلاء ربہ ذی المواہب
محمد المدعو بین الصدور بالراغب
١١٧٥ وکفی عبدہ